قضايا التطرف
والجماعات المسلحة

دورية دولية محكمة

رقم التسجيل: VR.6328.3373 .8

Journal of
Extremism and Armed Groups
قضايا التطرف والجماعات المسلحة

السنة السادسة
Sixth year

المجلد 6
Vol 06

العدد الخامس عشر
Issue Fifteen

شباط / فيفري2024
May 2024

ISSN :2628-8389

مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Extremism and Armed Groups

International Scientific Periodical Journal

https://democraticac.de

مجلة

قضايا التطرف والجماعات المسلحة

Journal of extremism and armed groups

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر دراسات و أبحاث حول قضايا التطرف والإيديولوجيات المتطرفة والجماعات المسلحة في مختلف مناطق العالم

تصدر عن:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين

رئيس التحرير:

د. عصام نظام عيروط

نائب رئيس التحرير

د. شيماء سمير محمد حسين

رئيس اللجنة الاستشارية

د. هدير قنديل

المجلد

06

العدد

15

مايو/ 2024

ISSN :2628-8389

Web Site: http://Democraticac.de E-mail :j.extremism@democraticac.de

Journal of extremism and armed groups

Journal of extremism and armed groups

International Scientific Magazine on the Dissemination of Studies and Research on Extremism, Extremist Ideologies and Armed Groups in Various Regions of the World

Issued by:

Democratic Arabic Center

Strategic, political and economic studies

Germany/Berlin

Head of Democratic Arabic Center

Ammar Sharaan

Chief Editor:

Dr. Issam N.F. Iyrot

Deputy Chief Editor

Dr. Shimaa samir Mohamed hussein

Chairman of the advisory committee

Dr. Hadeer Kandeel

Volume

06

Issue

15

May 2024

ISSN :2628-8389

E-mail :j.extremism@democraticac.de Web Site: http://Democraticac.de

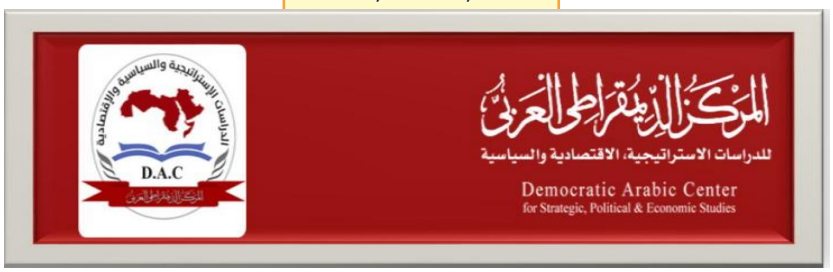

أ. عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين

رئيس التحرير

د. عصام نظام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

نائب رئيس التحرير

د. شيماء سمير محمد حسين، جامعة الفاهرة ، مصر

أعضاء هيئة التحرير:

د. مجيدي الشرقاوي، جامعة محمد الخامس، الدار البيضاء، المغرب

د.أبو لاه البشير، جامعة القاضي عياض، المغرب

تنسيق . د.جيهان عبد الرحمن على، جامعة القاهرة، مصر

رئيس الهيئة الاستشارية

د. هدير قنديل، جامعة طنطا، مصر

أعضاء الهيئة الاستشارية

د. محمد عزت مصطفى سلام، جامعة الإسكندرية، مصر

د.أسماء العلوي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب

د.هند حموش، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب

التدقيق اللغوي

اللغة العربية

حلمى عبد الكريم كبير معلمين وزارة التعليم – إدارة حلوان التعليمية - مصر	الزهرة داردار ماجستير الاتصال والوسائط الابداع والمهنية وأسئلة المجتمع - المغرب	د/ سعد جرجيس سعيد – معاون عميد كلية التربية الأساسية – جامعة تكريت - العراق
محمد أبو العنين أبو أحمد ماجستير في اللغة العربية - جامعة الأزهر مدرس المعاهد الأزهر ية سابقاً- مصر	أحمد عبد السلام محمد شعبان – بكالوريوس لغة عربية الأردن	

اللغة الإنجليزية

Jodor Jalit, Universidad Nacional de Tres de Febrero, Argentina

رئيس اللجنة العلمية

د. هشام خلوق، جامعة محمد الخامس، الدار البيضاء، المغرب.

أعضاء اللجنة العلمية

د. محمد جلول زعادي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر.	د. مرسي عبد الكريم عبد الرازق- المغرب
د. هيام سامي أحمد الزعبي، جامعة اليرموك، الأردن.	د/ محمد حمدي عبد العليم علام- مصر
أ.م. د. علي عبد الهادي الكرخي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق.	د/ محمد عزت سلام مصر
م . د. جهاد مصطفى كرم درويش- مصر	د. نورس احمد كاظم الموسوي/ العراق/ كلية المستقبل الجامعة، العراق
د. هشام خلوق، جامعة محمد الخامس، الدار البيضاء، المغرب.	د. هشام بوخاري، جامعة برج بوعريريج، الجزائر
ا.م.د. رشا يحيى عبيس هاني، جامعة الكوفة، العراق.	م.د. شهلاء رضا مهدى صالح. جامعة كربلاء – جمهورية العراق
د. سلمى عثمان سيد أحمد الشيخ. جامعة السودان المفتوحة	أ.م.د سرمد جاسم محمد الخزرجي – جامعة تكريت – العراق

أقسام المجلة:

١.قسم دراسات و أبحاث

يخصص لعرض دراسات وأبحاث علمية يقدمها باحثون وأساتذة مهتمون بمواضيع المجلة. قد تكون هذه الابحاث ذات طابع نظري أو دراسة حالة وتجارب دولية...الخ. يكون حجم الدراسة ما بين ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ كلمة.

٢.ملف العدد

قد تخصص المجلة في كل عدد ملفا يسلط الضوء على قضية معينة أو موضوعا بعينه، ينسجم مع اهتمامات المجلة. يتراوح حجم الدراسة في هذا القسم ما بين ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ ألاف كلمة.

٣.قسم ترجمات

يخصص هذا القسم لعرض ترجمة نصوص من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، بغرض أن يستفيد منها القارئ العربي. يشترط أن يكون النص منسجما مع مواضيع المجلة، ولا يتجاوز ٢٠ صفحة.

٤.قسم تقارير ومؤشرات

يخصص هذا القسم لعرض وتحليل أهم التقارير والمؤشرات العالمية والقطرية ذات العلاقة بالجماعات المسلحة والتطرف مثل مؤشر الإرهاب العالمي، مؤشر السلام العالمي، مؤشر الصراع والعنف السياسي. يكون حجم الورقة العلمية في هذا القسم في حدود ٣٠٠٠ كلمة.

٥.قسم مراجعات وعروض كتب:

يخصص لعرض ملخصات وقراءات نقدية ومراجعات يعدها باحثون متخصصون حول كتب منشورة في موضوع الجماعات المسلحة والتطرف والعنف والإرهاب العالمي ..الخ. يكون حجم الملخص في حدود ٣٠٠٠ كلمة، أما حجم المراجعة النقدية فيتراوح بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ كلمة.

٦.قسم ندوات ومؤتمرات علمية:

يخصص لعرض تقرير عرض تقرير حول أنشطة وفعاليات مؤتمر علمي أو ندوة علمية حول موضوعات الجماعات المسلحة والتطرف. يكون حجم التقرير في حدود ٣٠٠٠ كلمة.

قواعد النشر:

١. أن يكون البحث أصيلاً معدّاً خصيصاً للمجلّة، وألاّ يكون قد نُشر جزئيّاً أو كليّاً في أيّ وسيلة نشر إلكترونيّة أو ورقيّة، أو لدى أي جهة أخرى.

٢. تنشر الأبحاث باللّغة العربيّة واللّغة الإنجليزيّة و اللّغة الفرنسيّة، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة. ويجب الالتزام بالمعايير الأكاديميّة والأمانة العلميّة.

٣. يرفق البحث بالسيرة العلميّة للباحث باللّغتيْن العربيّة والإنجليزيّة.

٤. تنشر المجلّة الأبحاث التي تتعلّق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت.

٥. تهتمّ المجلة بنشر قراءات ومراجعات الكتب التي صدرت في مجال اهتماماتها بمختلف اللّغات. ويتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين ٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتّبعة في المجلّة. كما تخصّص المجلّة قسما لترجمة الدراسات أو الأبحاث التي تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللّغة العربيّة، شرط أن يكون للمركز الديمقراطيّ العربيّ حقوق النشر والترجمة. بالإضافة الى ذلك تهتمّ المجلة بنشر عروض لتقارير أو ندوات علميّة أو مؤشرات تتعلّق بمجال اهتمام المجلّة مثل: مؤشّر الإرهاب العالميّ. على أن لا يتجاوز حجم العرض ٣٠٠٠ كلمة.

٦. **يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:**

- عنوان المقال باللّغتيْن العربيّة والإنجليزيّة، اسم ولقب الباحث باللغتيّن العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني.
- ملخّص باللّغتين العربيّة والانجليزيّة بحجم يتراوح ما بين ١٥٠-٢٠٠ كلمة. ووضع كلمات مفتاحيّة لا تقلّ عن أربع كلمات باللغتيْن العربيّة والانجليزيّة.
- يتضمن البحث (مقدّمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكاليّة البحثيّة بدقّة، مع ذكر أهميّة الموضوع، وصياغة الفرضيّة العلميّة، ووضع إطار مفاهيميّ ومنهجيّ للموضوع والمقاربات النظريّة له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلم يْن في إعداد البحث.
- يجب اتبّاع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاصّ بالجمعيّة الأمريكيّة لعلم النفس(APA) بما يتعلّق بالتوثيق.

٥. تمّ كتابة البحث في ملف وورد على قياس (A4)، حيث يعتمد نوع الخط SakkalMajalla حجم ١٤.

٦. **كلّ بحث أو دراسة:**

- يخضع لتحكيم سريّ من طرف محكمين ينتمون إلى اللّجنة العلميّة للمجلّة وتلتزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن النشر.
- كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولويّة في نشر الأبحاث لاعتبارات موضوعيّة تتعلق بالجودة والأصالة العلمية.

- لا تدفع المجلة مكافآت مالية عن الأبحاث والمقالات التي تنشرها، ولا تتلقى أيّ مقابل ماليّ لنشر الأبحاث العلميّة.
- تعبّر المضامين الواردة في الأبحاث عن أراء أصحابها ، ولا تعبّر بالضرورة عن أراء المجلّة أو اتّجاهات يتبناها المركز الديمقراطيّ العربيّ. كما ترفض المجلة نشر أيّ مادة علميّة تمسّ بالأخلاقيّات أو الأديان أو المعتقدات أو كرامة الأشخاص أو تشيد بالتطرف والعنف.
- يرسل البحث على شكل ملف وورد، إلى البريد الإلكتروني: j.extremism@democraticac.de

Journal Sections:

1. Studies and Research Department:

It is devoted to displaying scientific studies and research presented by researchers and professors interested in the magazine's topics. This research may be theoretical, a case study, based on international experiences, etc. The size of the study is between 5,000 and 7,000 words.

2. issue topic

The magazine may allocate in each issue a file that sheds light on a specific issue or topic, consistent with the magazine's interests. The size of the study in this section ranges from 5,000 to 7,000 words.

3. Translations section

This section is devoted to presenting the translation of texts from foreign languages into Arabic for the Arab reader's benefit. The text must be consistent with the topics of the journal and not exceed 20 pages.

4. Reports and Indicators Section:

This section is devoted to presenting and analyzing the most important global and country reports and indicators related to armed groups and extremism, such as the Global Terrorism Index, the Global Peace Index, and the Conflict and Political Violence Index. The size of the scientific paper in this section is within the limits of 3000 words.

5. Book Reviews and Offers Section:

It is devoted to presenting summaries, critical readings, and reviews prepared by specialized researchers on books published on the subjects of armed groups, extremism, violence, global terrorism, etc. The size of the abstract is 3000 words, while the size of the critical review ranges from 3000 to 4000 words.

6. The section on seminars and scientific conferences:

It is devoted to presenting a report. presenting a report on the activities and events of a scientific conference or symposium on the issues of armed groups and extremism. The size of the report is 3000 words.

قواعد النشر:

١. أن يكون البحث أصيلاً معدّاً خصيصاً للمجلّة، وألاّ يكون قد نُشر جزئيّاً أو كليّاً في أيّ وسيلة نشر إلكترونيّة أو ورقيّة، أو لدى أيّ جهة أخرى.

٢. تنشر الأبحاث باللّغة العربيّة واللّغة الإنجليزيّة و اللّغة الفرنسيّة، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة. ويجب الالتزام بالمعايير الأكاديميّة والأمانة العلميّة.

٣. يرفق البحث بالسيرة العلميّة للباحث باللّغتيْن العربيّة والإنجليزيّة.

٤. تنشر المجلّة الأبحاث التي تتعلّق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت.

٥. تهتمّ المجلة بنشر قراءات ومراجعات الكتب التي صدرت في مجال اهتما ماتها بمختلف اللّغات. ويتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين ٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتّبعة في المجلّة. كما تخصّص المجلّة قسما لترجمة الدراسات أو الأبحاث التي تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللّغة العربيّة، شرط أن يكون للمركز الديمقراطيّ العربيّ حقوق النشر والترجمة. بالإضافة الى ذلك تهتمّ المجلة بنشر عروض لتقارير أو ندوات علميّة أو مؤشرات تتعلّق بمجال اهتمام المجلّة مثل: مؤشّر الإرهاب العالميّ. على أن لا يتجاوز حجم العرض ٣٠٠٠ كلمة.

٦. **يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:**

- عنوان المقال باللّغتيْن العربيّة والإنجليزيّة، اسم ولقب الباحث باللغتيْن العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني
- ملخّص باللّغتين العربيّة والانجليزيّة بحجم يتراوح ما بين ١٥٠-٢٠٠ كلمة. ووضع كلمات مفتاحيّة لا تقلّ عن أربع كلمات باللغتيْن العربيّة والانجليزيّة.
- يتضمن البحث (مقدّمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكاليّة البحثيّة بدقّة، مع ذكر أهميّة الموضوع، وصياغة الفرضيّة العلميّة، ووضع إطار مفاهيميّ ومنهجيّ للموضوع والمقاربات النظريّة له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلميّيْن في إعداد البحث.
- يجب اتبّاع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاصّ بالجمعيّة الأمريكيّة لعلم النفس (APA) بما يتعلّق بالتوثيق.

٥. تتمّ كتابة البحث في ملف وورد على قياس (A4)، حيث يعتمد نوع الخط SakkalMajalla حجم ١٤.

٦. **كلّ بحث أو دراسة:**

- يخضع لتحكيم سريّ من طرف محكمين ينتمون إلى اللّجنة العلميّة للمجلّة وتلتزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن النشر.
- كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولويّة في نشر الأبحاث لاعتبارات موضوعيّة تتعلق بالجودة والأصالة العلمية.
- لا تدفع المجلة مكافآت مالية عن الأبحاث والمقالات التي تنشرها، ولا تتلقى أيّ مقابل ماليّ لنشر الأبحاث العلميّة.
- تعبّر المضامين الواردة في الأبحاث عن أراء أصحابها ، ولا تعبّر بالضرورة عن أراء المجلّة أو اتّجاهات يتبناها المركز الديمقراطيّ العربيّ. كما ترفض المجلة نشر أيّ مادة علميّة تمسّ بالأخلاقيّات أو الأديان أو المعتقدات أو كرامة الأشخاص أو تشيد بالتطرف والعنف.
- يرسل البحث على شكل ملف وورد، إلى البريد الإلكتروني: j.extremism@democraticac.de

Submission guidelines:

1. The research paper must be original, written specifically for the magazine, and never been published in whole or in part in any physical and/or electronic publication and/or platform.

2. Research papers may be submitted in Arabic, English, or French language, and findings must be communicated as clear as possible while adhering to the highest academic standards and best practices of scientific integrity.

3. The research should be accompanied by a brief biography of the author in both Arabic and English.

4. Only research papers related to the field of interest of the magazine will be accepted, must.

5. The research paper should adopt the following format guidelines:

• Title of the article, first and last name of the author, professional title, highest degree achieved, affiliated institution, and e-mail, in both Arabic and English.

• A minimum of 5000 and maximum of 7000 words (including references, tables, figures, and appendices), in addition to a summary of 150 to 200 words, and at least four keywords, all in Arabic and English.

• The research is written in a Word file in page size (A4) and font Times New Roman size 14.

• The structure must include the following manner: introduction, body, and conclusion.

• The research question and problem, theoretical framework, hypothesis, methodology and relevance must be clearly stated, and must display a mastering of scientific analysis.

• The requirements and standards in the American Psychological Association's (APA) Publication Guidelines for documentation must be followed.

• All submissions must be sent via e-mail to j.extremism@democraticac.de

6. All submissions may be subject to:

• blind peer review by referees belonging to the journal's scientific committee and editorial board

• a reply to inform the researcher one of the following: publication, deferred publication pending review of comments, or rejection.

• automatic rejection when found in violation of publishing guidelines.

• deferred publication due to objective considerations related to quality and scientific originality.

• no financial rewards.

7. The magazine accepts books reviews about books related to the field of interest and published in any language, range between 3000 - 4000 words.

8. Also, the magazine accepts translations of research that falls within the field of interest, published in a language other than Arabic (if the Arab Democratic Center is granted copyright and translation rights).

9. More, the magazine is interested in publishing analysis of reports, seminars or indexes related to the magazine's field of interest, e.g. The Global Terrorism Index. The submission should not exceed 3000 words.

10. The journal is not responsible for the contents of the article of the opinions expressed by the author(s), and the research published does not reflect the opinion of the magazine or those of the Arab Democratic Center.

11. The magazine also refuses to publish any scientific material that harms ethics, religions, beliefs, the dignity of people, or praises extremism and violence.

فهرس المحتويات

الصفحة	عنوان المقال	الباحث
١٣	كلمة العدد	د.عصام نظام عيروط
١٤-٢٧	النقود المشفّرة وتمويل الإرهاب دراسة تحليلية	د. هيام سامي الزعبي
٢٩-٤١	Relations internationales : Comprendre la discipline	د. هشام خلوق
٤٣-٥٦	الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد (جمهوريه مصر العربية نموذجاً)	د. محمد حمدي عبد العليم علام
٥٨-٦٧	دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري	عبد المؤمن إبراهيم عبد المؤمن
٦٩-٧٩	الدبلوماسية الإنسانية وتأثيرها على خطاب الكراهية من منظور القانون الدولي الإنساني	د. مرسي عبد الكريم عبد الرازق
٨١-١٠٧	La Guerre en Ukraine : Une remise en cause de la question géopolitique	ريم عكرمى
١٠٩-١١٨	الشروع في إثارة العصيان المسلح	إيمان عباس مهدي
١٢٠-١٣٢	قضايا الأمن الأوروبي بعد الحرب الروسية الأوكرانية	عبدالسلام سالم مسعود البوسيفي
١٣٤-١٤٨	الشرائطَ التوثيقيَّة لدى الجماعات المتطرِّفة	ندى ناجي
١٥٠-١٦٧	براءة الإمام أحمد بن حنبل من تمثيل المنهج المتطرف	م. د: شهلاء رضا مهدي
١٦٩-١٩٠	مفهوم التنمية من منظور ديني وحدود تطبيقاته من خلال النموذج التنموي الجديد بالمغرب.	أحمد شهلي
١٩٢-٢١٠	دور القوة الصلبة والقوة الناعمة في مكافحة التنظيمات الإرهابية (دراسة حالة مصر)	د. هند عثمان أبو الغيط السيد

٢١٢-٢٢٠	القيم التنظيميّة وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى موظفي قطاع مراكز حماية الطفولة	إلياس الرحيوي
٢٢٠-٢٣٤	سؤال الفاعلية في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب	يوسف الهيشو

كلمة العدد

يطيب لنا في مجلة قضايا التّطرف والجماعات المُسلحة أن نضع بين أيديكم العدد الخامس عشر من المجلة، وقد جاء هذا العدد ليحمل دراسات علمية متنوعة ضمن اختصاص المجلة شارك في تحكيمها ثُلّة من الباحثين الخبراء في مجال قضايا التطرف من مختلف جامعات الوطن العربي، وبإشراف مباشر من رئيس المركز العربي الديمقراطي أ.عمار شرعان.

مجلة قضايا التّطرف والجماعات المسلحة هي مجلة علمية دولية مُحَكّمة تصدر في ألمانيا-برلين من خلال المركز العربي الديمقراطي باللغتين العربية والإنجليزية كل ثلاثة شهور. تُعنى بِنشر دِراسات وأبحاث حَول قضايا التّطرف والإيديولوجيات المتطرفة والجماعات المُسلحة في مختلف مناطق العالم، وتَرتبط هذه المجلة بِمجالات بَحثية وفُروع عِلمية مُتعددة تَنحصر ضمن تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات العَلاقة بِدراسة الإيديولوجيات المُتطرفة ونشاط الجماعات المُسلحة، وأبرز هذه الفروع: العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية، والقانون، وعِلم الاجتماع، وعِلم النفس، والفَلسفة، والإعلام، والاقتصاد السّياسي، والفكر الإسلامي، والأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى التاريخ.

تُعتبر هذه المجلة من المجلات الرائدة والمتخصصة في موضوع التّطرف السّياسي العَنيف الذي تُمارسه الجماعات المُسلحة في على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي على حد سوا. إنّ إصدار "مجلة قَضايا التطرف والجَماعات المُسلحة" سيفتح أبواباً أمام الباحثين والمتخصصين لنشر أبحاثهم العلمية المتعلقة بظاهرة التّطرف والأيديولوجيات المتطرفة، من حَيث خلفياتها التّاريخية والسّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنّفسية والدينية والإيديولوجية، وكذلك دراسة الجماعات المُسلحة التي تأخذ عدّة أشكال أصولية ودينية، منها الجَماعات الانفصالية والمُتمردة، والجَماعات العرقية والإثنية، وأيضاً أبعاد التطرف الفكري، والأيديولوجي، والسِياسي، والديني، والاقتصادي، والعِلماني، ..إلخ).

كما تَهدف المجلة إلى البحث والتقصي في أسبابِ تصاعد نَشاط الجماعات المُسلحة والتيّارات المُتطرفة في الدول المختلفة على اختلاف أنماطها، ديمقراطية أو تسلّطية، مُتطورة أو متخلفة. ومن المواضيع التي تُركز عليها المجلة وتشجع على الكتابة فيها بهدف نَشرها هي المواضيع التي تتعلق بالتّطرف والجماعات المُسلحة، هذا وتستند المجلة في عملها إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النّشر وإلى لائِحة داخلية تُنظم آليات التحكيم، كما تعتمد المجلة في اختيار مُحتويات أعدادها المواصفات الشّكلية والموضوعية للمجلات الدّولية المحكّمة.

وفي النهاية نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في صدور هذا العدد بأبحاثه الرصينة المتميزة، خاصة اللجنة العلمية والاستشارية وهيئة التحرير للمجلة والتي تُمثل الدعامة الأساسية للمجلة ولها الدور الأكبر في استمرارها نحو الرقي والتميز.

دعصام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

المجلد ٠٦-العدد ١٥، ٢٠٢٤
Vol.06, Issue15, 2024
ISSN :2628-8389

النقود المشفّرة وتمويل الإرهاب دراسة تحليلية

Cryptocurrency and terrorist financing, an analytical study

د. هيام سامي الزعبي

أستاذ مساعد في الجامعة الإسلاميّة بمنسوتا

النقود المشفّرة وتمويل الإرهاب دراسة تحليلية

Cryptocurrency and terrorist financing, an analytical study

د. هيام سامي الزعبي

أستاذ مساعد في الجامعة الإسلاميّة بمنسوتا

الملخّص

من إفرازات التطوّر التكنولوجي والتحوّل الرقمي الذي يشهدهُ العالم اليوم النقود المشفّرة، التي تتميّز بالسريّة والتشفير وإخفاء الهويّة والرقابة القانونيّة والشرعيّة، وبالتالي أصبحت أداةً سهلةً ومساندةً للجماعات الإرهابيّة المنظّمة، لتستخدمها في عملياتٍ غير مشروعة، أهمها تمويل الإرهاب وغسيل الأموال والإتجار بالأسلحة، وكلّ ما من شأنه دعم هذه الجماعات.

وقد جاءت هذه الدراسة لإبراز دور النقود المشفّرة في تمويل الإرهاب، وتوصّلت إلى أنّ للنقود المشفّرة دورًا كبيرًا في دعم عمليّات تمويل الإرهاب، بسبب العديد من المميزات التي تتميّز بها، مثل الغموض وعدم معرفة هوية مصدرها، وتوصي الدراسة بضرورة إيجاد آلياتٍ للرقابة على استخدام النقود المشفّرة والكشف عن أي محاولاتٍ لتمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

الكلمات المفتاحيّة: النقود المشفّرة، تمويل الإرهاب، غسيل الاموال، التحوّل الرقمي.

Abstract

One of the outcomes of technological development and digital transformation that the world is witnessing today is encrypted money, which is characterized by secrecy, encryption, anonymity, and legal and legal oversight, and thus it has become an easy and supportive tool for organized terrorist groups to use in illegal operations, the most important of which are financing terrorism, money laundering, and arms trafficking, and everything that would support these. groups.

This study came to highlight the role of encrypted money in financing terrorism and concluded that encrypted money has a major role in supporting terrorist financing operations, due to many of the features that characterize it, such as ambiguity and not knowing the identity of its source. The study recommends the need to find mechanisms to control the use of encrypted money and detect it. For any attempts to finance terrorism and money laundering.

Keywords: crypto money, terrorist financing, money laundering, Digital transformation

المقدّمة

أدّى التطوّر التكنولوجي إلى ظهور النقود المشفّرة التي تُعرف بأنها أصولًا رقميةً مصمّمةً للعملِ كوسيلةٍ للتبادل، وتَستخدم التشفير لتأمين معاملاتها، والتحكّم في إنشاء وحدات إضافيّة، وتتميّز بإخفاء الهويّة والسريّة، وتُعتبر وسيلةً مناسبةً جدًا للجرائم الإلكترونيّة والماليّة. وقد تمّ استخدامها بشكلٍ غير مشروع من قبل العديد من الجماعات المتطرّفة، ومن أبرز استخداماتها غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي جريمة يتمّ من خلالها جمع الأموال بقصد استخدامها في إلحاق الضرر وإثارةَ الرّعب لدى العامّة.

والنقود المشفّرة على وضعها الحالي لا يمكن الأمان في التعامل بها، لا بدّ من وجود رقابةٍ من جهاتٍ مختصّة، وأن تتمتّع بدرجةٍ كبيرةٍ من القانونيّة، حتى لا يُسمح باستخدامها في أي عملٍ غير مشروع.

مشكلة الدراسة

أفرز التقدّم التكنولوجي المتسارع نوعًا جديدًا من النقود وهي النقود المشفرة، وتتمثّل مشكلة الدراسة في بيان دور النقود المشفّرة في تمويل عمليّات الإرهاب، ولذلك جاءت هذه الدارسة للإجابة على السؤال الرئيسي:

كيف تُساهم النقود المشفّرة في تمويل عمليّات الإرهاب؟

ويتفرّع عنه عدّة أسئلة:

١- ما حقيقة النقود المشفرة؟
٢- ما حقيقة عمليّات تمويل الإرهاب؟
٣- ما أهم مجالات استخدام النقود المشفّرة غير المشروعة؟

أهداف الدراسة

١- التعرّف على حقيقة النقود المشفرة.
٢- التعرّف على حقيقة عمليّات تمويل الإرهاب.
٣- بيان أهم مجالات استخدام النقود المشفرة غير المشروعة.
٤- بيان دور النقود المشفرة في تمويل الإرهاب.

أهميّة الدراسة

تبرُز أهميّة الدراسة من خلال بيان افرازات التقدّم التكنولوجي المتسارع، ومن أهمها النقود المشفّرة التي تشهد تحدياتٍ كبيرة، أبرزها الجرائم الماليّة وعمليّات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تُسهم الدراسة في إثراء المكتبات العلميّة في دراسةٍ ذات موضوعٍ بغاية الأهميّة، سواءً في الوقت الحاضر أو المستقبل.

الدراسات السابقة

في حدود إطّلاع الباحثة، لا توجد دراسة تناولت هذا الموضوع منفردًا، إنّما يوجد العديد من الدراسات تناولت العملات المشفرة وآلية عملها ومخاطرها، وفيما يلي ذكر بعض هذه الدراسات:

- دراسة جيلالي، (٢٠٢٠)، بعنوان **"الاستخدام الإجرامي للعملات المشفّرة"**

تناولت الدراسة مفهوم النقود المشفرة ونشأتها وخصائصها وعيوبها، وهدفت إلى إبراز أهم مجالات الاستخدام الغير مشروع للنقود المشفرة، وأهمّها تمويل عمليّات الإرهاب.

وخَلُصت الدراسة إلى أنّ الجماعات الإجراميّة تقوم باستخدام النقود المشفّرة في إدارة أنشطتها الإجراميّة، وأوصت بضرورةِ استحداث مجموعة مُحكمة من تقنيات الوقاية والتحقيق، التي يمكن تكييفها مع التغيّرات في مختلف تطبيقات التكنولوجيا.

- دراسة (, Grinberg, 2012) بعنوان **"Bitcoin: An Innovative Alternative Digital Currency"**

تناولت الدراسة مفهوم العملات الافتراضيّة ومميزاتها، وآلية عمل البتكوين ومناقشة آراء المؤيدون والمانعون.

وخَلصت الدراسة إلى أنّها عملةً مجهولةً وغير قانونيّة، وتُسهم في دعم العديد من الجرائم أهمّها غسيل الأموال.

- دراسة (Kalbaugh,2016) بعنوان **"Virtual Currency, Not a Currency"**

تناولت الدراسة ماهيّة العملات الافتراضيّة، وإجراءآت هيئة تداول السلع الآجلة CFTCK من حيث إجراء مقارنةً بين عملةٍ أجنبيةٍ وعملةٍ افتراضيّة، لتبرزَ مدى تمتّع العملة الافتراضيّة بخصائصِ العملات التقليديّة.

وخلُصت الدراسة إلى أنّ العملات الافتراضيّةَ عبارةً عن سلعةٍ رقميةٍ وليست قانونيّة، وتُستخدم كوسيلةٍ لإنفاذ الجرائم الماليّة، وغسيل الأموال.

- دراسة (Trautman,2014) بعنوان **" Virtual Currencies Bitcoin & What Now After Liberty Reserve, Silk Road, and Mt. Gox?"**

تناولت الدراسة العملات الافتراضيّة والجرائم الإلكترونيّة وأنظمة الدفع، وأبرزت التحدّيات المتعلّقة بالقانون والغموض وعدم الكشف عن الهويّة بسبب التشفير.

وخلُصت الدراسة إلى أنّ التقدّم التكنولوجي يُسهم في ظهور تحدياتٍ كبيرةٍ للدول، أهمّها تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

منهج الدراسة

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تُبيّن حقيقة النقود المشفّرة وآلية عملها وايجابيّاتها وسلبيّاتها والمخاطر المترتّبة على استخدامها، وبيان أبرز مجالات استخدامات النقود المشفّرة في الطرق الغير مشروعة.

المبحث الاول: النقود المشفّرة

المطلب الأول: النقود المشفّرة (مفهومها، ميّزاتها، آليات عملها)

١- مفهوم النقود المشفّرة

هي: "أصولٌ رقميةٌ مصمّمة للعمل كوسيلةٍ للتبادل، تَستخدمُ التشفير لتأمين معاملاتها، والتحكّم في إنشاء وحداتٍ إضافيّة، والتحقّق من نقل الأصول والقيم بشكلٍ غير نسخي، وهي في غالبها مبنيّةٌ على تقنيةٍ تسمّى بسلسلةِ الثقة Blockchainوالتي تكفل الشفافيّة والسرعة والثقة في النقل"[١]

٢- مميزات النقود المشفّرة

تتميّز النقود المشفّرة بعدّة مميزاتٍ أهمّها[٢]:

- تُستخدم عبر الانترنت من قِبل الأفراد والشركات التي تقبلها، كما تُستخدم بشكلٍ عالمي.
- تتمّ عمليات التبادل التجاري بواسطتها من شخصٍ لآخر بصورةٍ مباشرة، دون الحاجة لوسيط.
- محميّة من فقدان قيمتها، أو التضخّم، لأنه يتم إنتاجها على أساس تحديد سقفٍ سوقيٍّ لها، وكميةً محدودةً منها، يزيدُ مع ارتفاع الطلب عليها من قيمتها بما يتواكبُ مع السوق، ويحميها من التضخّم على المدى الطويل.
- عملةً لا مركزيةً ولا تَصدُر من جهاتٍ رسميّة، وبالتالي عدم إمكانيّة تتبّع أو مراقبة العمليّات التجاريّة التي تتمّ بواسطتها.
- التحكّم الذاتي والصيانة المستدامة، حيثُ إنّ إدارة وصيانة أيّ عملةٍ تُعتبر من العوامل الرئيسيّة في تطوّرها واستدامتها، وفي العملات الرقميّة يتمّ تخزين المعاملات بواسطة المعدّنين Miners في شبكةٍ سلسلة الكتل blockchain على حواسيبهم، ويحصلون في المقابل على العملة نفسها كمكافأةٍ على ذلك. لذلك فإنّهم يحتفظون بسجلاتِ معاملاتٍ دقيقةٍ ومحدّثةٍ باستمرار، ممّا يحافظ على سلامة العملة الرقميّة وسجلاتها اللّامركزيّة.
- عملةً رقميةً ليس لها وجود مادي.
- إمكانيّة صرف العملات بسهولة، فهي ملائمة للشراء والبيع بطريقةٍ سلسةٍ وسريعة.
- قلّة تكلفة التحويلات وسرعتها.

٣- آليات عملها

البلوكتشين هو المحرّك للعملةِ المشفّرة، فهي قائمةٌ على هذه التقنية وهي السبب في تطوّرها ورواجها، وتقوم على عمليّة تعدين العملات المشفّرة، وأدوات عمليّة التعدين من أجهزة الكمبيوتر وتَشمل: المعالج، اللّوحة الأم، الذاكرة الحيّة، الأقراص الصلبة، وحدة تزويد الطّاقة، إطار الجهاز، نظام التشغيل، برامج التعدين، وأساليب التعدين: كاستخدام المعالج، أو استخدام بطاقة الشاشة، استخدام جهاز مخصّص للتعدين ASIC، ويَستخدم محافظ العملات المشفرة، وهي استخدام المحفظة لتخزين المفاتيح الخاصّة والعامّة، وأنواعها: محافظ سطح المكتب، محافظ الهاتف المحمول، محافظ الانترنت، محافظ الأجهزة، محافظ الورق[٣].

---

[١] أحمد، منير، وآخرون، (٢٠٠٨م)، **التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البتكوين إنموذجًا**، مجلة بيت المشورة، العدد ٨، قطر

[٢] شطا، منصور، (٢٠٢٢م)، **العملات الافتراضية: المقومات، الخصائص، التداعيات، و آفاق المستقبل**، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد السادس، ومهناوي، عبد الله، وخديم الله، مسعود، (٢٠١٨م)، **العملات الرقمية و أثرها على النظام النقدي دراسة تحليلية حول سلة من العملات الرقمية من سنة ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

[٣] لعور، عبد الله، وكبوط، عبد الرزاق، **العلاقة بين النقود الالكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم**، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، مجلد ١١، العدد ٢، ٢٠٢١م.

مجموعة العمل المالي، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع ١٥\٤\٢٠٢٤م، https://www.menafatf.org/ar، ومهناوي، **العملات الرقمية و أثرها على النظام النقدي**، مرجع سابق.

المطلب الثاني: التصوّر القانوني والشرعي للنقود المشفّرة

١- الموقف القانوني من النقود المشفّرة

إنّ العملات المشفّرة والنقود الرقميّة تتميّز بعدّة مميزات، لكنّ طابعها مجهول، وترتبط تعاملاتها بأنشطةٍ إجراميّةٍ كغسيلِ الأموال وتمويل الإرهاب والتهرّب الضريبي، ولا يُتعامل معها قانونيًا بشكلٍ حازم، ويَسمح بتعاملاتها بدون دعمٍ أو حماية، مما يَنتج عنه عمليّات النصب والتلاعب في معاملاتها[١].

وقد شهدت النقود المشفّرة نموًّا كبيرًا كشكلٍ من أشكالِ الدفع، وبدأت بعضُ الدول والحكومات والمؤسّسات والأفراد قبولها والتعامل بها، إلّا أنّ كثيرًا من الدول والحكومات لم تتقبّل هذه العملة، فبعضها حذّر أفراد المجتمع من التعامل بها، وبعض الدول فرضت عقوبات على من يتعامل بها، كما أنّ بعض الدول يقبلها كوسيلةِ دفعٍ أو تبادل، وذلك بسبب حداثة هذه العملات وكونها ليست تحت إشراف الحكومات، كما انّ بعض الدول قيّدت التعامل بها واقتصارها على بعض المعاملات.

وأمّا الهيئات الدوليّة المختصّة بالشؤون الماليّة والنقديّة لم تتّفق على موقفٍ واحدٍ ونهائي من النقود المشفّرة، لأنّ هذه التقنيّات تحتاج الى كثيرٍ من الدراسات والبحوث المختصّة تشمل كافّة الجوانب، وأهمّها الجانب الفنّي والتقني والمالي والقانوني، وفي الوقت نفسه وجود الحاجة الملحّة لمواكبةِ تطوّرها المستمر، فصندوق النقد الدولي لم يتّخذ أيّ موقفٍ رسميّ من النقود المشفّرة، إلّا أنّ مدير الصندوق عبّر عن تأييده لهذه العملة ووصفها بالتحوّل التاريخي، وبنك التسويات الدوليّة أيضًا لم يتّخذ أيّ موقفٍ رسميّ من العملة المشفرة، إلّا أنّه أشار إلى مخاطر التعامل بالعملات المشفّرة في تقريرٍ نَشرة عام ٢٠١٥م، أمّا مجموعة العمل المالي فقد اعترفت بالابتكارات الماليّة ودعت إلى ضرورة إيجاد وسائل للحدّ من مخاطر العملات المشفّرة، أمّا عن موقف البنك الأوروبي من العملات المشفّرة فقد نشر تقريرًا عام ٢٠١٥م أنّ هذه العملات لا تنسجم مع مفهوم النقود من المنظور القانوني، وفي وقتٍ لاحق صدر تقريرٌ يبيّن مميّزات العملات المشفّرة، وامكانيّة وجود عملات متطوّرة، وصندوق النقد العربي أصدر تقريرًا عام ٢٠٢٢م جاء فيه أنّه يمكن إصدار عملات رقميّة للبنوك المركزيّة لما فيها من فوائد للدول العربيّة[٢].

البنك الدولي نشر في عام ٢٠١٧ منشورًا تناول فيه تقنية البلوكتشين، واستعرض فيه أساس عمل هذه التقنية، والفوائد التي يمكن أن تنتج عنها والمخاطر المتولّدة منه[٣].

٢- الموقف الشرعي من النقود المشفّرة

مفهوم النقود ووظائفها تعتبر المعيار في اعتبار النقديّة للنقود المشفرة، والنقود وسيطًا اجتماعي قرين بالاقتصاد التبادلي، فهي أداةً اعتمدها الإنسان الاجتماعي للخروج عن نظام المقايضة الذي كان يقيّد عمليّات المبادلة، وهي أداة تعرف بوظائفها التي تؤديها، وليس لها طبيعة محددة ولا جوهر قائم بذاته[٤].

ويمكن تعريف النقود بأنّها: "أيّ شيءٍ يلقى قبولًا عامًّا كوسيطٍ في التبادل ومقياسًا للقيمِ والدفع المؤجل ومخزّن للقيمة، ويعتمد القبول العام للنقود للقيام بهذه الوظائف على قوّة الإبراء العام التي يضيفها القانون عليها في البلد محل الاعتبار"[٥]

---

[١] ابراهيم، محمد جبريل، (٢٠٢٢م)، **جريمة التعامل في العملات المشفرة أو النقود الرقمية: دراسة مقارنة**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٩.

[2] ابراهيم، **جريمة التعامل في العملات المشفرة أو النقود الرقمية**، مرجع سابق.

[3] تقرير البنك الدولي، ٢٠١٧.

[٤] السبهاني، عبد الجبار، (٢٠٠٩م)، **دراسات متقدمة في النقود والصيرفة الإسلامية**، عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن.

[٥] أبو الفتوح، نجاح، (٢٠١٥م)، **السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي**، عالم الكتب الحديث، الأردن.

أمّا وظائف النقود فهي: النقودُ مقياسٌ لقيم السلع والخدمات في التبادل، النقود وسيطٌ للتبادل، النقود أداةٌ للاحتفاظِ بالقيم، النقود قاعدةٌ للمدفوعات المؤجّلة وتسوية الديون والالتزامات[١].

ويمكن توضيح التكييف الفقهي للنقودِ المشفّرةِ من خلال التحليل الآتي:

- قرار مجمع الفقه الإسلامي[٢]

قرّر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظّمة التعاون الإسلامي، المنعقد في دورته الرابعة والعشرين بدبي، خلال الفترة من: ٧-٩ ربيع الأول ١٤٤١هـ، الموافق: ٤- ٦ نوفمبر ٢٠١٩م، وبعد اطّلاعه على التوصيات الصادرة عن الندوة العلميّة للعملات الإلكترونية، التي عقدها المجمع بجدّة خلال الفترة من ١٠-١١محرم ١٤٤١هـ الموافق ٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٩م، واستماعه إلى المناقشات التي دارت حوله.

قرّر ما يلي:

أولًا :المفهوم وآليات التعامل والمخاطر:

١. حيث إنّ مفهوم العملات الإلكترونية عامٌّ يشمل بطاقات الائتمان، وبطاقات مسبقة الدفع، والشيكات الإلكترونية وغيرها، وبناءً على ذلك انتهت المناقشات إلى استعمال مصطلح العملات الرقميّة المرمّزة (المشفّرة)، ومن أشهر هذه العملات: البتكوين، والإثير يوم، والريبل رغم ما بينها من فروق، ممّا يميّز هذه العملات أنّها أرقامًا مشفّرة، وليس لها كيانٌ ماديّ ملموس، أو وجود فيزيائي، ويتمّ تداولها بين أطراف التعامل بدون وسيط. ويطلق على هذا التعامل نظام الند للند. وتُصنّف حسب الأبحاث المقدّمة إلى ثلاثة أنواع: الأول :عملات (coins) وتصدق على البتكوين، **الثاني** :بدائل العملات (altcoins) مثل اللايت كوين، والبتكوين كاش، الإثير يوم والريبل، **الثالث** :القسائم (tokens) وهي أصول قابلة للاستبدال والتداول بالسلع والعملات المشفرة، ومن أبرز سمات النوع الأول اللّامركزية، وتعني عدم وجود جهةٌ حكوميّةٌ أو خاصّة تشرف على إصدارها خلافًا للأنواعِ الأخرى. وأغلب العملات الرقميّة المشفرة تَستند إلى تقنية سلسلة الكتل(block chain) ، وهذه التقنية هي التي تُنتج العملة وتحتفظ بالسجل الكامل للتعاملات بالعملة، ومن سمات البتكوين وجود جدل حول شخصيّة المُصدّر.
٢. يتمّ التعامل بالعملات الرقميّة المشفّرة من خلال المنصّات الإلكترونيّة المتاحة على الإنترنت بشكلٍ مباشر أو من خلال سماسرة. وهناك رسومٌ تُدفع لتلك المنصّات، ويجب أن يكون لكلّ متعاملٍ محفظةٍ إلكترونيةٍ خاصّة على جهاز الحاسوب الخاص به، توثّق ملكيّته للعملات الرقميّة المشفّرة التي يملكها وإمكانيّة التصرف فيها. ومن أبرز ما يميّز التعامل من المنصّات والمحافظ الإلكترونية هو إمكانيّة التعامل بها بأسماءٍ مستعارةٍ وهو ما يُطلق عليه الغفلية (anonymity).
٣. قامت بعض الدول مثل ماليزيا بإلزام الحصول على التراخيص اللّازمة من الجهات المعنيّة لإنشاءِ المنصّات الإلكترونية، ووضعت ضوابط للمتعاملين في تلك المنصّات وأبرزها التسجيل بإبراز الهويّة للمتعامل.
٤. ورغم انتشار هذه العملات في العديد من البلدان وفي آلاف المحال التجاريّة فضلًا عن استبدال العملات الوطنيّة بها، وقبولها من بعض الجهات الحكوميّة، فإن العديد من الدراسات تشيرُ إلى مخاطر تكتنفُ التعامل بالعملات الرقمية المعمّاة (المشفرة) بصفةٍ عامّة ومن أبرزها التقلّبات السعريّة.

ثانيًا :الحُكم الشرعي:

من خلال الأبحاث المعروضة والمناقشات التي دارت تَبيّن أنّ ثمّة قضايا مؤثرة في الحُكم الشرعي لا تزال محل نظر منها:

١- ماهيّة العملة المعمّاة (المشفرة) المرمّزة، هل هي سلعةٌ، أم منفعةٌ أم هي أصلٌ مالي استثماري أم أصلٌ رقمي؟

---

[١] المنيع، عبد الله بن سليمان، (٢٠١٦م)، **بحوث وفتاوى في الاقتصاد الإسلامي: بحث الأوراق النقدية حقيقتها وحكمها**، دار عالم للكتب، السعودية، ط١، المجلد ١.

[٢] منظمة التعاون الإسلامي، **مجمع الفقه الإسلامي**، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣\١١\٢٥م، www.iifa-aifi.org/ar/5192.html

٢- هل العملة المشفرة متقوّمة ومتموّلة شرعًا؟

ثالثًا :نظرًا لما سبق ولمّا يكتنفُ هذه العملات من مخاطر عظيمة وعدم استقرار التعامل بها؛ فإنّ المجلس يوصي بمزيدٍ من البحث والدراسة للقضايا المؤثّرة في الحُكم.

- وكذلك جرت العديد من الدراسات لكثيرٍ من الباحثين، كما صدرت عدّة فتاوى رسميّة عن دور الإفتاء الإسلاميّة للعديدِ من الدول بشأن النقود المشفّرة ومنها ما أفتى بحرمتها، والبعض أفتى بجوازها، وكلًّا من الطرفين قدّم الحجج لإثبات صحّة رأيه، وفيما يلي خلاصة هذه الأقوال:

١- تحريم التعامل بالعملات المشفرة بسبب جهالة المصدر والضّامن لها والمتحكّم بها، وهذا فيه ضررٌ فاحشٌ وجهالة، وإصدارها بدون إذن وإشراف الدولة يعتبر اعتداءً على مهام الدولة [١].

٢- تحريم التعامل بالعملات المشفرة بصورتها الحاليّة، إلّا إذا وُضعت لها ضوابط شرعيّة بحيث يتوافر فيها وظائف النقود وخصائصها، وأن تكون صادرةً عن جهةٍ رسميةٍ في الدولة [٢].

٣- رأيٌ أخذ بتوقّف التعامل بالعملات المشفّرة على وضعها الحالي، حيث إنّ الأصل في المعاملات الحل والإباحة، وعليه لا يُحكم عليها بالحرمة بالوقت الحالي حتى تكتمل الدراسات بشأنها [٣].

٤- العملات المشفرة تواجه تحديات كبيرة، أهمها هو صدورها من جهاتٍ غير مختصّةٍ لإصدار العملات وصكّها، وعدم خضوعها للرقابة، وصعوبة متابعتها وضمانها، وتعتبر عملةً وهميّةً رقميّة، وليس لها أرصدةً حقيقيّة، ولا تحميها قوانين ماليّة، فهي عُرضةً للسقوطِ عند أيّ ظرفٍ طارئ [٤].

٥- استُعملت النقود المشفرة في المعاملات التجاريّة كاستعمال النقود والأثمان، ويجري عليها الأحكام المتعلّقة بالربا والصرف والزكاة، وحرمةُ الحصول عليها بطرقٍ غير قانونيّة كالغصبِ والسرقة الإلكترونية، أو الاعتداء عليها بالطرق الإلكترونية بما يؤدي إلى إتلافها وضياعها [٥].

المبحث الثاني: دور النقود المشفرة في تمويل الإرهاب

المطلب الأول: عمليّات تمويل الإرهاب

١-مفهوم الإرهاب

يُعرّف الإرهاب بأنّه: "كلّ فعلٍ من أفعالِ العنف أو التهديد به أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروعٍ إجرامي، فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرّعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامّة أو الخاصّة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنيّة للخطر"[٦]

---

[١] الكالي، عدنان، وسرحيلي، احمد، (٢٠١٩م)، **البتكوين ماهيته تكيفيه الفقهي وحكم التعامل به شرعا**، مجلة كلية أصول الدين، المجلد ٨، العدد ١٦.

[٢] مشعل، عبد الباري، (٢٠٢١م)، **القضايا المؤثرة في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة**، ندوة العملات الرقمية المشفرة، مجمع الفقه الإسلامي.

[٣] العرياني، أسماء، (٢٠٢٢م)، **العملات الافتراضية حقيقتها وتكييفها وحكمها الشرعي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ١٤، العدد ١.

[٤] محمود، سعد، (٢٠٢٢م)، **العملة المشفرة (الرقمية BITCOIN) وضوابط التعامل بها**، مجلة الهادي، المجلد ١٢.

[٥] مشعل، **القضايا المؤثرة في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة**، مرجع سابق.

[٦] **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، وزارة الداخلية والعدل العرب، القاهرة، ٢٢\ ٤\ ١٩٩٨م، المادة الأولى.

مصطلحُ تمويلُ الإرهاب يُعرّف بأنه: "بذل المال أو ما يقوم مقامه من إمكاناتٍ، أو موارد، أو جهود، أو المشاركة المباشرة، أو غير المباشرة في توفير الأموال النقديّة أو العينيّة، سواء بالعطاء أو التّبرع أو الجمع بطريقةٍ مشروعةٍ أو غير مشروعة أو تغطية أو تسهيل أو تمويل أو استثمار أو نقل أو تحويل أو توصيل هذه الأموال بهدف تمويل إرهابيين أو منظمات أو عمليات إرهابية"[١]

٢-طرق تمويل الإرهاب

يوجد عدّة طرق وأساليب لتمويل الإرهاب تستخدمها الجهات الداعمة للإرهاب، سواءً بالأموال أو الأسلحة والأدوات التي تَلزمهم للقيام بالعمليّات الإرهابيّة، وبشكلٍ عام فهي تمرّ بعدّة مراحل وهي[٢]:

١- نقل وتحويل الأموال: نقل الأموال عبر الحدود الدوليّة بأي وسيلة متاحة، كاللجوءِ إلى الاقتصاد الخفي أو عن طريق الحوالة غير مصرفية.
٢- حفظ وتخزين الأموال: كحفظها في حساباتٍ متفرّقة، أو معادن ثمينة، أو على شكل أوراق مالية.
٣- الإنفاق: ويتّخذ ثلاثة أشكال (إنفاق تشغيلي ينفق على نشر الفكر الإرهابي والتجنيد والتدريب، والإنفاق على شراء الأسلحة والذخائر، والإنفاق على عمليّات إرهابيّة بعينها).

ويمكن أن يكون التمويل من بعض الدول بشكلٍ مباشر من خلال إرسال الأموال النقديّة والعينيّة، وباستخدام أحدث الطرق التكنولوجية وخاصّة مع التحوّل الرقمي الذي يشهده العالم، ويقد يكون التمويل من قبل بعض الأفراد والجماعات والمؤسّسات[٣]

المطلب الثاني: استخدام النقود المشفّرة في تمويل الإرهاب

إنّ الغموض وعدم معرفة هويّة مصدر النقود المشفّرة ومستخدميها، هو السبب المباشر في ارتباطها بعمليّاتِ غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تُسهّل القيام بإجراءِ العديد من الجرائم الالكترونيّة مثل الاحتيال والابتزاز وغيرها.

١-مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

من أهم المخاطر المرتبطة بالنقود المشفّرة[٤]:

- توفر الأصول المشفّرة إمكانيّة إخفاء الهويّة أكثر من طرق الدفع الإلكترونية، وتسمح بتحويلاتٍ مجهولة الهوية.
- تزيد النقود المشفّرة من عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث إنّ أنظمة الأصول المشفرة يمكن الوصول إليها عبر الانترنت والهواتف المحمولة، وتُستخدم في إجراء مدفوعاتٍ عبر الحدود وتحويل الاموال.
- تَعتمد منصّات النقود المشفرة على البنى التحتيّة المعقّدة التي تَستخدم عدّة كيانات موزّعة على معظم دول العالم لتحويل الأموال وتنفيذ المدفوعات، وهذا يعني أنّ الرقابة على مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب غير واضحة.
- وجود مكوّنات نظام الأصول المشفرة في ولاياتٍ قضائيّة لا تملك ضوابط كافية لمكافحةِ غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب، وهذا ما يزيد من مخاطر استغلال هذه الأصول في تنفيذ عمليّاتٍ غير مشروعة.

٢-تمويل الإرهاب بواسطة النقود المشفرة

تستمدّ المنظّمات الإرهابيّة الموارد الماليّة من مجموعةٍ كثيرةٍ من المصادر التقليديّة والمستحدَثة، بدايةً من الموارد الموسَّعة القائمة على السيطرةِ الإقليميّة، والاختطاف مقابل فِدية، والتبرُّعات الصغيرة من المؤيّدين في جميع أنحاء العالم، كما تقوم الجماعات الإرهابيّة بالتنوّع

---

[١] الشهراني، سعد بن علي، (٢٠٠٩م)، **تمويل الإرهاب**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ٢٥، ص٢٣٨.

[٢] الشهراني، **تمويل الإرهاب**، مرجع سابق، ص ٢٤٣-٢٤٤.

[٣] زيبوش، شهرزاد، و موساوي، نجمة، (٢٠١٨م)، **جريمة تمويل الإرهاب**، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، ص ٣١-٣٢.

[٤] **مجموعة العمل المالي**، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع ١٥\٤\٢٠٢٤م، https://www.menafatf.org/ar

في مصادر تمويلها، كالتوسُّع في جمع التبرُّعات، مثل مِنصَّات التبرُّع التقليدية في الإنترنت، ووسائل التواصُل الاجتماعي، والنقود المشفَّرة وغيرها من الوسائل، وقد ساهم الانتشار العالمي لجائِحة كورونا الجماعات الإرهابية إلى زيادة استخدامها للخدمات الماليّة والأصول الافتراضيّة في الإنترنت[١].

وقد أجرت مجموعاتٌ إرهابيّةٌ عدّة تجارب على النقود المشفّرة في عام ٢٠١٤ حيث تم جمع عملة البيتكوين، من خلال حملات جمع التبرعات عبر وسائل التواصل الاجتماعية، كما تُعتبر مفيدةً لهم في تمويل الإرهاب[٢].

فالنقود المشفّرة تُعتبر إحدى الطرق التي تحصل بها الجماعات الإرهابيّة والمصّنفة على الأموال وتستخدمها، حيث أنّ التنظيمات الإرهابيّة تَستخدم النقود المشفرة من خلال ثلاثة طرق[٣]:

- جمع التبرّعات من المؤيدين، ويتم تحويل النقود المشفّرة إلى نقديّة من خلال بنوك وشركات الصرافة عبر مختصّين.
- تعامل مؤيدون للجماعات الإرهابية وغير تابعين لها تنظيميًا بالنقود المشفرة لشراء أدوات وتسييل النقود المشفرة، ثم الاستفادة منها لتوفير الدعم المالي المباشر.
- تَستخدم بعض التنظيمات المسلّحة النقود المشفرة في المضاربات لتحقيق المكاسب وتوجيهها للدعم المالي المباشر.

إذن استخدام النقود المشفرة بأساليب مختلفة لتمويل عدّة أنشطة، سواء الأموال النقدية أو عن طريق البنوك والشركات الوهميّة أو الجمعيّات الخيريّة والشبكات الماليّة غير الرسميّة، كما تَستخدم المحافظ الإلكترونية لجمع الأموال وتخزينها وتحويلها[٤].

والسبب في تفضيل التنظيمات الإرهابية للنقود المشفرة، كونها بدون رقابة، وتتميّز بالسهولةِ عند جمع التبرعات، وصعوبة تتبّع التحويلات، كما لها عدّة خيارات للتسييل، ومن الأسباب أيضًا أنّ بإمكان أي شخص إعداد عنوان محفظة للعملة المشفرة، دون الخضوع إلى تدقيقٍ كما في البنوك، وتسمّى بعض الحسابات بحروف وأرقام وبالتالي تتمّ عمليّة إرسال واستقبال النقود المشفّرة دون الكشف عن هويتهم[٥].

ويمكن إجمال مجالات استخدام النقود المشفرة غير المشروعة المتعلّقة بالإرهاب في النقاط التالية[٦]:

- غسيل الأموال: تساهم النقود المشفرة في مساعدة المهرّبون على تلقي النقود وإخفائها ونقلها بكلّ سهولة، وتجنّبهم التعرّض للتحقيق والتوقيف من خلال حجب هويتهم وبالتالي تتمّ عملية غسيل الأموال.
- الإتجار بالأسلحة الناريّة: تُستخدم النقود المشفرة في عمليات الإتجار بالأسلحة الناريّة، فأصبحت النقود المشفّرة الأداة المسهّلة لعمليّات البيع والشراء للأسلحة، والشبكة الخفيّة هي المفضّلة لأعضاء الجماعات الإجراميّة المنظّمة، والأفراد الذين يرغبون بشراء الأسلحة دون الكشف عن أسمائهم واستخدامها في طرق غير مشروعة.

---

[١] صادق، عباس، (٢٠٢٢م)، **تمويل الإرهاب في عصر العملات المشفرة**، على شبكة الانترنت https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/article22052022.aspx

[٢] البنك المركزي الأردني، (٢٠٢٠م)، **العملات المشفرة**، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني.
تقرير البنك الدولي، ٢٠١٧.

[٣] الغول، وائل، (٢٠٢٣م)، **العملات المشفرة.. كيف تستخدم في تمويل الجماعات المسلحة؟**، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع ١٢\٤\٢٠٢٤، https://www.alhurra.com/israel-hamas-war/2023/10/24/

[٤] تقرير تشينياليسيس، (٢٠٢٣م)، **تحليل بلوكتيشين**، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع ١٥\٤\٢٠٢٤، https://www.chainalysis.com/blog/cryptocurrency-terrorism-financing-accuracy-check/

[٥] الغول، **العملات المشفرة.. كيف تستخدم في تمويل الجماعات المسلحة؟**، مرجع سابق.

[٦] جيلالي، ماينو، (٢٠٢٠م)، **الاستخدام الإجرامي للعملات المشفرة**، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد ٦، العدد ٢، والأمم المتحدة، (٢٠٢٠م)، دليل المناقشة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر **لمنع الجريمة والعدالة الجنائية**، كيوتو، اليابان.

- تمويل الإرهاب: كثير من الجماعات الإرهابية استخدمت النقود المشفّرة في تمويل أنشطتها الإرهابية.

٣-تحويل النقود المشفّرة إلى نقديّة

تتمّ عمليّة تحويل النقود المشفّرة إلى نقديّة من خلال عدة طرق[١]:

الطريقة الأولى: بواسطة منصّات لديها توثيق للمعلومات الخاصّة بالعميل، ومن خلال هذا الطريق يكون من السّهل تتبّع النقود، وبالتالي معرفة صاحبها ومصدرها، وإيقافها وتتبعها وتجميدها.

الطريقة الثانية: باليد، ويتم ذلك عن طريق المبادلة مع شخص مهتم بشراء النقود الإلكترونية ودفع مقابلها نقدًا، وهذا يتعلق بالمبالغ الصغيرة.

الطريقة الثالثة: عن طريق خلط تحويلات من عدّة محافظ إلكترونية، وبهذه الطريق يصعب تتبّع النقود.

الطريقة الرابعة: إخفاء مستخدمي النقود المشفّرة مساراتهم بواسطة استخدام خلّاطات النقود المشفرة، أو نقل النقود إلى البورصات أو الشركات الأخرى، وبهذه الطريقة تكمن الصعوبة في تمييزها عن أصول العملاء الآخرين.

٤-تتبّع النقود المشفّرة

في أمريكا وأوروبا والصين تقوم الرّقابة التنظيميّة بمراقبةِ النقود المشفّرة بشكلٍ كبير، مما يجعل من الصعب الحصول على النقود المشفّرة بشكلٍ مجهول في البورصة، حيث تقوم بورصات النقود المشفّرة بتسجيل العناوين التي ينتمي إليها العميل، وبالتالي الكشف عن أصحاب المحافظ الإلكترونيّة، وبالمقابل إذا حدث التداول في بورصةٍ لا مركزيّة أو في بلدٍ لا توجد فيه رقابة تنظيمية، يصعب تتبع المعاملات[٢].

وحول حجم النقود المشفّرة المستخدمة بتمويل الإرهاب، لا توجد لغاية الآن إحصاءات أو بيانات واضحة حول حجم استخدام العملات المشفرة في تمويل الأنشطة الإرهابيّة، ولكنّ النِّسب قد تكون مرتفعة وتتزايد إذا لم توجد ضوابط على منصّات التداول الرقمي والعملات المشفرة، وخاصّةً بعد اتساع نطاق نشاط التنظيمات الإرهابيّة على مواقع التواصل الاجتماعي[٣].

وبالرغم من الدور الذي تلعبه النقود المشفّرة في عمليّات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إلّا أنّه يمكن أن يكون لها دورًا في التخفيف من مخاطرها عن طريق عدّة إجراءات[٤]:

١- تقوية إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لدى المؤسّسات الماليّة

على المؤسّسات الماليّة التركيز على تبادلاتها مع منصّات وبورصات تبادل النقود المشفرة، من أجل زيادةِ قدرتها على التمييز بين السلوك الطبيعي للعميل والسلوك المثير للشك.

٢- مراقبة المعاملات المالية

---

[١] الغول، **العملات المشفرة.. كيف تستخدم في تمويل الجماعات المسلحة؟**، مرجع سابق.

[٢] تقرير مؤسسة الأبحاث والتطوير راند، (٢٠٢٠م)، **تتبع العملات المشفرة**، تقرير على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع ١٥\٤\٢٠٢٤، https://www.chainalysis.com/blog/cryptocurrency-terrorism-financing-accuracy-check/

[٣] الغول، **العملات المشفرة.. كيف تستخدم في تمويل الجماعات المسلحة؟**، مرجع سابق.

[٤] البنك المركزي، **العملات المشفرة**، مرجع سابق.

بالرغم من صعوبة الكشف عن هوية النقود المشفرة، لكن أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة تستخدم الأنظمة المتطوّرة في التعرف على الأنماط والسلوكيّات التي تدل على شبهةِ غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال مؤشرات تنبيهيّة.

٣- تطوير المعايير الدوليّة للتشريعات المحليّة

لا بدّ من إيجاد نظامٍ للتعرّف على العملاء على نطاق واسع وذلك عند فتح المحافظ الالكترونية، بمعنى توفر قواعد عالميّة لمتطلّبات اعرف عميلك، ووضع تشريعات ناظمة لذلك.

٤- تنظيم منصّات تبادل النقود المشفّرة

بتظافر الجهود الدوليّة يمكن أن تكون فعّالةً من خلال وضع معايير لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، باستخدام النقود المشفرة التي يتم تداولها في منصاتها الخاصّة.

الخاتمة

النقود المشفرة في وضعها الحالي تشكل تحديًا كبيرًا، وتُستخدم في كثير من المعاملات غير الشرعية أهمها تمويل الإرهاب، ولمواجهة ذلك يتطلب جهود مشتركة وتعاون دولي لتطبيق إجراءات صارمة لتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، والحفاظ على أمن واستقرار المجتمعات العالمية.

أولا: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- النقود المشفرة ما زالت غير قانونية لغاية الآن، ولا تخضع للرقابة ولا تصدر من جهات مختصّة، ويصعب متابعتها وضمانها.
٢- النقود المشفرة فيها مخاطر كبيرة، فهي غير مقبولة شرعًا على وضعها الحالي، بالرغم من إجازة البعض لها.
٣- للنقود المشفرة دورٌ كبير في دعم عمليات تمويل الإرهاب، بسبب العديد من المميزات التي تتميز بها مثل الغموض وعدم معرفة هوية مصدرها.

ثانيا: التوصيات

توصي الدراسة بـ:

١- الحذر من استخدام النقود المشفرة في وضعها الحالي، حتى تصبح قانونية ومقبولة شرعًا، وأن تتمتع بالرقابة من جهات مختصّة.
٢- إيجاد آليات للرقابة على استخدام النقود المشفرة والكشف عن أي محاولات لتمويل الإرهاب وغسيل الاموال.

المراجع العربية

- ابراهيم، محمد جبريل، (٢٠٢٢م)، **جريمة التعامل في العملات المشفرة أو النقود الرقمية: دراسة مقارنة**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٩.
- أحمد، منير، وآخرون، (٢٠٠٨م)، **التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البتكوين أنموذجا**، مجلة بيت المشورة، العدد ٨، قطر.
- الأمم المتحدة، (٢٠٢٠م)، دليل المناقشة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر **لمنع الجريمة والعدالة الجنائية**، كيوتو، اليابان.
- البنك المركزي الأردني، (٢٠٢٠م)، **العملات المشفرة**، ، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني.

- تقرير البنك الدولي، ٢٠١٧.
- تقرير تشينياليسيس، (٢٠٢٣م)، **تحليل بلوكتيشين**، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع ١٥\٤\٢٠٢٤، https://www.chainalysis.com/blog/cryptocurrency-terrorism-financing-accuracy-check/
- تقرير مؤسسة الأبحاث والتطوير راند، (٢٠٢٠م)، **تتبع العملات المشفرة**، تقرير على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع ١٥\٤\٢٠٢٤، https://www.chainalysis.com/blog/cryptocurrency-terrorism-financing-accuracy-check/
- **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، وزارة الداخلية والعدل العرب، القاهرة، ٢٢\ ٤\ ١٩٩٨م، المادة الأولى.
- جيلالي، ماينو، (٢٠٢٠م)، **الاستخدام الإجرامي للعملات المشفرة**، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد ٦، العدد ٢.
- زيبوش، شهرزاد، و موساوي، نجمة، (٢٠١٨م)، **جريمة تمويل الإرهاب**، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر.
- السبهاني، عبد الجبار، (٢٠٠٩م)، **دراسات متقدمة في النقود والصيرفة الإسلامية**، عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن.
- الشهراني، سعد بن علي، (٢٠٠٩م)، **تمويل الإرهاب**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ٢٥.
- شطا، منصور، (٢٠٢٢م)، **العملات الافتراضية: المقومات، الخصائص، التداعيات، و آفاق المستقبل**، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد السادس.
- صادق، عباس، (٢٠٢٢م)، **تمويل الإرهاب في عصر العملات المشفرة**، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع ١١\٤\٢٠٢٤، www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/article22052022.aspx//:
- العرياني، أسماء، (٢٠٢٢م)، **العملات الافتراضية حقيقتها وتكييفها وحكمها الشرعي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ١٤، العدد ١.
- الغول، وائل، (٢٠٢٣م)، **العملات المشفرة.. كيف تستخدم في تمويل الجماعات المسلحة؟**، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع ١٢\٤\٢٠٢٤، https://www.alhurra.com/israel-hamas-war/2023/10/24/
- أبو الفتوح، نجاح، (٢٠١٥م)، **السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي**، عالم الكتب الحديث، الأردن.
- الكالي، عدنان، وسرحيلي، احمد، (٢٠١٩م)، **البتكوين ماهيته تكيفيه الفقهي وحكم التعامل به شرعا**، مجلة كلية أصول الدين، المجلد ٨، العدد ١٦.
- لعور، عبد الله، وكبوط، عبد الرزاق، **العلاقة بين النقود الالكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم**، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، مجلد ١١، العدد ٢، ٢٠٢١م.
- مجموعة العمل المالي، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع ١٥\٤\٢٠٢٤م، https://www.menafatf.org/ar
- محمود، سعد، (٢٠٢٢م)، **العملة المشفرة (الرقمية BITCOIN) وضوابط التعامل بها**، مجلة الهادي، المجلد ١٢.
- مشعل، عبد الباري، (٢٠٢١م)، **القضايا المؤثرة في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة**، ندوة العملات الرقمية المشفرة، مجمع الفقه الإسلامي.
- منظمة التعاون الإسلامي، **مجمع الفقه الإسلامي**، على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع ٢٥\١\٢٠٢٣م، www.iifa-aifi.org/ar/5192.html
- المنيع، عبد الله بن سليمان، (٢٠١٦م)، **بحوث وفتاوى في الاقتصاد الإسلامي: بحث الأوراق النقدية حقيقتها وحكمها**، دار عالم للكتب، السعودية، ط١، المجلد ١.
- مهناوي، عبد الله، وخديم الله، مسعود، (٢٠١٨م)، **العملات الرقمية و أثرها على النظام النقدي دراسة تحليلية حول سلة من العملات الرقمية من سنة ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

English references

- Grinberg. R. (2012) **"Bitcoin: An Innovative Alternative Digital Currency"** Hastings Science and Technology Law Journal, Vol. 4, Article 3.
- Kalbaugh, Gary E. (2016) **"Virtual Currency, not a Currency?"** Journal of International Business and Law: Vol. 16 : Iss. 1, Article 5
- Trautman. L. (2014) **" Virtual Currencies Bitcoin & What Now After Liberty Reserve, Silk Road, and Mt. Gox?**", Richmond Journal of Law and Technology: Vol. 20: Iss. 4, Article 3.

Relations internationales: Comprendre la discipline

International relations: Understand discipline

KHALOUK Hicham

Professeur Habilité à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Ain Chock, Casablanca

Relations internationales: Comprendre la discipline

International relations: Understand discipline

KHALOUK Hicham

Professeur Habilité à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Ain Chock, Casablanca

Résumé:

L'étude des relations internationales est à la fois ancienne et nouvelle. Comme discipline universitaire à part entière les relations internationales sont de création récente. Tout le monde s'accorde pour constater qu'il s'agit d'un champ d'étude, voire d'une science relativement jeune. Elle date de l'après première guerre mondiale.

Comprendre la discipline imposes un aperçu général et une vue globale de ce qu'est l'étude des relations internationales. Après l'effort de définition, cet article se propose de présenter d'une manière aussi simple et complète que possible les théories des relations internationales et la proximité que ces relations entretiennent avec les diverses disciplines. Desquelles elles cherchent en permanence à se démarquer.

Mot clés:

Concepts, Théories, relations internationales, Etats.

Abstract:

The study of international relations is both old and new. As a university discipline in their own right, they date from after the First World War. Understanding the discipline requires a general overview and a global view of what the study of international relations is.

After the effort of definition, this article proposes to present in a way as simple and complete as possible the theories of international relations and the proximity that these relations maintain with the various disciplines. From which they constantly seek to stand out.

key words:

Concepts, Theories, International Relations, States.

Introduction

L'expression « relations internationales » désigne à la fois l'objet d'étude et la discipline. L'objet d'étude est les relations entre nations. La discipline est la science universitaire qui porte sur cet objet d'étude[1]. Comme la science politique est une invention du XXe siècle, les relations internationales sont de création récente si l'on prend en compte la naissance des relations internationales en tant que discipline universitaire autonome[2]. Née en Grande-Bretagne et aux Etats-Unis, la discipline est ainsi britannique, à l'issue de la première guerre mondiale, puis américaine après la deuxième guerre mondiale.

En effet, la nouvelle discipline, longtemps qualifiée d'anglo-saxonne, se développe durant l'entre-deux-guerres mondiales[3], plus précisément en 1919. La première chaire spécialisée fut ainsi créée en 1919 à l'Université du Pays de Galles, avant d'être copiée dans l'ensemble du monde universitaire anglo-saxon[4]. L'acte de naissance de cette nouvelle discipline s'explique par le contexte historique de l'époque. Les massacres inédits de la première guerre mondiale incitent les responsables universitaires anglo-saxons, empreints de « l'idéalisme wilsonien »[5], à créer des départements d'études internationales, en assignant comme mission à la nouvelle discipline de rechercher les « meilleurs moyens pour promouvoir la paix entre les nations »[6].

Or, si l'étude des relations internationales en tant que science remonterait à la période de la fin de la première guerre mondiale[7], ce domaine d'études avait certes déjà été exploré par le passé. Certains attribuent à Jean-Jacques Rousseau la paternité de la discipline. Pour d'autres auteurs, Hobbes, voire Machiavel furent les précurseurs des recherches sur l'« international»[8]. Il y'a d'ailleurs ceux qui voient dans l'historien grec Thucydide (471-400 av. J.C.) le père fondateur des relations internationales. On peut également, citer des penseurs dans d'autres aires culturelles ayant influencé les relations internationales avant même Thucydide : Confucius (551-479 av. J.-C.) pour la Chine ou Kautiliya (321-297 av. J.-C) pour le monde hindou[9].

Aujourd'hui plus que jamais, ce champ d'étude scientifique est une discipline académique très importante. En conséquence, plusieurs préoccupations animent l'article :

- Donner un aperçu général de la discipline;
- Présenter les principales théories des relations internationales ;
- Expliquer la proximité que les relations internationales entretiennent avec les diverses disciplines.

Ainsi, et pour mieux comprendre pleinement la discipline, nous devons répondre à trois questions:

---

[1] - Emmanuel Tawil, Relations internationales, 3e édition, Ed Vuibert, 2014, p. 13.

[2] - Jean-Jacques Roche, Relations internationales, Ed Lgdj (9e édition), Paris, 2021, p. 11.

[3] - Philippe Marchesin, Introduction aux relations internationales, Ed, KARTHALA, Paris, 2008, p.9.

[4] - Jean-Jacques Roche, Op. cit. p. 11.

[5] - Doctrine des relations internationales de la famille de l'internationalisme libéral et de l'idéalisme développée sur la base des Quatorze points de Wilson. Cette doctrine repose le plus souvent sur quatre principes: la mise en avant du principe d'autodétermination des peuples, la promotion de la démocratie, la promotion du capitalisme et l'opposition à l'isolationnisme et au non-interventionnisme. (https://www.lalanguefrancaise.com/dictionnaire/definition/idealisme-wilsonien).

[6] - Philippe Marchesin, Op. cit. p.9.

[7] - Mamadou Bamba, Introduction aux relations internationales, Ed L'Harmattan, Paris, 2016, p. 11.

[8] - Jean-Jacques Roche, Op. cit. p. 11.

[9] - Philippe Marchesin, Op. cit. p.9.

Comment peut-on définir les Relations Internationales ?

Qu'est-ce qu'une théorie des relations internationales ?

Quels sont les éléments qui caractérisent ces relations face aux autres disciplines?

Pour répondre à ces questions, il convient de s'engager dans une voie de définition du concept des relations internationales. Cette définition est relative et varie selon les théories développées. Mais elle nécessaire afin de distinguer le domaine des relations internationales des autres disciples. C'est ainsi que nous adopterons le plan suivant :

I- Effort de définition

II- Les théories des relations internationales

III- Les relations internationales et les autres disciplines scientifiques

I- Effort de définition

L'expression « relations internationales » est composée de deux concepts qui ont une existence autonome en tant que tels, parallèlement à la signification qu'elle revêt et qui renvoie à une discipline -celle des relations internationales- et à un champ d'étude. Ainsi, la notion de « relation » au singulier, renvoie à la manière dont l'existence d'une chose est liée à une autre et au rapport d'interdépendance entre des variables, défini sur la base d'un principe commun tel que toute modification de l'une d'entre elles entraîne la modification de toutes les autres[1]. Or si le vocable « relations » suppose l'existence d'au moins deux parties qui animent des rapports fondés sur une certaine régularité, l'expression « relations internationales » désigne généralement les rapports entre Etats alors, qu'au sens littéral, elle signifie rapports entre nations[2].

Historiquement, l'adjectif « international est apparu au XVIIIème siècle, en 1789 sous la plume du philosophe britannique Jeremy Bentham pour caractériser les relations entre « membres d'Etats différents ». Le fait que le terme « international » ait été préféré à « interétatique » s'explique dans la mesure où l'Etat a longtemps été confondu avec la nation[3], en raison de l'aspiration des Etats à unifier en une seule nation les groupes humains résidant sur leurs territoires. Si certains y sont parvenus, la plupart sont demeurés des Etats plurinationaux[4].

Certes, « pour que l'on puisse parler de relations internationales, il faut que l'on soit en présence de relations horizontales régulières entre des groupes sociaux basés territorialement et délimités politiquement les uns par rapport aux autres ; et comme, dans l'histoire, les unités entretenant entre elles des relations régulières ont pris la forme d'Etats souverains, l'objet des relations internationales porte sur les relations régulières entre Etats souverains »[5]. Ce premier trait doit être complété par unsecond qui dérive du concept de souveraineté, à savoir le fait que l'Etat ne se reconnaisse aucune autorité légitime supérieure[6].

L'absence d'autorité centrale au-dessus des Etats, situation que l'on qualifie d'anarchie, a permis d'affirmer le critère de délimitation des relations internationales. L'anarchie est la caractéristique qui distingue la politique internationale de la

[1] - Aziz Hasbi, Théories des relations internationales, Paris, L'Harmattan, 2004, p. 11.

[2] - Selon l'approche d'Ernest Renan: « Une nation est une âme, un principe spirituel. Deux choses, qui à vrai dire n'en font qu'une, constituent cette âme, ce principe spirituel. L'une est dans le passé, l'autre dans le présent. L'une est la possession en commun d'un riche legs de souvenirs; l'autre est le consentement actuel, le désir de vivre ensemble, la volonté de continuer à faire valoir l'héritage qu'on a reçu indivis. ». (Emmanuel Tawil, Relations internationales, 3e édition, Ed Vuibert, 2014, p. 14).

[3] - Philippe Marchesin, Op. cit. p. 11.

[4] - Diane Ethier, Introduction aux relations internationales, troisième édition, Ed PUM, 2006, p. 13.

[5] - Dario Battistella, Théories des relations internationales, Paris, Presses de sciences po, 203, p. 23.

[6] - Philippe Marchesin, Op. cit. p. 11.

politique ordinaire. L'étude de la politique internationale présuppose l'absence d'un système de gouvernement, alors que l'étude de la politique interne présuppose l'existence d'un tel gouvernement. Les deux critères retenus sont à la base de ce qui constitué historiquement une première définition des relations internationales, centrée sur l'activité extérieure des Etats et conduisant à établir une différence fondamentale entre le milieu interne et le milieu international. Une telle définition, qui pouvait se justifier il y a plusieurs siècles, ne peut plus être satisfaisante de nos jours[1]. Dans ce contexte, quand on parle des relations internationales, on ne peut pas s'en tenir aux relations entre Etats. Il peut exister des nations sans Etats ; d'autres forces interviennent (organisations non gouvernementales, Firmes multinationales, forces religieuses). Si l'on veut rendre compte autant que possible de la réalité afin de comprendre le monde contemporain et de pouvoir agir sur lui, il faut prendre en compte ces différents paramètres[2].

Désormais, cette pluralité d'acteurs se justifie par l'évolution de la discipline des relations internationales depuis sa création et la complexification des relations internationales[3]. La stratégie d'une firme internationale, l'action d'un groupe terroriste peuvent par exemple avoir des effets beaucoup plus importants sur la scène internationale que la politique extérieure de nombreux Etats[4]. D'où une nouvelle définition des relations internationales donnée par Dario Battisttella. Pour lui en effet, « de nos jours, on entend par relations internationales l'ensemble des relations qui se déroulent au-delà de l'espace contrôlé par les Etats pris individuellement, quel que soit l'acteur – étatique ou non – concerné par ces relations, et quelle que soit la nature - politique ou autre – de ces relations»[5].

Il y'a donc fondamentalement dans cette définition une volonté manifeste de rendre compte de la réalité des relations internationales avec l'ensemble des acteurs, quel que soit leur statut, entretenant des rapports d'ordre divers dans la sphère internationale[6]. Une telle définition relativise considérablement, voire efface, la séparation entre l'ordre interne et le milieu international. La plupart des auteurs s'accordent aujourd'hui sur l'articulation entre le national et l'international, ces deux types de variables constituant un ensemble interactif devant être appréhendé comme un tout[7]. C'est pourquoi Michel Virally précise que les relations internationales sont les « relations qui échappent à la domination d'un pouvoir politique supérieur interne»[8]. Marcel Merle quant à lui évoque les relations internationales comme étant « les rapports sociaux de toute nature qui traversent les frontières, échappant à l'emprise d'un pouvoir étatique unique ou auxquels participent des acteurs qui se rattachent à des sociétés étatiques différentes »[9].

II- Les théories des relations internationales

Selon Philippe Braillard, « une théorie est une expression, qui se veut cohérente et systématique, de notre connaissance de ce que nous nommons la réalité. Elle exprime ce que nous savons ou ce que nous croyons savoir de la

[1] - Ibid. p. 12.

[2] - Emmanuel Tawil, Op. cit. p. 13.

[3] - Latmani Saida, Droit et relations internationales, Université Abdelmalek Essaadi, Tanger, (Semestre 1 et 2), Année Universitaire 2015-2016, p. 6.

[4] - Philippe Marchesin, Op. cit. p. 12.

[5] - Dario Battistella, Op. cit. p. 27.

[6] - Latmani Saida, Op. cit. p. 6.

[7] - Philippe Marchesin, Op. cit. p. 12.

[8] - Michel Virally, Relations internationales et science politique, Ed. PUF, Paris, 1959, p.9.

[9] - Marcel Merle., La vie internationale, Ed. PUF. Paris, 1977, p.30.

réalité»[1]. Pour Stanley Hoffmann, dans son sens moderne, la théorie est « une étude systémique des phénomènes observés, destinée à dégager les principales variables, à expliquer les conduites, à faire connaître les formes caractéristiques des relations entre les unités…» [2]. Ainsi, la principale fonction d'une théorie est d'expliquer un phénomène en établissant des liens, notamment causals, entre les éléments qui le composent. Une autre fonction de la théorie est de prévoir l'évolution future de la réalité qui constitue son objet[3].

Le besoin de comprendre les réalités internationales pour agir sur la scène politique mondiale peut expliquer la naissance de la théorie en matière des relations internationales et l'émergence de toute une catégorie de professionnels et de conseillers dans ce domaine[4]. Les relations internationales connaîtront leur développement à partir des années 1945, avec les théories qui émergeront et contribueront à les doter d'outils d'analyse[5].

On peut définir une théorie des relations internationales comme un ensemble cohérent et systématique de propositions ayant pour but d'éclairer la sphère des relations sociales que nous nommons internationales. Une telle théorie est ainsi censée présenter un schéma explicatif de ces relations, de leur structure, de leur évolution, et notamment d'en mettre à jour les facteurs déterminants[6]. Appliquer la théorie au domaine des relations internationales, revient à essayer de comprendre les comportements de ses acteurs à travers notamment la simple exposition des faits politiques tels qu'ils existent, et de chercher à donner un sens et une signification aux phénomènes internationaux[7]. Elle peut aussi, à partir de là, tendre à prédire l'évolution future de ces relations, ou au moins à dégager certaines tendances de cette évolution. Elle peut également avoir pour but plus ou moins direct d'éclairer l'action. Comme toute théorie, elle implique un choix et une mise en ordre des données, une certaine construction de son objet, d'où sa relativité[8].

Dans ce contexte, on doit reconnaître que les relations internationales sont une discipline pluraliste, au sein de laquelle coexistent de multiples théories[9]. Il y'a des théories dites classiques et les autres que l'on appelle communément les nouvelles théories des relations internationales. Les théories classiques regroupent la théorie réaliste, la théorie libérale et la théorie marxiste. Alor's que parmi les nouvelles théories, on trouve le constructivisme et la sociologie des relations internationales.

La théorie réaliste

Apparue pour la première fois aux Etats-Unis d'Amérique, notamment au lendemain de la Seconde Guerre mondiale, cette théorie met l'accent sur le rôle essentiel de l'Etat dans les relations internationales[10]. Aux origines lointaines

[1] - Philippe Braillard, Théories des relations internationales, Paris, PUF, 1977, p. 12.

[2] - Aziz Hasbi, Op. cit. p. 28.

[3] - Diane Ethier, Op. cit. p. 21.

[4] - Aziz Hasbi, Op. cit. p. 25.

[5] - Mamadou Bamba, Op. cit. p. 11.

[6] - Diane Ethier, Op. cit. p. 22.

[7] - Dario Battistella, Op. cit. p.119.

[8] - Diane Ethier, Op. cit. p. 23.

[9] - Dario Battistella, Op. cit. p.119.

[10] - Mamadou Bamba, Op. cit. p. 14.

de cette théorie, on pourrait associer le nom du philosophe grec Thucydide qui apparaît comme le précurseur de la tradition réaliste et de l'analyse des relations internationales[1].

Le réalisme politique a donc une longue histoire qui remonterait à Thucydide et à son interprétation des guerres du Péloponnèse. Il est fondé sur l'idée que les relations internationales sont forcément anarchiques puisque dénuées d'une autorité suprême, et que, dans un tel milieu, la politique étrangère des Etats doit être basée sur l'intérêt national et sur le maintien d'un équilibre des puissances, seuls à même d'instiller un semblant d'ordre et de rationalité dans un domaine où l'irrationnel a toujours tendance à prendre le dessus[2].

A côté de cet auteur de l'antiquité, on pourrait citer certains auteurs contemporains parmi les plus célèbres, comme Henry Kissinger[3]. L'immigration d'universitaires européens, notamment allemands, eurent un rôle déterminant dans l'essor de l'étude théorique des relations internationales dans les universités américaines. Un de ces immigrés allemands, Hans Morgenthau, eut une influence considérable sur toute une génération de spécialistes des relations internationales qui prirent ensuite le relais pour convaincre les citoyens américains et leurs dirigeants que la puissance comptait davantage que les idéaux dans les relations entre Etats et que la sécurité des Etats-Unis passait par un engagement continu sur la scène diplomatique[4].

L'école réaliste qui propose une vision des relations internationales qui s'efforce de voir « le monde tel qu'il est et non tel que l'on voudrait qu'il soit au nom de quelque idéal »[5], fournit aux responsables politiques une boussole dont ils se servirent bon gré mal gré pendant toute la Guerre froide[6], tout en insistant sur le fait que les relations internationales sont, par essence, conflictuelles. Pour cela, elle remet en cause la théorie de l'idéalisme wilsonien[7]. En effet, les rapports de commandement et les institutions qui médiatisent, endiguent ou entretiennent la violence, sont des aspects essentiels de la vie politique[8]. Le courant réaliste est en faveur d'un système international marqué par une anarchie au sein duquel l'Etat est appelé à imposer sa suprématie à travers sa puissance à tous les niveaux. Dans ces conditions, la stabilité et la paix internationales dépendent d'un équilibre des forces en présence[9].

En bref, ce courant doctrinal met l'accent sur le rôle essentiel de l'Etat dans les relations internationales, retient le caractère conflictuel des relations internationales, et, par conséquent, conçoit mal les coopérations interétatiques. Il appréhende l'homme dans son état naturel lié à la pensée de Nicolas Machiavel qui, dans son ouvrage le prince, montre que la finalité de tout homme reste dans l'extension de son pouvoir[10]. Or, on reproche à l'école réaliste de ne pas suffisamment prendre en considération les nouveaux acteurs de la vie internationale, les acteurs non étatiques. On lui reproche aussi de

[1] - Ibid. p. 15.

[2] - Jean-Marie Ruiz, « Le déclin du réalisme politique et son rôle dans le renouveau de la pensée impérialiste », Revue française d'études américaines 2007/3 (n° 113), p. 40.

[3] - Mamadou Bamba, Op. cit. p. 15.

[4] - Jean-Marie Ruiz, Op. cit. p. 41.

[5] - Ibid. p. 40.

[6] - Ibid. p. 41.

[7] - Mamadou Bamba, Op. cit. p. 14.

[8] - Pierre de Senarclens, « Théories et pratiques des relations internationales depuis la fin de la guerre froide », Politique étrangère, 2006/4 (Hiver), p. 750.

[9] - Mamadou Bamba, Op. cit. p. 14.

[10] - Mamadou Bamba, Op. cit. p. 15.

ne pas être adaptée aux petites et moyennes puissances[1]. Dans ce contexte, on doit reconnaître que le réalisme, tel qu'il s'est affirmé dans le cadre de la guerre froide, et qui conférait à l'Etat un rôle décisif dans les relations internationales, est inadéquat pour éclairer notre temps[2].

La théorie libérale

Comme le souligne André Liebich, « le terme libéral vient du mot latin *liber* c'est-à-dire libre». Au début, aux XVIe et XVIIe siècles, les penseurs et les partisans européens du libéralisme veulent se libérer de contraintes imposées par les sociétés de leur époque. La première liberté qu'ils recherchent est celle de croire dans la religion de leur choix, de suivre leur propre conscience et leur propre raison. C'est en faisant de l'individu la seule unité d'analyse possible, la principale unité de valeur que le libéralisme acquiert un caractère révolutionnaire ou radicalement nouveau par rapport au réalisme pour lequel les intérêts de l'Etat priment sur ceux des individus[3].

Héritière des pensées philosophiques (Erasme, Kant, et bien d'autres), les libéraux imaginent l'état de nature antérieur aux sociétés organisées, non pas comme une jungle où l'homme est un loup pour l'homme, à l'instar de Hobbes, mais comme état dans lequel les hommes vivent libres, dans une égalité et une harmonie relative. La conception libérale de l'état de nature n'est pas déduite d'une observation de la réalité existante, comme chez les réalistes ; elle est une construction de la réalité de l'esprit -le mythe du bon sauvage de Jean Jacques Rousseau- destinée à légitimer les revendications en faveur du respect des droits naturels[4] de l'homme[5].

Les libéraux admettent que la société internationale est constituée d'Etats indépendants qui rivalisent pour la défense de leurs intérêts propres, comme les individus rivalisent au sein de chaque société nationale pour la satisfaction de leurs intérêts et besoins. Cependant, les relations internationales peuvent être civilisées et pacifiées sur le capitalisme, le droit et la démocratie. Le développement des économies de marché oblige les Etats à commercer entre eux, donc à conclure des ententes juridiques qui favorisent la coopération ou la solution pacifique des conflits[6].

La théorie marxiste

Tendance fortement critique de l'idéologie libérale et de la philosophie idéaliste de Friedrich Hegel et de l'économie politique d'Adam Smith et David Ricardo, le courant marxiste est étroitement lié à son fondateur, Karl Marx (1818-1883)[7], dont les travaux ont directement inspiré des dirigeants politiques comme Lénine et même au moins dans la rhétorique officielle, un système politique notamment l'Union Soviétique[8].

Dans ce contexte, on voit bien la ligne de démarcation entre les libéraux et les marxistes, pour qui la primauté du facteur économique est au cœur des relations internationales et en faveur d'un groupe social, qu'ils nomment les

[1] - Jean-Claude Zarka, Relations internationales, 7e édition, Ed Ellipses, 2020.
https://books.google.co.ma/books?id=bxhEEAAAQBAJ&dq=relations+internationales&hl=fr&source=gbs_navlinks_s

[2] - Pierre de Senarclens, Op. cit. p. 749.

[3] - Diane Ethier, Op. cit. p. 34.

[4] - Les droits naturels sont les droits que chaque individu réclame simplement en tant qu'être humain. La définition de ces droits varie: on évoque le droit à la vie, à la liberté, à la sécurité, à la propriété, etc.

[5] - Diane Ethier, Op. cit. p. 34.

[6] - Ibid. p. 37.

[7] - Mamadou Bamba, Op. cit. p. 18.

[8] - Latmani Saida, Op. cit. p. 33.

impérialistes. Pour les tenants du courant marxiste, l'impérialisme demeure le facteur explicatif essentiel des relations internationales et serait la cause fondamentale du sous-développement que connaît le tiers-monde. Pour ces derniers encore, l'Etat ne fait que refléter les intérêts des classes dominantes qui restent en état de conflit permanent à travers les guerres entre pays capitaliste ; l'extension inéluctable du mode de production débouchera sur la victoire du prolétariat[1].

Si une chose est claire, c'est que les tenants du courant marxiste défendent la thèse de la lutte des classes qui, selon Karl Marx et Engels, n'est ni une fatalité ni une caractéristique de la nature humaine ; elle n'existait pas avant la naissance de la propriété privée, à l'époque du communisme primitif, et elle disparaîtra avec le remplacement du capitalisme par le communisme[2].

Cela dit, il convient de souligner que les théories (réaliste, libérale et marxiste) qui viennent d'être analysées sont qualifiées de classiques et ont été grandement critiquées à telle enseigne que des nouvelles théories ont fait leur apparition afin d'expliquer les phénomènes internationaux. En effet, suite aux failles des théories classiques, ces dernières années, plusieurs tentatives de renouvellement des théories des relations internationales, ont émergé. Les deux théories les plus importantes sont la sociologie des relations internationales et le constructivisme.

L'approche constructiviste (Le constructivisme)

Le terme « constructivisme », qui se répand aujourd'hui dans la littérature théorique des relations internationales, dénote une contestation des postulats strictement matérialistes ou individualistes, supposée permettre de mieux comprendre les changements observés dans la politique mondiale. Le constructivisme est né et s'est développé dans d'autres disciplines: essentiellement la sociologie, la philosophie et l'anthropologie. Il est une façon d'étudier les relations sociales, n'importe quelles relations sociales et met en relation la production et la reproduction des pratiques sociales avec leur caractère situé dans des contextes particuliers : historique, politique, économique, géographique, etc.[3]

Appliqué en relations internationales, le terme « constructivisme » est apparu à la fin des années quatre-vingt. Essentiellement, le fruit des auteurs, tels Emanuel Adler, Michael Barnett et Nicholas Onuf. Ce dernier fut sans doute le premier à l'utiliser dans *World of Our Making*. Onuf et d'autres chercheurs s'appuyaient sur des critiques plus anciennes du réalisme structurel en relations internationales[4]. Le constructivisme tente d'explorer les identités, les normes et les intérêts dans les relations internationale et vise à démontrer comment les aspects essentiels des relations internationales sont socialement construits – procédés continus de la pratique sociale et de l'interaction[5].

En dernière analyse, en étant plus attentif aux types et au sens de la construction sociale ainsi qu'au rôle des acteurs dans la légitimation de normes nouvelles, le constructivisme tire de l'obscurité les questions éthiques pour les placer En pleine lumière[6]. Dès lors que l'on accorde aux acteurs sociaux le vrai pouvoir d'entretenir et de transformer leur monde, on doit aussi les tenir pour responsables de leurs conceptions du « bien » et de leurs actions en vue d'obtenir ce qu'ils pensent possible et désirable dans la vie internationale. En effet, les questions de l'identité et de l'éthique se recoupent, comme le

[1] - Mamadou Bamba, Op. cit. p. 19.

[2] - Ibid. p. 20.

[3] - Audie Klotz, Cecelia Lynch, « Le constructivisme dans la théorie des relations internationales », Critique internationale n°2 - hiver 1999, p. 51.

[4] - Ibid. p. 52.

[5] - Latmani Saida, Op. cit. p. 34.

[6] - Audie Klotz, Cecelia Lynch, Op. cit. p. 60.

manifestent maints exemples actuels de menace, d'ingérence et de génocide. L'approche constructiviste est ainsi la mieux équipée pour s'attaquer à ces questions[1]. Cependant, le constructivisme présente quelques limites liées au manque d'études empiriques, d'où l'intérêt de la sociologie politique des relations internationales.

La sociologie des relations internationales

La sociologie des relations internationales subsume la mise en scène a priori de tous les acteurs de relations internationales, puis l'étude des effets de leurs rencontres dans une société devenue mondiale (Etats, OIG, ONG, firmes multinationales, groupes religieux, individus, etc.). Ainsi, les relations possibles entre ces acteurs sont multiples pouvant aller de la confrontation à la coopération et vice-versa, en passant par des rapports plus subtils. De même, la séparation entre l'analyse politique interne et l'analyse politique internationale n'est plus tenable, les frontières sont désormais transcendées par les flux de réseaux et d'acteurs[2].

Cela dit, l'analyse des théories des relations internationales soulève une interrogation importante pour l'étudiant des relations internationales :

Comment choisir entre les théories disponibles ?

L'attitude la plus pertinente est de considérer que toutes les approches-y compris celles qui critiquent les théories générales classiques et nouvelles peuvent être utiles à la compréhension des relations internationales et qu'elles doivent être utilisées dans une perspective de complémentarité[3]. On doit reconnaître qu'aucune théorie n'est en mesure d'expliquer une réalité dans toute sa complexité. Toute théorie est une simplification ou une schématisation d'un phénomène. Elle n'est jamais neutre[4]. Dans sa dimension de recherche pour influer sur les événements et les acteurs dans un but donné, la théorie est une démarche qui ne peut prétendre à l'innocence[5].

III- Les relations internationales et les autres disciplines scientifiques

Jusqu'au moment où les relations internationales ont été érigées en discipline autonome, l'étude des questions y afférentes était traditionnellement du ressort de la philosophie politique, du droit international, de l'économie politique, de l'histoire diplomatique et, depuis les années 50, de l'histoire des relations internationales[6]. Les relations internationales se veulent ainsi transversales, en ce sens qu'elles ont recours et entretiennent une certaine proximité avec diverses disciplines qui leur permettent d'affiner leurs outils d'analyse des faits sur la scène internationale. Elles font appel à déverses disciplines.[7] Toutefois, dans leur dimension comme discipline, les relations internationales supposent une autonomie par rapport aux disciplines qui les avaient portées jusque-là, et desquelles elles cherchent en permanence à se démarquer[8].

Droit international et relations internationales

L'expression « droit international » devrait normalement embrasser tous les rapports de droit traversant une frontière étatique. Il y'a deux sphères que le droit international sépare traditionnellement : celle des rapports publics et celle

[1] - Ibid. p. 61.

[2] - Latmani Saida, Op. cit. p. 35.

[3] - Diane Ethier, Op. cit. p. 69.

[4] - Ibid. p. 21.

[5] - Aziz Hasbi, Op. cit. p. 25.

[6] - Aziz Hasbi, Op. cit. p. 14.

[7] - Mamadou Bamba, Op. cit. p. 13.

[8] - Aziz Hasbi, Op. cit. p. 14.

des rapports privés[1]. Le droit international est ainsi constitué de deux branches: le droit international public et le droit international privé.

Le droit international public, autrefois appelé droit des gens, est le droit applicable à la société internationale[2]. Il désigne l'ensemble des règles qui régissent les rapports entre les personnes de cette société internationale : les Etats, les organisations internationales, et d'autres sujets du droit international[3].

Initialement constituée des seuls Etats souverains. Le droit international public classique regroupait dès lors l'ensemble des règles de droit régissant les rapports interétatiques. Par conséquent, la discipline s'est d'abord attachée à l'étude des relations qui se tissent entre Etats jaloux de la souveraineté territoriale que leur reconnaît la Renaissance : elle s'intéressera donc prioritairement à la diplomatie, au commerce, au transport et, bien sûr, à la guerre. En effet, on a longtemps tenu l'Etat, détenteur de la souveraineté, pour seul sujet possible du droit international[4]. Aujourd'hui, le droit international connait une véritable mutation. Il ne peut plus être perçu comme étant uniquement le droit de la société interétatique. Il est désormais le droit de la société humaine universelle, selon l'analyse de Michel Virally[5] .

Avec le droit international, les relations internationales partagent la même matière première, à savoir les problèmes internationaux. Mais le droit international est demeuré une « science des normes », alors que les relations internationales s'attachent à l'analyse de certaines circonstances de fait ou des attitudes pour tirer des « constantes », ou ce que la doctrine spécialisée appelle des « lois socialistes », en vue de restituer l'aspect global de la vie internationales utilisent le droit international et permettent de savoir comment les règles internationales sont appliquées effectivement. Ce faisant, elles facilitent au juriste l'appréhension des réalités internationales[6].

Passant maintenant au **droit international privé.** Appelé autrefois droit des conflits des lois, il est l'ensemble des règles de droit applicable aux personnes privées de nationalité différente impliquées dans des relations juridiques internationales[7]. Il s'agit des règles relatives à la nationalité des personnes physiques ou morales ; Il a pour but de résoudre les conflits de lois issus de relations entre personnes étrangères, en particulier de savoir quel est le droit qui s'applique à la relation et de traiter des conflits de juridiction[8]; de la condition des étrangers ; de la compétence des tribunaux à l'égard des étrangers, ainsi que de l'effet des jugements et des actes étrangers ou accomplis à l'étranger sur le territoire national[9]. C'est par exemple le cas lorsque tu navigues sur internet pour acheter un objet qui est vendu par une compagnie étrangère. Si tu as un problème important avec ton achat et que tu décides de poursuivre la compagnie, ce sont les règles du droit international privé qui s'appliqueront[10].

---

[1] - François Crépeau et Jean-François Gareau, La société internationale et son droit : vers un changement de paradigme ?, 20/02/2021. https://books.openedition.org/pum/22223?lang=fr

[2] - Zarka jean-Claude, Droit international public, 3e édition Ellipses, Paris, 2015, p. 5.

[3] - Benjamin Mulamba Mbuyi, Droit international public: les sources, Ed L'Harmattan, Paris, 2012, p. 23.

[4] - François Crépeau et Jean-François Gareau, Op. cit.

[5] - http://www.foad-mooc.auf.org/IMG/pdf/1-Cours-Introduction_au_Droit_International.pdf

[6] - Aziz Hasbi, Op. cit. p. 14.

[7] - Alphonse Makengo Nkutu, op. cit, p. 13.

[8] - Droit international, 18/02/2021. http://www.toupie.org/Dictionnaire/Droit_international.htm

[9] - Raymond Ranjeva, Charles Cadoux, Droit international public, EDICEF, 1992, p. 15.

[10] - https://www.educaloi.qc.ca/jeunesse/capsules/le-droit-international-cest-quoi

Les relations internationales s'intéressent de façon particulière à la société internationale sous ses diverses formes, notamment sous l'angle politique, stratégique et économique. Y compris les aspects sociaux et culturels des rapports entre les acteurs sur la scène internationale[1]. Ainsi si pour le droit international privé il s'agit d'un droit, applicable sur la scène internationale, principalement à des personnes privées, les relations internationales ne sont pas des relations entre individus. Les relations entre deux particuliers dépendant de deux structures politiques différentes ne sont pas des relations internationales. Elles dépendent du droit privé interne (même si la discipline qui les étudie s'appelle « Droit international privé »)[2]. En effet, bien qu'elle soit dite internationale, la branche de droit international privé relève du droit interne. Il y a ainsi un droit international privé marocain distinct du droit international privé chinois ou tunisien, etc.[3]

En bref, les relations internationales ne sont pas des relations entre un individu et un Etat. De telles relations dépendent exclusivement de l'Etat, même si l'individu n'est pas ressortissant de l'Etat. Les relations internationales sont des relations entre corps politiques, c'est-à-dire des relations entre des structures collectives n'ayant pas une finalité individuelle[4].

La science politique, les relations diplomaties et L'histoire diplomatique

Pour certains auteurs, les relations internationales apparaissent comme une sous-spécialisation de la science politique. Mais en réalité, il y a une distinction à opérer entre les démarches de la science politique et des relations internationales. La discipline des relations internationales traite des rapports entre pouvoirs politiques souverains, des pouvoirs en compétition, alors que la science politique est censée porter sur l'étude des pouvoirs dans l'ordre intra étatique. Mais les deux disciplines partagent les mêmes méthodes et la même démarche analytique. La distinction entre les deux ne doit pas préjuger des nuances à apporter, le moment venu, aux relations entre l'interne et l'international et à leurs interactions permanentes[5].

Par ailleurs, il est bon de souligner qu'il y a une distinction à opérer entre les relations internationales et les relations diplomatique. Apprendre à négocier est essentiel pour exercer le métier de diplomate. Pour citer l'Oxford English Dictionary, la diplomatie est « la gestion des relations internationales par la négociation »[6] alors que les relations internationales sont des relations entre des corps politiques, qui relèvent de l'international et ne se limitent pas aux relations diplomatiques[7]. Bien que Raymond Aron, explique dans son ouvrage *Paix et guerre entre les nations* que L'ambassadeur et le soldat vivent et symbolisent les relations internationales qui, en tant qu'interétatiques, se ramènent à la diplomatie et à la guerre, les relations internationales sont plus que les relations diplomatiques[8]. Le domaine des relations internationales déborde largement celui des interactions diplomatiques et stratégiques classiques entre Etats[9].

[1] - Mamadou Bamba, Op. cit. p. 11.

[2] - Emmanuel Tawil, Op. cit. p. 13.

[3] - http://www.foad-mooc.auf.org/IMG/pdf/1-Cours-Introduction_au_Droit_International.pdf

[4] - Emmanuel Tawil, Op. cit. p. 13.

[5] - Aziz Hasbi, Op. cit. p. 17.

[6] - Delcorde Raoul, « Peut-on enseigner la diplomatie ? », Revue Défense Nationale, 2017/9 (N° 804), p. 11.

[7] - Emmanuel Tawil, Op. cit. p. 13.

[8] - Ibid. p. 15.

[9] - Pierre de Senarclens, Op. cit. p. 750.

Les relations diplomatiques sont des relations officielles que les Etats ont entre eux, par le biais d'agents diplomatiques (corps diplomatique; chefs d'Etat et de gouvernement ; ministres des Affaires étrangères). Limiter les relations internationales aux relations diplomatiques donnerait une image déformée de la réalité. Elles sont une forme très codifiée des rapports entre Etats : la réalité des rapports internationaux contemporains est le dépassement des formes diplomatiques, notamment par la multiplication des rapports directs entre dirigeants. La forme diplomatique n'a plus qu'un poids marginal. Par ailleurs, les relations diplomatiques sont par nature avant tout bilatérales. Elles n'excluent pas le multilatéralisme, mais ne le favorisent pas. Or le multilatéralisme est devenu le cadre des relations internationales[1].

Notons au passage qu'avec l'histoire, les relations internationales entretiennent des rapports plus polémiques. Les historiens se sont traditionnellement intéressés à la vie internationale à travers l'enseignement de l' « Histoire diplomatie » et de l' « Histoire des relations internationales »[2]. La critique de l'approche événementielle des historiens a permis aux spécialistes des relations internationales de se démarquer d'eux tout en utilisant le fruit de leurs recherches. Les internationalistes ont plutôt préféré s'attacher à l'analyse des phénomènes internationaux pour pouvoir en tirer des régularités et des « lois ». Ils utilisent les matériaux dégagés par les historiens sans s'enfermer dans l'histoire, considérant que celle-ci ne fournit qu'une connaissance des faits qui sont singuliers, uniques, et qui, généralement, ne peuvent se répéter [3].

Conclusion

Aujourd'hui plus que jamais, l'intégration et le développement de la place de la dimension «internationale » dans les activités humaines bouleverse radicalement les règles du jeu dans les rapports internationaux. C'est ainsi qu'apparaissent de nouvelles catégories de sujets et d'acteurs et de nouvelles techniques de relations internationales[4]. Certes, l'Etat ne se reconnaisse aucune autorité légitime supérieure[5]. Certes aussi, que l'étude des relations internationales tourne autour des Etats et que le courant réaliste défend une vision des relations internationales fondée sur la puissance de l'Etat qu'il place au centre de la scène internationale[6]. Cependant l'Etat ne peut plus être considéré comme l'acteur unique des relations internationales. S'il est vrai que les Etats sont les acteurs incontournables et majeurs des relations internationales, il demeure néanmoins que les mutations du système monde accordent désormais une place importante aux autres acteurs des relations internationales que sont les organisations non gouvernementales, les multinationales etc.[7].

Dans ce contexte, on doit reconnaître que la mondialisation d'aujourd'hui, est souvent associée à l'affaiblissement de la capacité des Etats à assumer leurs fonctions d'intégration politique et sociale, au dépérissement des modes de vie et des coutumes qui étaient le support des sociétés traditionnelles[8]. Et même ceux qui croient toujours à la primauté de l'Etat-nation comme acteur en relations internationales n'acceptent plus la séparation entre politique intérieure et politique extérieure. Dans un monde où la sécurité et la survie de plusieurs Etats sont menacées, non pas seulement par les guerres interétatiques classiques mais par les problèmes de la faim et la non-satisfaction d'autres besoins essentiels, l'affaiblissement

[1] - Emmanuel Tawil, Op. cit. p. 15.

[2] - Aziz Hasbi, Op. cit. p. 14.

[3] - Ibid. p. 15.

[4] - Raymond Ranjeva, Charles Cadoux, Op. cit. p. ١٧.

[5] - Philippe Marchesin, Op. cit. p. 11.

[6] - Jean-Claude Zarka, Op. cit.

[7] - Latmani Saida, Op. cit. p. 6.

[8] - Pierre de Senarclens, Op. cit. p. 749.

de telles séparations anachroniques est déjà un grand progrès. Il rend l'étude des relations internationales plus interdisciplinaires et, surtout, plus pertinente à l'analyse des problèmes pressants de la planète[1].

Références bibliographiques

Ouvrage :

- Emmanuel Tawil, Relations internationales, 3e édition, Ed Vuibert, 2014.
- Jean-Jacques Roche, Relations internationales, Ed Lgdj (9e édition), Paris, 2021.
- Aziz Hasbi, Théories des relations internationales, Paris, L'Harmattan, 2004.
- Philippe Marchesin, Introduction aux relations internationales, Ed, KARTHALA, Paris, 2008.
- Mamadou Bamba, Introduction aux relations internationales, Ed L'Harmattan, Paris, 2016.
- Diane Ethier, Introduction aux relations internationales, troisième édition, Ed PUM, 2006.
- Michel Virally, Relations internationales et science politique, Ed. PUF, Paris, 1959.
- Marcel Merle., La vie internationale, Ed. PUF. Paris, 1977.
- Dario Battistella, Théories des relations internationales, Paris, Presses de sciences po, 203.
- Philippe Braillard, Théories des relations internationales, Paris, PUF, 1977.
- Zarka jean-Claude, Droit international public, 3e édition Ellipses, Paris, 2015.
- Benjamin Mulamba Mbuyi, Droit international public: les sources, Ed L'Harmattan, Paris, 2012.
- Raymond Ranjeva, Charles Cadoux, Droit international public, EDICEF, 1992.

Articles:

- Delcorde Raoul, « Peut-on enseigner la diplomatie ? », Revue Défense Nationale, 2017/9 (N° 804).
- Audie Klotz, Cecelia Lynch, « Le constructivisme dans la théorie des relations internationales », Critique internationale n°2 - hiver 1999.
- Bahgat Korany, « Futur des relations internationales ou relations internationales du futur? », Etudes internationales, Volume 15, numéro 4, 1984.
- Jean-Marie Ruiz, « Le déclin du réalisme politique et son rôle dans le renouveau de la pensée impérialiste », Revue française d'études américaines 2007/3 (n° 113).
- Pierre de Senarclens, « Théories et pratiques des relations internationales depuis la fin de la guerre froide », Politique étrangère, 2006/4 (Hiver).
- Latmani Saida, Droit et relations internationales, Université Abdelmalek Essaadi, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales- Tanger, (Semestre 1 et 2), Année Universitaire 2015-2016.

Sites:

- François Crépeau et Jean-François Gareau, La société internationale et son droit : vers un changement de paradigme ?, 20/02/2021. https://books.openedition.org/pum/22223?lang=fr
- Droit international, 18/02/2021. http://www.toupie.org/Dictionnaire/Droit_international.htm
- Jean-Claude Zarka, Relations internationales, 7e édition, Ed Ellipses, 2020. https://books.google.co.ma/books?id=bxhEEAAAQBAJ&dq=relations+internationales&hl=fr&source=gbs_navlinks_s

[1] - Bahgat Korany, « Futur des relations internationales ou relations internationales du futur? », Etudes internationales, Volume 15, numéro 4, 1984, p. 884.

المجلد ٠٦-العدد ١٥ ،٢٠٢٤
Vol.06, Issue15, 2024
ISSN :2628-8389

الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد

(جمهوريه مصر العربية نموذجاً)

The National Strategy for Artificial Intelligence to Combat Corruption (the Arab Republic of Egypt as a model)

الدكتور/ محمد حمدي عبد العليم علام

دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق ـ جامعة طنطا ـ مصر

الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد (جمهوريه مصر العربية نموذجاً)

The National Strategy for Artificial Intelligence to Combat Corruption (the Arab Republic of Egypt as a model)

الدكتور/ محمد حمدي عبد العليم علام

دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق ـ جامعة طنطا ـ مصر

ملخص:

هذا البحث يستكشف دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد في جمهورية مصر العربية. يعد الفساد تحديًا كبيرًا يواجه الدول في مسار تحقيق التنمية، وتحاول مصر التصدي لهذه المشكلة بواسطة استراتيجيات مبتكرة. يقدم البحث استراتيجية وطنية تستند إلى تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد، وذلك من خلال تحليل البيانات وتقديم التوجيهات والتوصيات لتحسين الإدارة وزيادة الشفافية في العمليات الحكومية. وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات الرقابية والوقائية التي تعتمد على التقنيات الذكية، مثل تحليل البيانات الضخمة وتعلم الآلة والذكاء الاصطناعي. تهدف هذه الإجراءات إلى تحسين الإدارة العامة، وتقليل فجوة الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتعزيز مستوى المساءلة والشفافية. ومن خلال الدراسة المحتملة وتقديم الحلول المقترحة، يسعى البحث إلى تحديد كيفية تنفيذ هذه الاستراتيجية بشكل فعال ومستدام. يركز البحث أيضًا على الجوانب القانونية والأخلاقية المتعلقة بتطبيق التقنيات الذكية في مكافحة الفساد. وبشكل عام يمثل هذا البحث مساهمة مهمة في تطوير استراتيجيات مبتكرة لمكافحة الفساد باستخدام التكنولوجيا في جمهورية مصر العربية، مع التركيز على تعزيز الحوكمة الرشيدة وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد؛ الحكومة الإلكترونية؛ الشفافية والنزاهة؛ هيئة الرقابة الإدارية.

Abstract

This research explores the role of artificial intelligence in combating corruption in the Arab Republic of Egypt. Corruption is a major challenge facing countries in the path of achieving development, and Egypt is trying to address this problem through innovative strategies. The research presents a national strategy based on artificial intelligence technology to combat corruption, by analyzing data and providing guidance and recommendations to improve management and increase transparency in government operations. The strategy includes a set of control and preventive measures that rely on smart technologies, such as big data analysis, machine learning and artificial intelligence. These measures aim to improve public administration, reduce the trust gap between government and citizens, and enhance accountability and transparency. Through the potential study and presentation of proposed solutions, the research seeks to determine how to implement this strategy effectively and sustainably. The research also focuses on the legal and ethical aspects related to the application of smart technologies in the fight against corruption. Overall, this research represents an important contribution to the development of innovative anti-corruption strategies using technology in the Arab Republic of Egypt, with a focus on promoting good governance and enhancing trust between government and citizens.

Keywords: Anti-corruption; e-government; transparency and integrity; Administrative Control Authority.

مقدمة

في بادية الأمر؛ من المعلوم أن ظاهرة الفساد بمفهومها العام تؤثر على المجتمعات البشرية كافة، فالفساد من بين الآفات التي تصيب القيمة الأخلاقية للإنسان، إذ تتغلغل فيه شيئا لتدمر دعائم المجتمع الذي يعيش فيه، وتنال من مقدراته. ومما يؤكد ذلك... أن هذه الظاهرة كغيرها من الظواهر السلبية، التي تتجدد، وتتطور، وتتأقلم مع واقع تغير أنماط حياة الإنسان، وقد بدأت تعتمد وبشكل كبير على إرهاصات ما قدمته الثورة (الصناعية الثالثة)، أو (الثورة الرقمية) كما اشتهر عنها، ولعل أهم مخترعاتها؛ أدوات تقنية المعلومات، والاتصالات، والحاسب الآلي، والهاتف المحمول، والإنترنت، وغير ذلك من الأدوات التي أصبحت جزءاً من حياتنا.

ولما كانت بعض دول العالم قد فقدت فعلاً زمام السيطرة في تحقيق حماية فعالة لمجتمعاتها من المخاطر، التي تتسبب فيها ظاهرة الفساد على المجتمع، وسقوط الحواجز الجغرافية أمام الجريمة بسبب أدوات التقنية الحديثة، وانفتاح العالم على بعضه في جميع المجالات بسبب تلك الأدوات مع غياب ملحوظ للغة التعاون الدولي، يتضح ؛ أن بعض الدول تتطلع الآن - ونحن في عصر الثورة الصناعية الرابعة - إلى أن تكون هذه المرحلة من أهم المراحل، التي ستضمن مواجهة فعالة لمكافحة الفساد، والحد من آثاره من خلال تفعيل قنوات الحكومة الإلكترونية، وتطوير برامجها للانتقال إلى الحكومة الذكية، التي ستعزز من مفهوم الشفافية والمساءلة والنزاهة.

أولاً: أهمية البحث: يحظى موضوع مكافحة الفساد - حتى يومنا هذا - باهتمام بالغ الأهمية على المستويين المصري والدولي، فالمجتمعات لا يمكن لها أن تتطور في ظل وجود هذه الآفة، لأنها ستشكل عائقاً حقيقياً أمام بلوغ سلم التنمية، ويمكن القول؛ ان الدول النامية قد أصبحت شبه عاجزة عن مواجهة ظاهرة الفساد، والحد من آثارها المدمرة وعلى مقوماتها الأساسية، وذلك؛ علي الرغم من وجود تشريعات قانونية خاصة تتفق مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد الصادرة سنة ٢٠٠٣م.... وعلي ضوء هذا؛ سنطرح في هذا البحث مدى إمكانية الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجرائم التي تنتج عن هذه الظاهرة، خصوصاً مع الاعتماد الكبير من قبل الحكومات والأفراد على أدوات تقنية المعلومات، وشبكات الاتصالات باعتبارها المحيط الأساسي الذي تعمل من خلاله تلك التكنولوجيا، فقد أثبتت بعض الدول نجاح تجربتها العملية في القضاء على هذه الظاهرة، إذ كانت سبباً في إنعاش بيئتها الاقتصادية والتنموية التي ترجمتها أرقام المؤشرات العالمية المختلفة، من بينها مؤشر مكافحة الفساد.

ثانياً: فرضيات البحث: تُعد مكافحة الفساد من التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول في مسار تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتعتبر جمهورية مصر العربية من الدول التي تواجه تحديات خاصة في هذا الصدد. يتناول هذا البحث دراسة وتحليل الأسس والمبادئ التي يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يُسهم في تعزيز جهود مكافحة الفساد في مصر. وتستند الفرضية إلى فكرة أن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي يمكن أن تكون أداة فعّالة في تحديد النقاط الضعيفة في النظام الحكومي وتحسين الإجراءات والتدابير الرقابية والوقائية للحد من الفساد.

وتهدف الدراسة إلى استكشاف كيف يمكن تكامل التقنيات الذكية مثل تحليل البيانات الضخمة، وتعلم الآلة، والذكاء الاصطناعي في أنظمة الحكم الإلكتروني والإدارة العامة لتحسين الشفافية والمساءلة وتقليل الفجوة بين السلطات والمواطنين. كما تُقدم الفرضية استراتيجيات مقترحة لتطبيق هذه التقنيات بشكل فعّال، وتحديد العقبات المحتملة التي قد تواجه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد في مصر، مع التركيز على الجوانب القانونية، والأخلاقية، والتقنية، والاقتصادية. ويُعتبر هذا البحث محاولة لإثراء النقاش حول كيفية استخدام التكنولوجيا وبناء السياسات العامة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الحوكمة الرشيدة في جمهورية مصر العربية.

ثالثاً: مشكلة البحث: تدفعنا مشكلة البحث إلى طرح عدة أسئلة مهمة إذ تشكل إجاباتها الجوهر الذي نسعى إليه من وراء هذه الدراسة، وهو ما سعينا إلى تحديد أوجه القصور في مكافحة الفساد، وتوضيح مدى إمكانية مواجهته من خلال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وأهم هذه الأسئلة:

ما المقصود بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؟ وهل هي أداة فعالة في مكافحة الجريمة؟ كيف يمكن مواجهة الفساد من خلال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؟ وهل هناك تطبيقات تؤكد نجاح ذلك؟ ما المشكلات التي تعيق القضاء أو الحد على ظاهرة الفساد؟ وهل الخدمات الإلكترونية كافية لمواجهة هذه الظاهرة؟ ما مدى كفاية قانون العقوبات المصري لمكافحة جرائم الفساد والحد من آثارها؟ وهل اعترف المشرع المصري بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؟

رابعاً: منهجية البحث: اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي، المستند إلى ما رصده مؤشر الفساد من نتائج سلبية، تعكس مدى تعارض توجه دولة مصر نحو تنفيذ الخطط التنموية، وكذلك عرض النصوص القانونية المجرمة لأنشطة الفساد في القانون بخصوص هيئة الرقابة الإدارية فإنها هيئة مستقلة تأسست عام ١٩٦٤م، معنية بمكافحة الفساد، والبحث في مدى جدوى التدابير المقررة لهذه المواجهة.

خامساً: خطة البحث: قسمنا البحث إلى مطلبين، يسبقهما مطلب تمهيدي، وذلك على النحو الآتي:

المطلب التمهيدي: الإطار العام للذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: تجريم مظاهر الفساد في ظل قانون العقوبات المصري والتدابير الوقائية لمكافحة جرائم الفساد.

المطلب الثاني: دور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لمكافحة جرائم الفساد.

المطلب التمهيدي

الإطار العام للذكاء الاصطناعي

تعد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من بين أهم الإنجازات التي قدمتها الثورة الصناعية[١]، فبعد أن كانت فكرتها في القرون السابقة محض خيال، أصبحت الآن واقعية وسيغير ملامح أنماط حياتنا[٢]، وارتأينا تخصيص هذا المطلب للحديث بالقدر الذي يمهد لعرض الدراسة، فقسمنا المطلب إلى فرعين: الأول؛ نوضح مفهوم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ومن ثم نستعرض في الثاني مميزات هذه التكنولوجيا وعيوبها.

الفرع الأول

ماهية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

يعتبر مصطلح الذكاء الاصطناعي مصطلحاً غامضاً لدى مستخدمي أدوات تقنية المعلومات وشبكة الإنترنت، فلا يوجد تعريف موحد لهذه التكنولوجيا حتى الآن، وتعددت تلك التعريفات التي تؤكد جميعها على أنها: قدرة الآلة على تعلم صفات البشر.. وعرفها البعض بأنها: "العلم الذي يتعلق بهندسة صناعة الآلات الذكية، وبرمجتها على النحو الذي تتقارب فيه مع الذكاء البشري وأنماطه السلوكية، التي يمكن ملاحظتها من الناحية البيولوجية"[٣]، كما عرفها البعض الآخر بأنها: "تمكين الآلات للقيام بالأشياء، التي يقوم بها العقل البشري"[٤]، وذهب

(١) هذا فضلاً عن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، هناك تكنولوجيات عديدة أخرى للثورة الصناعية الرابعة مثل: إنترنت الأشياء، والبلوك تشين، والروبوتات، والسيارات ذاتية القيادة، وإلى غير ذلك من تكنولوجيات، للمزيد: Klaus Schwab The Fourth Industrial Revolution, World Economic Forum, Geneva –Switzerland, 2016, p. 7.

(2) For Artificial Intelligence- A History of Ideas and Achievements, 2010, Camridge University Press, Ny, Usa, Pp,3-61/p.53. Quest The, Nilsson J Nils

(3) John McCarthy, What Is Aritficial Intelligence? Computer Science Department, Stanforf University, November 12,2007, p.2. http://www-formal.stanford.edu/jmc/

(4) Margaret A. Boden, Artificial Intelligence-A Very Short Introduction, Oxford University Press, UK, 2018, p.1.

آخرون أيضاً إلى أنها: "مجموعة من التقنيات العلمية، التي تركز على السرعة، والقابلية لأداء الإنسان في التفكير وصنع القرار"[١]، وأيضاً هناك تعريف آخر بأنها "محاكاة الآلة للوظائف المعرفية التي يربطها الإنسان بالعقول البشرية الأخرى، مثل التعلم وحل المشكلات"[٢].

وبالنظر إلى التعريفات السابقة؛ نجد أنها تتفق على أن.. مفهوم هذه التكنولوجيا ينصرف بشكل مباشر إلى العلم الذي يدرس السلوك البشري واستيعاب صفاته، لا سيما الذكاء منها، وذلك من خلال تطوير برمجيات الأنظمة الآلية المختلفة والتي يستخدمها الإنسان ذاته، بشكل يومي كأجهزة الحواسيب، والهواتف النقالة، والمركبات ذاتية القيادة، ومحركات البحث، وبرامج الترجمة الآلية والتشفير وغيرها من التطبيقات الأخرى المحيطة بنا، والتي نشعر الآن بتفاعلها معنا وتلبية احتياجاتنا الشخصية.

وهذا التفاعل كان ثمار ما ينتجه البشر من أحجام هائلة جدا من البيانات، التي يتم استخدامها يوميا عبر الأنظمة الآلية المختلفة وشبكة الإنترنت[٣]، ومن خلال ذلك؛ يسعى العلماء لتصبح الأنظمة على قدر تتساوى فيه مع الذكاء البشري، ويأتي هذا من خلال دعمها ببعض القدرات السلوكية، كالإدراك والتفكير والحركة والانتقال وكيفية اتخاذ القرار، أيضاً إكسابه القدرة على مهارات معينة لتدبير الأمور كالحفظ والتنبؤ والتعامل، وغير ذلك من خبرات أخرى موجودة لدى الإنسان الطبيعي، الذي مازال يسعى إلى نقل خبراته إلى الآلة، حتى أصبحنا أمام مواجهة حقيقية للمقارنة بين الذكاء الإنساني والذكاء الاصطناعي.

وذهب البعض؛ ليقسم تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى ثلاثة أقسام على النحو الآتي[٤]:

القسم الأول: ويطلق عليه تطبيقات الذكاء الاصطناعي (الضيق ـ أو الضعيف)، وهو أقل أنواع التطبيقات، إذ يتم برمجتها للقيام بوظائف معينة داخل بيئة محددة، مثل؛ الألعاب الإلكترونية.

القسم الثاني: يطلق عليه الذكاء الاصطناعي (القوي ـ أو العام)، وهي تتميز بالقدرة على جمع المعلومات، وتحليلها، والاعتماد على تراكم الخبرات من المواقف التي يكتسبها، وتؤهله لاتخاذ القرارات. مثل؛ المركبات الذاتية، وروبوتات الدردشة الفورية، وبرامج المساعدة الذاتية.

القسم الثالث: ويطلق عليه الذكاء الاصطناعي (الخارق)، كونه يتفاعل اجتماعياً مع الإنسان، ويحاكيه من خلال فهم أفكاره، ومشاعره، وانفعالاته، وردة فعله في مواقف معينة والتنبؤ بسلوكياته

أضف إلى ذلك؛ أن ذلك كله لا يمنح هذه التطبيقات أفضلية على ذكاء الإنسان الذي اخترعه وطور قدراته[٥]، لا سيما مع ظهور اتجاه فقهي يرى خطورة هذه التكنولوجيا وتطبيقاتها المختلفة على حياة الإنسان ومستقبله.

ومن خلال مما تقدم؛ فإن الأنظمة الآلية تبلغ هذا المستوى من الذكاء تحتاج إلى عدة عناصر أساسية وذلك على النحو التالي[٦]:

- **تو افر نظام بيانات**؛ بحيث يتم استخدامه لتمثيل المعلومات والمعرفة من أجل اكتساب صفة التعلم.

---

(١) Anastassia Lauterbach, Introduction to Artificial Intelligence and Machine Learning, (ch-2), The Law of Artificial Intelligence and Smart Machined-Understanding A.I and the Legal Impact, Theodore F. Claypoole, American Bar Association, Usa, 2019, p. 30.

(١٣٠) د. واثق علي الموسوي، الذكاء الاصطناعي بين الفلسفة والمفهوم، ج١، الطبعة الأولي، دار الأيام، عمان، الأردن، ٢٠١٩م، ص٤٥.

(٣) د. هيثم السيد أحمد عيسى، التشخيص الرقمي لحالة الإنسان في عصر التنقيب في البيانات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وفقاً للائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات الشخصية لعام ٢٠١٦م، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩م، ص٧.

(٤) إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي، ملامح وتداعيات هيمنة الآلات الذكية على حياة البشر، دراسات المستقبل، العدد٦، أبو ظبي، أبريل ٢٠١٩ م، ص٨ وما بعدها. وانظر أيضاً: Anastassia Lauterbach,Op. Cit,pp,31-32

(٥) معاذ سليمان راشد محمد، توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول "دراسة وصفية في حقل القانون الجزائي"، كلية القانون الكويتية العالمية، مجلة كلية القانون الكويتية، مجلد ٨، ٢٠٢٠م، ص٩٩. وانظر أيضا:

Gabriel Hallevy, Whan Robots Kill- Artificial Intelligence under criminal Law, Northeastern University Press, USA,2013, p.4.

(٦) معاذ سليمان راشد محمد، توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول، مرجع سابق، ص٩٩ وما بعدها.

- **خوارزميات**؛ ترسم طريقة استخدام هذه المعلومات لاكتساب القدرة على جمع المعلومات، وتحليلها، وتصنيفها وربط العالقات فيما بينها.
- **لغة البرمجة**؛ لتمثيل كل من المعلومات والخوارزميات للوصول إلى نتائج، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لتحقيق الهدف.

الفرع الثاني

مميزات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وعيوبها

من خلال هذا الفرع يمكننا القول بأن تطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي عاد على البشرية بمميزات كثيرة في كافة المجالات، وتظهر دراسة أجراها ـ الاتحاد الدولي للاتصالات ـ بأن هذه التكنولوجيا وما تنطوي عليها من إمكانيات هائلة تحقق الصالح الاجتماعي، وتسرع عجلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، كما أن الاستثمار بهذه التكنولوجيا سيعجل من تحقيق أهداف التنمية المستدامة[١]، ومع كل ذلك؛ لا تخلو من عيوب ومخاطر كثيرة علي البشر[٢]:

١- **القدرة على تنقيب وتحليل البيانات الضخمة:** نحن جميعاً نعلم مدى أهمية البيانات والمعلومات التي بدأت الحكومات والشركات الاعتماد عليها في رسم سياساتها، ويعتبر اتخاذ القرار مسألة حاسمة، تحتاج إلى معطيات قد يصعب على الإنسان استيعابها، فصناعة القرار أمر حيوي، قد يكلف الخطأ فيه خسائر كبيرة على الإدارة، بل يمكن أن يؤدي إلى إضعافها أو تدميرها، وتتميز تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تنقيب وتحليل البيانات، واستخراج المعطيات اللازمة، ودعم اتخاذ القرار بصورة مستقلة.

٢- **القدرة على تحسين إدارة البيانات: يصعب** على الانسان التعامل مع البيانات الضخمة والتي قد يستغرق أمر معالجتها أشهر كثيرة من خلال الأوراق أو الخطابات المكتوبة، والبحث عن المطلوب من ذلك، فالحكومات والشركات تبحث عن طرق حديثة وسهلة لإدارتها، بعيداً عن الأخطاء، فأصبح الانتقال الإلكتروني مهماً في وقتنا هذا، لتسهيل قنوات الإدارة والمعاجلة.

فاستخدام الذكاء الاصطناعي؛ يوفر من خلال دعم الأنظمة بآليات حديثة في ترتيب البيانات وتصنيفها، والبحث عنها، وتقدمها بشكل أفضل وأدق مما يقوم به البشر... ومفاد ذلك؛ أن الاعتماد على الآلة قد يهدد باختفاء بعض الوظائف مستقبلاً ـ كمهنة المحاماة ـ مثلاً، والهندسة المعمارية وغير ذلك. وسوف يؤدي بطبيعة الحال إلى اختلال في توزيع الدخول، لأن توظيف هذه التكنولوجيا سيتسبب في تراجع الطلب على بعض الوظائف، وتنشيط العمالة القادرة على التعامل معها.

٣- **القدرة على رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية:** استناداً إلى تحليل البيانات الضخمة والتنبؤ بالمخاطر فإن اعتماد الحكومات والشركات على التجارة الإلكترونية، سيضمن قدرتها على رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي في الجانب الاقتصادي للدولة، والذي سيعزز القدرة على الأداء في عمليات التصنيع ـ والتسويق ـ والخدمات ـ وجلب رؤوس الأموال ـ وخلق بيئة استثمارية فاعلة داخل الدولة.

ومع ذلك؛ قد يترتب الاعتماد على التجارة الإلكترونية تكبد خسائر كبيرة، بسبب قراءات خاطئة للآلة، ومن تلك الخسائر، الخسائر التي تكبدتها أسواق الأوراق المالية الأمريكية والأوروبية، بسبب اعتماد أنماط من التداول القائمة على برمجة الحواسيب، والتي أنتجت عدداً من الأسهم بسرعة كبيرة، وقامت بعمليات بيع مكثفة في وقت قياسي أدت إلى إحداث نتائج عكسية سببت خسائر كبيرة.

٤- **القدرة على تحسين جودة الحياة البشرية:** تسهم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الحياة البشرية للإنسان، يأتي ذلك من خلال فهم عميق للاحتياجات الاجتماعية، مما يرفع من مستوى معيشتهم ورفاهيتهم والارتقاء بأساليب حياتهم.

ونرى ذلك؛ في المركبات ذاتية القيادة، وتطوير الأجهزة الإلكترونية، وكذلك إنترنت الأشياء والمدن الذكية، وأيضاً جودة القطاع الطبي، وإتاحة الوصول إلى المعلومات، وتطوير مجال البحث العلمي وغير ذلك من مجالات التطوير، إلا أن ذلك قد يهدد حياة البشر بسبب هيمنة

(1) Stephen Ibaraki, Accelerating the Sustainable Development Goals though Goals through AI, AI for social good: How artificial intelligence can boost sustainable development, ITU News Magazine, 01/2017/p,4. http://www.itu.int/en/itunews/Documents/2017/2017-01/2017_ITUNews01-en.pdf

(٢) إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي، ملامح وتداعيات هيمنة الآلات الذكية على حياة البشر، مرجع سابق، ص٢٠.

الآلة الذكية على تفاصيل الحياة اليومية والمستمرة، وتقليص دور الإنسان، لا سيما مع انغماس الباحثين أكثر فأكثر في جعل الآلة تفكر وتشعر كالإنسان.

٥- **القدرة على تحقيق فكرة الأمن:** تستخدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحقيق فكرة الأمن بشقيه (الداخلي ومجالاته)، مثل؛ القدرة على تحليل بيانات المشتبه بهم صوتاً وصورة، ورصد الأنشطة غير المشروعة، ومن بينها.. الكشف عن وقائع جرائم الفساد والغش وغير ذلك، وأيضاً حماية الأمن الخارجي من خلال تطوير أدوات الحرب كالأسلحة الإلكترونية، مثل؛ الطائرات دون طيار، هذا إلى جانب القدرة على التنبؤ بالتهديدات واكتشافها.

ومع كل ذلك؛ فقد تكون هذه التكنولوجيا مهددة لحقوق المستخدمين في الخصوصية، كاختراق سرية البيانات ـ أو انتهاك حرية التنقل ـ يأتي ذلك من خلال فرض رقابة عشوائية على المستخدمين، كذلك من بين التهديدات التي تنال الأمن الداخلي والخارجي ضعف الأمن السيبراني، فالأنظمة معرضة للتهديد بالاختراق، مما يترتب عليها المساس بالأفراد والمؤسسات، أو الخداع بسبب خطأ في تحليل البيانات والتنبؤ بها، هذا عن إمكانية توظيفها في ارتكاب الجرائم[١].

- **مدى استيعاب النصوص التشريعية المصرية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي**

يمكن القول؛ إن مفهوم الأنظمة موجود، ولكن دون تطبيق لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فقد عرف المشرع المصري النظام الإلكتروني في المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م[٢] بشأن تنظيم التوقيع الإلكترونية بأنه: "الوسيط الإلكتروني هي أداة أو أدوات أو أنظمة إنشاء التوقيع الإلكتروني"، وقد ورد تعريف أيضاً في القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات إذ نص على أن؛ " أي عملية إلكترونية أو تقنية تتم كلياً أو جزئياً لكتابة أو تجميع أو تسجيل أو حفظ أو دمج أو عرض أو أرسال أو استقبال أو تداول أو نشر أو محور أو تغيير أو تعديل أو استرجاع أو استنباط البيانات والمعلومات الإلكترونية، وذلك باستخدام أي وسيط من الحاسبات أو الأجهزة الأخرى الإلكترونية أو المغناطيسية أو الضوئية أو ما يستخدم من تقنيات أخري"[٣].

ويتضح من هذا المفهوم؛ أن المشرع المصري يعترف بوجود هذه التكنولوجيا، ليس بوصفها أداة ذكية اصطناعية، وإنمّا بوصفها حاسباً آلياً، وهو بالفعل ما نجنده في الصورة لاستخدام هذه التكنولوجيا في الخدمات.

المطلب الأول

تجريم مظاهر الفساد في ظل قانون العقوبات المصري والتدابير الوقائية لمكافحة جرائم الفساد

سعى المجتمع الدولي بأسره إلى تجريم مظاهر الفساد، وقد توجت منظمة الأمم المتحدة هذا السعي بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣م[٤]، وقد وقعت العديد من دول العالم عليها، ومنها دولة مصر على بنود هذه الاتفاقية[٥]، أما بخصوص هيئة الرقابة الإدارية فإنها هيئة مستقلة تأسست عام ١٩٦٤م، لتكون معنية بمكافحة الفساد، وبحث أسباب القصور التي تعرقل سير العمل، كما تشارك الهيئة في تصميم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، وكذلك تفعيل آليات تنفيذها، وتسهم في نشر الوعي بين أفراد المجتمع بمخاطر الفساد وأضراره.

(1) Isabella Adam Mihaly Fazekas, are emerging technologies helping helping win the fight against corruption in developin countries? Dec-2018, Pathways for Prosperity Commission on Technology and Inclusive Development & Blavatnik School of Govermment, P. 24.
https://pathwayscommission.bsg.ox.ac.uk/Fight-against-corruption-paper

(٢) منشور بالجريدة الرسمية المصرية العدد ١٧ تابع (د) في ٢٠٠٤/٤/٢٢م.

(٣) المادة ١ من القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، منشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ مكرر (ج) في ٢٠١٨/٨/١٤م.

(٤) ينظر: https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

(٥) انضمام مصر للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد بالقرار رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٠٤م، منشور بالجريدة الرسمية العدد ٦ في ٢٠٠٧/٢/٨م.

الفرع الأول

طائفة الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات المصري

أدرج المشرع المصري بعض الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م بشأن قانون العقوبات وتعديلاته، نورد بعض هذه الجرائم على النحو التالي:

١. **الاعتداء على المال العام:** وهي الجرائم التي يرتكبها الموظف أو المستخدم العام بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢م بشأن (حماية الأموال العامة)، والتي تؤدي إلى الإضرار بالأموال العامة، أو الممتلكات العامة للدولة، وهيئاتها ومؤسساتها، والشركات التي تساهم فيها، أو يكون الغرض من ارتكاب هذه الأفعال هو الإضرار بأوضاع البلاد المالية أو التجارية أو الاقتصادية.

وهذه الجرائم؛ تتمثل في الاختلاس ـ والاستيلاء أو تسهيل الاستيلاء ـ والتربح ـ وإفشاء معلومات سرية، والتسبب بأضرار جسيمة في أموال الدولة عمداً أو عن طريق الخطأ، والاحتفاظ بوثائق تتعلق بإحدى جرائم الاعتداء على الأموال العامة، وعدم الإبلاغ عن جريمة من جرائم الاعتداء على المال العام، وتقديم بيانات كاذبة لجهة التحقيق، والجرائم المتعلقة بالمناقصات العامة والمزايدات والممارسات أيضاً. ويخضع الجناة في هذه الجرائم للعقوبات المنصوص عليها في المواد (٣ ـ ١٠) من القانون رقم ٣٥لسنة ١٩٧٢م بشأن حماية الأموال العامة. أيضاً نص قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م في الباب الرابع المعنون (باختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر) يعاقب بنصوص المواد (١١٢ إلى ١١٨).

٢. **الرشوة:** هي الأفعال التي يطلب أو يقبل من خلالها الموظف العام لنفسه، أو لغيره وعداً، أو هدية، أو عطية، لأداء عمل، أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته، ويخضع الجناة للعقوبات المنصوص عليها في المواد (١٠٣ إلى ١١١) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م بشأن قانون العقوبات وتعديلاته.

٣. **استغلال النفوذ أو السلطة:** وهي جريمة يتم إدراجها ضمن (جرمية الرشوة)، ومعناها؛ الأفعال التي يطلب من خلالها الموظف العام لنفسه أو لغيره (وعداً ـ أو عطية)، لاستعمال نفوذ حقيقي، من أجل الحصول أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة، على (أعمال، أو أوامر، أو أحكام، أو قرارات، أو نياشين، أو التزام، أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقاولة أو على وظيفة أو خدمة أو أية فائدة أخرى من أي نوع)، ويخضع الجناة فيها للعقوبات المقررة في المادة (١٠٦) من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م.

٤. **جريمة التزوير:** وهو كل تغيير للحقيقة في محرر رسمي بقصد استعماله، على نحو يوهم بأنه مطابق للحقيقة، كما يعد تزوير تقليد أو تزوير خاتم الدولة، أو خاتم إحدى المصالح الحكومية، أو خاتم أحد الموظفين العامين، أو الطوابع الحكومية، أو قيام شخص ما بإملاء بيانات كاذبة على موظف عام حسن النية موهما إياه بأنها صحيحة، ويخضع الجاني فيه للعقوبات المقررة في المواد (٢٠٦ إلى ٢٢٧) من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م.

٥. **إعاقة سير العدالة:** ومعناها؛ مجموعة من الجرائم التي من شأن ارتكابها التأثير سلباً على سير العدالة، وتشمل (جريمة شهادة الزور، جريمة الإكراه على الشهادة، جريمة الامتناع عن تقديم المساعدات اللازمة للقضاء، جريمة الامتناع عن التبليغ عن الجرائم والامتناع عن منع وقوعها، جريمة تقديم بلاغ كاذب، وجريمة التأثير في الجهات القضائية والإساءة إلى سمعتها، جريمة فض الأختام الرسمية القضائية أو الإدارية، وعقوبات هذه الجرائم مدرجة في المادة (١٨٧) من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م.

الفرع الثاني

التدابير الوقائية لمكافحة جرائم الفساد

امتثالاً للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، فقد حرص المشرع على اعتماد سياسة وقائية من شأنها أن تضمن الحد من آثار الفساد، وتمتنع وقوع مثل هذه الجرائم في المستقبل. وتمثلت التدابير الوقائية في إنشاء هيئة عامة متخصصة لمكافحة جرائم الفساد، فقد نص القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤م والمعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧م[١] بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وتسمي (هيئة الرقابة الإدارية)،

(١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ٤١مكرر (ب) في ١٨ / ١٠ / ٢٠١٧م.

ووفقاً للمادة (١) من القانون فإن الرقابة الإدارية هيئة مستقلة تابعة للسيد رئيس الجمهورية، لها الشخصية الاعتبارية وتتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري، وتهدف إلى منع ومكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية منه ضمانًا لحسن أداء الوظيفة العامة، وحفاظًا على المال العام والأموال المملوكة للدولة.

وحددت المادة (٢) من القانون السابق ذكره.. اختصاصات هيئة الرقابة الإدارية، وهي اختصاصات واسعة ذات طابع وقائي وتكون على النحو الآتي:

١. بحث وتحرى أسباب القصور في العمل والإنتاج واقتراح وسائل تلافيها.
٢. الكشف عن عيوب ـ النظم الإدارية ـ والفنية والمالية ـ التي تعرقل السير المنتظم للأجهزة العامة واقتراح وسائل تلافيها.
٣. متابعة تنفيذ القوانين والتأكد من أن القرارات واللوائح والأنظمة السارية وافيه لتحقيق الغرض منها.
٤. الكشف عن المخالفات الادارية والمالية والفنية التي تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها.
٥. كشف وضبط الجرائم الجنائية التي تقع من غير العاملين والتي تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمة العامة.
٦. بحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون عن مخالفة القوانين أو الإهمال في أداء واجبات الوظيفة ومقترحاتهم فيما يتراءى لهم أو يلمسونه بقصد تحسين الخدمات وانتظام سير العمل وسرعة إنجازه.
٧. بحث ودراسة ما تنشره الصحافة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الإهمال، أو الاستهتار، أو سوء الإدارة ،أو الاستغلال وكذلك؛ ما تتعرض له وسائل الإعلام المختلفة في هذه النواحي.
٨. مد السيد رئيس الوزراء والسادة الوزراء والمحافظين بأية بيانات أو معلومات أو دراسات يطلبونها.

المطلب الثاني

دورتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لمكافحة جرائم الفساد

أصبحت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تؤدي دوراً مهماً في مكافحة جرائم الفساد، سواء بالكشف عنها أو حتى التنبؤ بها، وقد أثبتت التجارب العملية أهمية الاعتماد على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مواجهة هذه الظاهرة في القطاعين (العام والخاص)، وهو ما يتطلب الاستثمار بها لدعم بيئة الأعمال... وبناء عليه؛ سوف نبدأ بالبحث عن المشكلات العملية لمواجهة هذه الظاهرة لبيان مدى الحاجة إلى الاعتماد على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ومن ثم نوضح آلية استخدامها لمكافحة مظاهر الفساد.

الفرع الأول

المشكلات العملية لمكافحة جرائم الفساد

من خلال مما تقدم؛ يتبين أن وجود التشريعات المجرمة لمظاهر الفساد، لم تكن كافية لضمان تلك المواجهة، فما هي المشكلات التي تعيق جهود مكافحة الفساد؟ في اعتقادنا أن المشكلة التي تعيق مواجهة جرائم الفساد تتمثل في أمرين؛ أولهما: اقتصار الكشف عن مظاهر الفساد على التبليغ فقط. وثانيهما: تفاوت آلية الرقابة والمتابعة والمساءلة، ونجد أن العامل المشترك بينهما هو "العنصر البشري".

أولاً: صعوبة التبليغ عن جرائم الفساد: يعد إجراء التبليغ من أهم الإجراءات التي يعول عليها في الكشف عن جرائم الفساد، ومن دونة يصعب تصور اكتشافها، لاسيما أن بعض الوقائع تنحصر بين فئة معينة من الأشخاص ذوي "السلطة العامة"، أي أنها؛ تتم بشكل سري، يصعب معه معرفة ما إذا كانت هناك شبهة فساد في تعاملاتهم من عدمها ـ فالمناقصات التي تتم في أروقة المؤسسات الحكومية، تتم بشكل سري ليس للشخص العادي معرفة في مجرى الأمور فيها..... يوجد أيضاً بعض الممارسات التي تدخل ضمن إطار المعلومات السرية التي لا يجوز الكشف عنها للجمهور، على اعتبار أنها من قبيل السر الوظيفي، والبعض يعتقد؛ أن الإفشاء عنها يجعلهم تحت طائلة القانون، والحقيقة.. أن المصلحة في الكشف عنها أولى من إخفائها، وهناك من لا يستطيع البوح بها حتى لا يكون عرضة للتهديد في عمله، إذا كان موظفاً أو شخصاً عادياً في مواجهة السلطات العامة.

ولهذه الأسباب؛ نظم التشريع المصري الحق في التبليغ عن الجرائم ومرتكبيها، كما ينظم الضمانات الكفيلة بعدم انحراف أفراد المجتمع بهذا الحق، واستعماله على نحو كيدي بنية الإضرار بالغير بسوء قصد، وهنا نوضح؛ كيف وازن المشرع بين التبليغ كواجب على كل من اكتشف وقوع جريمة بقصد كشف غموضها، وبين البلاغ الكاذب وشهادة الزور بقصد الإضرار بالغير، وكيف قرر المشرع الضمانات الكفيلة بعدم الانحراف عن هذا الحق. فقد نصت المادة (٤)من القانون المدني المصري على أن: "من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر".

وإلى جانب ذلك؛ لم يتبنَّ المشرع المصري ما ورد في البند (ب) من المادة (٣٢) من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، فقد نصت باتخاذ تدابير خاصة لحماية الشهود والخبراء والضحايا للإدلاء بشهادتهم، أو الإبلاغ عن وقائع الفساد باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة كوصلات الفيديو وغيرها من الوسائل الملائمة، وما نراه أن تشفير اتصالات المبلغين والشهود والضحايا، وسيلة تضمن سرية تامة بين هؤلاء والجهة المختصة بتلقي البلاغ.

ثانياً: التعاون بين الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الفساد: يعد التعاون من بين المسائل التي حرص المشرع على النص عليها، كاستجابة والتزام منه بمقتضى ما جاء في الاتفاقية الدولية من أحكام تبينّ أهمية التعاون الدولي بين أجهزة إنفاذ القانون، والتعاون الوطني بين الجهات في الدولة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة، والسعي نحو تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، ويمكن تلخيص ذلك على النحو الآتي:

- **عجز الأجهزة الرقابية عن متابعة الأداء وقصور الأدوات:** وتتطلب عمليات الرقابة الحقيقية على الأداء ـ بتولي أشخاص مؤهلين أخلاقياً قبل التأهيل (الإداري والفني)، فاختيار العنصر الأمثل وفقاً لمعيار الكفاءة مفقود تماماً في بعض المؤسسات الحكومية، كذلك؛ تتطلب الرقابة سلطات واسعة الصلاحيات، كي تضمن من خلالها تحجيم التجاوزات التي تظهر، سواء في القطاعين (العام والخاص).
- **ضعف التنسيق بين هيئة الرقابة الإدارية والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني:** من متطلبات مواجهة مكافحة الفساد؛ أن يكون هناك تنسيق بين الهيئة والجهات الفاعلة، سواء في الأجهزة الحكومية كالمؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لدعم لغة التكنولوجية الحديثة في عملها، وأيضاً مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة فلا شك أن هذه الجهات ستدعم نشر مواجهة الفساد لدى المجتمع.
- **عدم تفعيل منظومة الحكومة الإلكترونية بشكل كامل في بعض القطاعات الحكومية:** تقوم الحكومة الإلكترونية بدور بارز في مكافحة الفساد، خصوصاً في القطاعين المالي والإداري، إذ تسعى حكومات الدول إلى تحقيق فكرة (الشفافية والنزاهة) في إتمام مختلف خدماتها المقدمة للجمهور، فمن خلالها يتم تبسيط التعاملات، من حيث سرعة إنجازها وقلة تكلفتها، بعيداً عن البيروقراطية المعروفة، التي كانت تعد بمثابة الأرض الخصبة للرشوة والواسطة والمحسوبية والتزوير، وغيرها؛ من الأشكال الإجرامية الأخرى التي اعتاد عليها الموظف العام.

ومعني ذلك؛ أنه كلما انفصل أفراد الجمهور عن الموظف واستطاعوا إتمام معاملاتهم مباشرة من دون اللجوء إليه، فإن أشكال الفساد تبدأ بالانحصار.

فقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢٣ ـ ٢٠٣٠) في إطار (ثلاث) محددات رئيسية[١]؛ هي: **المشاركة والشمول والشفافية**؛ فقد حرصت فقد حرصت الدولة المصرية على أن تستمر على النهج التشاركي، والذي أقره تقرير استعراض تنفيذ مصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إطار آلية استعراض الاتفاقية كممارسة ناجحة توافقاً مع المادتين (الخامسة والثالثة عشر) من الاتفاقية.

(١) ينظر في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: https://aca.gov.eg/Media/News/2022/12/14/2022-638066186026387118-638.pdf

في الإصدار الثالث من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتم التوسع في عملية المشاركة لتشمل عددا أكبر من أصحاب المصلحة، واتسمت عملية الإعداد بالشفافية والبناء على التقدم المحرز في تنفيذ الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

الفرع الثاني

آلية استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد

مع اتساع نطاق الجرائم على نحو غير مسبوق ولا سيما المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، فلم يعد مجال مكافحة الجريمة قاصراً علي العنصر البشري الذي تحكم تصرفاته في بعض الأحيان أهواء الفساد، حتى في ظل الحكومة الإلكترونية، فقد أفسحت الثورة الصناعية الرابعة المجال لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بأن تكون أداة فعالة لمكافحة الجريمة من خلال رصدها وإمكانية التنبؤ بها قبل وقوعها[١]، ونتساءل؛ كيف تتم الاستعانة بهذه التكنولوجيا من أجل مكافحة جرائم الفساد؟ وما أهم تطبيقاتها العملية؟ سنجيب على تلك الأسئلة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: العناصر الأساسية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي: في بداية الأمر لا بد من التسليم بوجود أنظمة تقنية المعلومات لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فلا يمكن العمل من دون تلك الأنظمة، ولكي تحاكي هذه الأنظمة الذكاء البشري، فإنها تحتاج إلى استخدام برمجيات متطورة، يمكن من خلالها حل المشكلات المعقدة، من خلال تدريب هذه الأنظمة على حلها، أو اتخاذ قرار مناسب بشأنها اعتمادها على منطق مدروس مسبقاً وبدائل مطروحة تتطلب جهداً بشرياً للوصول إليها عن طريق الفرد العادي من ذوي الذكاء المتواضع[٢]، وبناء عليه؛ سنحاول تلخيص عرض الخطوات الأساسية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي علي النحو الآتي:

١. **تعلم الآلة:** ومعناها؛ هو المجال الذي يُمكِّن أنظمة تقنية المعلومات من القدرة على التعلم دون وجود مبرمج بشكل صريح، ويعتبر ذلك أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي الذي يزود الآلة بالقدرة على التعلم والتطور من خلال التجارب، فالتعلم يركز على تطوير البرامج الموجودة في الأنظمة، فيُمكنها من الوصول إلى البيانات واستخدامها في التعلم من تلقاء نفسها، وتبدأ عملية التعلم بتجميع البيانات السابقة والملاحظات في شكل ملفات نصية أو ملف اكسل أو صور أو بيانات صوتية تتضمن أمثلة، أو خبرات تصنف في قواعد بيانات.

ومعني ذلك؛ كل ما يتصل بموضوعات الفساد ومظاهره، وكلما كانت المواد المدخلة ذات جودة، كان تعلم الآلة أفضل، من أجل البحث عن أنماط البيانات، واتخاذ أفضل القرارات في المستقبل، استنادا إلى البيانات المدخلة التي يجب أن تكون ذات صلة ومفهومه من قبل الآلة.

٢. **البيانات الضخمة:** أحد أهم التطبيقات التي يُعول عليها في استخدام الذكاء الاصطناعي، وهي: مجموعة ضخمة جداً ومعقدة من البيانات التي لا يمكن معالجتها بالطرق البسيطة، أي عبر الأنظمة التقليدية نظراً لحجمها، فيتم تجميع هذه البيانات وتخزينها، تمهيداً للقيام بعمليات تحليل بيانات متنوعة المصادر، (كالبيانات الموجودة في مواقع شبكة الإنترنت، وبيانات شبكات التواصل الاجتماعي، وأجهزة الاستشعار)، فتحليلها يسمح بوجود ارتباطات بين مجموعة من البيانات المستقلة لكشف جوانب عديدة، مثل؛ التنبؤ بالاتجاهات التجارية للشركات، ومكافحة الجريمة في المجال الأمني.

---

(١) إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي، ملامح وتداعيات هيمنة الآلات الذكية على حياة البشر، مرجع سابق، ص٢١، ينظر أيضاً:
Lisa Quest and Anthony Charrie and Subas Roy, the risks and benefits Of using A1 to detect Crime, Risk Journal – Rethinking Tactics, August 09, 2018, https://hbr.org/2018/08/the-risks-and-benefits-of-using-ai-to-crime

(٢) واثق علي الموسوي، الذكاء الاصطناعي بين الفلسفة والمفهوم، مرجع سابق، ص٥٦ وما بعدها،
Per Aarvik, Artifcial Intelligence-a Promising anti-corruption tool in development settings? U4-anti-corruption, Report 2019, Chr. Michelsen Institute (Cmi)-Norway, p.1.

٣. **التعلم العميق: وهو** المرحلة التي يتم فيها تدريب الآلات والحواسيب، إذ يتم إعدادها للقيام بمهام عديدة، وبشكل طبيعي تتوافق تماماً مع ما يقوم بها الانسان، وتتميز بأنها أعمق من فكرة التعلم الآلي البسيط، إذ إن هذا الأسلوب يهتم بتطوير (خوارزميات معقدة)، تُمكِّن الآلات والحواسيب من تعلم أداء المهام الصعبة.

٤. **الخوارزميات:** هي سلسلة من العمليات التي تحدد خريطة تعلم الآلة، من أجل أن تحل مشكلة ما، أو تصل إلى هدف معين. ويتم ذلك؛ باستخدام نوعين رئيسيين من الخوارزميات؛ الأول:، خوارزمية التعلم الخاضع للإشراف، أي يخضع لإشراف الإنسان الذي يعلم خوارزميات الاستنتاجات، التي يجب على الإنسان تقدمها كمدخلات للتنبؤ في وقت الحق، بالاستجابة الصحيحة كتدريب المعلم للطلبة، والثاني؛ خوارزمية التعلم غير الخاضع للإشراف، وهي منهجية التعلم العميق، إذ تكون أكثر استقلالية عن الإنسان، فالآلات تتعلم كيفية تحديد العمليات الأنماط المعقدة، من دون أن يقدم الإنسان لها أي توجيه وثيق أو مستمر، فتكتشف البيانات وتستخلص النتائج، بل ويمكن أن تتنبأ بنتائج مستقبلية.

ومن خلال ما تقدم؛ كل هذه العناصر تعمل بشكل مترابط من أجل تحسين أداء الآلات والحواسيب، بحيث كون أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى، وحفزت قدرتها على تجهيز كميات ضخمة من البيانات للعمل في مجال الذكاء الاصطناعي، وقد منحت الآلة قوة هائلة في محاكاة الطريقة التي يعمل بها المخ البشري، وقدمت أمثلة ناجحة عديدة عن الذكاء الاصطناعي.

ثانياً: بعض تطبيقات استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد[١]: إن نجاح منظومة الذكاء الاصطناعي يتطلب استخدام قاعدة بيانات صحيحة، تجمع بين الحالات الرئيسة المعروفة والمسجلة للفساد للاستعانة بها في تصميم نموذج حسابي، يعمل بمثابة آلية للإنذار المبكر للتنبؤ بما هو محتمل الظهور من حالات فساد في مناطق أو دوائر حكومية بعينها، وذلك اعتمادا على بعض البيانات السابقة التي تسهم في تحديد الظروف المحيطة، وتسمح بالتنبؤ بها، وبناء عليه؛ سوف نعرض بعض تجارب الدول، التي استعانت بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي:

١. **قضايا الاحتيال وغسل الأموال:** في أوروبا؛ استعانت البنوك والمؤسسات المصرفية بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مختلف العمليات المالية، منها.. مصرف (مورغن ستانلي البريطاني)، الذي أنشأ وحدة ذكاء اصطناعي لمراقبة عمليات الاحتيال، أيضاً بنك (إيه بي إن أمرو)، الذي أنشأ شبكة ذكاء اصطناعي لتشمل أنشطة عديدة، مثل؛ المساعد الرقمي لعملاء المصرف، وأدوات للكشف عن عمليات الاحتيال، وإدارة تحليل المخاطر.. مفاد ذلك؛ أن التكنولوجيا تساعد في رصد أنماط التدفقات المالية المشبوهة وتحليلها، بما في ذلك المعاملات بالغة الصغر التي قد لا يلاحظها البشر، لذلك؛ فهي تؤدي مهامها بفعالية وسرعة ودقة تتفوق فيها على البشر.

٢. **قضايا الرشوة:** في إسبانيا؛ استطاع عدد من الباحثين في جامعة (بلد الوليد) تطوير أنظمة حاسوبية بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، من خلال تدعيمها بخوارزميات تتنبأ بمدي وقوع الفساد واكتشافه في بعض المقاطعات الإسبانية بين عامي (٢٠٠٠م و ٢٠١٢م)، وهي تعد خطوة أولى في مواجهة الرشوة والجرائم المرتبطة بها والظروف التي تسمح بارتكابها، إذ يحلل النظام مجموعة من البيانات التي تم عرض بعضها في وسائل الإعلام، والبعض الأخر.. قضايا تم صدور أحكام بشأنها، بحيث يمكن اتخاذ التدابير التصحيحية والوقائية على وجه السرعة، وليس ذلك فقط؛ بل إن تطبيقات (بلوك تشين) والذكاء الاصطناعي على مستوى الاتحاد الأوروبي، أسهمت في مكافحة الفساد عبر السوق الرقمية الأوروبية الموحدة على تتبع العلميات لصالح القطاعين (العام والخاص)، (فالبلوك تشين) قادرة تماماً علي تتبع العمليات التي جرت عبر منصتها، لذلك؛ يرى الباحثون أن تفعيل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي و(البلوك تشين) سيحسن كفاءة وفعالية تقديم الخدمات الحكومية، والتغلب على التجاوزات[٢].

٣. **قضايا التهرب الضريبي: أكد** خبراء اقتصاديون في منتدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الفساد، الذي انعقد في باريس عام ٢٠١٩م... أنه إذا استخدمت السلطات المالية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؛ فإنه يمكن تقليل فرص التهرب الضريبي أو منعه تماماً باستخدام هذه الأنظمة، ففي فرنسا؛ تعتبر قضية التهرب الضريبي من القضايا الشائكة، فهو يهدر منها مليارات سنوياً، على الرغم مما يبذله مفتشو مصلحة الضرائب من جهد في تعقب دافعي الضرائب، وقد دفع ذلك وزارة المالية إلى الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لتعقب المخالفين، فقد قامت بتطوير أنظمتها بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، إذ دعمتها بالمعلومات التجارية والأسرية اللازمة، وأدخلت

(١) معاذ سليمان راشد محمد، توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول، مرجع سابق، ص١٣٣ وما بعدها.

(2) Per Aarvik, Op. Cit. p. 12

بيانات خمسة ملايين شركة خاضعة للضرائب، وبيانات حالة الأسر الفرنسية ودخولها، لتستطيع الأنظمة بعد ذلك اكتشاف المخالفات من خلال الربط بين الأرباح المصرح بها ونط الإنفاق.

٤. **قضايا الاحتيال في المشتريات العامة:** خلال عام ٢٠١٦م أطلقت أوكرانيا برنامجها الخاص بشأن مكافحة الفساد عبر نظام المشتريات الإلكتروني المفتوح الذي تبنته دائرة التدقيق الحكومي، وأطلق عليه اسم (Dozorro)، وهو نظام يعتمد على فكرة التعلم الآلي في رصد الخوارزميات الخادعة المتضمنة إعطاء مناقصات مخالفة أو مشتبه بها، وتم اكتشافها تلقائياً من خلال مؤشرات تستطيع مسح كميات البيانات الضخمة المتدفقة في وقت قصير، وهذا النظام حسن من ترتيب أوكرانيا في مؤشر مدركات الفساد.

خاتمة

وفي ختام الدراسة.. أردنا فيه بيان ومفهوم (تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي) ومميزاتها وأيضاً العيوب، ومدي استيعاب النصوص التشريعية المصرية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وإمكانية الاستفادة من القدرة الفعالة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد والحد من آثارها، فهل من المتأمل أن تستفيد دولة مصر من تطلعات وتجربة الاتحاد الأوروبي، ومن خلال ذلك؛ توصلنا إلى بعض النتائج الواقعية ويمكن من خلالها بناء توصيات... وهو ما نعرضه على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

١. المشرع المصري لم يتبنَّ إمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة لمكافحة الفساد، فما زالت التدابير التي تبناها شكلية وليست جدية.
٢. تتطلب مواجهة جرائم الفساد اكتمال منظومة الحكومة الإلكترونية، وهناك حاجة للاستثمار بتكنولوجيا المعرفة (كالذكاء الاصطناعي)، وتقنية (البلوك تشين) لضمان تلك المواجهة، فكلما استطاع أفراد الجمهور أداء معاملاتهم بعيدا عن الموظفين.. فيمكن الحد من ظاهرة الفساد.
٣. أثبتت التجارب العملية أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لمكافحة جرائم الفساد، من خلال رصد المخالفات غير المشروعة، وإمكانية التنبؤ بحدوثها في المستقبل.
٤. اعتماد استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، يتطلب ضمانات عديدة أهمها؛ (حماية البيانات الشخصية)، وتوضيح أخلاقيات استخدام هذه التكنولوجيا في بيئة الأعمال، خصوصاً أن تطبيقات هذه التكنولوجيا عديدة في مصر.

ثانياً: التوصيات:

١. دعوة الأجهزة الحكومية لتفعيل آليات التعاون مع القطاع الخاص، وذلك للاستثمار بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، من أجل تطوير كافة الخدمات الحكومية.
٢. إعادة التفكير في آلية مواجهة الفساد، بتطبيق السياسة التي تبنتها الدول الأوروبية، المتمثلة في تغيير النظام في القطاع الحكومي، بدلاً من ملاحقة الفاسدين بالطرق التقليدية.
٣. دعوة هيئة مكافحة الفساد المتمثلة في (هيئة الرقابة الإدارية المصرية) للتركيز على مسألة اكتمال منظومة الحكومة الالكترونية، وأن تكون جزءاً من آليات الإشراف والرقابة في الانتقال إلى الحكومة الذكية.
٤. رفع ثقافة ومهارات جميع فئات المتعاملين مع الخدمات الإلكترونية بما فيهم الجمهور، الذي سيضمن مشاركة فعالة في استخدام تلك الخدمات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي، ملامح وتداعيات هيمنة الآلات الذكية على حياة البشر، دراسات المستقبل، العدد٦، أبو ظبي، أبريل ٢٠١٩ م.
٢. معاذ سليمان راشد محمد، توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول "دراسة وصفية في حقل القانون الجزائي"، كلية القانون الكويتية العالمية، مجلة كلية القانون الكويتية، مجلد ٨، ٢٠٢٠م.
٣. هيثم السيد أحمد عيسى، التشخيص الرقمي لحالة الإنسان في عصر التنقيب في البيانات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وفقاً للائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات الشخصية لعام ٢٠١٦م، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩م.
٤. واثق علي الموسوي، الذكاء الاصطناعي بين الفلسفة والمفهوم، ج١، الطبعة الأولي، دار الأيام، عمان، الأردن، ٢٠١٩م.
٥. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: https://aca.gov.eg/Media/News/2022/12/14/2022-638066186026387118-638.pdf

ثانياً: الجريدة المصرية.

ثالثا: الوقائع المصرية.

رابعاً المراجع الأجنبية:

1- Klaus Schwab The Fourth Industrial Revolution, World Economic Forum, Geneva –Switzerland, 2016
2- For Artificial Intelligence- A History Of Ideas and Achievements, 2010, Camridge University Press, Ny, Usa, Pp,3-61 Quest The, Nilsson J Nils
3- John McCarthy, What Is Aritficial Intelligence? Computer Science Department, Stanforf University, November 12,2007, p.2. http://www-formal.stanford.edu/jmc/
4- Margaret A. Boden, Artificial Intelligence-A Very Short Introduction, Oxford University Press, UK, 2018.
5- Anastassia Lauterbach, Introduction to Artificial Intelligence and Machine Learning, (ch-2), The Law Of Artificial Intelligence and Smart Machined-Understanding A.L and the Legal Impact, Theodore F. Claypoole, American Bar Association, Usa, 2019can Bar Association, Usa
6- Gabriel Hallevy, Whan Robots Kill- Artificial Intelligence under criminal Law, Northeastern University Press, USA,2013
7- Stephen Ibaraki, Accelerating the Sustainable Development Goals though Goals through Al, Al for social good: How artificial intelligence can boost sustainable development, ITU News Magazine, 01/2017
8- Isabella Adam Mihaly Fazekas, are emerging technologies helping helping win the fight against corruption in developin countries? Dec-2018, Pathways for Prosperity Commission on Technology and Inclusive Development & Blavatnik School of Govermment,
9- Lisa Quest and Anthony Charrie and Subas Roy, the risks and benefits of using A1 to detect Crime, Risk Journal – Rethinking Tactics, August 09, 2018

10- Per Aarvik, Artifcial Intelligence-a Promising anti-corruption tool in development settings? U4-anti-corruption, Report 2019, Chr. Michelsen Institute (Cmi)-Norway.

المجلد ٠٦-العدد ١٥، ٢٠٢٤
Vol.06, Issue15, 2024
ISSN :2628-8389

دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري

The Role of educational institutions in confronting the phenomenon of intellectual extremism

الباحث: عبد المؤمن إبراهيم عبد المؤمن.
كلية أمين كنو للدراسات الشريعة والقانون (ولاية كنو نيجيريا)

المجلد ٠٦-العدد ١٥ ، ٢٠٢٤
Vol.06, Issue15, 2024
ISSN :2628-8389

دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري

The Role of educational institutions in confronting the phenomenon of intellectual extremism

الباحث: عبد المؤمن إبراهيم عبد المؤمن.

كلية أمين كنو للدراسات الشريعة والقانون (ولاية كنو نيجيريا)

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم التطرف الفكري: الأسباب والمخاطر والمظاهر, وتهدف كذلك إلى معرفة ثقافة الحوار والتعايش، والوقوف على دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وحد موضوع البحث دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: - أن التطرف هو التشدد في الدين والغلو فيه، أو الشذوذ والخروج عن حد الاعتدال، تتمثل أهم أسبابه في الغلو والتشدد في الدين و الجهل والتعصب ، وأما أخطاره فتبرز في زعزعة أمن البلاد وبث الرعب في القلوب والتقليل من هيبة النظام. وفي كون الحوار يدخض التطرف الفكري ويعالجه، من هنا يبرز الدور الذي تلعبه المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري بطرق متعددة منها، التوجيه والإرشاد والتربية الوقائية.

كلمات مفتاحية: المؤسسات، التطرف، الحوار، التعايش.

Abstract:

The research aims to identify the concept of intellectual extremism, its causes, dangers, and manifestations. It also aims to know the culture of dialogue and coexistence, as well as to identify the role of educational institutions in confronting the phenomenon of intellectual extremism. The study followed the descriptive analytical approach, and the objective research united the role of educational institutions in confronting the phenomenon of intellectual extremism. The research reached a set of results, the most important of which are: - that extremism is extremism in religion and extremism in it, or abnormality and departure from the limit of moderation, and one of the most important Its causes are extremism and extremism in religion, ignorance, and fanaticism, and its dangers include destabilizing security in the country, spreading terror in hearts, and diminishing the prestige of the regime. Dialogue is what confronts intellectual extremism and deals with it. Educational institutions play a role in confronting the phenomenon of intellectual extremism in multiple ways, including guidance, counselling, and preventive education.

Keywords: institutions, extremism, dialogue, coexistence.

مقدمة:

تلعب المؤسسات التربوية دوراً في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري وصد تيار هذا المد المنحرف واجتثاث جذوره والبحث في أسبابه وبيان طرائق علاجه ووقاية الأمة من أخطاره وآثاره، وذلك باتباع طرق متعددة ، منها : الحوار ، وهو في المنظومة الإسلامية أسلوب ووسيلة في الدعوة إلى الله، وفي دحض الشبهات والافتراءات، وفي رد الشاردين والجاهلين والغافلين من أبناء المسلمين إلى حياض الإسلام، إن الحوار ترياق فعال لمعالجة داء الإرهاب، بل هو وقاية وعلاج، فبالحوار تنفتح مغاليق الشبهات، وبالحوار تدرأ الكثير من مكنونات النفس وتراكمات العقائد الضالة المضللة. ومؤسسات التربية بكونها لبنة أساسية في تكوين الإنسان وتربيته لا بد أن تضع خطة محكمة للإحاطة بأسباب التطرق الفكري ودخض تعدّي آثاره.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. التعرف على مفهوم التطرف الفكري وأسبابه ومخاطره.
٢. معرفة ثقافة الحوار والتعايش.
٣. الوقوف على دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

يعد التطرف الفكري من المشكلات الراهنة التي تؤثر على المجتمعات، وتشكل تهديدًا على الاستقرار والسلم الاجتماعي. ومع تزايد انتشار ظاهرة التطرف الفكري، يصبح من الضروري تحديد دور المؤسسات التربوية في مكافحتها وتعزيز الوعي والتسامح والتعايش السلمي بين الطلاب، وتتجسد مشكلة البحث في التعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى التطرف الفكري وعلاجه.

تساؤلات البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة علي التساؤلات الآتية :-

١. ما مفهوم التطرف الفكري و أسبابه و مخاطره و مظاهره؟
٢. ما ثقافة الحوار والتعايش في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري ؟
٣. ما دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري؟

أهمية البحث:

١. إبراز دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري.
٢. قد يساعد هذا المؤسسات التربوية في تحديد وتشخيص الأسباب وبرامج العلاج من التطرف الفكري.
٣. إبراز أهمية الحوار والتعايش في مواجهة التطرف الفكري.
٤. نتائج هذا البحث قد يساعد الحكومة والباحثين على معرفة ظاهرة التطرف الفكري و علاجه.

منهج البحث:

وقد نهج البحث إلى المنهج وصفي التحليلي ، من خلال جمع البيانات وتصنيفها و تحليلها واقتراح الخطوات أو الأساليب التي يمكن أن تتبع للوصول إلى النتائج.

المبحث الأول: مفهوم التطرف الفكري وأسبابه ومخاطره ومظاهره.

أولا / مفهوم التطرف الفكري .

التطّرف هو تفعّل - بتشديد العين - من طرف يطرف طَرَفا بالتحريك ، وهو الأخذ بأحد الطرفين والميل لهما: إما الطرف الأدنى أو الأقصى ، ومنه أطلقوه على الناحية وطائفة الشيء. [١]

ومفهوم التطرف في العرف الدارج - في هذا الزمان -: الغلو في عقيدة أو فكرة أو مذهب أو غيره يختص به دين أو جماعة أو حزب. [٢]

ويعرف التطرف " هو انحارف فكري حيث تُحرف المبادئ الدينية، بل تُعطى قيمة عكسية، مثل: أن القتل مباح والسرقة مباحة والاعتداء مباح بدعوى أنه يخدم غرض وفكر التطرف ، وتطرف ارهاب هو انحراف سلوكي تدميري فيه أقصى قدر من محو الآخر دون وجود خطة واقعية بديلة لتغيير ناجح لما أراد تغييره.[٣]

ويعرف أيضا : "التطرف هو الخروج عن قيم ومعايير وعادات المجتمع، وتبني ماهو مخالفة لها."[٤]

لم يرد مفهوم التطرف في الكتاب ولا في السنة بمفهوم اللفظ، ولكن ورد بمعنى الغلو، وعليه فإن التطرف ليس له أصول شرعية ، إنما استعمل للتعبير عن مفهوم الغلو في الدين. والتطرف يعني: الانحياز إلى طرفي الأمر، فيشمل الغلو ، وهو تجاوز حد الاعتدال وعدم التوسط. وفي مصطلحات اللغة الإنجليزية نجد أنها أوردت للتطرف عدة مصطلحات مثل - Extrémisme Fanatisme - Intégrisme : فمصطلح Extrémisme والتطرف أيضاً يعني: الخروج عن القواعد الشفهية العرف أو المكتوبة ، والقيم والأطر الفكرية والدستورية التي حددها وارتضاها الفرد ، كتحديد لهويته وسمح من خلالها بالتجديد والحوار والمناقشة وهو نهايتا مقياس الاعتدال وليس بأحدهما فقط. وموضوع التطرف قد يكون فكرياً أو سلوكيا [٥]

ويعرف الباحث التطرف الفكري إجرائيا" هو الغلو وعدم الاعتدال والوسطية فى الفكر ومخالفة المجتمع في النواحي الديني والسياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي "

ثانيا/ أسباب التطرف الفكري.

يرى البعض أن ظاهرة التطرف تنشأ في العادة نتيجة أربعة عوامل أساسية هي:- الفقر.-الجهل والأميّة.- مناهج التعليم "المتشدّدة" - وجود أنظمة حكم متطرفة تمارس العنف. ومع ذلك يظل سلاح القهر اكبر الأسباب التى تولد العنف والتطرف.

أسباب التطرف كثيرة ومتنوعة لكننا نريد أن نقف علي أهم الأسباب التي أدت إلى وجود التطرف الفكري وهي كما يلي :-

١- التدين عبر الاكتفاء بالتثقف الذاتي

ونعني بهذا العنوان ما يقع فيه البعض حين يرغبون في التزود من العلم الشرعي فيلجأون إلى مطالعة الكتب الدينية والبحث في المصادر الإسلامية ، دون أن تكون لهم مرجعية علمية يتلقون عنها ، ويسمعون منها ، وتحدد لهم النهج الصحيح في البحث والاطلاع ، والعلم ليس كتابا فحسب ، وإنما معلم ومتعلم وكتاب، أما أن يكتفي المتعلم بالكتاب فيجعله معلما وشيخا له فتلك مصيبة كبرى ، تؤدي بصاحبها إلى الهلكة الفكرية والسلوكية [٦]

٢- تلقي العلم من غير أهله

---

[١] - علي بن عبد العزيز بن علي الشبل ، **الجذور التاريخية لحقيقة الغلو والتطرف والإرهاب والعنف** ، (الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات) ، ص : ٩

[٢] - المرجع السابق ، ص ٩

[٣] - رمضان عبد الحميد محمد الطنطاوي وآخرون ، **أسباب ظاهرة التطرف لدى طلاب الجامعة وأساليب الحد منها من وجهة نظرهم (دراسة ميدانية)** ،(المجلة العلمية جامعة دمياط العدد ٧١ يوليو ٢٠١٦م). ص: ٦

[٤] -محمد النصر حسن ، **التربية الوقائية للمؤسسات التربوية فى مواجهة التطرف الفكرى** ، (مجلة دراسات فى التعليم الجامعى ، العدد الحادى والثلاثون ٢٠١٥م) ، ص: ٢٦٥

[٥] - المرجع السابق ، ص: ٢٤٩

[٦] - أ.د نادي محمود حسن ،التطرف الفكري أسبابه ومظاهره وسبل مواجهته دراسة من منظور الكتاب والسنة ، (أبحاث الوقائع المؤتمر العام السابع والعشرين ، وزارة الأوقاف المصرية،) (لا.ت) ص: ٨

لقد وضع لنا القرآن والسنة قاعدة مهمة لمن أراد أن يحصل علما ما ، أن يستقيه من أهله ، وأرشد القرآن إلى هذا ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون﴾ وقال صلى الله عليه وسلم "إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضا ، فما علمتم منه فقولوه ، وما جهلتم فرددوه إلى عالمه" ، وفي هذا حجة قاطعة أن العلم يؤخذ من أهله ، أهل العلم الثقات ، وشيوخه المتخصصين ، فكل مجال له رجاله الذين تستمد منهم المعرفة.[١]

٣- الجهل بالدين ويتمثل هذا في جوانب متعددة منها:

- القصور في فهم مقاصد الشريعة من التيسير ورفع الحرج عن المكلفين. ويتجلى هذا في صنيع المتشددين على أنفسهم في العبادات.

- الجهل بحدود الشريعة التي يجب على المكلف أن يقف عندها ولا يتعداها ويتمثل هذا في كل أنواع الغلو المجاوزة لحدود الشريعة وذلك كتحريم المباح أو إيجاب ما ليس بواجب ويدخل فيه الخروج ببعض الأنبياء أو الصالحين عن حد البشرية بوصفهم بصفات الألوهية.

- القصور في فهم نصوص الشريعة، ويتجلى هذا الأمر في النظرة الجزئية القاصرة لنصوص الشريعة.[٢]

٤- ظهور نزعات الأهواء والعصبيات والتحزبات.

٥- التعالم والغرور، والتعالي على العلماء وعلى الناس، واحتقار الآخرين وآرائهم.

٦- حداثة السن وقلة التجارب، والغيرة غير المتزنة؛ (عواطف بلا علم ولا حكمة) .

٧- شيوع المنكرات والفساد والظلم في المجتمعات، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو التقصير فيه، كما في كثير من البلاد الإسلامية.

٨- النقمة على الواقع وأهله، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية في كثير من بلاد المسلمين.

٩- تحدي الخصوم (في الداخل والخارج) واستفزازهم للغيورين، وللشباب وللدعاة (المكر الكبَّار) ، وكيدهم للدين وأهله، وطعنهم في السلف الصالح.

١٠- قلة الصبر وضعف الحكمة في الدعوة لدى كثير من الغيورين ولا سيما الشباب المتدين.[٣]

١١- التعليم والتنشئة الاجتماعية على ثقافة الاستعلاء ورفض الآخر والتسفيه وتراجع التفكير النقدي وانتقاء المشاركة.

١٢- الشعور بالقهر نتيجة المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية تجاه قضايا العرب والمسلمين التي يأتي في مقدمتها استمرار القضية الفلسطينية واحتلال الأراضي العربية في ظل تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ موقف حاسم وحازم إزاءها.

١٣- تنامي دور قوى فاعلة سواء كانت دولًا وجماعات في إزكاء التطرف ، ورصد الموارد المادية والبشرية لتأجيج العنف في المجتمعات العربية بهدف خدمة مصالحها من ناحية واضعاف الأوطان العربية وتمزيق أواصرها وعرقلة انطلاق مسيرة التقدم من ناحية أخرى.

١٤- الآثار السلبية للموروثات والعادات الاجتماعية والقيم الثقافية التي أنتجت تشوهات ثقافية واجتماعية تزكي نعرات الاستعلاء ضد المختلف وتشعل نيران الطائفية العرقية والمذهبية.

وخلاصة القول: أن للتطرف الفكري أسباب عديدة يشتمل جوانب الحياة دينيا واقتصاديا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ولا يمكن مواجته ومعالجته إلا بعد البحث أن سببه وذلك عن طريق الملاحظة والحوار .

ثالثا/ مخاطر التطرف الفكري

من أهم مخاطر التطرف الفكري ما يلي:

- يؤدي التطرف الفكري إلى تدمير البنية الأساسية للمجتمع، حيث يكون الشباب في حالة ضياع وانحراف، ويعتبرون أداة لتدمير الدولة وتخريبها، بدلًا من حمايتها وعمارتها.

- اللجوء إلى العنف والقتل والاغتيال لأفراد المجتمع، خاصةً الأفراد المعارضين لأفكار واتجاهات المتطرفين.

- تعريض أمن الدولة إلى الخطر، سواء كان على مستوى دولة المتطرفين، أو الدول الأخرى.

---

[١] - المرجع السابق ، ص:٩

[٢] - عبد الرءوف محمد عثمان ، محبة الرسول بين الاتباع والابتداع ، (رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد إدارة الطبع والترجمة – الرياض ، الطبعة: الأولى)، (١٤١٤هـ) ص: ١٤٨

[٣] - ناصر بن عبد الكريم العقل ، الغلو الأسباب والعلاج ، (الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية، بدون بيانات . ص: ١١

- انعدام مبدأ التسامح والسلام بين أفراد المجتمع، وسيادة الكراهية والحقد، نتيجة انتهاج أفكار ومبادئ مخالفة للأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمع.

- لجوء المتطرفين إلى فرض معتقداتهم بكافة وسائل العنف، التي قد تؤدي إلى الإرهاب.

- ينتج عن التطرف الفكري التعصب للأفكار، والثبات على المعتقدات، مما يؤدي إلى تعطل الهمم والإبداع، لخلق مجتمع إيجابي، يواكب التطور والتغيير.

- يعمل التطرف الفكري على انعدام الإحساس بالولاء والانتماء، ويولد شعور العزلة والاغتراب عن المجتمع.[١]

ويرى الباحث أن كل شئ إذا دخله التطرف الفكري يكون سلبي .

رابعا :- مظاهر التطرف الفكري

التطرف ظاهرة مرضية بكل معنى الكلمة على جميع المستويات : الفكرية ، والوجدانية ، والسلوكية . هناك سمات تتجلى فيمن سقط في التطرف الفكري تتحقق كلها أوبعضها وفق حجم التطرف ومستواه. وأبرز مظاهر التطرف الفكري على سبيل المثال لا الإجماع تتمثل فيما يلي :-

١- أولاً : اتهام جهود الإصلاح السياسى بالكفر والزندقة:

إن اتهام الأفراد الذين يقومون بالجهود الإصلاحية عن طريق الإسهام في الفعاليات السياسية المختلفة فهم مجانب للوسطية الإسلامية ، وحقيقة هذا الدين ، ومن هذا القبيل قولهم إن الديمقراطية والمشاركة في فعاليات النظام الديمقراطي كفر، فالديمقراطية ليست مناقضة وضدا للإسلام بل الديمقراطية تصنف ضد الاستبداد وأن أهم مبادئ الديمقراطية هو حق الشعب في انتخاب القيادة السياسية ، وفي محاسبة المسؤولين وعزلهم ، واعادة دور المؤسسات المدنية في الضغط على السلطة السياسية لتكون متوافقة مع تطلعات الشعب .

٢- التعامل مع غير المسلمين:

إن الإسلام لا يكره أحد على الاعتناق بدين الإسلام ﴿لا إكراه في الدين﴾ كما أن الرأي الغالب في الفقه الإسلامي هو أن القتال في الإسلام له ثلاثة أسباب : (دفع الاعتداء نصرة المظلوم ، وتأمين حرية العقيدة) والإسلام قد ركز على التعايش السلمي بين الأديان ، وصحيفة المدينة المنورة (بين المسلمين واليهود) هو خير دليل على ذلك بينما بعض الجهلة بحقيقة الدين الإسلامي يشيع في أوساط المتدينين أن مجرد الكفر هو سبب كاف لاستباحة الدماء وهذا جهل بالدين يناقضه صريح الآيات من القرآن الكريم والسنة النبوية والخبرة العملية للتاريخ الإسلامي. ومما يجب التنويه به أن الإسلام لا يمانع من بر غير المسلمين ما داموا مسالمين فقال تعالى: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾.

٣- سوء الفهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

إن عدم فهم حقيقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أدى إلى إشكالات كبيرة في ساحة العمل الإسلامي لدى كثير من العاملين فى حقل الدعوة والتوجيه والارشاد ، حيث إن فئة من الذين يسعون إلى تغيير المنكرات في المجتمع عمدوا إلى استخدام القوة في تغيير المنكر، فقاموا باستخدام العنف من قبيل التدمير والإحراق للمباني وقتل الأفراد واختطافهم ، وظنت هذه الفئة أن الجماعات الإسلامية لها الحق في إقامة الحدود وأخذ الناس بالقوة على الأحكام الشرعية.[٢]

٤- التعصب للرأي ، بحيث يرى أنه وحده الذي يملك الحق ، وغيره على الباطل ، وما يعتقده هو الهدى وغيره هو الضلال . فرأيه صواب لا يحتمل الخطأ ، ورأي غيره خطأ لا يحتمل الصواب.

٥- عدم الرغبة في الحوار والنقاش الهادئ ، للوصول إلى نقطة التقاء يتمحص فيها الحق ويزهق فيها الباطل . ولا يدفع المتطرف لهذا إلا قناعته برأيه ، فإما الإيمان به دون النقاش والحوار ، وإلا فلا جدوى من الحوار في زعمه.

---

[١] - تم التصفح (٢٠٢٤/٠٤/٠٥) صباحا ١٠:٠٠ /آثار_التطرف_الفكري https://mawdoo3.com/

[٢] - محمد النصر حسن ، التربية الوقائية للمؤسسات التربوية فى مواجهة التطرف الفكرى ، (مجلة دراسات فى التعليم الجامعى ، العدد الحادى والثلاثون،) ٢٠١٥م ، ص: ٢٦٩

المبحث الثاني : ثقافة الحوار والتعايش في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري

أولا/ مفهوم الحوار

الحوار في اللغة : "الحَوْرُ: الرُّجُوعُ عَنِ الشَّيْءِ وإِلى الشَّيْءِ "وحاورت فلانا محاورة إذا كلمك فأجبته "وتَحاوَرُوا: تَراجَعُوا الكلامَ بينهمْ".

وفي الاصطلاح: " هو الطريقة التي يستعملها المحاور مع الطرف الآخر في موضوع محدد بهدف الوصول إلى الحق من خلال إقناعه وتصحيح خطئه ما أمكن."

ويعرف الحوار أيضًا: " مناقشة بين طرفين أو أطراف، يُقصد بها تصحيح كلامٍ، وإظهار حجَّةٍ، وإثبات حقٍ، ودفع شبهةٍ، وردُّ الفاسد من القول والرأي." [١]

ولكي يكون التعريف جامعًا يراعى فيه ثلاثة عناصر: الأول: أن يجمع بين خصمين متضادين. والثاني: أن يأتي كل خصم في نصرته لنفسه بأدلة ترفع شأنه وتعلي مقامه فوق خصمه. والثالث: أن تصاغ المعاني والمراجعات صوغاً لطيفا.

ثانيا/ أهمية الحوار.

يكتسب الحوار أهمية بالغة في منظومة الدعوة الإسلامية، فهو أسلوب أصيل من أساليب الدعوة ومعلم بارز في منهجها الرشيد.

وللحوار دوره الكبير في تأصيل الموضوعية ورد الفكرة المغرضة كالفكرة القائلة إن الإسلام دين القهر، وإنه انتشر بالسيف كما روجه أعداء الإسلام من ضلال المستشرقين والمنصّرين. وكيف يصح ذلك والإسلام دين الحوار وفي التنزيل الحكيم ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦] .

فلو كان صحيحا أن الإسلام دين السيف لما كان للحوار معنى، وقد حفل القرآن الكريم بعشرات النصوص حول الحوار تأمر به وتحض عليه وتنوه بقيمته وتقدم نماذج من حوارات الأنبياء والمرسلين، وتقدم نماذج من الحوارات التي ينبغي أن يسلكها الدعاة إلى الله مع مختلف أصناف المدعوين من أهل الكتاب والمشركين والملاحدة ومنكري البعث وغيرهم.

والحوار قديم قدم البشرية فهو نابع من أعماق النفس البشرية، ومما ورد في القرآن الكريم الحوار الذي كان بين آدم وزوجه حوار وهما في الجنة، وكذلك ما أمر الله به الملائكة من السجود لآدم لما خلقه قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ إلى آخر الآيات من سورة [البقرة][٢]

ثالثا/ ثقافة الحوار لمواجهة ظاهرة التطرف الفكري.

إن للحوار دور فعال في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري وذلك باتباع ثقافته وفهم ضوابطه وعكس ذلك يأدي إلى حوار سلبي . وفشلا في الفهم .ويمكن أن نلخص ثقافة الحوار إلي ثلاثة أنواع وهي كما يلي :-[٣]

١- ثقافة الحوار النفسية

هناك ظروف نفسية قد تطرأ على الحوار فتؤثر فيه تأثيرًا سلبيًّا، فينبغي مراعاة ذلك حتى يحقق الحوار غاياته ويؤتي ثمراته.

وأهم هذه الآداب النفسية:

1- تهيئة الجو المناسب للحوار ، وذلك عن طريق التعارف بين الطرفين، طرح أسئلة في غير موضوع الحوار لتهيئة نفسية الطرف الآخر ، التقديم للحوار بكلمات مناسبة ومقدمات لطيفة تلفت انتباه الطرف الآخر

٢- الإخلاص وصدق النية : لا بد من توفر الإخلاص لله وحسن النية وسلامة القصد في الحوار والمناظرة، وأن يبتعد المناظر عن قصد الرياء والسمعة، والظهور على الخصم والتفوق على الآخرين، والانتصار للنفس، وانتزاع الإعجاب والثناء.

---

[١] - عبد الرب نواب الدين آل نواب ، وسطية الإسلام ودعوته إلى الحوار ، (الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات). ص: ٢٠

[٢] - المرجع السابق ، ص: ٢٢

[٣] - عمر بن عبد الله كامل ، آداب الحوار وقواعد الاختلاف ، (الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات) .ص: ١٥

٣- الإنصاف والعدل : ومن تمام الإنصاف قبول الحق من الخصم، والتفريق بين الفكرة وقائلها، وأن يبدي المحاور إعجابه بالأفكار الصحيحة والأدلة الجيدة.

٤- التواضع وحسن الخلق : إن التزام الأدب وحسن الخلق عمومًا، والتواضع على وجه الخصوص له دور كبير في إقناع الطرف الآخر، وقبوله للحق وإذعانه للصواب، فكل من يرى من محاوره توقيرًا وتواضعًا، ويلمس خلقًا كريمًا، ويسمع كلامًا طيبًا، فإنه لا يملك إلا أن يحترم محاوره، ويفتح قلبه لاستماع رأيه.

٥- الحلم والصبر: جب على المحاور أن يكون حليمًا صبورًا، لا يغضب لأتفه سبب، ولا ينفر لأدنى أمر، ولا يستفز بأصغر كلمة.

٦- الرحمة والشفقة: إن المحاور المسلم المخلص الصادق يحرص على ظهور الحق، ويشفق على خصمه الذي يناظره من الضلال، ويخاف عليه من الإعراض والمكابرة والتولي عن الحق.

فالرحمة والشفقة أدب مهم جدًّا في الحوار، لأن المحاور يسعى لهداية الآخرين واستقامتهم فلذلك يبتعد عن كل معاني القسوة والغلظة والفظاظة والشدة.

٧- العزة والثبات على الحق:

٨- حسن الاستماع: لا بد للمحاور الناجح أن يتقن فن الاستماع ، فكما أن للكلام فنًّا وأدبًا، فكذلك للاستماع، وليس الحوار من حق طرف واحد يستأثر فيه بالكلام دون محاوره، ففرق بين الحوار الذي فيه تبادل الآراء وبين الاستماع إلى خطبة أو محاضرة.

ومما ينافي حسن الاستماع: مقاطعة كلام الطرف الآخر، فإنه طريق سريع لتنفير الخصم إضافة إلى ما فيه من سوء أدب

٩- الاحترام والمحبة على رغم الخلاف.

٢- ثقافة الحوار العلمية

هناك طرق متبعة لثقافة الحوار من أبرزها-:

١- العلم بالدليل والبرهان وبوجه الاستدلال الصحيح: وفي التنزيل الحكيم: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾وقواه تعالى ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي﴾ [الأنبياء:٢٤] ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران:٩٣] فمن واجبات المتحاورين التزام الطرق الإقناعية الصحيحة؛ كتقديم الأدلة المثبتة للأمور، وإثبات صحة النقل لما نقل.

٢- البدء بالنقاط المشتركة وتحديد مواضع الاتفاق

٣- التدرج والبدء بالأهم

٤- الدليل: إن أهم ما ينجح الحوار: الدليل، ولا بد من إثبات صحة الدليل، كما قيل: "إن كنت ناقلًا فالصحة، أو مدعيًا فالدليل". ولا يحسن بالمحاور أن يستدل بأدلة ضعيفة أو حجج واهية.

٥- ضرب الأمثلة: إن المحاور الناجح هو الذي يحسن ضرب الأمثلة، ويتخذها وسيلة لإقناع محاوره، إذ إن الأمثلة الجيدة تزيد المعنى وضوحًا وبيانًا.

٦- العدول عن الإجابة: إن الأصل في الحوار الناجح أن يبنى على الإخلاص والتجرد للحق والصدق والوضوح، ولكن قد تتعذر هذه الصفات في الخصوم، فقد يكون الخصم يهوى الجدال والمراء، ويقصد إضاعة الوقت والتهرب من الحوار الجاد، وقد يلقي أسئلة لا قيمة لها ولا تفيد شيئًا بالحوار.

٧- الرجوع إلى الحق والتسليم بالخطأ: إن من أهم الآداب والصفات التي يتميز بها المحاور الصادق أن يكون الحق ضالته، فحيثما وجده أخذه، والعاقل هو الذي يسلم بخطئه، ويعود إلى الصواب إذا تبين له، ويفرح بظهوره، ويشكر لصاحبه إرشاده ودلالته إليه.

٨- التحدي والإفحام وإقامة الحجة على الخصم: إن الهدف من الحوار هو الوصول إلى الحق، فعلى المحاور أن يتجنب أسلوب الإفحام والإسكات، لأنه يترك في نفس المحاور حقدًا وغيظًا وكراهية.

٩- مراعاة تفاوت الناس في عقولهم وثقافاتهم: فالعلم بما عند الطرف الآخر من علم وثقافة يعين على اختيار الأسلوب والمعلومات التي تناسب عقله وحصيلته العلمية.

١٠: البيان وحسن العرض: إن قوة التعبير وفصاحة اللسان وحسن البيان والعرض من العوامل في إيضاح الفكرة وأدلتها.[١]

المبحث الثالث : دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري .

إن المشاركين في عمليات التطرف خاصة العنيف شباب صغار، ومن بينهم طلاب في مؤسسات التعليم أو خريجيها، وهذا يؤكد أن جماعات التطرف قد خططت لاستخدام التعليم وسيلة لصياغة عقول الصغار والشباب من أبناء الأمة وفق الرؤيا التي تتبناها.[٢]

لذلك على المؤسسات التربوية صياغة بعض الأساليب والطرق في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري لدى الطلاب ويمكن أن يختصرها البحث في النقاط التالية :

أولا: محور التعليم والأنشطة الطلابية:

أ) في مجال المناهج والمقرارت الدراسية:

١- مراجعة المناهج والمقررات الدراسية وتنقيتها من الأ فكار الهدامة والمتطرفة.

٢- ربط المناهج بالبيئة وبتلبية احتياجات الطلاب وبمجتمعهم وتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لإعدادهم للحياة ولسوق العمل.

٣- تضمين المناهج الدراسية موضوعات مرتبطة بالقيم الأخلاقية والاجتماعية،وتنمية قيم المواطنة والانتماء والولاء للوطن، وكذلك القيم المرتبطة بالعمل والاستنتاج والابتكار.

٤- تضمين المناهج الدراسية موضوعات تتعلق بالأمن الفكري والتربوي والنفسي وتدور حول مشكلة التطرف وكيفية مواجهتها.

٥- تفعيل الساعات المكتبية والإرشاد الأكاديمي للطلاب.

٦- زيادة الاهتمام بتدريس حقوق الإنسان وواجباته.

ب) في مجال الأنشطة الطلابية:

١- دعم الأنشطة الطلابية وتنوعها بما يتوافق مع احتياجات وميول الطلاب واتجاهاتهم.

٢- اكتشاف الموهوبين والمبدعين، والعمل على رعايتهم، وتنمية قدراتهم وفقاً لبرامج مناسبة.

٣- إقامة المعسكرات الصيفية للتثقيف والترويح، واستثمار الطاقات وشغل وقت الفراغ.

٤- الاهتمام بالتربية الترويحية، وزيادة الاهتمام بدعم الأسر الطلابية وجماعات النشاط ودورها في مواجهة التطرف والانحراف.

٥- توفير وسائل جذب الطلاب لممارسة الأنشطة واستيعاب أكبر عدد من المستفيدين.

٦- تفعيل دور الأخصائي النفسي والاجتماعي برعاية الطلاب في التعرف على مشكلات الطلاب ومساعدتهم في التغلب عليها.

ج) الأستاذ وعلاقته بالطالب:

١- الحرص على تحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع الطلاب، واتاحة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع.

٢- إعداد وتكوين الأستاذ القدوة الذي يجذب الطلاب بقيمه، والقادر عل توجيه الطلاب والتأثير فيهم.

٣- مراجعة هيئات التدريس والمجتمع الجامعي فكرا وسلوكاً لاكتشاف الفئات المتطرفة، وتصحيح مفاهيمهم، واستيعابهم وعمل خطط لدمجهم في اتجاه خدمة الجامعة والمجتمع المحيط.

٤- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة على التواصل الإيجابي الفعال مع الطلاب، و فتح قنوات للاتصال والحوار معهم، والوقوف على احتياجاتهم، والسعي لتلبيتها، وكذلك على أهم ما يواجههم من مشكلات، والتخطيط لمواجهتها والحد منها.

---

[١] - المرجع السابق ، ص: ٢٤ . وانظر ، مجموعة من المؤلفين، ، (مجلة البيان،تصدر عن المنتدى الإسلامي (٢٣٨ عددا) (١٤٢٨ هـ) ص: ٢٦

[٢] - رمضان عبد الحميد محمد الطنطاوي وآخرون ، أسباب ظاهرة التطرف لدى طلاب الجامعة وأساليب الحد منها من وجهة نظرهم (دراسة ميدانية) ، (مجلة كلية التربية جامعة دمياط ، العدد ٧١ يوليو)، ٢٠١٦م ، ص: ٢٩

٥- زيادة الدعم والاهتمام الذي يوجهه الأستاذ للطالب المشهود له بالنشاط والتفوق، وبالالتزم الديني والأخلاقي.

ثانيا: في مجال الدراسات العليا والبحوث:

١- توجيه البحث العلمي لخدمة المجتمع وحل مشكلات الشباب.

٢- ارتباط الخطط البحثية بقضايا المجتمع ومواجهة مشكلة التطرف وتعميق الانتماء، وعلاج الاغتراب بكافة أنواعه.

٣- إجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تنهض بفكر الطلاب واحتياجاتهم والعمل على توعيتهم.

٤- تفعيل دور مراكز البحوث ودعم اتخاذ القرار وتوفير البيانات اللازمة لمواجهة تلك الظاهرة.

٥- مشاركة الجامعة في حل مشكلات الشباب من خلال البحث العلمي التطبيقي، و في مُقدمة هذه المشكلات: الفقر والأمية والبطالة.

ثالثا: في مجال خدمة المجتمع والبيئة:

١- التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الثقافة الأخرى في مواجهة ظاهرة التطرف بحيث يعمل الجميع على أرضية مشتركة وتتوحد الجهود والطاقات في هذا المجال.

٢- عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة ودعوة الخبراء والمتخصصين في مجال الأمن ورجال الثقافة والفكر والدين والتربية لإثراء فكر الطلاب وتوجيههم لخدمة مجتمعهم وتنميته

٣- مشاركة الجامعة في إعداد القوانين المنظمة للعلاقة بين المجتمع والمواطنين.

٤- إنشاء مراكز متخصصة بالجامعة للبناء القيمي والفكري السليم، وتنمية القيم الإيجابية والشخصية السوية للطلاب.

٥- تفعيل دور الجمعيات العلمية ونوادي أعضاء هيئة التدريس لمواجهة تلك الظاهرة.

٦- إنشاء مركز إعلامي للجامعة يتولى عمل برامج لتوعية الطلاب والمجتمع بأخطار التطرف وطرق مواجهتها والحد منها.

خاتمة:

لقد حاول البحث التعرف على مفهوم التطرف وأسبابه ومخاطره ، وكذلك تناولت الدراسة مفهوم الحوار والتعايش في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري ، ثم تناولت الدراسة دور المؤسسات التربوية في مواجهة هذه الظاهرة.

نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي :

١- التطرف الفكري هو الغلو في عقيدة أو فكرة أو مذهب أو غيره يختص به دين أو جماعة أو حزب.

٢- ومن أسبابه تلقي العلم من غير أهله ، الجهل بالدين ، ظهور نزعات الأهواء والعصبيات والتحزبات، الفقر .

كما أن من أهم أسبابه ؛ الغلو والتشدد في الدين و الجهل والتعصب والفقر.

٣- ومن أخطاره زعزعة الأمن في البلاد و تدمير المجتمع وبث الرعب في القلوب والتقليل من هيبة النظام

٤- يلعب الحوار دورا بارزا في مواجهة ظاهرة التطرف الفكري لأهميته البالغة في منظومة الدعوة الإسلامية، فهو أسلوب أصيل من أساليب الدعوة ومعلم بارز في منهجها الرشيد. وللحوار دوره الكبير في تأصيل الموضوعية ورد الفكرة المغرضة.

٥- أن المؤسسات التربوية لها دور فعال في مواجهة التطرف الفكري بطرق متعددة منها، التوجيه والإرشاد و التربية الوقائية ، ومراجعة المناهج والمقررات الدراسية وتنقيتها من الأ فكار الهدامة والمتطرفة.وكذلك تضمين المناهج الدراسية موضوعات مرتبطة بالقيم الأخلاقية والاجتماعية، دعم الأنشطة الطلابية وتنوعها بما يتوافق مع احتياجات وميول الطلاب واتجاهاتهم. الحرص على تحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع الطلاب، واتاحة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع ، إعداد وتكوين الأستاذ القدوة الذي يجذب الطلاب بقيمه، والقادر عل توجيه الطلاب والتأثير فيهم.

توصيات البحث.

يوصي البحث ببعض التوصيات من أهمها :

١- مراعاة دور المؤسسات التعليمية والتربوية في تدعيم ثقافة الحوار والتسامح.

٢- تنقية البرامج والمناهج والمقررات التعليمية والتربوية بما يشوبها من مفاهيم مغلوطة مع التأكيد على قيم وعادات وتقاليد المجتمع الأصيلة.

٣- دور التوجيه والإرشاد التربوي في تنمية مهارات التفكير النقدي لدى الشباب والتوعية بالفتن الطائفية وطرق مواجهتها.

٤- التصدِّي لمداخل الغلوّ والتطرُّف ومنازع التكفير، وذلك من خلال البرامج العلمية والمعرفية، التي تحفظ للأمة استقامتها ووسطيتها.

٥- الإشتراك بين المؤسسات التعليمية وسائل الاعلام على تكوين القيم الصحيحة والحوار الهادئ التي تنبذ التطرف، لأنها من المصادر المؤثرة في تشكيل الوعي الديني لدى الأفراد، والتأثير على عقول المتلقين، وعواطفهم بل والمساهمة في إمداد المتلقين بالمعارف الدينية.

٦- عقد الندوات والمؤتمرات لتوعية خطر ظاهرة التطرف على المجتمع والعالم عامة.

٧- مواجهة ظاهرة التطرف بكل وسائل من وسائل السمعية والبصرية .

قائمة المراجع:

١- آدم عبد المؤمن هارون ، الإسلام والسلام العالمي ، (د.م) ط١ ، ٢٠١٣م .

٢ - مجموعة من المؤلفين أذكر المؤلفين ، ، مجلة البيان،تصدر عن المنتدى الإسلامي (٢٣٨ عددا). (١٤٢٨ هـ)

٣- محمد النصر حسن ، التربية الوقائية للمؤسسات التربوية فى مواجهة التطرف الفكرى ، مجلة دراسات فى التعليم الجامعى ، العدد الحادى والثلاثون ٢٠١٥م .

٤ - ناصر بن عبد الكريم العقل ، الغلو الأسباب والعلاج ، الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات .

٥- نادي محمود حسن ،التطرف الفكري أسبابه ومظاهره وسبل مواجهته دراسة من منظور الكتاب والسنة ، أبحاث الوقائع المؤتمر العام السابع والعشرين ، وزارة الأوقاف المصرية (د.ت)

٦- عبد الرءوف محمد عثمان ،، محبة الرسول بين الاتباع والابتداع ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد إدارة الطبع والترجمة – الرياض ، الطبعة: الأولى، (١٤١٤هـ).

٧- عبد الرب نواب الدين آل نواب ، وسطية الإسلام ودعوته إلى الحوار ، الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات.

٨ - علي بن عبد العزيز بن علي الشبل ، الجذور التاريخية لحقيقة الغلو والتطرف والإرهاب والعنف ، الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات .

٩- عمر بن عبد الله كامل ، آداب الحوار وقواعد الاختلاف ، الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات.

١٠- رمضان عبد الحميد محمد الطنطاوي وآخرون ، أسباب ظاهرة التطرف لدى طلاب الجامعة وأساليب الحد منها من وجهة نظرهم (دراسة ميدانية) ، المجلة العلمية جامعة دمياط العدد ٧١ يوليو ٢٠١٦م.

١١- آثار_التطرف_الفكري /https://mawdoo3.com

المجلد ٠٦-العدد ١٥، ٢٠٢٤
Vol.06, Issue15, 2024
ISSN :2628-8389

الدبلوماسية الإنسانية وتأثيرها على خطاب الكراهية من منظور القانون الدولي الإنساني

Humanitarian diplomacy and its impact on hate speech from the perspective of international humanitarian law

د. مرسي عبد الكريم عبد الرازق

أستاذ مساعد بالقانون العام والعلوم السياسية - محاضر غير متفرغ بالكلية العصرية الجامعية، كلية القانون، رام الله، فلسطين

الدبلوماسية الإنسانية وتأثيرها على خطاب الكراهية من منظور القانون الدولي الإنساني

Humanitarian diplomacy and its impact on hate speech from the perspective of international humanitarian law

د. مرسي عبد الكريم عبد الرازق

أستاذ مساعد بالقانون العام والعلوم السياسية - محاضر غير متفرغ بالكلية العصرية الجامعية، كلية القانون، رام الله فلسطين

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان المنحى الإنساني ، ومقارباته النموذجية ، على المستوى الدولي والمحلي ، و على السمة المناسبة للتعايش السلمي الحضاري الإنساني ، لتعميق التقارب الإنساني بين الشعوب ، المبني على الإحترام وقبول الآخر ، ونبذ الإرهاب والعنف ، بغض النظر عن مقترفيه، ولتبيان الموروث الحضاري والديني ، بين الحداثة والتقليد ، في كافة المحافل الدولية والمحلية ذات الصلة، و بين المجتمعات بمختلف أجناسها ، و بين القطع والوصل في موضوع الدين والسياسة والهوية ، وهو ما يوصلنا إلى عالم آمن متقدم ، مبني على الود والاحترام ، واللين والتسامح ، وقبول الآخر، ونبذ الكراهية والعنف ، وقادر على تغيير أية نظرة سوداوية.

كما بينت الدراسة : أن المفاهيم والمدركات المرتبطة بالإنسان و بالإنسانية ، ليست مقتصرة على الإطار القانوني الدولي ،فهي مبنية بالأساس على التربية والثقافة ، المنبثقة من تعاليم الأديان ، الداعية للتراحم والتسامح ، أكثر منها على أسس ومقومات قانونية ، و الداعية أيضا إلى أن لا تكون المفاهيم مبنية على التركيبة القومية ، أو على أساس تمييز عرقي أو ديني.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي الإنساني، التعايش السلمي، التسامح، الإنسانية، نبذ العنف

Abstract :

This study aimed to demonstrate the humanitarian approach and its exemplary approaches at the international and local levels and the appropriate feature of peaceful human civilizational coexistence to deepen the human rapprochement between peoples based on respect and acceptance of others and the rejection of terrorism and violence regardless of their perpetrators, and to demonstrate the cultural and religious heritage between modernity and tradition in all aspects. Relevant international and local forums, and between societies of various types and between the parts and connections on the subject of religion, politics and identity, which brings us to a safe and advanced world built on friendship, respect, gentleness, tolerance, acceptance of others, rejection of hatred and violence, and capable of changing any dark outlook.

The study also showed that the concepts and perceptions related to humans and humanity are not limited to the international legal framework, as they are based primarily on education and culture emanating from the teachings of religions calling for compassion and tolerance, rather than on the legal foundations and components of opposition. Also, the concepts should not be based on the national structure or on a racially discriminatory basis. Or religious.

Keywords

International humanitarian law, peaceful coexistence, tolerance, humanity, non-violence

مقدمة:

يأخذ موضوع الدبلوماسية الإنسانية ، حيزا كبيرا من اهتمام فقهاء القانون الدولي ، وخصوصا القانون الدبلوماسي ، لما تشكله هذه الظاهرة من أهمية عظمى ، على المجتمع المحلي والدولي ، و لما يحقق ذلك من مستقبل للأمن والأمان ، والشعور بالطمأنينة بين أوساط الناس ، نتيجة لطبيعة المخاطبة اللينة ، والتقارب الشعبوي ، والتسامح، بعيدا عن السلطوية والتفرد، والتخفي والمناورة ، والغلو والتعصب ، ولغة التهديد والوعيد ، التي تجعل الناس تشعر بعدم الإرتياح ، جراء المعاملة المتعالية ، وهو ما قد يؤدي إلى التعصب ، والذهاب إلى التفكير الأيديولوجي ، المضلل والرجعي ، الذي يؤدي إلى فقدان الشعور بالأمن ، نتيجة لسعي هؤلاء الجناة ، إلى بث الذعر والرعب ، وإثارة الخوف والفزع ، والاضطراب في نفوس أفراد المجتمع بشكل مقصود، إذ إن ذلك يتيح لهم فرض سلطتهم وسطوتهم على الأفراد من جانب، ويؤدي إلى فقدان أو زعزعة ثقتهم بالنظام والقانون، وثقتهم بالحكومة، مما يؤدي لتهديد حياة الناس والمجتمع بأسره ،عند تعرضهم للمضايقة والملاحقة ، من أي جهة كانت ، و لكونهم سيسعون إلى بث الذعر وخطف المدنيين ، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية ، وتخريب ممتلكات عامة وخاصة ، ناهيك عن ازهاق أرواح أناس بريئة.

ذلك ينعكس بآثاره السلبية على الفرد وعلى المجتمع على حد سواء ، من كافة النواحي : سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وأمام هذا الشأن ، فلننظر إلى قوله سبحانه وتعالى الذي قال في محكم التنزيل : "(ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" (سورة النحل، اية ١٢٥)

إن المفاهيم والمدركات المرتبطة بالإنسان و بالإنسانية ، ليست مقتصرة على الإطار القانوني الدولي ، فهي مبنية بالأساس على التربية والثقافة ، المنبثقة من تعاليم الأديان ، وبناء الانسان ، القائم على أسس ومقومات ثقافية قيمية ، قائمة على التسامح وقبول الآخر، أكثر منها على أسس ومقومات قانونية . وبالأصل يجب أن لا تكون مبنية على التركيبة القومية ، أو على أساس تمييز عرقي أو ديني .

وعلى هذا الأساس، فإن بروز خلافات وصراعات عرقية ، ونزاعات داخلية ،على كافة الساحات الدولية والإقليمية والوطنية ، أدى إلى حصول شرخ عام ، والتباس في فهم المقاربات ، وتفسير بعض الآيات والسور ، من كافة الكتب السماوية،

من قبل بعض الفئات ، التي تحرض على الكراهية والعنصرية والعنف ، نتيجة التخلف وعدم المعرفة، ومن هنا سنتناول في هذا البحث بالدراسة والتحليل ، المفاهيم والمقاربات ، المتعلقة بالإنسانية ، في ظل تدافع موازين القوى العالمية ، نحو السيطرة والاستحواذ، وسيتم ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم ، يمكن لنا صياغة الإشكالية التالية:

كيف يمكن للمنحى الإنساني ومقارباته ، أن يحقق الدبلوماسية الإنسانية الحضارية الشعبية ، في ضوء تحولات القوة في العلاقات الدولية الراهنة ، المبني على موازين القوة على المستوى الدولي، وبذات الوقت: كيف يمكن أن ننجح في هذا المسار على المستوى المحلي بدبلوماسية ناعمة؟

وما هي العوائق الواجب تجاوزها ، لتحقيق تقدم ملحوظ في هذا المسار ؟

وهل يمكن للتوجهات الحضارية أن تتقدم نحو المنحى الإنساني ، للتعايش السلمي بين جميع الأديان والملل والمجتمعات ؟

وإلى أي حد تساهم المرجعيات الدولية كدول البريكس، ودول عظمى أخرى، وشبكات المؤسسات والمنظمات الدولية ، في تحقيق العدالة لصالح المسألة الإنسانية؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن المنحى الإنساني ومقارباته النموذجية ، كالدبلوماسية الإنسانية أو الحضارية والناعمة أو الشعبوية ، قد نجحت باقتدار على المستوى الدولي والمحلي ، وحافظت على السمة الأخلاقية ، والتعايش السلمي الحضاري الإنساني ومقارباته، بحيث ساهمت في تعميق التقارب الإنساني بين الشعوب ، لكونه مبنيا على الاحترام وقبول الآخر ، ونبذ الإرهاب ، بغض النظر عن مقترفيه، فيما اعتبرت أيضا ، بأنها عززت الموروث الثقافي والحضاري والديني ، وربطت بين الحداثة والتقليد ، في كافة المحافل الدولية والمحلية ذات الصلة، و بين المجتمعات بمختلف أجناسها ، و بين القطع والوصل ، في موضوع الدين والسياسة والهوية والموروث الثقافي، وهو ما يوصلنا إلى عالم آمن ، متقدم ،

قادر على تغيير أية نظرة سوداوية، فيما يمكننا كعرب ومسلمين ، من خلال الموروث الثقافي، ومقتضيات التعاليم الإسلامية ، القائمة على الود والإحترام، واللين والتسامح ، وقبول الآخر ، أن نساهم في إبرازها للعالم أجمع ، في أبهى صورة لها ، من خلال نشر التعاليم الدينية ، و من خلال دبلوماسيها ، بترسيخها للأصالة الثقافية العربية الإسلامية.

كما تفترض الدراسة ، أنه يمكن لهذا المنحى الإنساني ، عبر مساراته المختلفة ، القائمة على اللين والتسامح وقبول الآخر، كقوة ناعمة ، أن تسهم في التقارب العملي بين شعوب العالم ، بتوظيف أدواتها ومواردها ، لتحقيق نقاط قوة ، في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية،

عبر ربط الممارسات والتفاعلات المختلفة ، بما يتناسب مع تطورات الواقع العالمي ، وتوليفاته الإنتقائية ، للوقوف أمام سياسة الكيل بمكيالين، أو سياسة استخدام القوة .

المناهج المعتمدة:

أهمية هذا الموضوع ، تتطلب منا استخدام عدة مناهج ؛ وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة ، المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل الآراء ، ودراسة الدبلوماسية الإنسانية الحضارية ؛ ومعرفة الضمانات التي كفلها القانون والشرائع، وذلك لكي يتمكن القارئ من الوصول إلى الفائدة المرجوة من البحث، وكذلك لجأ الباحث إلى استعمال المنهج الاستقرائي ؛ وقد لجأ الباحث إلى استعمال هذا المنهج من خلال استقراء النصوص الواردة ، في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية ، التي تطرقت إلى كفالة الحق في الحريات ، والحقوق اللصيقة بالإنسان ، وخصوصا الحق : في المعتقد الفكري والضمانات التي تكفلهما .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة وتبيان المنحى الإنساني ومقارباته النموذجية ،على المستوى الدولي والمحلي، و على السمة المناسبة ، للتعايش السلمي الحضاري الإنساني ، لتعميق التقارب الإنساني بين الشعوب ، لكونه مبنيا على الإحترام وقبول الآخر، ونبذ الإرهاب ، بغض النظر عن مقترفيه، ولتبيان الموروث الحضاري والديني بين الحداثة والتقليد، في كافة المحافل الدولية والمحلية ذات الصلة، و بين المجتمعات بمختلف أجناسها ، و بين القطع والوصل في موضوع الدين والسياسة والهوية ، وهو ما يوصلنا إلى عالم آمن متقدم ، مبني على الود والإحترام ، واللين والتسامح ، وقبول الآخر، ونبذ الكراهية والعنف ، وقادر على تغيير أية نظرة سوداوية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح : أهمية دراسة الدبلوماسية الإنسانية ، وتأثيرها على خطاب الكراهية ،والحد منها ، عبر مساراتها المختلفة ، القائمة على اللين والتسامح ، وقبول الآخر، كقوة ناعمة متناغمة مع التقارب العملي بين شعوب العالم ، من خلال توظيف أدواتها ومواردها ، في مجال العلاقات الدولية ، عبر ربط الممارسات والتفاعلات ، والتكتلات المختلفة ، بما يتناسب مع تطورات الواقع العالمي ، وتوليفاته الإنتقائية ، للوقوف كسد منيع ، أمام سياسة الكيل بمكيالين .

وبناء على ما تقدم سنلقي الضوء في هذه الدراسة على موضوعين أساسيين :
أولهما : الأساس الإنساني و القانوني للإنسانية الحضارية ونبذ العنف والارهاب .
وثانيهما : موضوع الصكوك الدولية الإنسانية في الواقع الإنساني ومقارباته.

أولا: الأساس الإنساني و القانوني للإنسانية الحضارية ونبذ العنف والارهاب :

إن المنحى الانساني عنوان للأخلاق الحميدة ، الحامية للفرد والمجتمع، وفي نفس الوقت، يعد تجاوزا لخطاب الغل والبغض، وهنا لا بد من الإشارة ، إلى اعتماد ذلك ضمن مقاربات تربوية وقائية إنسانية، وصبغة تشريعية وطنية، لبناء مجتمع سليم، مبني على الأخلاق الحميدة ونبذ العنف والإرهاب ، المتجدد لغاية الشعور بالطمأنينة ، والأمن والسلام ، والتعايش السلمي بين الأديان ، وحسن الجوار والألفة، وغيرها من القيم الإنسانية الصادقة ، والضامنة لتماسك المجتمع ووحدته الإنسانية.

وعليه ؛ فإن الجميع متفق ، على أن أي عمل اجرامي ، يستهدف الآمنين المدنيين ، وقدسية حقهم في الحياة ، التي وهبها الله لهم ، جراء اعتداء إرهابي إجرامي ، ذي طبيعة تكفيرية ،ينهي حياتهم ، عمل جبان ومدان ، ولا يمكن للعقل البشري استيعابه، وهو مجرّم من قبل كافة الشرائع والأعراف ، والصكوك المحلية والدولية، ولا يمكن وصفه بأي حال ، بأنه عمل وطني بطولي، وإنما تجب محاربته بكافة الطرق والوسائل ، ومحاكمة مقترفيه ومن يقف خلفهم. (محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، ٢٠٠٩، صص١٥٨-١٥٩) .

ولا مناص من القول : إن جل الأعمال - بغض النظر عن مقترفيها - يجب أن تتسم بالمشروعية ، وأن لا تخرج عن سياقها السليم، وإلا سيتم وصفها بأنها : اجرمية وغير شرعية .

وسيطبق على مرتكبيها القانون ، في حال ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية ، أو جرائم حرب ، أو الجرائم الأخرى المنصوص عليها في ميثاق روما ، للمحكمة الجنائية الدولية ، والتي لا تسقط بالتقادم ، لكونها تهدد السلم والأمن الدوليين . ولذلك يجب على الدول ، وضع حد لمرتكبي هذه الجرائم ، بعدم إفلاتهم من العقاب ، عبر محاكمتهم في القضاء الوطني، وإلا كان مصيرهم في قبضة المحكمة الجنائية الدولية. (ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية) .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القانون الدولي الإنساني ، والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، قد أفردا حماية خاصة للسكان المدنيين ، في حالات النزاعات المسلحة، ووضعا قيودا تشمل المتحاربين أنفسهم ، تجاه بعضهم البعض ، من خلال اتباع قواعد خاصة فيما بينهم ، بحيث يمنع استخدام سلاح غير مشروع تجاه بعضهم البعض، و القصف العشوائي ، وإلا تعرضوا للمسؤولية الجنائية ؛ وفرّقا وميّزا بين المقاتلين وغير المقاتلين ، الذين لا يسهمون ولا يشتركون في الأعمال القتالية ، كالأطباء والصيادلة العسكريين ، أو سعاة البريد ورجال الدين، فإذا كان ذلك في زمن النزاع المسلح ، فما بالك في الوضع العادي والطبيعي. (محمد فهاد الشلالده، ٢٠١٧،صص ١١٨-١١٩) .
وفي سياق متصل ، ذهبت الشرعية والصكوك الدولية ، إلى إدانة كافة الأعمال الإرهابية ، التي تستهدف المدنيين، والتي هي بعيدة كل البعد عن الأعمال الوطنية االشرعية[١]. (سامي الخفاجي، ٢٠١٢، صص ٥٤-٥٧) .

فيما تناولت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، في مادتها ٣٣ ، مصطلح الإرهاب بما يلي : " تحظر العقوبات الجماعية ، وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب" .

. فيما أشار البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧، في (المادة ٤) منه ، على أن يُعدّ من الإرهاب : "أعمال الإرهاب ضد الأشخاص ، الذين لا يشتركون بصورة مباشرة ، أو الذين يكفون عن الاشتراك في الأعمال العدائية"

(م٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، م٤ من البرتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧) .

وإذا ما دققنا في إطار المعاملة الحسنة والانسانية ، نجد أن هذا الأمر، قد تطرقت إليه الاتفاقيات الدولية ، في حالات الحرب والنزاع المسلح، فما بالك في حالات السلم ؛ لذلك فقد أشارت إليه ، في موضوع أسرى الحرب ، الذين يقعون في قبضة العدو، أثناء القتال، و الذين تجب معاملتهم معاملة إنسانية، فقد نصت اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩، في المادة ١٣ من هذه الاتفاقية ، على ما يلي: "تجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية ، في جميع الأوقات. ويحظر أن تقترف الدولة الحاجزة ، أي فعل أو اهمال ، غير مشروع ، يسبب موت أسير في عهدتها، ويعتبر ذلك انتهاكاً جسيماً ، لهذه الاتفاقية. وعلى الأخص، لا يجوز تعريض أي أسير حرب للتشويه البدني ، أو التجارب الطبية ، أو العلمية ، من أي نوع كان ، مما لا تبرره المعالجة الطبية للأسير المعني ، أو لا تكون في مصلحته. وبالمثل تجب حماية أسرى الحرب ،في جميع الأوقات، وعلى الأخص ، ضد جميع أعمال العنف ، أو التهديد، وضد السباب ، وفضول الجماهير. وتحظر تدابير الاقتصاص من أسرى الحرب". وكذلك المادة ١٤ ، التي جاء فيها : "لأسرى الحرب حق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال" .

وقد حددت المادة الرابعة من ذات الاتفاقية، الفئات المشمولة بأحكام أسرى الحرب، (م١٣، م١٤، من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩).
وفي هذا السياق ، أشار البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧، في الفقرة ٢، من المادة ٥١، إلى استبعاد السكان المدنيين، في أي عملية عسكرية، وتجنيبهم أي تهديد أو خطر؛ حيث نصّت على أنه "لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بصفتهم هذه، وكذا الاشخاص المدنيون، محلا للهجوم. وتحظر أعمال العنف أو التهديد به، الرامية أساسا إلى بث الذعر، بين السكان المدنيين". وهذا النص يؤكد بشكل واضح، أن الأعمال والوسائل المستخدمة ، ليست مفتوحة على مصراعيها، وأن إرهاب المدنيين مخالف لقوانين الحرب، (م٥١ ف٢ من البروتوكول الاول لعام ١٩٧٧).

[١] كما نصت الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب لعام ١٩٩٨، بفقرتها الأولى من المادة الثانية بأنه "لا يعد إرهاباً حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير"، كما نصت المادة ٢٠ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على مشروعية المقاومة والكفاح المسلح التي تتبعه، " فلكل شعب الحق في الوجود ، ولكل شعب حق مطلق وثابت في تقرير مصيره، وله أن يحدد بحرية وضعه السياسي وأن يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية ، على النحو الذي يختاره بمحض ارادته" . وكذلك " للشعوب المستعمرة والمقهورة الحق في تحرير نفسها من أغلال السيطرة ، باللجوء إلى كافة الوسائل التي يعترف بها الجميع". "ولجميع الشعوب الحق في الحصول على المساعدات ، من الدول الأطراف في هذا الميثاق ، في نضالها التحرري ضد السيطرة الأجنبية ، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية". يتضح لنا أن الأعمال التحررية المسلحة مشروعة ، بموجب المواثيق والأعراف الدولية. للمزيد أنظر: سامي الخفاجي، ٢٠١٢، صص٥٤-٥٧..

كما كان للبروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ ، في المادة ٣٥ ، رأي مشابه في ذلك ، وخصوصا في تقييد وسائل القتال والأسلحة ، أثناء القتال ، وادارة الأعمال العسكرية ، بحيث يجب على الجميع ، مراعاة الحالات الإنسانية ، وعدم الإقدام على إحداث إصابات قاتلة لا مبرر لها ؛ نتيجة استخدام رصاص ، وقذائف ، ووسائل غير مشروعة، والتي ذكرتها المادة ، التي نصت على أنه لا يجوز "استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال ، التي من شأنها إحداث إصابات أو آلام لا مبرر لها"، وحُظر الغدر بموجب نص المادة ٣٧ ،من ذات البرتوكول ، " وحظر الأمر بعدم إبقاء أحد على قيد الحياة, أو تهديد الخصم بذلك, أو إدارة الأعمال العدائية على هذا الأساس"، بموجب نص المادة ٤٠ ، من ذات البرتوكول ،(م٣٥ ، م ٣٧، م ٤٠، من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧) .

وهنا لابد من الإشارة إلى المادة الثالثة ، من اتفاقيات جنيف الأربع ، لعام ١٩٤٩ ، والتي نصت على أنه "في حالة قيام نزاع مسلح ، ليس له طابع دولي ، في أراضي أحد الأطراف المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع ، بأن يطبق - كحد أدنى - الأحكام التالية:

الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم ، أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال ، بسبب المرض أو الجراح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار، يقوم على العنصر، أو اللون ، أو المعتقد ،أو الجنس ، أو المولد ، أو الثروة ، أو أي معيار مماثل آخر" ،(المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩) .

وهنا لا بد من لفت الأنظار،إلى طبيعة المعاملة الإنسانية وقيمها ، حتى في حالات العجز، أثناء القتال، وكذلك الأمر بحظر الغدر ، والتظاهر بالعجز؛ فالقيم الإنسانية ، والحق في الحياة أمور مقدسة ، لا يجوز تجاوزها، كالتظاهر من قبل المقاتل ، بأنه عاجز عن القتال ، ويرغب في تسليم نفسه ، وعند اقتراب الطرف الآخر، يباغته بالقتل، أو أن يستعمل إشارات خاصة ، للهلال الأحمر، أو الصليب الأحمر ، أو أية إشارة لمنظمة دولية إنسانية ، لحماية مقراته العسكرية، أو من أجل مرور عرباته العسكرية، أو القيام بعمليات من خلال عربات تحمل هذه الإشارات، أو استغلال وقت الهدنة ، أو عند إجراء عملية المفاوضات ، يمارس عمليات القتال، أو الإعتداء على الجرحى والأسرى والمرضى ، أو خلال إعطاء الفرصة للطرف الآخر، لنقلهم من ساحات القتال ، والانقضاض عليهم وقتلهم، أو بإرتداء ملابس غير عسكرية ، لغايات جمع معلومات ، للقيام بأعمال الجاسوسية، فكل هذه الخدع غير مشروعة ، وتعرض فاعليها والقادة ، مصدري هذه الأوامر للمسؤولية الجنائية ، لكونها تعد من جرائم الحرب ؛ وبالتالي لا تشملهم الحماية الانسانية في حالة القبض عليهم ،(سهيل الفتلاوي وعماد ربيع، ٢٠٠٩، صص١٠٤-١٠٥) .

غير أن موضوع الاحتلال ، والأعمال الوطنية ، التي تكافح القوى الاستعمارية ، لا بد أن نشير إليها في هذا السياق ، ضمن الأعمال المشروعة ؛ بشرط الالتزام بقواعد القانون الدولي .

وقد جرت مناقشات عديدة ، في العديد من المؤتمرات ، من ضمنها :

"مؤتمرات بروكسل عام ١٨٧٤،

ولاهاي عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧ ،

وجنيف عام١٩٤٩ ".

حيث أخذ هذا الفكر الشمولي ، يتبلور بشكل عام ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بعد أن برز الفكر المناهض التحرري ، من قوى الاستعمار ، وظهور حركات تحررية ، تطالب باستقلال شعوبها، وحق تقرير مصيرها، الذي ساهمت فيه الأمم المتحدة بمقاصدها المعلنة ،(معتزالعباسي،٢٠٠٩،صص٣٩٢-٣٩٣).

وتجدر الاشارة إلى أن ، بعض الفلاسفة والمفكرين الجدد - إن صح التعبير- بلوروا أفكارا حقيقية ، تصلح للنقاش ، لتحديد مفهوم دقيق ، وشامل ، لتعريف الارهاب، بالنظر إلى الصراعات والتجاذبات ، السياسية والفكرية ، الدولية والإقليمية ، بغض النظر عن الفكر السياسي والأيديولوجي ، لكل طرف، وهنا تمت الإشارة إلى حقيقة كل طرف ، يسعى إلى تحقيق مصالحة ، ومكاسبه الخاصة ، وتوظيفها ؛ فالإختلاف الدائر حول تعريف الإرهاب ، على مستوى المنظمات ، الإقليمية والدولية -وخاصة المنظمة الأممية - هو بالأساس ، انعكاسٌ لتعارض المصالح بين الدول ، وهذا الأمر غير محمود، لذلك نجد سياسة الكيل بمكيالين ضد جهات معينة ، (محمد تاج الدين الحسيني، ١٩٩٠، ٢٣) .

ورغم الاختلافات المطروحة حول إيجاد مفهوم موحد ودقيق "للإرهاب"، نجد أن هناك العديد من التعريفات ، التي تبنت بعضها مؤسسات دولية - حكومية وغير حكومية - فالاتفاقية العربية لمكافحة "الإرهاب" ، عرفته (الفقرة الثانية من المادة الأولى) على أنه : " كل فعل من أفعال

العنف أو التهديد به أيّا كانت بواعثه ، أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي ، فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم ، بإيذائهم ، أو تعريض حياتهم أو حريتهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو أحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر" (م١ ف٢ من الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب ١٩٩٨).

أما ميثاق الأمم المتحدة ، فإننا نجد أن صلاحياته تصل إلي مكافحة الارهاب والعدوان الذي يخل بالأمن والسلم الدوليين، علما بأنه لا وجود لنص صريح يحدد مفهوم الإرهاب ، (محمد الخلوقي،٢٠١٨، ص٢٧) .

إذاً غير خاف على أحد ، أن أحد أساليب الإرهاب ، هو بث الرعب والخوف والفزع ، بين أوساط الجمهور، بالتهديد والوعيد ، واستخدام العنف ، لتحقيق أهداف سياسية ، سواء بشكل فردي ، أو حزبي ، أو سلطة حاكمة، من تلقاء نفسها أو بواسطة وكلائها ، فكل ذلك غير شرعي ، ومخالف للقوانين المحلية والدولية ، (محمد خلوق،٢٠٢٢، ص١٤) .

وتجدر الإشارة ، إلى أن بعض المجموعات الإرهابية ، كانت تحمل شعارا شرعيا في بدايتها، لكنها سرعان ما تحولت إلى إرهابية، نتيجة تأثرها بأفكار رجعية خاطئة، مستندة على فتاوى مدفوعة الأجر والأهداف، وبالتالي يتم تجنيد عناصر فتية ، بعد أبلسة عقولهم ، وعزلهم عن محيطهم ، حتى لا يشعرون بأي ندم على أفعالهم الإجرامية وغير الإنسانية ، (شهلا رضا مهدي، ٢٠٢٢، ص٥٥) .

وفي هذا الإطار، انخرط المجتمع الدولي بأسره ، بشكل مسؤول وجاد ، في كافة الجهود ، لمكافحة المخاطر ، التي يمثلها الإرهاب ، على الأمن الدولي ، فقامت الدول بالمصادقة على العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن ، من بينها اتفاقيات للتعاون في مكافحة الإرهاب .

ثانيا: الصكوك الدولية والاقليمية الإنسانية في الو اقع الإنساني :

لقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ ، الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، والذي تضمن بنودا تحمي حقوق الإنسان ، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وانسجاما وتكاملا مع الإعلان ، تم اقرار - عام ١٩٦٦م - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية ، والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية، وما تلاها من بروتوكلات لاحقة ، إلى جانب قيام أجهزة المنظمة الأممية بصياغة العشرات ، من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، إضافة إلى الوكالات المتخصصة في هذا المجال ، كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " اليونسكو" (نعمان عطا الهيتي ، ٢٠١١، ص٢٦).

وهنا لا بد أن نلاحظ أن مسألة حقوق الإنسان وحرياته ، كانت وما زالت على سلم الأولويات ، سواء تعلق الامر بميثاق الأمم المتحدة ، أم بالإعلان العالمي لحقوق الانسان ، فقد نصت المادة ١٣ ، فقرة ب ، من الميثاق ، على صلاحية الجمعية العامة للامم المتحدة ، لإصدار توصيات من شأنها " الإعانة على تحقيق حقوق الانسان ، و الحريات الأساسية للناس كافة ، بلا تمييز بينهم ، في الجنس أو اللغة ، أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال و النساء " (عبد الواحد الفار، ١٩٩١، ٥٥).

وللأمم المتحدة دور كبير، في وضع الأسس الهامة ، التي تُعنى بتطور قواعد القانون الدولي ، وخصوصا تلك المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته ، في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، التي تعتبر من أهم مقاصدها التي قامت عليها ، وخصوصا بعد فشل عصبة الأمم في تحقيقه ، (سهيل الفتلاوي ، الأمم المتحدة ،٢٠١١ ص٤٣).

وقد عملت اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، على توحيد المادة الثالثة المشتركة ، وعلى توحيد الكلمة والمعنى ، لحماية حقوق الانسان ، حتى في حالات الحرب ، والنزاعات المسلحة ، التي تدور بين المتحاربين فقد نصت على أنه " - المادة (3)- في حالة قيام نزاع مسلح ، ليس له طابع دولي ، في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:
الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض ، أو الجراح أو الاحتجاز ، أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد ، أو الثروة ، أو أي معيار مماثل آخر.

ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

(أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب .
(ب) أخذ الرهائن .

(ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة للكرامة .

(د) إصدار الأحكام ، وتنفيذ العقوبات ، دون إجراء محاكمة سابقة ، أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

(ه) يجمع الجرحى والمرضى ويعتني بهم.

ويجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع.

وعلى أطراف النزاع أن يعملوا فوق ذلك، عن طريق اتفاقات خاصة، على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها.
وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع" ، ومن هنا أكدت أيضا على أنه ، يجب التفريق دائما وأبدا ، بين المدنيين والأهداف المدنية ، و بين العسكريين المقاتلين والأهداف العسكرية ، مع ضرورة تحييد وتجنيب كافة الفئات المدنية ، من الأطفال والنساء والشيوخ العاجزين، من ساحة القتال ، لما يتمتعون به من حماية خاصة، وهو الأمر الذي أكد عليه البرتوكول الاضافي الأول لعام ١٩٧٧ ، والذي أكد في ديباجته على أن " الأطراف السامية المتعاقدة ، إذ تعلن عن رغبتها الحارة في أن ترى السلام سائداً بين الشعوب"

فقد أكدت المادة (٤٨) من البروتوكول الاضافي الاول لعام ١٩٧٧ ، أيضا على مبدأ الحماية والتمييز بين المدنيين والعسكريين، حيث نصت على أنه " تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين ، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية . ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها."

كما أقر الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ ، على أن الناس متساوون في الحقوق والحريات وأنهم أحرار وفقا لما ورد في نص المادة الأولى من الإعلان ، التي نصت على أنه : " يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء" . وقد أكد الإعلان أيضا على حرية المعتقد والفكر والوجدان ، وفقا لما ورد في نص المادة ١٨ ، من الإعلان ذاته ، حيث نصت على أنه : " لكلّ شخص حقٌّ في حرّية الفكر والوجدان والدّين، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرّيته في إظهار دينه أو معتقده ، بالتعبُّد وإقامة الشعائر، والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة" ..

وهذا الأمر أكدت عليه ديباجة العهد الدولي ، للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ ، والذي جاء في ديباجته " إن الدول الأطراف في هذا العهد، إذ ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل، وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وإذ تقر بأن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه، وإذ تدرك أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن يكون البشر أحرارا، ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومتحررين من الخوف والفاقة، هو سبيل تهيئة الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"

فيما أكد نص المادة ١٨ ،على حرية الأديان والعبادة ، دون الالتفات على اتباع دين أو معتقد معين ، حيث نصت على أنه " :
1. - لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده ، بالتعبد وإقامة الشعائر ، والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.
2. - لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.
3. - لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة ، أو النظام العام ، أو الصحة العامة أو الآداب العامة ، أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.
4. - تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم ،دينيا وخلقيا ، وفقا لقناعاتهم الخاصة"

كما أن هذا العهد قد ألزم الدول الأطراف باحترام كافة الحقوق والحريات ، لجميع الأفراد المقيمين على أراضيهم ، وادخال ذلك ضمن السياسة التشريعية الداخلية ، وهذا ما جاء في نص المادة الثانية من العهد ذاته ، حيث نصت على أنه : "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد ، باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق ، لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها ، والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الإجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب"

وهو ما أشارت إليه المادة (٩) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان ، لعام ١٩٥٠ ، في موضوع الحريات ، وخصوصا الدينية ، وضرورة احترامها، فقد نصت على :

"١ - لكل إنسان الحق في حرية التفكير والضمير والعقيدة. هذا الحق يشمل حرية تغيير الدين ، أو العقيدة، وحرية إعلان الدين أو العقيدة ، بإقامة الشعائر والتعليم ، والممارسة والرعاية، سواء على انفراد أو بالاجتماع مع آخرين، بصفة علنية أو في نطاق خاص .

٢ - تخضع حرية الإنسان في إعلان ديانته أو عقيدته ، للقيود المحددة في القانون ، والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي ، لصالح أمن الجمهور، وحماية النظام العام ، والصحة والآداب ، أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم"..

وهو ما جاء في الاتفاقية العربية لحقوق الانسان لعام ٢٠٠٤ ، والتي أكدت في ديباجتها :

"انطلاقاً من إيمان الأمة العربية بكرامة الإنسان ، الذي أعزه الله منذ بدء الخليقة ، وبأن الوطن العربي ، مهد الديانات وموطن الحضارات ذات القيم الإنسانية السامية ، التي أكدت حقه في حياة كريمة ، على أسس من الحرية والعدل والمساواة ، وتحقيقا للمبادئ الخالدة للدين الإسلامي الحنيف ، والديانات السماوية الأخرى ، في الأخوة والمساواة والتسامح بين البشر، واعتزازاً منها بما أرسته عبر تاريخها الطويل ، من قيم ومبادئ إنسانية ، كان لها الدور الكبير، في نشر مراكز العمل بين الشرق والغرب ، ما جعلها مقصداً لأهل الأرض ، والباحثين عن المعرفة والحكمة"

والتي تكفل هذا الميثاق ، بوضع القيم النبيلة وسمو أخلاق الأمة فوق كل اعتبار ، وتم التنصيص على الحفاظ على حريات الناس ، وصون كرامتهم ضمن التشريعات الداخلية للدول العربية ، فقد جاء في نص المادة الثالثة منه أنْ :

١ - تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق، بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها ، حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق ، بدون تمييز بسبب العرق أو اللون ، أو الجنس أو اللغة ، أو المعتقد الديني ، أو الرأي أو الفكر ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة أو الميلاد ، أو الإعاقة البدنية أو العقلية.

٢ - تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق التدابير اللازمة ، لتأمين المساواة الفعلية ،في التمتع بالحقوق والحريات كافة ، المنصوص عليها في هذا الميثاق ، بما يكفل الحماية من جميع أشكال التمييز ، بأي سبب من الأسباب المبينة في الفقرة السابقة.

٣ - الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية ، والحقوق والواجبات ، في ظل التمييز الايجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية ، والشرائع السماوية الأخرى ، والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة.

وتتعهد تبعا لذلك كل دولة طرف ، باتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص، والمساواة الفعلية بين النساء والرجال ، في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق."

أما الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان لعام ١٩٦٩ ، فقد أكدت على مبادئ كثيرة ،من ضمنها حرية : المعتقد والفكر والضمير والدين ، وصون الحريات وغيرها من الأمور المتعلقة بالانسان والانسانية ، فقد جاء في نص المادة ١٢ أنه "

1- لكل إنسان الحق في حرية الضمير والدين. وهذا الحق يشمل حرية المرء في المحافظة على دينه أو معتقداته أو تغييرهما، وكذلك حرية المرء في المجاهرة بدينه أو معتقداته ونشرهما ، سواء بمفرده أو مع الآخرين سراً أوعلانية.

2 - لا يجوز أن يتعرض أحد لقيود قد تعيق حريته في المحافظة على دينه أو معتقداته أو تغييرهم.

3 - لا تخضع حرية إظهار الدين أو المعتقدات إلا للقيود التي يرسمها القانون ، والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة ، أو النظام العام ، أو الصحة العامة ، أو الأخلاق العامة ، أو حقوق الآخرين أو حرياتهم.

4- للآباء أو الأوصياء - حسبما يكون الحال - ، الحق في أن يوفروا لأولادهم أو القاصرين الخاضعين لوصايتهم ، تربية دينية وأخلاقية وفقاً لقناعاتهم الخاصة" .

كما أن لكل إنسان الحق في حرية الفكر والتعبير عما يدور بداخله ، دون قيد أو شرط ، فيما جاء في نص المادة ١٣ من الاتفاقية الأمريكية ، ما دعت إليه من نبذ العنف والكراهية حيث نصت على أنه : " وإن أية دعاية للحرب، وأية دعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية، واللتين تشكلان تحريضاً على العنف المخالف للقانون، أو أي عمل غير قانوني آخر ، وما شابهه ضد أي شخص أو مجموعة أشخاص، مهما كان سببه، بما في ذلك سبب العرق أو اللون ، أو الدين أو اللغة ، أو الأصل القومي، تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون." وهو ما يتفق مع كافة الاتفاقيات والعهود الدولية ، التي أكدت على هذا المبدأ .

أما فيما يخص الشريعة الاسلامية ، فقد ورد في القرأن الكريم ، الكثير من الآيات التي تحرم القتل دون وجه حق ، نزولا عند قوله تعالى "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ، ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا "(سورة الاسراء ، الآية ٣٣) .

و الاسلام دين المودة والرحمة والوسطية ، ودين المعاملة الحسنة ، فقد حرم القتل وسفك دماء الأبرياء ، سواء في وقت السلم أو الحرب .

هناك من يعتقد بحتمية أن المنحى الانساني مرتبط بزوال النظام الدولي الراهن ، من أحادية القطبية إلى متعدد القطبية ، وأن العالم سيصبح أكثر إنسانية بعد تنامي دور دول عظمى عالمية، كالصين وروسيا ، لكن الأمور ليست كما يدعي البعض، لأن ما يربط الدول والمجتمعات ، هو المصالح المشتركة، لكن يمكن أن يكون هناك اتحاد في الشؤون الاقتصادية والعسكرية ، وهذا لن يمر بسهولة أيضا، وخصوصا أن الإعتقاد ببناء اقتصاد عالمي جديد ، بمؤسسات جديدة ، بحاجة إلى هيكلة جديدة ، وهذا الأمر إذا تحقق ، يمكن أن يحقق للبشرية بارقة أمل ، أو بداية لنظام عالمي تشاركي ، يخدم الانسانية جمعاء ، (كرم سلام عبد الرؤوف سلام،٢٠٢٢، ص١٤) .

ومن واقع الحال ومن تحصيل الحاصل، فإن دولاً مجتمعة متحدة تشاركية ، كدول البريكس ، يمكن أن يكون لديها تأثير ايجابي، في بناء هذا النظام العالمي المتجدد، إن رغبت في ذلك، لكن يبقى الرهان على مدى استجابة هذه الدول، للمنحى الانساني، بعيدا عن المصالح والتبعية، فمستقبل بناء النظام العالمي المتجدد، لم تقم دول البريكس بتحريكه قيد أنملة - إن صح التعبير - منذ تأسيسه عام ٢٠٠٩، بالرغم من احتوائه علي العديد من الدول ، التي لها وزن دولي، كالصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب افريقيا وغيرهم،(مكي حفيظة، ٢٠٢٢، ص٢٥٠).

ومن المؤكد للقاصي والداني أن المنحى الانساني لهذا العالم ، مرتبط بموازين القوى ، التي تعتمد على المصالح والتبعية، على الرغم من التحولات والتحديات ، التي تواجههم في هذا العهد ، المبني على ذلك، وهذا الراسخ في الأذهان ، وفي عقول مؤمني العدالة والانسانية ، المرهونة بقانون القوة.

وهنا تجدر الاشارة إلى ما هو متعارف عليه في موضوع الهوية ، وانتماء عموم الناس لهويتهم، وإلى معالم واقعية ذات بنى اجتماعية في أغلب الأحيان ، وهو ما يعزز في النفوس جدلية المفاضلة والتمييز والتقارب ، على أساس الهوية وبنائها عبر البشر ، المتجانسين في أوساط البشر، القاطنين في واقع متشابه (لبنى بهولي، ٢٠٢٣ ، ص٤٩-٦٥.)

ومن هذا الواقع المعيش لغة وثقافة ، ودينا وعرقا ، يتم بناء هوية البشر على أساس هذا التشابه المتصل بكافة توليفاته ، وعلى ضوئه يؤثرون ويتأثرون ببعضهم البعض ، فيتم تجديد الولاء والانتماء ، على أساس ما ذكر ليصار إلى مساهماتهم الثقافية أو السياسية وغيرها ، التي يعتمد عليها بناء الأقاليم والهويات ، داخل الجماعات المختلفة، ومن هنا يبدأ بناء الثقافات للأجيال : إما على أساس دس النزاعات، أو على أساس التفرقة ، أو التقارب والتفاهم الانساني. وخصوصا إن كانت هناك أقليات تعيش وتتعايش في إقليم معين ، فيبدأ الناس في تعيين هوية هذه الأقليات ، من خلال جملة من الصفات ، التي من شأنها أن تحدد اتجاهاتهم المشتركة ، والتي قد تجعلهم منفردين بقالب معين. (لبنى بهولي، ٢٠٢٣ ، ص٤٩-٦٥.)

ومن هنا يمكننا القول ، بعد الاطلاع على ما يصنفه علماء النفس ، في موضوع التحيز والميل والمفاضلة والمحاباة ، على عدة أسس تقاربية ، بين الإثنية أو الأقلية أو الثقافية ، سواء كان التعنت للأقرب وليس للأبعد ، داخليا أو خارجيا ، هذا الأمر المعتاد بين الناس ، مبني على تربية وثقافة منذ الصغر ، يمكن الاستعاضة عنها ببناء مجتمعات خالية من التفرقة على هذا الأساس ، إن أرادت الدول والمجتمعات ذلك. (لبنى بهولي، ٢٠٢٣، ص٤٩-٦٥.)

هذه الروابط التي اعتاد عليها البشر، داخل المجتمعات التي تربطها علاقات قرابة ، أو من نفس الملة والدين أو الأعراف، فيصبح التقارب بينهم حميما لكونهم يعيشون نفس الظروف ، في سياق متصل عبر التاريخ الواحد المتجدد ، لكن عندما عندما ينقطع الود ، وتزرع الفتنة والانقسام داخل الأمة الواحدة ، على أساس العرق أو الجنس أو الطائفة ، تبدأ الهوية في الاندثار . وخصوصا إن كانت هناك تدخلات خارجية ، أو عن طريق عدم احترام حرية المعتقدات الدينية ، أو عن طريق الدخول في حروب أهلية، بكلفة عالية داخل الدولة نفسها ، وتبدأ الصراعات القومية والإثنية والدينية ، داخل الجماعات بالدولة، فيكون الحقد البغيض سيد الموقف ، والانقسام المرير يفرض على الجميع وخير دليل على ذلك ، الحروب الأهلية في الدول التي عانت من الصراعات ، والحروب والنزعات الداخلية "كالسودان وأثيوبيا والقوميين الأريتريين "، وأمام هذا التحول تبدأ التدخلات الخارجية ، والتحديات والرهانات الداخلية ، على أساس عرقي وإثني وديني ، وتدخل المصالح المتضاربة ، والخاسر والضحية هنا ، هي المجتمعات والشعوب. ((لبنى بهولي، ٢٠٢٣ ، ص٤٩-٦٥.)

وهنا لا بد من الاشارة إلى ضرورة نبذ العنف ، وبناء مجتمع سليم ، بعيد عن التعصب والصراعات الإثنية ، والهويات المختلفة ، لبناء مقاربات آمنة ، حتى لو كانت الهويات والديانات مختلفة ، وسط هذا الكم الهائل من التهديدات ، التي تسعى بشكل دؤوب لزرع الصراعات بين الهويات المتعددة ، والاتجاهات المتغيرة ، لبناء نفوس شريرة ، سماها علماء النفس والاجتماع : بنظريات الهوية ووظائفها المختلفة. (لبنى بهولي، ٢٠٢٣، ص٤٩-٦٥.)

الخاتمة :

يمكننا القول من خلال هذه الدراسة إن أهم النتائج :

١ - التقارب الانساني المبني على التسامح وقبول الاخر، ظاهر للعيان للقاصي والداني ، لكونه مقننا ومنصوصا عليه في كافة التشريعات والمواثيق والصكوك الدولية والوطنية .

٢ - نبذ العنف والارهاب ؛ واللين وقبول الآخر والتعايش السلمي ، بين كافة الأطياف والملل والأديان السماوية ، موثق ومنصوص عليه في كافة الكتب السماوية و لدي كبار المؤلفين .

٣ - الاتجاهات المتعددة والنظريات ذات الصبغة المتشددة ، يمكن تجاوزها من خلال الحوار، وزرع روح الأمل والثقة ، وتبادل الأفكار والمعلومات ، والاقناع والتأثير ، من خلال المجادلة بالتي هي أحسن، والمعاملة الحسنة.

٤ - أما فيما يخص التوصيات فإنه :

لا بد من فرض عقوبات رادعة ، بعد الأخذ بالأسباب والمسببات ، وبعد اجراءات وقائية ، ومعاملة حسنة ، وإلى غير ذلك من الأمور، فلا يعقل أن تترك الأمور بدون عقاب أو ثواب لذلك كانت التوصيات كالتالي:

أ - مراجعة كافة المناهج التربوية ، والعمل على وضع منهاج تربوي ، مفاده التعايش السلمي بين الأديان، ونبذ العنف والارهاب ،على أن يكون مساقا اجباريا ، في كافة المراحل من الابتدائية حتى إنهاء كافة المراحل التعليمية ، و ادخال مادة حقوق الانسان ضمن المناهج التربوية .

ب - فرض عقوبات رادعة مقننة من خلال تشريعات وطنية ، في حالات المخالفات المتعلقة بما ذكر أعلاه ..

قائمة المراجع :

أولاً : الوثائق والاتفاقيات

القرآن الكريم ، (سورة النحل، اية ١٢٥)، (سورة الاسراء ، الآية ٣٣)

١ - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في ١٧تموز/ يوليه ١٩٩٨.

٢ - العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ .

٣ - الاتفاقية العربية لحقوق الانسان ٢٠٠٤ .

٤ - الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان ١٩٦٩ .

٥ - الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب ١٩٩٨ .

٦ - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب .

٧ – اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ .

٨ - البروتوكول الاضافي الأول لعام ١٩٧٩.

٩ - الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨.

١٠ - الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان لعام ١٩٥٠.

١١ - الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ١٩٩٨ .

ثانياً -الكتب والدوريات :

١ - سامي الخفاجي، الاحتلال الأمريكي ومستقبل العراق، دار آمنه للنشر والتوزيع، ط١،، ٢٠١٢ ، صص٥٤-٥٧..

٢ - سهيل الفتلاوي ، الأمم المتحدة – أهداف الأمم المتحدة ومبادئها الجزء الاول ، ط ١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ،٢٠١١ ص٤٣.

٣ - سهيل حسين الفتلاوي وعماد محمد ربيع، القانون الدولي الإنساني، دار الثقافة، عمان الاردن، ٢٠٠٩، ص١٠٤-١٠٥.

٤ - شهلاء رضا مهدي، التطرف العنيف المؤدي إلى للإرهاب: مقاربة عن المعالجات المحلية العراق أنموذجا، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، ألمانيا/ برلين، مجلد ٣، عدد٩، ٢٠٢٢، ص٥٥.

٥ - عبد السلام بوهوش وعبد المجيد شفيق:" الجريمة الإرهابية في التشريع الجنائي المغربي"، مطبعة الكرامة، الرباط، ط١، ٢٠٠٤، ص: ٧٣ و ٧٤.

٦ - عبد الواحد الفار ، قانون حقوق الانسان في الفكر الوضعي والشريعة الاسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١، ص٥٥

٧ - كرم سلام عبد الرؤوف سلام، الإطار المفاهيمي لمستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى رؤية استشرافية، من كتاب مستقبل النظام الدولي في ظل المتغيرات العالمية والتحالفات الكبرى " رؤية استشرافية"، وقائع أعمال المؤتمر الافتراضي ١٦-١٧-أبريل ٢٠٢٢، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، ط١، ٢٠٢٢، ص١٤.

٨ - لبنى بهولي، الهوية والنزاعات، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة عدد ١٢، مجلد ٤، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا،٢٠٢٣ ، ، ص٤٩-٦٥.

٩ - محمد الخلوقي، مسألة التحرر الوطني الفلسطيني في ضوء الحرب على الإرهاب، مجلة البحثية، مركز خالد الحسن للدراسات والأبحاقن المغرب، ع ١١. ٢٠١٨. ص٢٧.

١٠ - محمد تاج الدين الحسيني، *"مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي* "، مجلة الوحدة، عدد ٦٧ أبريل ١٩٩٠، ص ٢٣.

١١- محمد فهاد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله فلسطين،، ط١، ٢٠١٧ ص١١٨-١١٩.

١٢ - محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط١، ٢٠٠٩، ص ١٥٨-١٥٩

١٣ - معتز فيصل العباسي، التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل" دراسة حالة العراق"، منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، صص٣٩٢-٣٩٣.

١٤ - مكي حفيظة، تأثير دول البريكس على واقع ومستقبل النظام الدولي، من كتاب مستقبل النظام الدولي في ظل المتغيرات العالمية والتحالفات الكبرى " رؤية استشرافية"، وقائع أعمال المؤتمر الافتراضي ١٦-١٧-أبريل ٢٠٢٢، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، ط١، ٢٠٢٢، ص ٢٥٠ وما بعدها.

١٥ - نعمان عطا، الهيتي، حقوق الانسان القواعد والآليات الدولية ، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠١١ ص٢٦

١٦ - هشام خلوق، أزمة النظام الدولي وفشله في مواجهة ظاهرة الارهاب، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، ألمانيا/ برلين، مجلد ٣، عدد٩، ٢٠٢٢، ص ١٤.

La Guerre en Ukraine: Une remise en cause de la question géopolitique

The Warfare in Ukraine: The questioning of geopolitical issue

PhD student, Akrimi Reem

Faculty of Law and Political Science/ Tunis University El Manar

La Guerre en Ukraine: Une remise en cause de la question géopolitique

The Warfare in Ukraine: The questioning of geopolitical issue

PhD student, Akrimi Reem

Faculty of Law and Political Science/ Tunis University El Manar

Abstraite: Dans la pensée réaliste "la guerre" est une évidence, c'est la continuation de la politique par d''autres moyens. Néanmoins, devenue une stratégie, la quête des intérêts nationaux sera ostensible. La géopolitique, cette branche scientifique localisé à la jonction de la géographie et la politique, une science qui soucie des moyens de détention de la force, du pouvoir qui s'apprécient en relief avec la couverture territoriale, les zones stratégiques que les Etats sont en quête de les annexer sous leurs autorités. Une quête qui n'engendre pas la possibilité de se déboucher sur le résultat d'une guerre la plus délétère, mais en addition de l'entamer si ne nous manquons pas de se rappeler l'idée promu par "Le Nouveau Courant Eurasien", à l'égard de la guerre dont les scènes se déroule actuellement en l'Ukraine: « Nous n'avons aujourd'hui d'autre choix que de continuer cette guerre » (Alexander Dugin). En démontrant son aspect purement géopolitique (la guerre en Ukraine), nous concluons que : la géopolitique puisse être un aspect crucial de la compréhension de cette crise, mais elle ne doit pas être considérée comme l'unique explication du fait que d'autres facteurs peuvent également influencer les relations internationales et les comportements des États.

Mots Clés : la géopolitique, la crise en Ukraine, la Gestion à travers les Crises.

Abstract: In realistic thought, "war" is a fact, it is the continuation of politics by other means. However, as it becomes a strategy, the pursuit of national interests becomes apparent. Geopolitics, this scientific branch located at the intersection of geography and politics, a science concerned with the means of holding power, which are appreciated in relation to territorial coverage, the strategic areas that states seek to annex under their authority. A quest that does not necessarily lead to the possibility of resulting in the most deleterious war, but in addition to starting it if we do not forget the idea promoted by "The New Eurasian Current", regarding the war scenes currently taking place in Ukraine: "We have no choice today but to continue this war" (Alexander Dugin). By demonstrating its purely geopolitical aspect (the war in Ukraine), we conclude that geopolitics may be a crucial aspect in understanding this crisis, but it should not be considered as the sole explanation, as other factors can also influence international relations and state behaviors.

Keywords: Geopolitics, Ukrainian Crisis, Management through Crisis.

Introduction:

Certes, le recours à la guerre est prohibé, mais on ne peut pas nier sa possibilité. Et par tentative d'échapper aux failles qu'elles peuvent être engendrées par la carence législative. Ce déni s'est assoupi par la législation, ainsi le droit de recours à la guerre (Jus Ad Bellum) a pris place en tant qu'une discipline indispensable à la réglementation de cet ordre illicite. Néanmoins les efforts déployés, la guerre demeure un tabou toléré dans les relations entre les États. Cependant, pour être bien précis, chaque guerre est précédée par des indicateurs qui alertent de sa proximité. Évidemment, c'est le cas de la présente guerre, dont les circonstances se déroulent sur le territoire ukrainien, et qui oppose l'Ukraine à son pays voisin : la Russie.

Une guerre qui dépasse ses deux véritables acteurs. Une guerre à volet international, vue les nombreux acteurs embarqués indirectement dans ce conflit ; le cas le plus saillant étant celui de l'Amérique. C'est à ce niveau que la géopolitique paraît dotée d'un rôle remarquable dans la délibération de cette guerre. Souvent, la géographie d'un État, notamment sa position par rapport à d'autres États, aux océans, aux frontières naturelles, à ses ressources (...) etc., peut constituer un enjeu stratégique pour déclarer une guerre.

En s'articulant sur l'État et ses traits géographiques (1), la géopolitique est en quête continue du pouvoir. La géopolitique, nous fournit un contexte dont les déterminants incitent les États à la prise de décision. Une décision qui peut valider l'hypothèse de la guerre, et qui semble être validée par notre étude ; par la décision russe d'envahir l'Ukraine. Déclenchée le 24 février 2022, la Crise en Ukraine s'est dotée des prémices historiques bien émergées. Située à l'intervalle des deux camps concurrentiels (Occidental/Oriental), l'Ukraine persiste à incarner ce lieu des hostilités les plus intensifiées entre eux. Toutefois, une vision critique sur la période Post-Guerre Froide nous montre qu'elle est dynamisée par les changements géopolitiques majeurs ; l'effondrement de l'URSS, la destruction des liens qui reliaient les États parties de l'URSS avec l'annonce de l'indépendance résultant de la fin du régime communiste bolchevique, et l'ascension des États-Unis en tant que superpuissance unique qui règne sur le monde entier. Ainsi, réservant l'ordre international à l'unipolarité après être balancé entre deux superpuissances. L'effondrement de l'URSS a incité les États-Unis à assumer la mission de leadership de ce même ordre, inaugurant une nouvelle ère ; une ère purement géopolitique.

Une ère qui semble bouleverser les comportements des États à l'ordre international ; de privilégier des outils de puissance influente, des outils de pression au détriment des outils de puissance rigide. Sans doute, ceci va créer une énorme faveur pour les États qui préfèrent de ne plus participer directement, mais sacrifier les outils, les facteurs, et les circonstances qui garantissent l'atteinte de leurs objectifs. En évoluant vers cette stratégie d'intervention indirecte, les guerres prennent corollairement une autre facette. La facette des guerres artificielles ; l'exemple de la guerre qui s'est déroulée en Irak en 2003 au titre d'intervention humanitaire, les guerres dans certains pays arabes dont la vague du printemps arabe les incluent (la Libye, la Syrie) qui se sont clôturées sur une image dramatique par l'application de l'intervention humanitaire et du principe de la responsabilité de protection. Sans s'enfoncer dans l'énumération des raisons, ou des causes qui sont à la base de ces guerres, qui sont bien dévoilées à un stade ultérieur. Le processus de «Management des Crises » s'est cédé la place à ce qui s'oppose à celui-ci : « Management à travers les Crises».

Particulièrement, dans le sillage de ce thème s'intègre notre article, porteur d'un débat houleux, celui de : « La Guerre en Ukraine : une remise en cause de la question Géopolitique ».

Afin de cerner ce débat, il est nécessaire de définir certains mots-clés. La Crise, ce stade transitoire entre la stabilité et la probabilité d'explosion en guerre, est définie par Jean Schneider, professeur de science politique et président du centre d'études sur les conflits internationaux aux États-Unis, comme suit : « une situation de conflit entre des gouvernements en désaccord, motivée par la tentative d'une partie de modifier la situation actuelle de l'autre partie, qui résiste, ce qui fait craindre un risque élevé de déclenchement de la guerre » (Nadhim Abdul Wahid Al-Jasur, 2009). En suggérant cette définition de la Crise Internationale, comme étant la plus pertinente à notre cas d'étude, il convient d'examiner l'implication de la géopolitique.

La géopolitique, cette science qui offre une méthode d'analyse des relations politiques, est : « une étude du rapport de l'homme à la géographie - physique et humaine - dans ses conséquences sur les relations politiques entre les sociétés humaines » (Aymeric Chauprade, 2007, p. 12-13). En optant pour cette définition pré-avancée, et par rappel de la réponse qu'il nous a fournie Chaupradre à sa question « Quel cadre de référence faut-il se fixer à priori pour l'étude de géopolitique? », on déduit que la géopolitique se figure comme une vaste discipline qui s'occupe de l'étude des relations qui peuvent être nouées entre les espaces géographiques, les États, les acteurs internationaux, et les facteurs politiques, économiques, humains, culturels, militaires et stratégiques, et qui influent et déterminent ces relations. Cherchant à comprendre comment ces facteurs peuvent façonner les comportements des États sur la scène mondiale, la géopolitique s'intéresse aux stratégies mises en œuvre par les États pour défendre leurs intérêts nationaux, que ce soit sur le plan économique, politique, ou militaire.

En un mot, la géopolitique vise à expliquer comment la géographie influence les relations et comment les acteurs politiques agissent dans l'espace mondial en fonction de divers facteurs géopolitiques.

D'un point de vue historique, les balbutiements de cette crise remontent à l'annexion de la Crimée par Moscou en 2014, ainsi qu'au lancement des débats sur l'adhésion de l'Ukraine à l'Union Européenne et à l'OTAN. La rencontre des trois ministres des affaires étrangères de France, d'Allemagne et de Pologne à Kiev en février 2014 a impulsé une nouvelle dynamique dans le projet du Triangle de Weimar (2), exprimant la volonté de ces trois pays de trouver une solution au problème ukrainien à travers une adhésion à l'UE (Jacques Rupnik, 2022, p. 12). La déclaration des ministres des Affaires étrangères du Triangle de Weimar signée le premier avril 2014, intitulée "Nouer un partenariat plus fort avec nos voisins : Une nouvelle dynamique pour la politique Européenne de voisinage" (Jacques Rupnik, 2022, p. 13), a marqué un tournant dans ce projet visant à renforcer les liens avec les pays de l'Europe orientale, dont l'Ukraine fait partie. En parallèle, les débats sur l'adhésion à l'OTAN, remontant à 2008, ainsi que la volonté américaine de créer une communauté euro-atlantique, ont été interprétés par Moscou comme une menace militaire pointée vers le cœur de la Russie (Philippe Gros, 2022), surtout compte tenu de l'accord de 1997 (OTAN, 1997) selon lequel l'OTAN a promis à la Russie de ne pas stationner de troupes dans les États membres frontaliers avec la Russie.

C'est à la fois autour des risques d'une présence militaire américaine sur ses frontières, que c'est autour de cette question des valeurs et de la non-appartenance de la Russie à l'Europe que se construit le discours centre-européen sur les causes et les enjeux de la guerre en Ukraine (Jacques Rupnik, 2022, p. 2).

Nous entreprendrons cette étude dans le but de démontrer le rôle significatif joué par la géopolitique dans cette crise, tant dans sa genèse que dans sa gestion. Le fait que certains États adoptent une politique de recherche et d'exploitation des opportunités, même au détriment de la création des crises, témoigne de la réalité de la dépendance de leur politique étrangère à cette stratégie.

L'étude de la relation entre la géopolitique et la guerre, qui se déroule actuellement en Ukraine, s'inscrit dans un contexte théorique particulier. C'est un contexte où les décideurs politiques sont familiers avec les géopoliticiens, comme c'est le cas de Zbigniew Brzeziński, dont les idées ont façonné la politique américaine et demeurent une référence incontournable pour les dirigeants, ainsi que d'Alexandre Douguine, penseur proche du Kremlin et fondateur du Mouvement International Eurasien. En tentant en relief cet intérêt théorique, pratiquement les acteurs de cette crise se trouvent guidés par une géographie particulière, un héritage historique, ou des préoccupations de sécurité nationale et de puissance, qui sont essentiels tant dans la naissance que dans l'atténuation de la crise en Ukraine (de ne plus tomber dans les pièges de la gestion de l'ordre international à travers les crises). Tous ces éléments doivent donc être pris en compte pour parvenir à une analyse réussie de la relation de causalité entre la géopolitique et la crise en Ukraine.

C'est précisément autour de cette question majeure que nous allons articuler notre hypothèse:

Dans quelle mesure peut-on adhérer à la thèse de corrélation entre la géopolitique et la crise en Ukraine ?

Le présent thème s'appuie sur une étude spécifique des facteurs influençant la relation entre la géopolitique et la crise en Ukraine. Cette approche est l'approche géopolitique, dédiée à l'imposition méthodologique de l'appui sur des théories établies par cette discipline, à leur analyse et à la mesure de leur degré de vérification et de validité vis-à-vis de notre crise actuelle.

Le territoire, en tant qu'enjeu du conflit ou des rivalités entre les acteurs dans l'approche géopolitique, a prouvé sa centralité dans cette crise, illustrant ainsi l'importance de la science géopolitique. Cet enjeu est évidemment renforcé par le cimentage entre les détenteurs du pouvoir de décision et les géopoliticiens, induisant un retour incontestable de la question géopolitique, influencé par les idéologies politiques en vigueur. Cette dynamique s'intensifie également en tenant compte de la position que l'Ukraine occupe selon les théories élaborées et défendues par les théoriciens de cette branche (Première Partie). Mais en tenant compte, d'autre part, que chaque période historique a ses caractéristiques qui créent involontairement sa spécificité, la validité des théorèmes géopolitiques sera relativisée, voire lacunaire (Deuxième Partie), car ce qui renvoie au XIXe siècle n'est plus applicable dans toutes ses acceptions à ce siècle.

Partie I : La crise en Ukraine, une accession évidente de la question géopolitique:

Dans un contexte de crise, la géopolitique semble revêtir un rôle prédominant, en mettant en avant à la fois la politique de containment et l'annexion des territoires. Allant même plus loin, le choix de la force dans la logique de l'héritage géopolitique

demeure omniprésent. Tous ces indicateurs convergent pour démontrer que la géopolitique est à la pointe de la genèse de cette crise (première sous-partie), tandis que l'Ukraine s'efforce de trouver une issue à cette situation. De plus, la géopolitique n'hésite pas à emprunter les stratégies même des États engagés dans des conflits belliqueux, en devenant un élément déterminant de ces stratégies (deuxième sous-partie).

1-La géopolitique à la pointe de la genèse de la crise:

Survenue à partir de 2014, la crise en Ukraine est profondément enracinée dans des considérations géopolitiques complexes qui reflètent les enjeux de puissance entre les acteurs régionaux et mondiaux. L'Ukraine, qui jouit d'une prééminence primordiale au sein des théories fondatrices de cette branche scientifique, est au centre de maints enjeux. Ces enjeux ont conduit à la place de l'Ukraine, de manière concomitante, au centre de la pensée Eurasienne et Atlantique.

En tant que courants divergents, ils se distinguent en ce qui concerne le sujet de l'Ukraine. Chacun fonde ses théories qui servent ses intérêts, alimentant ainsi la dynamique de puissance continue dans la sphère internationale. C'est ainsi que la géopolitique a façonné les dynamiques complexes de cette crise, illustrant les défis auxquels sont confrontés les États lorsqu'ils poursuivent leurs aspirations nationales et proposent des stratégies pour faire face à ces défis.

Toutefois, avant d'aborder les causes de cette crise, il est adéquat de partir des théories fondamentales de ce tournant vers l'Ukraine : l'Eurasisme vs l'Atlantisme.

Au prisme de la géographie, l'Ukraine se situe à la croisée des chemins entre l'Europe de l'Est et celle de l'Ouest. Elle partage une frontière avec la Russie à l'Est et entretient des liens avec l'Europe Centrale et Occidentale, notamment en raison de son appartenance historique à l'Empire austro-hongrois et à la Pologne, ainsi que de son aspiration à se rapprocher de l'Union Européenne. Évidemment, ces deux flancs (l'Europe de l'Est et l'Europe Occidentale) sont au cœur des théories des courants pré-mentionnés qui sont en compétition pour l'identification géographique de l'Ukraine.

En compétition, de sorte à placer l'Ukraine dans un dilemme de choix et une question continue sur son identité qui est en quête de clarification.

En effet, si le concept de crise a toujours été manipulé de manière imprévue et surprenante, de nos jours, avec l'exemple de cette crise, il prend une autre signification, celle de la planification, à savoir se préparer à lui.

La preuve en est que Washington elle-même, avant que le conflit commence, l'a anticipé en lançant des avertissements répétés, prouvant sa proximité (Frédéric Lasserre et Olga Alexeeva, 2022, p. 15). Washington, l'État qui croit en l'Atlantisme et qui voit son complément avec ses alliés européens, y compris l'Ukraine, a joué un rôle promoteur dans le processus de sa gestion.

En tentant d'examiner la première approche, celle de la pensée eurasiatique, dont la Russie fait partie, certains intellectuels eurasiens cherchent à redéfinir l'identité et le rôle géopolitique de la Russie dans un contexte eurasien distinct, considérant l'Ukraine comme faisant partie intégrante de l'espace eurasien et de la sphère d'influence russe. Par conséquent, elle devrait maintenir des liens étroits avec la Russie. Une idée présente chez Alexander Douguine, qui voit que géopolitiquement, les régions méridionales (et occidentales également) sont liées à la mission Russie-Eurasie, et que dans la discussion sur le

problème du Sud (dont l'Ukraine fait partie), il n'y a pas seulement de sens à parler de la géopolitique intérieure de la Russie, car tous les faits internes russes rendent simplement impossible de les séparer sans violer le tableau géopolitique général. Pour le Sud (l'axe géopolitique de l'histoire), il y a une constante, à savoir l'océan Indien. Cela signifie la centralité et l'unité du développement sur la base des méridiens, ce qui équivaut à la domination de l'axe Châl-Sud. Et toute la distance qui sépare les terres russes de la côte méridionale de l'Eurasie représente, du point de vue géopolitique, une bande dont la superficie doit être réduite à zéro (Alexandre Douguine, 2004, p. 392).

Selon Douguine, le simple fait de l'existence du RimLand au Sud (et à l'Ouest), qui représente une bande active mais potentiellement problématique, pose un problème ouvert à la Russie, ce qui nécessite une géographie agressive dans son ensemble. Cela implique aussi que sur l'ensemble du sud de l'Eurasie, il est impératif pour la Russie d'établir un nouveau système géopolitique basé sur le principe de l'intégration globale et sociale (Alexandre Douguine, 2004, p. 393).

Ces idées trouvent leur traduction dans la politique prônée par le penseur plotinien qui refuse le caractère étatique de l'Ukraine, soutenant que l'Ukraine et la Russie formaient en réalité un seul et même peuple, et que son existence n'était donc due qu'aux conséquences de la chute de l'URSS (Frédéric Lasserre et Olga Alexeeva, 2022, p. 12).

Un autre témoignage réside dans l'action de l'invasion elle-même, qui semble avoir été inspirée par ce penseur influent sur la politique étrangère de Poutine (Alexander Douguine) (3), confirmant ainsi que le régime russe croit ouvertement que son système ne peut survivre que si la Russie est un empire. Cela implique un empire réunissant les territoires de l'ancienne URSS sous son contrôle, ce qui signifie que la souveraineté et l'intégrité de ces autres États ne sont que des expédients aux yeux de la Russie (Stephen Blank, 2014, p. 18).

Il semble que ces arguments sapent les prétextes de la Russie contre son invasion de l'Ukraine, en affirmant qu'elle défend la minorité russe du Donbass ou fait face à la menace de l'OTAN. Ces arguments sont totalement crédibles, si l'on se rappelle que Vladimir Poutine, à la suite du sommet OTAN-Russie de 2008, aurait déclaré qu'en cas d'adhésion de l'Ukraine à l'OTAN, son pays pourrait envisager l'annexion de l'Ukraine orientale et de la Crimée (Frédéric Lasserre et Olga Alexeeva, 2022, p. 12).

De plus, le concept de "l'étranger Proche" inventé par la Russie pour légitimer sa mainmise sur les États frontaliers n'est qu'un concept purement géopolitique. Il reflète l'aspect révisionniste de la Fédération Russe, et le régime continu de Poutine semble être une tentative de faire renaître l'Union Soviétique, ce qui laisse croire à un retour de la guerre froide (Ferry de Kerckhove, 2020, p. 3).

Restant dans cet angle de vision qui conçoit les États issus de l'ancienne Union Soviétique (ayant acquis leur indépendance) comme des États qui doivent garder leur allégeance au centre représenté par la Russie: "l'axe de l'histoire", selon Douguine.

Les autorités politiques russes voient dans cet espace géographique (l'Etranger Proche), structuré par les États post-soviétiques et limitrophes à la Russie, des territoires vitaux qu'elles tiennent à préserver contre toute présence et influence occidentale (Sophie Marineau, 2017, p. 5).

En résumé, les raisons évoquées par la Russie pour justifier son action d'envahir l'Ukraine se résument en trois points : le déni de la légitimité de l'Ukraine, la défense des russophones du Donbass et la crainte de voir l'Ukraine, ce pays frontalier, devenir membre de l'OTAN et de l'Union européenne (Frédéric Lasserre et Olga Alexeeva, 2022, p. 11). Ces justifications sont centrées autour d'une réalité que la Russie dissimule, même si elle paraît claire : celle de son parcours pour accroître sa puissance, et son aspiration à contenir l'Amérique à travers l'OTAN et leurs alliés, l'Union européenne. C'est à ce croisement précis que nous atteignons le courant opposé symbolisé par l'"Atlantisme".

Il est important de noter que ce terme est généralement associé à la coopération et à l'alliance entre les pays de l'Europe occidentale et les États-Unis, souvent incarnés par l'OTAN. L'alliance Nord-Atlantique, ayant pour vocation la garantie de la sécurité de l'Europe occidentale en instaurant un couplage fort avec les États-Unis, a perdu sa principale raison d'être dès la fin de la guerre froide avec la dissolution de l'URSS, et semble avoir changé de vocation, devenant un outil manipulé par les États-Unis. En effet, la juste lecture de cette raison, dans son majeur pourcentage, réside dans le problème de l'élargissement de l'OTAN, un événement central d'une stratégie plus vaste visant à éloigner l'Ukraine de l'orbite russe, en l'intégrant à l'Occident (John J. Mearsheimer, 2014, p. 1).

C'est ainsi que les dirigeants américains et européens ont commis une grave erreur en tentant de faire de l'Ukraine une forteresse occidentale à la frontière de la Russie (John J. Mearsheimer, 2014, p. 2), ce qui leur coûte cher aujourd'hui.

Assurément, le rapprochement Ukraine-OTAN résulte essentiellement d'une volonté délibérée de Washington de renforcer son influence à l'Est. Depuis le sommet de Munich en 2007, la Russie tend à s'opposer à l'unilatéralisme américain, fruit du caractère unipolaire du système mondial actuel. Elle a bien prouvé son existence sur l'échelle mondiale, notamment sur plusieurs théâtres d'opérations (comme en Syrie et en République centrafricaine), considérant l'alliance Ukraine-OTAN comme un appui stratégique, ou, comme le décrit Stéphane Delory, comme "un cheval de Troie, privé de volition propre, et l'Ukraine comme un instrument explicitement utilisé contre la Russie" (DELORY Stéphane, 2006, p. 208).

Cependant, il est intéressant d'observer pourquoi la crise s'est transformée en une lutte géopolitique entre la Russie et les États-Unis, sachant que les États-Unis se situent de l'autre côté du monde. C'est une réponse à l'héritage historique de la nature de leurs relations qui continue à façonner leur relation actuelle et leurs comportements l'un envers l'autre (Anastasia Avetisova, 2015, p. 2).

Un autre déterminant est que, dans le cas de l'Ukraine, l'atlantisme est souvent considéré comme un moyen de renforcer l'indépendance nationale, la démocratie et l'État de droit, surtout pour l'Amérique qui a volontairement pris la responsabilité de garantir l'accomplissement de ce métier dans l'ordre international.

Cet État qui se vante toujours de son modèle démocratique réussi a considéré la présence militaire russe en Ukraine ainsi que l'annexion de la Crimée comme des comportements violant la démocratie occidentale : «... ceci est considéré comme une violation majeure de la souveraineté de l'Ukraine » (La déclaration du président Obama en 2014).

D'autre part, l'Ukraine, souvent associée à une orientation pro-occidentale, marquée par une aspiration à se rapprocher de l'Union européenne et de l'OTAN, a fait l'objet de projets ambitieux de la part de l'Occident. Parlant de « la politique étrangère et extérieure des PECO » (4), après la chute du mur de Berlin en 1989 et de l'URSS en 1991, s'est édifiée autour de

la rhétorique du « retour vers l'Europe », une rhétorique qui s'est manifestée pratiquement par un rapprochement et une adhésion aux structures politiques, économiques et de sécurité euro-atlantiques, dont l'UE et l'OTAN figuraient les principales priorités (Elsa Tulmets, 2017, p. 141). Ce débat de rapprochement et d'adhésion de l'Ukraine a été lancé en 2004 avec le projet de « la politique européenne de voisinage » proposé par la Pologne, un État membre de PECO (Elsa Tulmets, 2017, p. 144-145).

Ces attitudes trouvent leurs racines dans l'école géopolitique américaine, qui a fait de l'Ukraine un objet stratégique. En effet, selon l'un de ses grands théoriciens (Spikeman), la Région du RimLand, située entre l'HeartLand et les mers entourant le cœur du monde, est une zone de conflit entre les puissances terrestres et maritimes. Celui qui contrôle le RimLand domine l'Eurasie, et celui qui contrôle l'Eurasie domine le monde. C'est pourquoi, il est nécessaire d'empêcher l'unification de l'Europe et de l'Asie (Radhwan Bouhidel, 2016, p. 228) : la théorie qui a contribué à établir les fondements de la politique américaine basée sur la contention (représentée par l'OTAN), et visant à empêcher tout rapprochement possible entre l'Europe et la Russie.

Sous cette école, un autre courant, celui du courant nationaliste, perçoit qu'en matière de relations internationales, les acteurs internationaux ne se comportent pas sur une base idéologique mais sur la base d'assurer leur continuité et d'étendre leur influence. Par conséquent, la démocratie n'est pas un critère pour atteindre la paix, celle-ci étant déterminée par la défense des grandes puissances du système auquel elles appartiennent, pour contrôler de vastes territoires. Ce courant considère que le principal danger pour les États-Unis est la possibilité d'une alliance entre l'Europe et le Japon et la Russie. Dans ce contexte, Brzeziński estime qu'il est nécessaire pour les États-Unis de bloquer toute convergence russo-européenne ou russo-japonaise (Radhwan Bouhidel, 2016, p. 229). Pour être précis, dès 2004, Zbigniew Berzezinski a anticipé cette démarche qui évolue sur ses traces à Washington aujourd'hui. Et ceci est décrit dans son livre Le vrai choix, qui s'occupe de répondre à la question : pourquoi et comment contrôler l'Eurasie ? La question à laquelle il attribue cette réponse : «l'Eurasie reste l'échiquier sur lequel se déroule la lutte pour la primauté mondiale », en déclarant que « le but de ce livre est de formuler une politique géostratégique cohérente pour l'Amérique sur le continent eurasien » (Gabriel Galice, 2019, p. 8).

Cette politique part de l'idée que l'Eurasie est centrale, de ce fait, l'Amérique doit y être présente pour dominer la planète. De ce fait, l'OTAN et l'UE doivent étendre leur influence en Eurasie. En se basant sur ceci, l'auteur articule la future stratégie de l'Amérique entre cinq acteurs géostratégiques (à savoir : la France, l'Allemagne, la Russie, la Chine, et l'Inde), et cinq pivots stratégiques (l'Ukraine, l'Azerbaïdjan, la Corée, la Turquie, et l'Iran). Berzeziński a incité à étendre le triangle de Weimar, dans l'intention de créer la colonne vertébrale de la sécurité européenne (Anastasia Avetisova, 2015, p. 9), qui s'est adoptée ultérieurement.

Bref, le scénario de Berzezinski et des autres savants relevant des deux courants s'est suivi et s'est déroulé tel que prévu. Cela signifie que cette crise, non seulement ses catalyseurs sont pré-mentionnés par la géopolitique, mais plus encore, la manière d'y répondre ou d'y réagir à ces alternatives géopolitiques a pris la forme d'une escalade par la guerre. Cette croyance, comme observée, présente dans la pensée eurasiatique (Alexander Douggine et la Nouvelle Eurasie), s'est transmise au Kremlin en identifiant deux points, dont leur soulèvement est déjà une source de tensions : le déploiement du projet américain à proximité du territoire russe, et son intégration au sein de l'OTAN (5).

De ces considérations, il devient évident pourquoi la Russie et les États-Unis, spécifiquement, sont impliqués dans ce différend dès le début de la question de l'identité de l'Ukraine. Bref, c'est une raison de puissance, de sauvegarde de la position internationale suprême, dont l'Ukraine paraît géopolitiquement le garant de ses privilèges. De même, ces considérations bouleversent profondément notre vision de la conception de la crise, de la guerre, vue que le présent exemple avec l'Ukraine est très illustratif.

Enfin, ces illustrations montrent que leurs mises en œuvre ne servent qu'à soutenir l'idée que la géopolitique reste à la source de l'émergence et de l'escalade de cette crise. Il reste maintenant à essayer d'appréhender l'architecture de cette crise, élaborée par les États parties à cette crise. Une architecture qui fait appel à la géopolitique en tant qu'un élément déterminant de la politique de son management.

2-La géopolitique en tant qu'un élément déterminant du management de la crise :

La mission de la science géopolitique ne se limite pas à diagnostiquer l'origine de cette crise. Elle intervient désormais pour mettre en œuvre des stratégies suivies par les États qui croient en l'efficience de la géopolitique, et dont les institutions décisionnelles sont influencées par cette convergence entre les géopoliticiens et les responsables politiques. L'exemple pratique de la Russie et des États-Unis, les deux États directement impliqués à la base de cette crise, en est un exemple concret.

Par essence, le "Management des Crises", également appelé "La gestion des Crises", est une approche du leadership et de la gestion qui se concentre sur la préparation, la réponse et la récupération face à des situations d'urgence ou de crise. Cette approche vise à minimiser les dommages potentiels d'une crise, à assurer une réponse efficace, et à favoriser la reprise de la situation normale après l'événement de la crise.

Le plus important est d'articuler les stratégies de gestion autour du bon choix. C'est l'événement clé pour réussir un bon Management et pour assurer une sortie sécurisée de la crise. Se focaliser sur les points complexes à l'origine de cette crise, essayer de concilier entre eux, c'est la voie d'échappatoire de toute crise. Tel est le principe selon lequel "la gestion de la complexité est devenue une clé de la résolution moderne des crises" (Daniel Möckli, 2008, p. 1).

Ces principes fondamentaux du processus de "Management des Crises" semblent connaître un nouveau tournant avec les États responsables de cette crise. Ils semblent basculer dans un processus inverse : la gestion de l'ordre international par le biais des crises. Cela prouve que les pratiques des États sur le terrain renforcent l'idée que les tactiques adoptées par eux sont loin de rechercher un règlement pacifique. En effet, leurs méthodes de gestion ont plutôt tendance à approfondir cette crise au lieu de la résoudre. Même si l'on se souvient, comme conclusion tirée de la première sous-unité précédente, que la crise est à l'origine une "fausse Crise" ou une "fausse bannière", et que les États impliqués l'ont déjà préparée.

Bien que cela puisse être théoriquement possible, une telle pratique est controversée et hautement condamnée dans le domaine de la politique internationale (6).

Vu que la crise en Ukraine revêt une nouvelle facette qui la distingue de la sphère à laquelle nous sommes habitués en matière de crises internationales, il est certain que la gestion adoptera une forme différente. Une gestion qui tient compte de

la géopolitique et des stratégies de commandement développées par celle-ci, dans une tentative de trouver ce qui convient le mieux et ce qui lui servira le mieux.

Ainsi, cette corrélation interactive entre la gestion de la crise en Ukraine et la géopolitique s'explique dans cette sous-partie dans le cadre pratique, dans le choix des stratégies de gestion de la crise ukrainienne par les parties impliquées.

Ce corpus pratique emprunté à la science géopolitique se rattache à l'idée que les acteurs étatiques sont engagés dans un conflit, sous l'équation du calcul de leurs bénéfices en agissant sur les paramètres qui valident leurs intérêts. À ce niveau, ils font référence à la géopolitique, tant qu'ils ont trouvé leur orientation dans cette science.

Vu la spécificité de la crise, il semble que les États connaissent bien les voies qui doivent être prises par leurs politiques de gestion. Ces États ont choisi de faire face, non pas parce que "l'évitement des crises n'est pas une stratégie efficace", mais parce que "les stratégies d'évitement sont coûteuses en stress et en perte de temps" (Mazouni Mohamed et Ben Ahmed Tahar, 2022, p. 795). C'est plutôt parce qu'ils se trouvent face à une phase charnière de l'histoire qui va intervenir après pour dicter ses propres résultats sur le système international, et peut-être sur la nature de ce système.

C'est évidemment au nom de cette raison qu'on justifie l'intervention de ces États dans le management de la crise en Ukraine. En essayant ensemble d'assimiler les stratégies adoptées à la fois par les deux camps (les États-Unis avec l'Union européenne/la Fédération russe) dans le cadre de l'opération de gestion de crise en Ukraine.

Choisissant de commencer par l'Amérique, cet État qui détient un rôle majeur dans la crise ukrainienne en tant que levier clé dans la percée du bouclier géopolitique de la Fédération russe, et également en tant qu'un pivot crucial pour dominer l'Eurasie.

En tant que levier clé dans la percée du bouclier géopolitique de la Fédération de Russie, les États-Unis appuient la politique de containment pour accéder aux zones d'influence russe et renforcer leur contrôle sur elles.

En tant que pivot crucial pour dominer l'Eurasie, les États-Unis tentent de déséquilibrer la géographie de l'Eurasie en créant des points de pénétration vers la Russie. Ils s'appuient sur les États membres de cette cartographie (l'Eurasie) pour empêcher la concrétisation du projet russe d'une Eurasie complète et unie, ce qui expose le territoire russe à toute future influence américaine : L'objectif de l'Amérique est clair dans ces stratégies.

Les États-Unis ne participent pas directement aux combats entre les armées russes et ukrainiennes. Ils préfèrent confronter la Russie à travers un genre de guerre hybride. En effet, les États-Unis, qui n'ont jamais reconnu l'Union soviétique comme leur égale et qui ont une histoire prestigieuse dans le leadership des crises durant les deux guerres mondiales et la guerre froide (7), ont choisi de rester en retrait sur la scène de l'affrontement direct en fournissant leur aide à l'Ukraine pour qu'elle assume cette mission à leur place. C'est simplement la politique des guerres hybrides.

Ce genre de guerres s'inscrit dans une approche indirecte des conflits visant à éviter de provoquer la riposte d'adversaires jugés militairement plus puissants (Bentebibel Doria Yasmina, 2023, p. 1012), mais à les entraîner dans certains types de guerres qui finiront inévitablement par avoir des conséquences négatives pour eux (8).

L'hybridation concerne essentiellement la nature des véritables acteurs engagés dans les guerres, qui sont dans le présent cas les États-Unis et la Russie.

Il est utile de comprendre pourquoi l'Amérique a fait ce choix, une question dont une partie de la réponse a été précédemment abordée : se protéger contre tout risque potentiel qui pourrait découler d'une intervention militaire directe. Reste l'autre partie de la réponse, qui trouve son fondement dans la perspective géopolitique selon laquelle les États-Unis et la Russie, dans ce nouvel ordre stratégique, restent deux superpuissances nucléaires avec les arsenaux destructifs les plus vastes au monde. Ces deux États occupent toujours une position particulière dans le système des relations internationales. En effet, si les États-Unis aspirent à la position d'hégémonie, la Russie cherche la domination régionale (Anastasia Oshurkova, 2012, p. 12). C'est une raison qui justifie l'intérêt mutuel des deux États l'un envers l'autre. Depuis 1991, l'émergence d'un espace sécuritaire commun a été empêchée en raison de l'érosion des principaux mécanismes de sécurité russo-occidentaux ou russo-américains (Igor Delanoë, 2022). Cet espace est devenu un enjeu de puissance et de différend continu, comme le souligne l'interprétation : "la guerre froide n'a pas abouti à une relation pacifique, elle a plutôt conduit à une paix froide entre les États-Unis et la Russie" (Anastasia Avetisova, 2015, p. 22).

Au-delà de la politique des guerres par mandataires, ces conflits armés dans lesquels des puissances extérieures soutiennent et financent des groupes armés ou des gouvernements tiers qui mènent le combat pour leur compte, à travers laquelle les États-Unis et leurs alliés ont soutenu l'Ukraine par les armes (9), se situe la politique des sanctions. Cette politique, lancée par les pays adhérant à l'Atlantisme, a englobé les secteurs économiques et diplomatiques.

Il est remarquable que le dilemme du partenariat économique entre l'Occident et l'Ukraine d'une part, et l'Ukraine et la Russie d'autre part, a anticipé la crise conflictuelle, voire même préparé le terrain pour celle-ci. C'est par la compétition entre l'Union européenne et la Russie pour l'orientation géoéconomique future de l'Ukraine que la crise ukrainienne a été précédée (Dmitri Trenin, 2014, p. 4).

En premier lieu, il est primordial de souligner que la guerre économique, une notion relativement nouvelle dans le champ scientifique (Nait Abdesselam Hakim, 2020, p. 348-349), est une pierre angulaire dans la pensée atlantiste. En effet, l'auteur Zbigniew Brzezinski, dans son livre Le Grand Échiquier (1997), a promu une géostratégie visant à assurer la dominance des États-Unis sur la scène internationale. En reprenant les thèses de ses prédécesseurs dans le domaine, notamment celles de Halford John Makinder et Nicholas Spykman, il pointe du doigt l'Ukraine comme l'un des principaux éléments géopolitiques de l'échiquier eurasien, car "sans l'Ukraine, la Russie cesse d'être un empire eurasien". Selon lui, le contrôle de l'Ukraine est crucial car la région est riche et facilite l'accès à la Mer Noire, ainsi que le passage vers la Mer Méditerranée (Zbigniew Berzezinski, 2016, p. 95).

Considérant que les États-Unis sont devenus la "première puissance globale de l'histoire" à la suite de l'effondrement du communisme, et qu'aucune puissance ne peut « prétendre rivaliser dans les quatre domaines clés — militaire, économique, technologique et culturel — qui définissent une puissance globale» (Eric Rugraff, 2004, p. 50), ils ont pris sur eux la responsabilité de gouverner le monde. Cela s'est manifesté par l'utilisation de mécanismes économiques pour maintenir leur supériorité, conduisant à des sanctions américaines et européennes ciblant explicitement les flux financiers en Russie. Ces

sanctions ont placé le pétrole, le charbon et les produits raffinés sous un embargo complet, visant des secteurs stratégiques pour la Russie (Hervé Baudu et Frédéric Lasserre, 2023, p. 16).

En outre, suite à l'annexion de la Crimée par la Russie, les États-Unis et le Canada ont imposé de nombreuses sanctions politiques, financières et commerciales à Moscou en 2014 et 2017. Cela comprenait l'exclusion de plusieurs banques russes du système bancaire SWIFT, ainsi que l'interdiction de vente d'avions et d'équipements aux compagnies aériennes russes (Boran Tobelem, 2024). En 2022, de nouvelles sanctions diplomatiques ont été mises en place, notamment l'expulsion de diplomates russes des États-Unis et de certains pays membres de l'UE.

De tout cela, pour ceux qui s'interrogent sur la situation de la Russie, il convient de noter que ces sanctions ont certes affecté l'économie russe, mais on ne peut pas affirmer qu'il s'agit d'une situation aussi dramatique qu'on pourrait le penser.

Cependant, pour l'État qui impose ces sanctions à un partenaire économique important comme la Russie, il est inévitable d'être affecté par ce risque. En d'autres termes, l'État qui impose des sanctions n'est pas à l'abri des contrecoups économiques. Cela est illustré par l'exemple des États appliquant ces sanctions, comme l'UE, qui dépend trop du gaz russe pour suivre la politique ferme des États-Unis et qui s'engage à réduire ses importations en attendant le développement de solutions de substitution. Pour compenser ce défi, ils se tournent vers les États-Unis et la Norvège (Hervé Baudu et Frédéric Lasserre, 2023, p. 16).

Bien que ces sanctions imposées soient sans précédent à l'encontre d'un seul pays, on constate que la Russie résiste encore bien à ces mesures, tout en prenant le temps nécessaire pour s'adapter à ces contraintes et pour financer parallèlement sa guerre en Ukraine (Hervé Baudu et Frédéric Lasserre, 2023, p. 23).

En observant la manière dont la crise en Ukraine a été gérée par la Russie, en réaction aux sanctions occidentales, on constate que la Russie a tenté de renforcer ces mêmes secteurs visés par les sanctions. Grâce à ses importantes ressources fossiles, Moscou a réussi à restructurer et à consolider sa dette comme aucun autre pays industrialisé (Nait Abdesselam Hakim, 2020, p. 348-349).

En outre, cette guerre a renforcé la politique des alliances que la Russie a menée pour contrer la politique des États adversaires.

Étant donné que la crise en Ukraine représente un pur témoignage de la reconstitution des blocs (Gabriel Galice, 2019, p. 7), le groupe BRICS représente pour la Russie un intérêt avant tout de nature géopolitique, inscrit dans une dynamique de renforcement de la puissance de la Fédération Russe et de son autonomie. Même si le Kremlin espère un accroissement du commerce et des investissements "Sud-Sud", cet objectif apparaît secondaire (Bobo Lo, 2016). Il n'y a pas de barrière étanche entre les questions économiques et leurs implications géopolitiques. La construction de l'Union économique eurasiatique, inspirée des idées de l'Eurasisme, ne se limite plus à de simples projets de marché connu. L'idée de l'Union eurasienne est celle d'une structure très intégrée politiquement et économiquement, centrée sur la Russie dans une logique de puissance qui doit couvrir sur le plan géographique l'"étranger proche", et elle serait l'expression politico-institutionnelle de cette sphère d'influence que la Russie revendique (Jean-Sylvestre Mongrenier, 2014, p.259).

Ce que la Russie appelle "l'opération militaire spéciale" est présente en tant qu'une réponse à cette crise, précisément une politique de gestion : la politique de la force dure.

Le facteur ukrainien représente un point faible dans la ceinture occidentale russe, et constitue ce qui reste dans sa ligne de défense contre l'Occident. À tel point que Douggine voit dans l'existence d'une "Ukraine indépendante" une déclaration de guerre géopolitique contre la Russie, une question qui ne relève pas seulement de l'Ukraine elle-même, mais aussi des acteurs comme l'OTAN et les SeaPower (Alexandre Douguine, 2004, p. 437-438).

Dans sa guerre contre l'Ukraine, la Russie a choisi de débuter son opération militaire par la capitale Kiev. Kiev, le centre de décision, une priorité que l'Eurasie a glorifiée, est l'une des priorités de la future présidence de Vladimir Poutine figurant dans son projet d'Union eurasiatique (David Thurtrie, 2012). De là, une nouvelle politique de réorganisation des rangs s'est tournée vers d'autres républiques à majorité russe (Donbass, Louhansk, ainsi que Zaparijjia et Kherson), afin de préserver l'intégrité territoriale de la Russie face à la présence des forces de l'OTAN à ses frontières. La Russie a réussi à travers les référendums organisés dans ces régions dans leur annexion, une suggestion précédemment évoquée par le géopoliticien Alexander Douggine : "Il n'est pas permis que l'Ukraine unifiée persiste, et cette région doit être divisée en plusieurs bandes correspondant à un ensemble de facteurs géopolitiques et ethno-culturels" (Alexandre Douguine, 2004, p. 435).

Un autre mécanisme investi par la Russie, qui répète la stratégie adoptée par elle durant la guerre froide, est celle de la mobilisation militaire partielle. Une décision suivie par Vladimir Poutine qui semblait être fondamentale pour renforcer l'efficacité de l'armée (Karine Bechet-Golovko, 2022, p. 2).

Face à ces observations, nous constatons bien que ces stratégies sont loin d'être considérées comme de vraies stratégies de gestion de cette crise, puisque ce dernier est une approche proactive qui vise à atténuer la crise, non à l'intensifier. En d'autres termes, cette crise conduit à s'interroger sur la gestion des conflits, à réviser notre vision à propos du processus de gestion des crises dans son ensemble. Malheureusement, cette question, avec l'exemple présent de la crise ukrainienne, risque de ne plus admettre de réponse claire. Et c'est tout à fait rendu à cette référence à la géopolitique qui ne parvient pas à fournir une gestion réussie des crises tant qu'elle s'appuie sur un calcul de gain de pouvoir comme un atout indéniable.

Le récit de cette guerre, autant la contribution de la science géopolitique dans sa hiérarchie que son commandement, confirme la réalité suivante : cette posture est pleinement influencée par la géopolitique. Pour être précis, c'est dès l'année 2011 qu'on témoigne d'une certaine "géopolitisation" des relations internationales, dont le modèle de guerre en Ukraine, qui a ébranlé le modèle classique de la guerre, est l'exemple le plus marquant. Ce dialogue permet d'appréhender ce nouvel tournant dans la politique étrangère, compte tenu de la place prépondérante qu'elle tient la géopolitique dans la crise en Ukraine. Malgré le fait que l'enjeu relève plutôt d'un contentieux de nature géopolitique, d'autres volets interviennent dans la hiérarchie de cette crise.

Partie II : La crise en Ukraine, une vision assez lacunaire de la question géopolitique :

Tel que proclamé par "Peter Drucker" : « Les lois et les institutions qui ont réussi pour un jour peuvent échouer demain », ce qui ne manque pas de prouver cette divergence entre la pratique et la théorie (la première sous-partie). En bref, un fossé qui met en évidence les contraintes que la théorie rencontre sur le terrain pratique. Un terrain qui reflète parfois une difficulté

d'ancrage, car ce que l'on perçoit n'est pas toujours quasiment identique à ce à quoi l'on est confronté. Certes, l'écart persiste et les lacunes sont incontournables. Un autre examen auquel la géopolitique est confrontée est celui de la dialectique de l'actualité contre l'historique (La deuxième sous-partie). Vue que celui qui est bien adapté à une telle période historique ne peut jamais confirmer sa validité à n'importe quelle période qui lui succède. Certes, les spécificités entravent.

1-La divergence entre la pratique et la théorie :

Dans cette section, nous nous engageons à clarifier les divergences entre les théories géopolitiques et leur application par les États impliqués dans ce conflit, dans le but de comprendre la difficulté réelle de concilier la théorie et la pratique. En effet, la théorie est généralement basée sur l'observation, qui est sujette à des changements constants, ou sur des hypothèses qui, à leur tour, sont sujettes à vérification et ne peuvent pas toujours cerner la réalité dans toute sa complexité. Par conséquent, l'application sera en dehors des attentes théoriques.

Dans un essai visant à mieux comprendre la divergence entre la pratique et les théories de la géopolitique, il est approprié de partir de l'implication de la géopolitique, qui renvoie de manière évidente à deux types de conflits : les conflits « externes », synonymes d'« internationaux », et les conflits « internes » relevant de la géopolitique interne de cet État (Philippe Subra, 2020, p. 48). Une organisation que le droit international humanitaire partage, mais qu'ils traitent de manière séparée, à la différence de la géopolitique qui l'ignore (comme on l'a vu) pour se concentrer sur la guerre en tant qu'un outil d'atteinte des intérêts politiques des États, est loin d'être aussi systématique qu'on le croit. Comme l'indique justement l'académicien Nicholas Spykman, « c'est leur action et réaction simultanées qui créent le phénomène complexe connu sous le nom de "politique étrangère"» (Manlio Graziano, 2024), et que la tâche difficile consiste à trouver « des corrélations entre les facteurs contraignants et les typologies de la politique étrangère » (Manlio Graziano, 2024). Cette difficulté est rendue au fait que ces facteurs diffèrent d'un pays à un autre, influencés par les croyances des personnes en gouvernement.

Une critique fréquemment formulée à l'égard de la géopolitique est son caractère fataliste et déterministe, mettant l'accent sur des facteurs préexistants. Selon les partisans du libre arbitre, présenter la politique comme dépendant uniquement de circonstances préexistantes revient à négliger le rôle des individus dans la construction de leur propre destin. En réalité, c'est tout le contraire : en reconnaissant et évaluant les circonstances matérielles et psychologiques, ainsi que leurs interrelations, nous prenons pleinement conscience de la réalité qui nous entoure et nous pouvons devenir les architectes de notre propre destin (Manlio Graziano, 2024).

Le caractère déterministe de la géopolitique, au nom duquel les deux fronts adversaires mènent une guerre pour attirer l'Ukraine soit vers l'ECU, soit vers l'OTAN et l'UE, n'est aujourd'hui plus le même. Comme l'a écrit Arkady Moshes un an complet avant ces événements : « la stagnation de l'intégration eurasiatique est un scénario réaliste à moyen terme. Dans ce cas, l'adhésion de l'Ukraine à l'Union douanière peut sembler plus critique que jamais pour les architectes de cette dernière » (Svante E. Cornell, 2014, p. 181).

Un autre détracteur a émergé à travers la gestion de cette crise, qui porte sur l'idée de la géographie de l'Eurasie. Si la géographie de l'Union européenne est partagée entre le futur Union eurasiatique, que la Russie aspire à rejoindre, et l'Atlantique éloigné.

La question concernant la relation entre l'UE et l'Union eurasiatique a même conduit à blâmer la crise sur la prétendue mauvaise gestion de la politique de voisinage oriental par l'UE (Svante E. Cornell, 2014, p. 181-182). Peut-être cela est-il dû au fait que la géopolitique a ignoré le sujet de l'Ukraine, écarté de toute appartenance soit à l'Eurasie, soit à l'Atlantisme.

En fin de compte, cet État reste à la fois un État issu de l'ancienne Union soviétique et un État situé en Europe de l'Est. Ceci constitue un argument qui a empêché l'UE d'anticiper l'éventualité du recours à la force militaire par le gouvernement russe, dans le but d'empêcher l'Ukraine de s'engager sur la voie de l'intégration européenne. Bien que la volonté d'utiliser la force dans le voisinage russe ait été largement documentée, comme le mentionnent les géopoliticiens et le président Vladimir Poutine, remontant au sommet de l'OTAN à Bucarest en 2008. Vladimir Poutine a déclaré au président américain que l'Ukraine "n'est même pas un État" et que "la plus grande partie de son territoire est un cadeau de notre part", et si l'Ukraine rejoignait l'OTAN, "l'existence même de l'État pourrait être menacée" (Svante E. Cornell, 2014, p. 184-185).

En outre, la géopolitique qui a tendance à créer cette Union eurasiatique a négligé une diversité de contradictions, qui pourraient entraver la réalisation de ce projet. Il existe une incompatibilité fondamentale entre les plans russes pour une Union eurasiatique et les États post-soviétiques objets de cette Union. Un tel État ne peut pas faire partie d'une sphère d'influence russe s'il n'est pas soumis à la Russie. C'est ce que cherche la Russie à atteindre en Ukraine, par l'application d'une stratégie axée sur le maintien de conflits non résolus, avec pour intention claire de créer un statu quo en Ukraine. Ainsi, la sphère d'influence russe est incompatible non seulement avec la forme d'intégration européenne envisagée par le partenariat oriental, mais aussi avec le type que les instruments de l'UE aideraient à créer. Alors que les dirigeants européens veulent un voisinage stable, la Russie cherche à le rendre instable : là où la compétition entre la Russie et l'Europe n'est pas seulement d'ordre géopolitique, mais également d'ordre idéologique (Alexey Gromyko, 2015, p. 49).

Si Poutine voit dans l'effondrement de l'URSS "la plus grande catastrophe géopolitique du siècle" (10), il ne peut pas compter sur la géopolitique pour mettre fin à son conflit. Car si les géopoliticiens du courant eurasiatique ont appelé à la guerre pour soumettre l'Ukraine, ils n'ont jamais précisé quand il incomberait à la Russie de se retirer, et ils ne peuvent pas encore estimer les scénarios finaux de cette guerre pour proposer des alternatives. Ainsi, sur le terrain pratique, quelle que soit l'endurance et la force de frappe de la Russie, elle ne peut pas rester longtemps en Ukraine au risque de subir une guerre d'usure et de porter atteinte à son image militaire et stratégique (S. Frederick Starr and Svante E. Cornell, 2014, p. 6-7). À l'inverse, les États-Unis et l'Europe ne peuvent plus abandonner l'Ukraine et retirer leurs sanctions contre la Russie ; au contraire, ils doivent fournir des armes à l'Ukraine, comme dans le cas de la guerre dans la bande de Gaza.

Pour éviter d'être partial dans notre jugement envers la géopolitique, un aspect important à rappeler concerne le processus de prise de décision. Ce processus obéit à des normes institutionnelles bien précises, légiférées au sein de n'importe quel État, et implique des organismes dédiés spécifiquement à l'accomplissement de cette mission. Cela démontre que si la géopolitique représente une référence dans la prise de décision en période de crise, cette dernière ne peut être entièrement institutionnalisée aux théories géopolitiques uniquement. Un exemple est la Russie, dont le processus de prise de décision est étroitement lié à des organisations et à des processus organisationnels qui définissent, organisent, coordonnent et mettent en mouvement les différentes étapes tactiques dans chaque situation concrète (S. Frederick Starr and Svante E. Cornell, 2014, p. 10-11).

L'idée d'une Union eurasiatique visant la Russie ne manque pas de signaler des lacunes depuis des années, suscitant beaucoup d'incertitude. Par exemple, le degré d'intégration fonctionnelle et l'étendue géographique de la nouvelle Union restent en cours de développement (Richard Weitz, 2014, p. 35).

Sans aucun doute, cela est expliqué par le désir des États post-soviétiques de se libérer de l'autorité du Kremlin et de se rapprocher de l'UE et de l'OTAN.

À partir de ce qui précède, la Russie doit rectifier sa vision concernant le rêve d'une Eurasie unie et intégrée. Cela est expliqué par une réduction du plafond des ambitions envers l'"étranger proche", un concept qui permet de consoler les Russes des amputations territoriales que leur pays a subies, tout en leur faisant envisager un retour de ces provinces au sein du giron russe (Ludovic Royer, 2005, p. 60).

Perçue comme un enjeu à somme nulle, cette géopolitique constitue néanmoins une source d'indétermination majeure. Tout d'abord, incapable de concevoir un nouvel ordre mondial intégrant la Russie, puis cherchant à pousser leur avantage plus loin aux dépens de solutions plus coopératives (Eric Lahille, 2016). Incapable aussi de concevoir l'Amérique (la pensée atlantiste) hors de la position de leader, l'approche de l'Amérique se présente comme une stratégie à géométrie variable qui ne suit pas un modèle déterminé. Simplement, on le voit s'affronter avec cette crise à son règlement, tant qu'une telle continuation va lui servir trop. Une approche qui cherche essentiellement le surplus, tel que décrit par Rudolf Kjellèn (l'auteur qui a été le premier à utiliser le terme géopolitique) dans un contexte de signaler la différence entre l'Occident et l'Orient : «la parole de l'Américain 'go ahead', ce qui signifie littéralement 'vers l'avant'. Cela reflète l'optimisme géopolitique interne et naturel ainsi que le progressisme de la civilisation américaine. Quant aux Russes, ils représentent généralement le mot 'Ничего страшного - pas de souci', ce qui reflète 'le pessimisme', 'la contemplation du destin', et 'l'attachement aux traditions caractéristiques de l'Orient'» (Hamdis Makboula, 2023, p. 531).

Il semble clair que la résolution de la crise et la manière de la gérer ne dépendent pas tant des théories géopolitiques que de la volonté. Selon la déclaration antérieure de Rudolf Kjellèn, il semble plus évident que l'équation politique est difficile à encadrer ou à limiter suivant un seul cadre théorique, car elle reste finalement soumise aux perceptions des détenteurs du pouvoir. De sa part, le savoir théorique reste relatif face à une réalité changeante qui exige une application dépassant le cadre théorique. C'est ce que nous observons dans ce conflit, caractérisé par une oscillation entre plusieurs dimensions, en plus de la dimension géopolitique à laquelle nous reconnaissons une présence forte. Cette justification paraît découler de l'incapacité de cette science à balayer tous les aspects du conflit, de ses causes et de ses théories régissant les moyens d'accéder au pouvoir et de le maintenir, plus que les moyens de gérer les crises. Tout cela a contribué d'une manière ou d'une autre à l'émergence de ce niveau de disparités entre l'application et la théorie, d'autant plus que la gestion de la crise a relevé une contradiction au sein même de la science de la gestion de crise en cherchant à adapter la géopolitique à cette science, ce qui a abouti à rendre les stratégies de gestion, des stratégies en réponse entre elles.

Ensuite, l'attention géopolitique portée aux impératifs de contrôle l'a rendue négligente à bien des égards vis-à-vis des réalités qui constituent l'essence même de tout projet russe visant à édifier une Union Eurasiatique intégrée et durable, tout

comme de tout projet atlantique visant à assurer la pérennité de la domination américaine sur un système international unipolaire, incluant notamment la volonté des pays impliqués dans ce conflit.

De la part de la Russie : « la question de fond est de savoir si la Russie peut trouver un intérêt à ménager un pays qui veut lui tourner le dos. Or on ne voit pas ce qu'elle aurait à perdre à ce que cette vision soit en crise. D'autant que les relations entre les deux pays seront mauvaises de toute façon, ne serait-ce qu'en raison de la Crimée » (Pascal Marchand, 2020). Cette question n'a jamais été traitée par la géopolitique, nonobstant qu'elle constitue une condition de durabilité de l'institution eurasiatique future intégrant l'Ukraine. Le libre choix ou la persuasion est demandé de la part de l'Ukraine, car jamais la Russie ne peut continuer à imposer ses normes à cet État.

De son côté, il convient à l'Amérique de se rappeler que si elle s'appuie sur la volonté ukrainienne de se libérer de l'autorité du Kremlin et de la dépendance envers la Russie, l'Ukraine entretient des liens historiques forts avec la Russie et qu'elle a également des liens économiques qu'elle ne peut pas rompre. Pendant longtemps, l'Ukraine a été considérée comme une extension naturelle de la Russie. Sur le plan de la sécurité, de nombreuses industries de défense sensibles y étaient implantées. Certaines le sont toujours, ainsi que des éléments vitaux de l'arsenal stratégique. Bien que l'effondrement de l'URSS ait profondément modifié la situation, certaines interconnexions persistent. Géographiquement, l'Ukraine demeure un élément crucial pour le contrôle de la Mer Noire, l'accès aux Balkans, et l'un des principaux lieux de transit des matières premières énergétiques russes. Bien que les relations entre l'Ukraine et la Russie ne soient plus abordées en termes de profondeur stratégique ou de menace militaire, la réponse rigoureuse de la Russie à la transition démocratique montre que la question du contrôle politique du partenaire mineur par le partenaire majeur reste au cœur de l'approche russe (DELORY Stéphane, 2006, p. 212), au même degré que ces relations continues entre les deux États dans des domaines particuliers prouvent qu'il paraît difficile de se fier aux théories géopolitiques pour parvenir à ce degré d'indépendance totale entre les deux pays (la Russie vs l'Ukraine).

En fin de compte, voilà les points d'achoppement tels que pré-indiqués qui sont à l'origine de cette divergence entre la pratique et la théorie, soit prouvée ultérieurement sur le terrain réel, soit prouvée ultérieurement par les décisions politiques des États qui gèrent cette crise. La géopolitique, conçue dès le départ pour réfléchir à l'ordre spatial du monde (nomos), a négligé que l'utilité de ces théories repose sur la préservation de ce Statu Quo, qui est difficile à maintenir dans un ordre international en pleine dynamique. Et à ce niveau-là, on atteint une autre variable non négligeable dans cette crise : celle du "temps".

2-La dialectique contemporaine face à l'histoire :

La condition temporelle joue un rôle incontestable dans la manipulation des situations contemporaines. La géopolitique, discipline remontant à plusieurs décennies, cherche à s'adapter aux exigences du monde contemporain. Cependant, dans une large mesure, elle demeure profondément enracinée dans son volet historique. Parfois, elle tend à le reconstruire, comme c'est le cas de l'Eurasie et de cet attachement tenace à la période de gloire soviétique. Comme l'a souligné Eric Delbecque, la "crise" s'est métamorphosée, «devenant quasiment quotidienne, profondément originale et donc difficilement comparable aux crises du passé» (MAZOUNI Mohamed et BEN AHMED Tahar, 2022, p. 796), ce que la crise objet de notre étude a suscité. C'est ce que nous nous proposons de démontrer dans ce contexte ; ces divergences qui se

présentent entre la période dans laquelle certaines théories géopolitiques ont été formulées et ce que reflètent les réalités de la situation actuelle aujourd'hui.

Pour commencer, la Russie peine toujours à définir sa nouvelle identité, ce qui implique un débat ouvert sur l'héritage de l'époque soviétique et sur les anciens pays faisant partie de l'Union des Républiques Soviétiques. Cette quête a été lancée 13 ans après l'effondrement de l'URSS et demeure au cœur des préoccupations auxquelles est confrontée la Russie. En effet, depuis la chute de l'URSS, la politique étrangère russe s'est nourrie de cette quête ambitieuse de retrouver la gloire de ses prédécesseurs, comme en témoigne la loi sur la "nation russe" en novembre 2016. Pour les Russes, ce passé semble —à tort- rétrospectivement constituer un moment de puissance et de suprématie.

Sous cet angle, une deuxième lecture de cette crise émerge, autre que la géopolitique, consistant à interpréter la crise comme un défi lancé par la question de l'identité.

Toutefois, cette identité historique sur laquelle la Russie s'appuie dans la détermination de sa politique étrangère envers son voisinage proche, crée une responsabilité envers ces pays, ce qui résulte en des relations empreintes de tensions. En effet, la Russie continue de manipuler l'Ukraine en tant qu'État vassal, voire politique qui lui est subordonné.

Une insistance sur l'identité ukrainienne, visant à gommer le discours russe contemporain, semble s'accentuer depuis quelques années sous la présidence de Poutine, avec un discours mettant en avant le roman national, comme cela s'est d'ailleurs abondamment pratiqué dans tous les États occidentaux à la fin du 19e siècle et au début du 20e siècle. Le phénomène n'est donc pas nouveau : il est fortement remobilisé à des fins politiques (Antoine Brunet, 2023, p. 65).

En accord avec ce sujet, de nouveaux observateurs estiment que parmi les États post-soviétiques, l'indépendance de l'Ukraine a été la plus difficile à accepter pour les Russes. De nombreux Russes considèrent une grande partie de l'Ukraine comme une province historique de la Russie et les Ukrainiens comme des frères ethniques proches. Ces considérations ont été traduites, en juillet 2021, par l'essai de Vladimir Poutine élargissant les affirmations qu'il avait déjà faites concernant les liens de l'Ukraine avec la Russie, affirmant que les Russes et les Ukrainiens sont « un seul peuple » (Congressional Research Service, 2021, p. 14).

Poutine, qui ambitionne une Eurasie intégrant l'Ukraine, oublie que ces affirmations ne dépassent pas leur cadre. Elles restent des observations anciennes d'une époque révolue, et que la réalité est que les relations entre les deux États ont connu des turbulences majeures depuis l'effondrement de l'URSS.

Il est important de spécifier que cette crise survient dans un contexte déjà très alarmant, après huit ans de conflits armés. Des experts prétendent d'ailleurs que l'Ukraine est le seul État du groupe des anciennes républiques soviétiques qui n'a toujours pas atteint, au minimum, la qualité de vie dont il jouissait lorsqu'il faisait partie de l'URSS (LCol C.O.G. Corneau, 2016, p. 5-6).

En se basant sur ce qui précède, on peut déduire que la géopolitique n'a pas totalement saisi toutes les conditions de son architecture, dont le volet contemporain fait partie. En effet, l'Ukraine soviétique n'est plus identique à celle de l'Ukraine post-soviétique. La révolution orange en est le témoin. Cependant, la société civile, qui revendiquait contre cette ingérence

russe dans ses affaires, est souvent perçue comme le réveil de la société civile en Ukraine. Les révolutions de couleurs en Géorgie (2003) et en Ukraine (2004) ont profondément surpris l'élite dirigeante en Russie en tant que signe évident de l'affaiblissement de l'influence russe dans l'espace post-soviétique. C'est alors que les dirigeants russes ont pris conscience du problème d'image que la Russie avait et de la nécessité de reformuler en des termes plus attrayants sa politique envers "l'étranger proche" (RAPHAËL ROBITAILLE, 2020, p. 56-57).

Le discours relatif au passé soviétique que le pouvoir russe a commencé à promouvoir à partir de 2000 nécessite d'être rectifié. Une urgence déjà confirmée par l'Ukraine quelques mois avant la désintégration de l'Union soviétique. En effet, le 24 août 1991, la République socialiste d'Ukraine a déclaré son indépendance. Et le 1er décembre 1990, cette indépendance a été confirmée par un référendum où 90% des Ukrainiens se sont prononcés en faveur (Sophie Marineau, 2017, p. 55). Cette volonté d'anticiper son indépendance, avant une chute concrétisée de l'URSS, est l'indice le plus marquant d'une volonté forte de se débarrasser de ce fardeau de subordination.

Comme la politique mémorielle représente une pierre angulaire du régime poutinien, à la fois le renforcement de l'État et la réanimation de l'image de la grande puissance sont présentés par Vladimir Poutine comme le retour à la tradition de l'État fort russe puis soviétique. Par conséquent, la gestion de la perception de l'époque soviétique s'avère nécessaire, dans la mesure où le passé soviétique réévalué constitue la base du récit national patriotique (Elena MORENKOVA, 2014, p. 361). Ce revirement s'exprime à travers les conceptions que la géopolitique cherche à promouvoir sur le monde en s'appuyant sur les données des époques passées.

Pour la Russie, qui imagine mal son futur sans l'Ukraine, aux yeux des hommes politiques et des géopoliticiens, l'État ukrainien n'est qu'une création artificielle temporaire, et l'indépendance de l'Ukraine n'est qu'un contresens historique. C'est pourquoi Alexandre Soljenitsyne affirme qu'il ne peut s'imaginer une Russie qui se limite à la Russie soviétique sans inclure aucune autre république comme l'Ukraine, la Moldavie et la Biélorussie. Plusieurs autres intellectuels russes, tels que le philosophe Alexander Tsipko, l'historien Louri Afanasiev et le politologue Andranik Migranian, vont jusqu'à décrire l'Ukraine comme une "formulation ethnopolitique fragile, artificielle et hétérogène, dépourvue de toute réelle chance de former son propre État" (Sophie Marineau, 2017, p. 55).

Ces quelques considérations reflètent les arguments sur lesquels la Russie tend à s'appuyer pour relativiser la déclaration d'indépendance de l'Ukraine. Cependant, les deux États entretiennent des relations pleinement délétères depuis la chute de l'URSS, comme mentionné précédemment, ce qui entrave leur union dans ce projet d'Eurasie. La fracture illustrée par le conflit russo-ukrainien prouve que l'Eurasie n'est pas cette "maison commune" et ne peut jamais l'être ; les États issus de l'URSS ne partagent pas de valeurs qui pourraient cimenter leurs relations (Anne de Tinguy, 2017, p. 5). De sa part, la fragmentation de l'Eurasie et la fin de ce qui a été un empire russe sont notables (Anne de Tinguy, 2017, p. 11).

Face à l'inclination ukrainienne vers l'Occident et son partenaire l'UE, le fait de dresser l'Ukraine semble être une tâche impossible.

La volonté de "retour à l'Europe" est au cœur de la politique étrangère de l'Ukraine, de la Géorgie et de la Moldavie depuis les années 1990, ce qui les a guidés à signer des accords d'association avec l'Union européenne en juin 2014, tous entrés en

vigueur. Ainsi, les intérêts économiques de ces États se situent aujourd'hui dans la coopération avec l'Union européenne, qui représentait respectivement 37,5 %, 31,9 % et 53,1 % de leur commerce extérieur en 2015, tandis que la Russie ne comptait plus que 16,3 % et 7,9 % (Anne de Tinguy, 2017, p. 6).

Ainsi, le poids du passé que la Russie tente de faire perdurer avec ses voisins est complètement écarté. Conjugué à la proclamation de l'indépendance, les relations russo-ukrainiennes demeurent marquées par la méfiance. La nouvelle politique de balancier entre la Russie et l'Occident exercée par Kiev depuis l'indépendance traduit l'ambiguïté d'une relation fondée sur la nécessité et la méfiance (DELORY Stéphane, 2006, p. 211-212).

On peut conclure que l'effondrement de l'URSS a mis en avant la nécessité d'une nouvelle base juridique des relations, que la Russie et le courant eurasiatique nient. Ce déni ne doit pas négliger la cause fondamentale à la pointe de la fin de l'URSS : l'empire soviétique qui «s'est désamorcé suite à des tentatives de réformes internes et non sous la pression extérieure, malgré ce que pensent certains» (M. Dmitry Kirizliev, 2005, p. 8).

L'actualité relance également un débat sur la nature des relations entre l'Ukraine et l'Occident, notamment les États-Unis. Soulignant les traits de ces relations, qui commencent à se développer sérieusement depuis 1991, date de la dissolution de l'URSS. Les relations avec les ex-républiques soviétiques deviennent une priorité à l'agenda des États et de l'Occident. Elles s'affirment peu à peu, selon Henry Kissinger, comme l'«aspect le plus sensible, au plan psychologique, des relations entre les États-Unis et la Russie» (Julien zarifian, 2012, p. 482).

Dès 1993, on a noté que les États-Unis s'impliquaient ainsi diplomatiquement, politiquement et économiquement dans les affaires des pays de l'ex-URSS, exerçant une influence de plus en plus forte et multivectorielle. Ce volet a été accentué avec l'arrivée au pouvoir de Vladimir Poutine en Russie, qui a confirmé cet aspect concurrentiel entre la Russie et les États-Unis en Eurasie (Julien zarifian, 2012, p. 482).

Si, il y a trente ans, une euphorie régnait dans les milieux stratégiques occidentaux, l'Amérique était au centre du monde et devenait, de facto, « l'empire du milieu ». Les années qui ont suivi la fin de la guerre froide ont été celles d'une glorification des valeurs occidentales qui se confondaient avec le processus de mondialisation, attirant ainsi de nombreux partisans. Toutefois, ayant abusé de leur avantage et développé une vision de l'unipolarité teintée d'unilatéralisme, les États-Unis ont suscité des résistances à un ordre mondial qui leur était favorable (François Xavier Noah Edzimbi, 2022, p. 26).

Bien que les États-Unis soient un acteur hégémonique, cherchant à imposer un système normatif construit autour de ses propres valeurs et profitant de l'argument de la « démocratisation » pour atteindre ses objectifs, ce pays, plutôt colonisé que colonisateur, est perçu comme un intrus dont la présence est motivée par des intérêts matériels et, plus récemment, symboliques, « grâce à la volonté des États-Unis d'être le moteur de la démocratie et de la paix dans le monde » (Jacques ABEN, 2005, p. 16).

La mission de démocratisation des États, que les États-Unis ont pris pour leur responsabilité, est un processus relevant de la volonté interne de l'État, d'un parcours d'harmonisation des normes législatives et des institutions politiques en place. Il s'agit d'un cheminement complexe qui doit être pris en charge par l'État concerné lui-même, et non imposé via des politiques au profit de l'État promoteur, telles que l'adhésion à l'UE ou à l'OTAN. En bref, la démocratisation ne peut être conditionnée.

Cette idée remet en question le réalisme de la science géopolitique, qui semblait être utopique. Peut-être que cela peut être justifié par le désir américain de sauvegarder son rang en tant que pôle unique du monde. Il y a certaines réalités qui commencent à s'implanter dans cet ordre même, appelant l'Amérique à se débarrasser de cette vision hégémonique qu'elle impose. Nous sommes depuis 2011 dans une nouvelle phase de l'ordre international, une phase de réaffirmation du statut de plusieurs États, comme la Russie et la Chine.

C'est d'ailleurs ce que martèle Vladimir Poutine depuis un bon moment. Pour comprendre les mots de Kari Roberts : «Putin has been very clear since taking office in 2000 that he sees Russia as a great power deserving of respect and maneuverability with regard to its national interests» (RAPHAËL ROBITAILLE, 2020, p. 9-10).

D'une manière générale, les événements en Ukraine ont accentué les divisions internes aux PECO sur les questions de politique extérieure et, par contraste, renforcé l'idée de s'unir militairement et d'obtenir des garanties de la part de l'OTAN et de l'UE sur le plan sécuritaire (Elsa Tulmets, 2017, p. 168).

À mesure que cette guerre progresse, les divisions s'accentuent même entre les États membres de l'UE, notamment concernant la gestion de cette crise et la vision du projet de l'UE dans les pays ex-soviétiques. Le niveau d'accentuation a atteint le seuil des échanges d'accusations, et un appel à mettre fin à cette guerre qui dure depuis trois ans a été lancé.

Il convient mieux à l'Amérique et à ses alliés, qui ont pris la responsabilité de la restructuration de l'ordre géopolitique en Ukraine, d'être conscients des résultats de cette prise de risque, en particulier si l'on considère que le président Poutine a évoqué à plusieurs reprises la possibilité d'une guerre. Ils doivent également être conscients de ce que leurs médias ont propagé même avant le début de l'intervention militaire russe en Ukraine, promouvant l'idée d'une opération militaire russe possible. Ceci ne résulte pas d'un manque de conscience, mais plutôt de la stratégie américaine de gestion de l'ordre mondial à travers les crises, dans laquelle elle excelle.

La géopolitique nous a fourni des théories qui ont été considérées pendant un certain temps comme révélatrices de cette crise, mais il est nécessaire de chercher des compléments de puissance. Elle a laissé une diversité de points qui exigent une adaptation urgente, ainsi que des points non traités qui exigent d'être pris en compte.

En concluant notre étude, il est impératif de rompre avec le passé et de se concentrer sur le présent avec ses multiples variables, que ce soit pour parvenir à une compréhension rigoureuse de la crise en Ukraine ou pour en assurer une gestion appropriée.

Sans subjectivité, nous ne cherchons pas à défendre le géopolitisme. La géopolitique peut nous fournir une base solide pour expliquer cette crise, mais elle demeure une base parmi d'autres. Bien que cette crise ait mis en lumière la géopolitique, son apport reste critiquable et plutôt lacunaire dans l'analyse de cette crise.

Ces diverses considérations ne font que mettre en évidence l'élasticité de la géopolitique dans l'interprétation de la crise ukrainienne. Privée de la capacité à élaborer une base théorique complète capable d'embrasser ce débat avec ses multiples paramètres, la géopolitique, qu'elle soit dans son cadre ancien ou renouvelé, présente des vulnérabilités potentielles. Elle suit un cheminement inverse du traitement scientifique habituel ; plutôt que de partir de ce qui est perceptible pour

construire une théorie valide, elle semble présumer une construction géopolitique, en référence à l'ordre géographique. Ainsi, la politique devient un enjeu conditionné par la conservation de ces valeurs théoriques, qui sont déjà, à priori, des notions mobiles.

Conclusion

Pour conclure, il est indéniable que la géopolitique ne constitue qu'un aspect parmi d'autres dans l'explication de l'invasion de l'Ukraine par la Russie et des préoccupations américaines concernant le containment de la Russie par le biais de l'adhésion de l'Ukraine à l'OTAN. Bien que la politique étrangère d'un État dépende de sa géographie, cette notion ne fournit qu'une partie de l'explication. Les défis de perte et de gain persistent dans les choix des États en matière de politique étrangère. Il est également important de noter que l'Ukraine se trouve géographiquement divisée entre l'Occident et la Russie depuis l'effondrement de l'Union soviétique, ce qui en fait un point de discorde permanent depuis des siècles.

D'ailleurs la spécificité, le caractère majeur qui marque cette crise, entraine à considérer comme des résultats ce qui suive :

•La guerre en Ukraine nous a ramenés à l'époque de la guerre froide, lorsque les tensions entre les Etats-Unis et l'URSS étaient à leur apogée, principalement autour des questions d'hégémonie stratégique.

•La dimension géopolitique est indéniable dans cette crise, identifiée par deux courants antagonistes, dont l'Ukraine est malheureusement le dernier enjeu à ne pas perdre dans la poursuite de leurs projets d'hégémonie.

D'où il semble adapté de préconiser :

•Associer d'autres variables à la question géopolitique dans l'analyse de cette crise, afin de parvenir à une vision plus exhaustive et objective des causes de la genèse de la Crise en Ukraine.

•Avec l'exemple de cette guerre, les chances de succès d'un règlement pacifique ou d'une résolution future ne peuvent être envisagées que si les parties concernées manifestent une véritable volonté de compromis et sont prêtes à renoncer à une partie de leurs intérêts nationaux au profit d'intérêts communs. En bref, ils sont entièrement conditionnés par une application juste du principe du droit international de "Non-Intervention dans les affaires Internes des Etats". Il est essentiel de permettre à l'Ukraine de jouir librement de l'exercice de ce principe, sans aucune pression extérieure, même si cela semble un peu difficile à réaliser.

Quels que soient les événements futurs, cette conjoncture influencera l'ordre international et pourrait annoncer une nouvelle réorganisation avec ses conséquences. À ce stade, il convient de se demander si cette crise, par son ampleur, imposera de nouvelles données dans des domaines spécifiques du système économique international, qui ont été considérablement affectés depuis ses débuts ?

Liste des marges :

(1)-C'est ce qui a tiré "Aymeric Chauprade", provisoirement, en tant que déduction en répondant à la question : « Quel cadre de référence faut-il se fixer à priori pour l'étude géopolitique ?». Que : « Mais d'une manière ou d'une autre, par lui, avec lui ou contre lui, tout tourne autour de l'Etat, tout y revient. L'Etat est la forme à la fois séculaire et moderne que les sociétés

humaines ont inventé pour produire du politique, à l''intérieur d'elles-mêmes mais aussi entre elles ». Voir : Aymeric Chauprade, (2007), Géopolitique : constantes et changements dans l'histoire, 2éme édition, ELLIPSES.

(2)-Le Triangle de Weimar est une coopération trilatérale née le 28 août 1991 de la volonté des ministres des Affaires étrangères de France, d'Allemagne et de Pologne. Il se trouve, depuis l'entrée de la Pologne dans l'UE en 2004, au cœur de l'espace européen. Avec son début, l'objectif portait par cette coopération était, d'après la déclaration commune signée en 1991, d'accélérer l'entrée de la Pologne dans l'OTAN et surtout dans l'UE. Voir : Déclaration commune des ministres des Affaires étrangères de France, de Pologne et d'Allemagne sur l'avenir de l'Europe (Weimar, le 29 août 1991).

(3)-Alexander Douggine qui a confirmé l'aspect hypothétique d'un risque de guerre dirigée contre l'Ukraine : « Il convient donc de considérer dès le début la composition de la bande intérieure du Sud de la Russie comme un pont potentiel », plus clairement que : «la souveraineté de l'Ukraine représente, du point de vue de la politique russe, un phénomène dont la négativité est si grande qu'elle peut, en principe, susciter un conflit armé ». Révisez : arabisé par : Imed Hatem, Alexandre Douguine, (2004), les fondements de la géopolitique : l'avenir de la Russie, 1ére édition, Maison d'Edition Al-Kitab Al-Jadid Al-Mutahida.

(4)-PECO, désigne l'ensemble des six pays ; l'Estonie, Hongrie, Pologne, République Tchèque, Roumanie, et Slovénie ; qui sont engagés à promouvoir les normes de l'UE et l'OTAN. Sachant que la détermination de ces normes s'effectue en fonction de l'identité politique de la politique étrangère. C'est en effet au nom de la promotion de ces normes qu'une solidarité est exprimée par certain PECO envers d'autres pays européens, alors même qu'il n'existe parfois pas ou peu de relations historiques, comme entre les Pays Baltes et ceux des Balkans. Elsa Tulmets, LES INFLEXIONS DE LA POLITIQUE ÉTRANGÈRE DES PAYS D'EUROPE CENTRALE ET ORIENTALE APRÈS LA CRISE EN UKRAINE, Cairn.info pour Presses de Sciences Po, « Les Champs de Mars », N° 29, pages 139 à 173, 2017, p. 144. Article disponible en ligne à l'adresse : https://www.cairn.info/revue-les-champs-de-mars-2017-1-page-139.htm

(5)-Comme l'a déclaré Poutine : «... lorsque l'infrastructure d'un boc militaire se déplace vers nos frontières, cela suscite chez nous des préoccupations et des questions. Nous n'avons d'autre choix que de prendre des mesures en réponse... avoir des bases militaires américaines si proches de nos frontières affecterait la sécurité de la Russie ainsi que les intérêts internationaux... ». Poutine soutient aussi que les Etats-Unis s'efforcent d'inciter les anciens Etats soviétiques, en particulier l'Ukraine, à choisir entre la Russie et l'Occident. Voir : Anastasia Avetisova, (2015), The Ukraine crisis: A geopolitical power struggle between Russia and the US, Bachelor Thesis in Peace and Development Studies, Linnæus University, p. 3.

(6)-Tel souligné par l'article 2/ p (4) de la charte des Nations Unies : «Les membres de l'organisation s'abstiennent, dans leurs relations internationales, de recourir à (...) toute autre manière incompatible avec les buts des Nations Unies», ces butes qui sont déjà prémentionnés dans son 1ér article ; de maintenir la paix et la sécurité internationales(article 1/p 1), et d'être un centre où s'harmonisent les efforts des nations vers ces fins communes (article 1/ p 4). Les deux buts moraux que "les fausses crises" enfreignent. De ce fait ces pratiques (les fausses crises) sont contraires aux principes éthiques, aux normes internationales et au droit international. Voir : article 1 et 2 de la charte des Nations Unies adopté en 26 juin 1945.

(7)-Après la seconde guerre mondiale, les Etats-Unis ont bien profité de leur dollar, pour tirer des bénéfices de la création et du flux des richesses mondiales, basés sur leur ventes d'armes et de matériel de guerre à leurs alliés. Ces pays qui se sont trouvés lourdement endettés envers les Etats-Unis, sont soumis à des accords qui serviraient les intérêts économiques et des politiques des Etats-Unis (avec des conditions de remboursement préfixés, et non acceptable). S'appuyant sur l'hégémonie du dollar, les Etats-Unis ont joui de privilèges presque illimités et qui leur ont permis de s'élever en tant 1ére puissance

économique mondiale. Voir : Les Etats-Unis, le plus grand destructeur de la paix dans le monde après la seconde guerre mondiale, Xinhua News Agency , publié le 17-09-2021, vue le 14-01-2024. Disponible sur : http://french.news.cn

(8)-En effet, « un conflit hybride, est une forme ambiguë d'affrontement, combinant des actions militaires conventionnelles et non conventionnelles ainsi que des actions non militaires, fondée sur une stratégie de déstabilisation de l'adversaire par l'usage de leviers variés et complémentaires. Il réserve une part importante aux actions d'influence dans tous les domaine en exploitant notamment des outils psychologiques, les manœuvres d'intimidation, les opérations de désinformation et les cyber attaques afin d'atteindre l'objectif final recherché en jouant sur les asymétries et en affaiblissant jusqu'à annihiler la résistance de l'adversaire» BENTEBIBEL Doria Yasmina, (2023), Ni Guerre Ni Paix : Désintégration de l'Ordre Politique et Mutations de la Conflictualité, POLITQUE MONDIALE, Volume (7), N° (2), (p.1009 – p.1019), p.1012.

(9)-En effet, c'est pour la première fois en histoire qu'on note que l'UE finance l'achat et la livraison d'armements et d'autres équipements à l'Ukraine. Voir : Fiche 3 : les formes de soutien et d'aide à l'Ukraine, Académie de Versailles, dispo sur : https://histoire.ac-versailles.fr.

(10)-KGB, ou КГБ en russe, était l'acronyme du Komitet Gosudarstvennoy Bezopasnosti, ce qui signifie en français « Comité pour la Sécurité de l'État ». Il s'agissait du principal service de renseignement et d'espionnage de l'Union des républiques socialistes soviétiques (URSS). Le KGB était responsable de la sécurité intérieure, du contre-espionnage, de la surveillance des citoyens et de la répression des dissidents politiques en Union soviétique. Après la dissolution de l'URSS en 1991, le KGB a été dissous et ses activités ont été réparties entre plusieurs agences de sécurité et de renseignement des nouveaux États indépendants

Liste de la bibliographie :

• « Acte Fondateur sur les Relations, la Coopération et la Sécurité Mutuelles entre l'OTAN et la Fédération de Russie signé à Paris, France, 27.05.1997 » http://www.nato.int/cps/fr/natolive/official_texts_25468.htm.

•Alexey Gromyko, (2015), West-Russia Relations and the Emerging Global Order: Polycentric World as the New Reality, West-Russia relations in light of the Ukraine Crisis, Research Papers, stituto Affari Internazionali, Edizioni Nuova Cultura, (p. 49-63). Valuable on: ww.iai.it.

•Anastasia Avetisova, (2015), The Ukraine crisis: A geopolitical power struggle between Russia and the US, Bachelor Thesis in Peace and Development Studies, Linnæus University.

•Anastasia Oshurkova, (2012), La perception de la menace dans les relations stratégiques Russo-Américaines: Pourquoi la partenariat sur le bouclier antimissile Européen ne se réalise pas?, Mémoire présenté À la Faculté des études supérieures et postdoctorales de l'Université Laval.

•Anne de Tinguy, (2017), L'Eurasie vingt-cinq ans après l'effondrement de l'URSS, entre ruptures, pesanteurs et incertitudes, Les Études du CERI : Regards sur l'Eurasie l'année politique 2016, Centre des Recherches Internationales, N° 228-229.

•Antoine Brunet, Laurent Estachy, Alain Garrigou, Jean-Paul Guichard, (2023), Ce que révèle l'invasion de l'Ukraine, Conséquences de la guerre en Ukraine dans l'Arctique, Revue Regards géopolitiques, Conseil Québécois d'études géopolitiques.

•Arabisé par : Imed Hatem, Alexandre Douguine, (2004), les fondements de la géopolitique : l'avenir de la Russie, 1ére édition, Maison d'Edition Al-Kitab Al-Jadid Al-Mutahida.

•Aymeric Chauprade, (2007), Géopolitique : constantes et changements dans l'histoire, 2éme édition.

•BENTEBIBEL Doria Yasmina, (2023), Ni Guerre Ni Paix : Désintégration de l'Ordre Politique et Mutations de la Conflictualité, POLITQUE MONDIALE, Volume (7), N° (2), (p.1009 – p.1019).

Bobo Lo, (Mars 2016), La Russie, la cline, et les BRICS : une illusion de convergence ?, Russie. Nei. Visions n° 92, Centre Russie/NEI, ifri.

•Boran Tobelem, Guerre en Ukraine : quelles sanctions de l'Union Européenne contre la Russie ?, toute l'Europe, mis à jour le 15-12-2023, consulté le 12-01-2024, disponible sur : https://www.touteleurope.eu.

•David Thurtrie, (fév 2012), Union Européenne ou Russie : le dilemme Ukrainien, Outre-Terre, Editions Glyphe, n° 32, (p. 347 à 353), article disponible en ligne à l'adresse : https://www.cairn.info/revue-outre-terre-2012-2-page-347.htm.

•DELORY Stéphane, (2006), "Quelles options pour l'Ukraine ? Révolution orange et nouvelles perspectives de sécurité", Annuaire Français de Relations Internationales, volume VII, AFRI. Disponible sur http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/Ukraine.pd.

•Dmitri Trenin, (2014), The Ukraine Crisis and the resumption of Great-Power rivalry, Carnegie Moscow Center.

•Elena Morenkova, (le 2 juin 2014), Les représentations du passé soviétique en Russie, Thèse pour le doctorat en science politique, Université Panthéon-Assas Ecole doctorale Georges Vedel.

•Elsa Tulmets, (2017), Les inflexions de la politique étrangère des pays d'Europe Centrale et Orientale après la crise en Ukraine, Cairn.info pour Presses de Sciences Po, « Les Champs de Mars », N° 29, pages 139 à 173. Article disponible en ligne à l'adresse : https://www.cairn.info/revue-les-champs-de-mars-2017-1-page-139.htm.

•Eric Lahille, (déc 2016), Géopolitique de l'Ukraine : Limites de la convention hégémoniste occidentale, Etudes internationales, volume 47, n° 4, disponible sur: https://www.erudit.org.

•Eric Rugraff, (2004), le pouvoir dans les relations économiques internationales, Sud/Nord, n° 20, Editions Erès, (p. 45 à 52).

•Ferry de Kerckhove, (avril 2020), Les enjeux des pays limitrophes de la Russie, Behind the Headlines, Canadian International Council, Vol.68 No.5. Article disponible en ligne à : conseilinternational.org.

•François Xavier Noah Edzimbi, (21 mars 2022), Les actions Etats-Uniennes sur l'espace mondial entre 2018 et 2022 : Une réaffirmation du Leadership Americain?, Guerre en Ukraine. Quelles causes? Quelles conséquences pour les relations russo-chinoises?, Regards géopolitiques, Bulletin du Conseil québécois d'Études géopolitiques.

•Frédéric Lasserre et Olga Alexeeva, (21 mars 2022), Guerre en Ukraine : Quelles causes? Quelles conséquences pour les relation Russo-Chinoises?, Regards géopolitiques, Bulletin du Conseil québécois d'Études géopolitiques.

•Gabriel Galice, (2019), Complexes guerres (hybrides) en Ukraine, Recherche internationales, (p. 111-127).

•Hamdis Makboula, (April 2023), "Guerre psychologique: Le rôle des médias dans les conflits contemporains", Revue algérien de la sécurité et développement, Volume:12 / N°:02, (P. 372-382).

•Hervé Baudu et Frédéric Lasserre, (16 avril 2023), Conséquences de la guerre en Ukraine dans l'Arctique, Conséquences de la guerre en Ukraine dans l'Arctique, Revue Regards géopolitiques, Conseil Québécois d'études géopolitiques.

•Igor Delanoë, (2 juin 2022), La crise ukrainienne et l'espace sécuritaire Europe-Russie, Hal Open Science. Site Internet : https://shs.hal.science/halshs-03146747.

•Jacques Aben, Gabriela Beiu, Colomban LEBAS, (30 septembre 2005), La gestion des crises, Dossier d'étude du CEREMS, Centre D'Etudes et de Recherche de l''Enseignement Militaire Supérieur, Ministre de défense.

•Jacques Rupnik, (avril 2022), Les voisins Centre-Est Européens de l'Ukraine face à la guerre: Sécurité, Accueil des réfugiés, Énergie et élargissement de l'Union Européenne, In : Dossier « Ukraine : la guerre de Poutine », Les Dossiers du CERI, Centre de recherches internationales (CERI). Retrouvable sur :

URL: https://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri/lesvoisins-centre-est-europeens-de-l-ukraine-face-la-guerre-securite-accueil-des-refugies-ebf7.

•Jean-Sylvestre Mongrenier, (2014), De la Crimée à la Russie-Eurasie la crise ukrainienne comme révélateur géopolitique, Outre-Terre, n° 41, (p. 255 à 260).

•John J. Mearsheimer, (2014), Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault, Vol 93, No. 5, Council on Foreign Relations, (p. 77-84).

•Julien Zarifian, (2012), Les relations entre les Etats-Unis et la Russie depuis la chute de l'URSS : La recherche perpétuelle d'un « Rythme de croisière », annuaire français de relations internationales, vol. xiii, (p.481-p.494).

•Karine Bechet-Golovko, (21 sep 2022), Conflit en Ukraine : Poutine vient d'annoncer la mobilisation partielle, centre de recherche sur la mondialisation. Disponible sur : https://wwwmondialisationca

•LCol C.O.G. Corneau, (2015-2016), Ukraine : Les origines du conflit, Collège des Forces Canadiennes, 2015 – 2016.

•Ludovic Royer, (2005), la Russie et la construction européenne, Dans Hérodote, Editions la Découverte, n° 118, (p. 156 à 174). Disponible sur: https://www.cairn.info/revue-herodote-2005-3-page-156.htm.

•M. Dmitry Kirizliev, (2003-2005), la Russie et l'Union Européenne-histoire, état et perspectives du partenariat, mémoire, master en administration publique, promotion romain gary, Ecole nationale d'administration.

•Manlio Graziano, Géopolitique : introduction méthodologique, groupes d'études géopolitiques, publié le 05/12/2022, vue le 03/02/2024, disponible sur: https://geopolitique.eu.

•Mazouni Mohamed et Ben Ahmed Tahar, (juin 2022), La comparaison, une stratégie dans la gestion de la communication de crise, Revue El-Ryssala des études et recherches en sciences humaines, Volume : 07 / N° : 04, (p. 792-p. 803).

•Nadhim Abdul Wahid Al-Jasur, (2009), Encyclopédie de la science politique, Première Edition, Dar Majdalawi Publishing and Distribution House, Jordanie.

•NAIT ABDESSELAM Hakim, (mars 2020), Usage de la guerre économique dans les relations internationales : Définitions, exemples et stratégies, Revue l'intégration Economique, Vol: 08 / N°:0, (p. 347-p. 359).

•Pascal Marchand, le conflit Ukranien, (10 déc 2020), des enjeux géopolitiques et géoconomiques, EchoGéo, Open Edition Journals, Pole de recherche pour l'organisation et la diffusion de l'information géographique, disponible sur : https://www.journals.openedition.org/echoego/13976.

•Philippe Gros, Stéphane Delory, (1 mars 2022), Avec la collaboration de Vincent Tourret, Stratégies russes et guerre en Ukraine: état des lieux, Fondation pour la recherche stratégique, Note n° 03/22. Disponible sur : www.frstrategie.org.

•Philippe Subra, (2012), la géopolitique, une ou plurielle ? Place, enjeux, et outils d'une géopolitique locale ?, Dans Mérodote, Editions La Découverture, n°146-147, (p. 45 à 70). Article disponible en ligne sur : https://www.cairn.info/revue-herodote-2012-3-page-45.htm.

•Radhwan Bouhidel, (juillet 2016), La géopolitique : de la pensée à l'outil, le journal algérien pour la sécurité humanitaire, n° 2, (p.215-p.240).

•Raphaël Robitaille, (déc 2020), Réunir la nation divisé? : LA question des «Compatriotes à l'étranger» dans la politique extérieure de la Russie, de 1991 à la Crise Ukrainienne, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en Science Politique, Université du Québec à Montréal.

•Richard Weitz, (2014),The Customs Union and Eurasian Union: A Primer, Putin's Grand Strategy: The Eurasian Union and Its Discontents, Central Asia-Caucasus Institute Silk Road Studies Program, (p. 29-39). valuable in: www.silkroadstudies.org.

•S. Frederick Starr and Svante E. Cornell, (2014), Introduction, Putin's Grand Strategy: The Eurasian Union and Its Discontents, Central Asia-Caucasus Institute Silk Road Studies Program, (p. 5-13). valuable in: www.silkroadstudies.org.

•Sophie Marineau, (2017), L'usage des sanctions économiques et diplomatiques dans la gestion des crises internationales : Études des cas d'Afghanistan (1979) et d'Ukraine (2014), Mémoire, Maitrise en histoire Maitre ès arts (M.A.), Université Laval, Québec, Canada.

•Stephen Blank, (2014), The Intellectual Origins of the Eurasian Union Project, Putin's Grand Strategy: The Eurasian Union and Its Discontents, Central Asia-Caucasus Institute Silk Road Studies Program, (p. 14-28), valuable in: www.silkroadstudies.org.

•Svante E. Cornell, (2014), The European Union: Eastern Partnership vs. Eurasian Union, Putin's Grand Strategy: The Eurasian Union and Its Discontents, Central Asia-Caucasus Institute Silk Road Studies Program, (p. 179-190). valuable in: www.silkroadstudies.org.

•Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, Congressional Research Service, 5 October 2021, p. 14. Valuable on: https://crsreports.congress.gov.

•Zbigniew Berzezinski, (2016), the Grand Chessboard: American primacy and geostrategic imperatives, Basic Books.

المجلد ٠٦-العدد ١٥، ٢٠٢٤
Vol.06, Issue15, 2024
ISSN :2628-8389

الشروع في إثارة العصيان المسلح

Attempted instigation of armed insurrection

إيمان عباس مهدي

طالبة دكتوراة - جمهورية العراق

الشروع في إثارة العصيان المسلح

Attempted instigation of armed insurrection

إيمان عباس مهدي

طالبة دكتوراة - جمهورية العراق

الملخص

قد حدد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ قواعد ممارسة السلطة من حيث إقرار مبدأ التداول السلمي أو العمل بمبدأ الفصل بين السلطات والخضوع لمبدأ "السيادة للقانون" فضلا عن تقريره أن السلطة مصدرها الشعب "يمارسها بواسطة الإقتراع السري العام وهو أساس شرعيتها"، ما يعني أن الخروج على هذه المبادئ يفقد هذه الممارسة شرعيتها ويجعل القائمين بذلك تحت طائلة العقاب لاعتدائهم على أحد مقومات السلم الاجتماعي، وهو ما قرره المشرع الجزائي العراقي سواء في قانون العقوبات كتجريمه مثلا "الشروع في قلب نظام الحكم أو تغيير الدستور بالقوة أو العنف"(المادة ١٩٠ عقوبات) أو "العصيان المسلح ضد السلطات القائمة بالدستور"(المادة ١٩٢ عقوبات) أو تجريم "تعطيل تنفيذ أوامر الحكومة"(المادة ١٩٣ عقوبات) أو "تخريب أو تهديم أو إتلاف أو الإضرار بالممتلكات والمنشآت والأموال العامة بقصد قلب نظام الحكم"(المادة ١٩٧ عقوبات) أو التحريض على" قلب نظام الحكم المقرر في العراق أو على كراهيته أو الازدراء به"(المادة ٢٠٠/٢ عقوبات)، أو في العديد من التشريعات الخاصة وذلك بتجريمه تجريم كل فعل يتضمن "الشروع بالقوة أو العنف في قلب نظام الحكم أو شكل الدولة المقرر في الدستور" أو "الشروع في إثارة عصيان مسلح ضد السلطة القائمة بالدستور" ، وهو ما نصت عليه المادة ٢ من قانون الإرهاب العراقي، وكذلك بالنسبة للعقوبة التي قررها المشرع العراقي في المادة ٤ من قانون مكافحة الارهاب.

الكلمات المفتاحية:

الشروع –العصيان المسلح-عقوبة العصيان.

Abstract

The Iraqi Constitution of 2005 specified the rules for exercising power in terms of approving the principle of peaceful transfer or working on the principle of separation of powers and submitting to the principle of “sovereignty of law,” in addition to stating that power comes from the people, “which is exercised by general secret ballot, which is the basis of its legitimacy,” which means that deviating from These principles make this practice lose its legitimacy and make those who do so subject to punishment for attacking one of the components of social peace, which is what the Iraqi penal legislator decided whether in the Penal Code, such as criminalizing, for example, “attempting to overthrow the government or changing the constitution by force or violence” (Article 190 Penal Code) or “Armed disobedience against the authorities established by the Constitution” (Article 192 Penalties) or criminalizing “obstructing the implementation of government orders” (Article 193 Penalties) or “sabotaging, demolishing, damaging or damaging property, establishments and public funds with the intention of overthrowing the regime” (Article 197 Penalties) or Incitement to “overthrow the established system of government in Iraq or to hate or disdain it” (Article 2/200 Penal Code), or in many special legislations by criminalizing every act that includes “attempting by force or violence to overthrow the system of government or the form of the state established in Constitution” or “attempting to incite armed disobedience against the authority established by the Constitution,” which is what is stipulated in Article 2 of the Iraqi Terrorism Law, as well as with regard to the punishment decided by the Iraqi legislator in Article 4 of the Anti-Terrorism Law.

key words:

Attempt - armed rebellion - punishment for disobedience.

المقدمة

تحتل الجرائم الماسة بأمن الدولة، أهمية كبيرة في قوانين العقوبات كافة، القديمة منها والحديثة، لما تنطوي عليه هذه الجرائم من خطر ولما يترتب على ارتكابها من نتائج جسيمة يمكن أن تعصف بوجود الدولة واستقلالها وسلامة أراضيها، أو أن تعصف بدستور الدولة وبالسلطات القائمة بمقتضاه، يشير الواقع إلى أن تغييب الشعب عن السلطة وقصرها على شخص الحاكم بل قصر الدولة على شخصه وطريقة تدينه وفكره وقبيلته فقط، دائما ما يؤدي إلى انهيار مثل هذه الدولة بمجرد سقوط الحاكم أو حتى ضعفه فقط، وهو ما أجبر التجربة البشرية في الحكم على قبول فكرة أن الشعب مصدر السلطات وأنه من يضع قواعد السلطة التي تحكمه، وهو من يختار من يمارسها نيابة عنه، ليرسي هو قواعد دولته

ويكون عنصرا إيجابيا في تماسكها واستقرارها والمحافظة على بقائها وتنميتها. ولاشك أن ذلك لا يتم إلا بعد أن يتخطى الأفراد مرحلة فوضى الأنانية والمصالح الشخصية أو الفئوية إلى مرحلة الاجتماع على المصالح العليا المشتركة التي توفر للجميع خط الشروع نحو بناء الدولة التي يستطيعون من خلالها تأدية مهامهم بحسب السنن الكونية التي وجدوا طبقا لها. ولاريب أنه لا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد إدراك جميع الأفراد الذين يقطنون في إقليم واحد أنهم مختلفون بسبب سنة التنوع التي وجدوا في ظلها، وأنه لا سبيل، ليس فقط بالاعتراف بهذه السنة حسب، بل وبما يترتب عليها من ضرورة التكيف معها، والوصول إلى مشتركات تضم الجميع وتحفظ خصوصياتهم بما يتناسب وطبيعة هذه المشتركات العامة ومقتضياتها لتتشكل بموجبها الهوية الوطنية التي تجعل منهم شعبا يصبح ركنا في الدولة ومصدرا للسلطات فيها، ليضع بنفسه قواعد اختيار من يمارس وظائفها وطرق ممارستها وحدود اختصاصاتها لتكون السلطة الناشئة عن ذلك تمثل الركن الثاني في هذه الدولة ، والتي وصلت التجربة الإنسانية إلى ضرورة تقسيمها إلى ثلاث سلطات أو هيئات تختص الأولى بالتشريع(السلطة التشريعية) والثانية بالتنفيذ(السلطة التنفيذية) والثالثة بحل ما ينشأ من نزاعات(السلطة القضائية).

أهمية البحث:

من الطبيعي أن تحظى الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، بنصيب من هذا الاهتمام، رغبة في المحافظة على الاستقرار والأمن الداخلي للدولة. أما من حيث الخطورة، فقد احتلت جريمة العصيان المسلح، المرتبة الثانية بعد جريمة الشروع في قلب نظام الحكم، من حيث التهديد للأمن الداخلي للدولة. أما مصدر هذه الخطورة فينبعث أولاً من كونها تمثل خرقاً للقواعد القانونية النافذة في الدولة، سواء أكانت دستورية أم عادية. فهي تمثل خرقاً للقواعد القانونية الدستورية، لأنها تنتهك القواعد الدستورية التي أجازت العصيان المدني للمطالبة بالحقوق أو للاحتجاج على سياسة معينة. وهي تمثل خرقاً للقواعد القانونية العادية، لأنها تنتهك القواعد الجزائية التي تحظر وتعاقب على العصيان المسلح. أما ثانياً فتنبعث خطورتها مما يرافق ارتكابها من جرائم خطيرة كالقتل والسرقة والتخريب الذي تتعرض له المباني والممتلكات العامة والخاصة على السواء، مما يؤدي إلى إشاعة الفوضى والدمار نتيجة الانقلاب على القانون، فضلا على أن ارتكابها قد يكون من التأثير، بحيث يؤدي إلى إسقاط النظام القائم أو إلى انفصال جزء من إقليم الدولة. لذا نجد أن المشرع العراقي قد عاقب على هذه الجريمة في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

مشكلة البحث:

على الرغم من خطورة هذه الجريمة،إلا أنها لم تنل الاهتمام الكافي من الفقه القانوني، فلم نجد من الكتب القانونية التي تعرضت لها إلا النزر القليل، وهي وإن وجدت فما أكثر تشابهها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى لا مناص من التسليم إلى أننا أصبحنا في وقت انتعشت به الحقوق والحريات وكثر اللجوء إلى الوسائل الديمقراطية والتي من ضمنها العصيان المدني، وقد تأكد ذلك بعد أن أعلن أحد التيارات السياسية العصيان في بغداد، مما أدى إلى احتدام الآراء حول مدى مشروعيته، وبالتالي مدى الحاجة إلى معرفة الحدود الفاصلة بين التجريم والإباحة.

منهج البحث

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج التحليلي التفسيري، حيث قام بتحليل وتفسير مفهوم الشروع ومفهوم الجريمة والمراحل التي تمر بها بشكل مفصل، وكذلك العقوبة المقررة له.

وبذلك تم تقسيم هذ البحث الى مبحثين ، أولهما : ماهية الجريمة، ووضحنا في الثاني أركان الجريمة وعقوبتها، وقد أنهينا البحث بخاتمة تضمنت نتائج وتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم جريمة الشروع في إثارة العصيان المسلح

الجريمة لا تقع بالعادة دفعة واحدة ، بل تحتاج إلى مراحل تسبق ارتكابها، وصولا إلى تنفيذها واقترافها .فالجريمة تمر بمراحل وأدوار معينة .وبذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول تعريف جريمة الشروع في إثارة العصيان المسلح والتطور التاريخي لجريمة إثارة العصيان المسلح.

المطلب الاول

تعريف جريمة الشروع في إثارة العصيان المسلح

الشروع لغة: الشروع هو اسم –شروع جمع شارع-مصدر شروع-شرع-أفعال الشروع: أي الأفعال التي تأتي بمعنى ابتدأ أي بدأ العمل والأخذ فيه وهي(كاد، شرع، أنشأ طفق، بدأ، ابتدأ، أخذ، جعل، أقبل ،هب، قام ،انبرى)[١].

-شرعه –شرعا (شرع الله لنا الدين)أي سنه وبينه.

شرعة(فيه)-(شرع الخطيب في الحديث عن أهل البيت).

شرعة(شرع الخطيب الحديث في الساعة الثامنة)[٢].

اشرع الشيء(شرعه)ويقال(شرع نحوه الرمح) أي سدده، الشارع في الشيء: البادئ فيه.

أما اصطلاحا فقد عرف بأنه الشروع في ارتكاب جناية أو جنحة مستحيلة التنفيذ أما السبب فإنه يتعلق بموضوع الجريمة أو الوسيلة التي استعملت في ارتكابها مالم يكن اعتقاد صلاحية عمله لأحداث النتيجة مبنيا على وهم أو جهل مطبق[٣].

وكذلك عرف فقها: وهو يعني البدء في فعل أو أفعال ترمي مباشرة إلى ارتكاب الجريمة ولكن يحول دون إتمامها ظروف خارجة عن إرادة الفاعل[٤]. أما قانونا : فقانون العقوبات العراقي : تنص المادة (٣٠) منه والتي عرفت الشروع بأنه: (البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا وقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ولا يعد شروعاً مجرد العزم على ارتكاب الجريمة ولا الأعمال التحضيرية لذلك مالم ينص القانون على خلاف ذلك).

إن الجريمة لا تقع بالعادة دفعة واحدة ، بل تحتاج الى مراحل تسبق ارتكابها وصولا الى تنفيذها واقترافها، فالجريمة تمر بمراحل وأدوار معينة أولها مرحلة التفكير الذي يعقبه-بعد اختمار الفكرة لدى الجاني – العزم على ارتكاب الجريمة. ثم تبدأ المرحلة الثانية من مراحل ارتكاب الجريمة وهي مرحلة الأعمال التحضيرية التي تتكون عادة من سلوك يستهدف إعداد العدة لتسهيل ارتكاب الجريمة، وبذلك تنتقل الجريمة من نطاق الذهن والتفكير إلى حيز السلوك الخارجي المتمثل في التحضير. وبعد هذه المرحلة تدخل الجريمة في سلوك خارجي يتمثل في البدء بارتكاب الجريمة وتسمى هذه المرحلة بمرحلة التنفيذ. فعندما يستمر الجاني في سلوكه لإحداث النتيجة المرجوة منه وتحقيقها بشكل فعلي نكون أمام جريمة تامه.

أما إذا لم تتحقق النتيجة لسبب قد يتمثل في عدول الجاني عن سلوكه أو بحدوث أمر خارج عن إرادة الجاني وحال دون تحقيقه النتيجة التي يرجوها من سلوكه نكون أمام ما يصطلح عليه بالجريمة الخائبة. فإن كانت إرادة غير الجاني أو من كان من المفترض أن يكون المجني عليه هي من تدخلت في منع حدوث النتيجة سميت بالجريمة الموقوفة ، أو أن يكون إخفاق الجاني في ارتكاب جريمته أمرا محتوما بمعنى(عدم وجود الجريمة إلا في ذهن الجاني)واستحال تنفيذها لذا سميت هنا بالجريمة المستحيلة.

---

[١] معجم المعاني الجامع، متاح على الموقع الالكتروني www.almaanyn.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/١٤،الساعة ١:٤٧م.

[٢] السيد محمد الحيدري، معجم الافعال المتداولة ومواطن استعمالها،ص٣٨٠.

[٣] المحامي محسن ناجي ،الاحكام العامة في قانون العقوبات شرح على متون النصوص الجزائية، مطبعة العاني،ط١،١٩٧٤،ص١٢٧.

[٤] فتوح عبد الله الشاذلي، قانون العقوبات القسم العام، دار المطبوعات الجامعية،١٩٩٨،ص٣٩٥.

لقد استقرت قوانين العقوبات الحديثة على عدم التدخل في معالجة مرحلة التفكير والعزم ومرحلة التحضير، وبالتالي فلا عقاب الا على السلوك المكون لكل من هاتين المرحلتين الا ما عدها المشرع جريمة بحد ذاتها ونص عليها القانون ،وتدخلت هذه القوانين عند انتقال الجريمة إلى مرحلة التنفيذ ومن بداية هذه المرحلة يبدأ الشروع. وبذلك فمراحل الشروع في القانون العراقي هي:

المرحلة الاولى: مرحلة التفكير والتصميم

ويراد بها المرحلة التي تتضمن التعبير عن أولى الخطوات في نشاط الجاني نحو الجريمة ، وهي مرحلة تتميز بأنها داخلية لا تظهر في الحيز الخارجي بأعمال مادية ، وقد انعقد اتفاق بين جميع قوانين العقوبات الحديثة على عدم اعتبار هذه المرحلة داخلة في الشروع وبالتالي لا عقاب عليها ،إن في هذا الأمر دفع للحرج عن القضاة لأن اثبات النيات عسير بالإضافة إلى أنه مما تقضية المحافظة على حريات الناس وتدعو إليه المصلحة ثم كيف نسأل شخصا عن فعل لم يرتكبه بعد وقد لا يرتكبه بالرغم من تفكيره فيه ، بل إن ذلك قد يشجعه على ترك فكرة السير في الجريمة إلى النهاية [١] .

وفي ذلك تقول المادة ((٣٠)) عقوبات عراقي (.....ولا يعد شروعاً مجرد العزم على ارتكاب الجريمة .....).

وقاعدة عدم العقاب على التفكير والعزم مطردة لا تقبل الاستثناء ، أما القول بأن العقاب على

الاتفاق الجنائي وكذلك التهديد باعتبار كل منهما جريمة هو عقاب على أعمال التفكير والتصميم ، فإنه غير صحيح ، ذلك أن القانون يعاقب في كل من هاتين الجريمتين في الواقع لا على مجرد التفكير والعزم و إنما على الفعل الخارجي أي السلوك الخارجي الذي حقق الاتفاق أو التهديد ، أو هو الركن المادي للجريمة الواقعة وأعني جريمة الاتفاق أو جريمة التهديد [٢]

المرحلة الثانية :مرحلة التحضير

وفيها يبدأ الجاني التجهيزات الازمة لتنفيذ الجريمة فيشتري السلاح مثلاً إذا كانت قتلاً ، أو المفاتيح المصطنعة والآلات اللازمة لارتكاب جريمة السرقة ، أو يشتري الأوراق و الحبر و الأقلَام التي يستخدمها في ارتكاب جريمة التزوير[٣] والقاعدة أن الأعمال التحضيرية للجريمة لا عقاب عليها ، فلن تعتبر شروعاً في الجريمة لأن التجهيز وأعمال التحضير لا تتضمن في الغالب خطراً يهدد مصلحة اجتماعية هامة ، بالإضافة إلى ما تنطوي عليه من غموض وشك حول الهدف منها فمن يشتري سلَاحاً قد يكون الهدف منه القتل كما قد يكون الهدف هو استعماله للدفاع عن النفس فضلاً عن أن العقاب عليها يفسح المجال أمام الجاني للعدول عن فكرة الجريمة وعدم تنفيذها.[٤]

على الرغم من أن العمل التحضيري لا يعد شروعاً في الجريمة الا أنه لا شيء يحول دون العقاب عليه بوصفه جريمة متميزة ، ويكون ذلك عندما ينطوي هذا العمل على خطورة تهدد أمن المجتمع ، فيكون العقاب على هذه الأفعال باعتبارها جرائم مستقلة ، وليس بالنظر إلى الجريمة التي كان الجاني يعد العدة لارتكابها بمعنى أنه لا يعاقب عليها كمرحلة من مراحل الجريمة التي كان يزمع ارتكابها ،و إنما باعتبارها جريمة من نوع خاص ، فمن يشتري سلاحا ناريا للقتل ويحوزه بدون ترخيص مثلا يرتكب جريمة حيازة السلاح بدون ترخيص ولو لم تقع جريمة القتل ، وكذلك الشأن في التهديد بارتكاب بعض الجرائم ،فإنه يخضع للعقاب بشروط خاصة بوصفه جريمة على حدة وليس على أساس

وصفه كمرحلة في ارتكاب الجريمة التي وقع التهديد بارتكابها [٥].

---

[١] علي حسين الخلف، سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات،بيروت،٢٠١٥،ص١٥٧.

[٢] علي حسين الخلف، سلطان عبد القادر الشاوي ،مصدر سابق،ص١٥٧.

[٣] فتوح عبد الله الشاذلي/مصدر سابق،ص٣٩٦

[٤] المصدر نفسه،ص٣٩٧-٣٩٦.

[٥] كامل سعيد، شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات، دار العلمي الدولية ودار الثقافة،ط٢،١،٢٠٠٢،ص٢٣٧.

المرحلة الثالثة : مرحلة التنفيذ

إن مرحلة التنفيذ هي المرحلة الثالثة من مراحل ارتكاب الجريمة التي تتلو مرحلة التحضير ، وتتكون أيضا من أعمال مادية خارجية ،وبهذا تتشابه مع مرحلة التحضير غير أنها تتميز عنها بأن أعمالها لا تمت إلى التحضير للجريمة بأية صلة ، بل هي تدخل في عداد الأعمال التنفيذية .[١]

وهذه الأعمال التنفيذية قد يصل الجاني بها عند ارتكابها إلى النهاية فيتم الجريمة وعند ذلك نكون أمام جريمة تامة كمن يطلق الرصاص على آخر بقصد قتله فيرديه قتيلاً . وقد لا يستطيع الجاني الوصول بها إلى النهاية لسبب لا دخل لإرادته فيه (خارج عن إرادته) وعندئذ نكون أمام حالة (شروع في الجريمة)

إن هذه المرحلة هي مرحلة التمام ويعاقب عليها القانون ؛ وتحديد مرحلة التنفيذ يقتضي تحديد معيار بمقتضاه يتم التمييز بين العمل التحضيري والعمل التنفيذي في الجريمة أي تمييز بين عمل لا عقاب عليه وعمل معاقب عليه لأنه يكون (شروعاً) في الجريمة.[٢]

إن البدء في التنفيذ ينطوي على تهديد بالحق أو المصلحة التي يحميها القانون .فحينما يبدأ الجاني في

التنفيذ قد يتمكن من تحقيق النتيجة الإجرامية المعاقب عليها فتقع الجريمة كاملة بحدوث نتيجتها وقد يعجز عن تحقيق هذه النتيجة التي أراد تحقيقها فلا تتم الجريمة ، إما بسبب عوامل خارجة عن إرادته لسبب خارجي لا دخل لرادته فيه ،وعندئذ نكون بصدد الشروع في الجريمة الذي يعاقب عليه المشرع.[٣]

فنجد أن المشرع العراقي أخرج مرحلة التفكير والعزم ومرحلة الأعمال التحضيرية من دائرة التجريم إلا ما استثني بنص خاص؛ وجرم الشروع باعتباره أول مراحل التنفيذ. وتثار في نطاق هذا التقسيم الثلاثي لمراحل الجريمة جدلية حول مسوغات المشرع بإيقاع العقاب على المرحلة الأولى من مراحل الجريمة وهي مرحلة (التفكير والعزم) وتتجلى هذه الحالة في ايقاع العقاب على الاتفاق الجنائي والتهديد على الرغم من عدم توفر سلوك مجرم في كل منها على رأي بعض الفقهاء وفي تبرير ذلك اتجه الفقه الى ثلاثة اتجاهات:

١. **الاتجاه الاول:** يقول بأن المصلحة المعتبرة التي يحميها المشرع في جريمة الاتفاق الجنائي وخصوصاً في جرائم أمن الدولة إنما تعد مصلحة عليا أكثر جدارة بالحماية من بقية المصالح كونها تتعلق بحياة الناس جميعاً والحق فيها حق عام وليس حقًّا شخصيا وبطبيعة الحال فالحق العام أولى بالحماية من الحقوق الشخصية.

وفي تقدير هذا الاتجاه قيل بإمكانية رده من حيث كون الكثير من الجرائم التي يكون الحق المعتدى عليه شخصياً في ظاهر الأمر إنما هو في الحقيقة حق عام بما يسببه من تأثير سلبي ولو بشكل غير مباشر على المجتمع. ولعل خير تطبيق على ذلك هي جريمة القتل فالحق فيها شخصي للمدعي به بينما يتطاول تأثيرها وينال مردودها السلبي كل من يأمل الاستقرار والشعور بالأمن في المجتمع الذي ترتكب فيه مثل هذه الجريمة.

٢. **الاتجاه الثاني:** يقول بأن هذه المراحل التي عدها المشرع جرائم إنما استهدف بذلك الخطرة الإجرامية التي تنطوي عليها شخصية الجاني.

ويقدر هذا الاتجاه أن ماديات الجريمة التي تخلفت في هذه المرحلة من مراحل الجريمة أفقدتها صورتها كنموذج للجريمة يعتد به المشرع وهي الجريمة القائمة على ركنين في الأقل هما الركن المادي والركن المعنوي.

٣. **الاتجاه الثالث:** يقول بأن التجريم على الاتفاق الجنائي أو التهديد لا يعد من قبيل التجريم على النوايا وبالتالي لا يستهدف مرحلة التفكير والعزم. فهذه الجرائم في حقيقتها تنطوي على سلوك مادي ظاهري وإن كان بدرجة أقل من مادية بعض أنواع السلوك في الجرائم الأخرى. وبالتالي فالمشرع لم يستهدف النوايا بقدر ما استهدف السلوك الذي تحقق ولو بقدر ضئيل.

---

[١] علي حسين خلف، سلطان عبد القادر الشاوي، مصدر سابق،ص١٥٩.

[٢] المستشار مصطفى مجدي هرجة، التعليق في قانون العقوبات في ضوء الفقه والقضاء، دار المطبوعات الجامعية،١٩٨٧،ص٢٩٨.

[٣] فخري عبد الرزاق الحديثي، د. خالد حميدي الزغبي، شرح قانون العقوبات ،القسم العام، ط٢،٢٠٠٢،ص١٠٨.

أما مرحلة الأعمال التحضيرية فتخضع لقاعدة عدم العقاب بشكل مطرد. وذلك لأنها أعمال قابلة للتأويل ولا تدل على اتجاه مباشر لارتكاب الجريمة.

أما ما عوقب عليه من أعمال قد تبدو كأنها أعمال تحضيرية (كاصطناع المفاتيح) أو(الدخول الى عقار بقصد ارتكاب جريمة) فلم يعاقب عليها المشرع كونها من قبيل الأعمال التحضيرية بل كونها جرائم مستقلة بحد ذاتها.

قد لا نجانب الحقيقة إن اطلقنا على الشروع مصطلح (النظام) ذلك أن نظام الشروع يمكن أن يطبق على فئة كبيرة من الجرائم لا يسهل حصرها. فهو نظام يتحدث عن عدم اكتمال أو تحقق النتيجة الإجرامية أو عدم توفيق الجاني في تحقيق أهدافه المرجوة من سلوكه. والشروع متصور في الجرائم ذات النتيجة، من قبيل الجنايات والجنح، والجرائم الايجابية.

أما الجرائم الشكلية (جرائم الخطر) فلا يمكن تصور الشروع فيها لعدم انطوائها على نتيجة بقدر ما تشكله من خطر. أما المخالفات فقد استبعد منها تصور الشروع لتفاهتها وعدم دلالتها على خطورة اجرامية.

وأما الجرائم غير العمدية فقد استقر الفقه على عدم تصور شروع فيها. لأن الشروع لكي يتحقق يستلزم وجود قصد لدى الجاني بإحداث النتيجة فإن تخلف القصد في الجريمة تخلف الشروع فيها.

وكذلك لا يتصور في الجرائم العمدية ذات النتيجة الاحتمالية لأن الجاني في هذه الجرائم يقصد تحقيق نتيجة فتقع نتيجة أخرى غير التي توقعها. وهذا يتنافى مع القصد المحدد بالذات لارتكاب جناية أو جنحة والذي يشترطه قيام الشروع.

أما الجرائم السلبية فإن جانبا من الفقه يرى أن لا شروع في الجرائم السلبية متخذا من نص المشرع على تعريف الشروع بأنه (البدء بتنفيذ فعل...) وبالتالي فلا يمكن تصور بدء الفعل في جرائم الامتناع الذي يعده هؤلاء الفقهاء صورة من صور السلوك.

بينما يرى جانب آخر من الفقه أن الشروع متصور في الجرائم السلبية ما دامت من الجرائم العمدية معتمدين بذلك على تعريف الركن المادي من الجريمة الذي بين أن للفعل صورتين إحداهما ايجابية والأخرى سلبية. وعلى الرغم من مجانبة جعل الامتناع صورة من صور الفعل للحقيقة - إذ إن الامتناع هو إحجام عن الفعل أي أنه عكس ما يقتضيه الفعل وليس صورة من صوره، بقدر كونه صورة من صور السلوك - إلا أن الرأي الراجح هو أن الشروع يمكن تصوره في جرائم الامتناع ما دامت جرائم عمدية

وبذلك نعرف جريمة الشروع في إثارة عصيان مسلح بأنها" هي البدء بارتكاب فعل يقترف بقصد إثارة[١] عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور خاب أو وقف أثره لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه".

وبذلك تعد من الجرائم المبكرة الإتمام والتي جرمها المشرع في مرحلة مبكرة هي مرحلة السلوك، فلا يشترط فيها تحقيق النتيجة. كما أنها تعد من نوع الجنايات،لأنها من الجرائم العمدية التي تتطلب توافر القصد الجرمي فلا يمكن تصور وقوعها بطريق الخطأ غير العمدي.

المطلب الثاني

التطور التاريخي لجريمة إثارة العصيان المسلح

ورد نص الجريمة لأول مرة في العراق في قانون الجزاء العثماني الصادر سنة ١٨٥٩ الذي طبق في العراق، كونه جزءاً من الدولة العثمانية ، وذلك في المادة (٥٥) التي نصت على ما يأتي (كل من حرض بالواسطة أو بالذات تبعة الدولة العلية وسكان الممالك المحروسة ليحملهم على العصيان بالسلاح على الحضرة السلطانية أو على الحكومة العثمانية وخرجت نية العصيان المقصود إلى الفعل أعدم الفاعل، وإن كان قد بدأ بالعصيان عوقب ذلك الإنسان بعقاب حبس القلعة لا أقل من عشر سنوات)[٢].

[١] محمد علي عبد الرضا، جريمة العصيان المسلح في التشريع العراقي، بدون سنة طبع،٣٢٦.

[٢] محمد علي عبد الرضا، مصدر سابق،ص٣٢٨.

وقد بقى هذا النص نافذاً إلى أن الغي بصدور قانون العقوبات البغدادي سنة ١٩١٨ ، إلا أن القانون الأخير جاء خالياً من النص على الجريمة، ولقد تنبه المشرع إلى هذا النقص، واستدركه في تعديل قانون العقوبات البغدادي لسنة ١٩٢٤،وذلك بمقتضى المادة (٢) التي أضافت الباب الثاني عشر المعنون ب(الجرائم المتعلقة بأمن الدولة) والذي نص في الفقرة(١٥) منه على ما يلي (كل من أعان فردا من القوات العسكرية العراقية أو فردا من القوات المسلحة التي تقوم الحكومة البريطانية بشؤونها في العراق على العصيان يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تتجاوز عشر سنوات أو الحبس وإذا نتج عن العصيان موت أحد تكون العقوبة نفس ما هو مقرر ولم يثبت كونه معينا في جريمة تستلزم الاعدام).

أما الفقرة(١٦)منه فقد نصت على ما يلي(كل من تآمر مع فرد من القوات المسلحة المذكورة في المادة السابقة على العصيان أو حرض عليه يعاقب فيما إذا لم تسفر تلك المؤامرات أو ذلك التحريض على نتيجة عملية بالأشغال الشاقة أو بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات).

وقد استمر العمل بالنصوص أعلاه إلى أن صدر تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم (٨) لسنة ١٩٥٩ الذي نص في المادة (٢٦) الواردة في الفصل الثاني المعنون بـ(صيانة أمن الدولة الداخلي) على ما يأتي (أ- كل من شرع في إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور أو اشترك في مؤامرة أو عصابة تكونت لهذا الغرض يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة. ب-وإذا نشب العصيان فعلا تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة. ج-وإذا أدى العصيان إلى اصطدام مسلح مع قوات الدولة أو أدى إلى موت إنسان أو كان الفاعل آمرًا لقوة مسلحة أو مترأساً لها تكون العقوبة الإعدام).

أما المادة (٢٨)منه فقد نصت على ما يلي(أ-كل من أعان أحدًا من أفراد القوات العسكرية على العصيان يعاقب بالأشغال الشاقة أو الحبس مدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة. وإذا نتج عن العصيان موت أحد تكون العقوبة الاعدام. ب-وكل من تآمر مع أحد من أفراد القوات العسكرية على العصيان أو حرضه عليه ولم تسفر المؤامرة أو التحريض عن نتيجة يعاقب بالأشغال الشاقة أو الحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات).

وقد بقى نصا المادة (٢٦) والمادة (٢٨) من قانون العقوبات البغدادي، نافذين حتى سنة ١٩٦٩، إذ صدر قانون العقوبات النافذ رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ ، الذي حصر جريمة العصيان المسلح بالمادة (١٩٢) التي جاءت بنفس صياغة المادة(٢٦عقوبات بغدادي) [١]مع تعديل نوع العقوبة بالنظر لإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة، وبذلك أصبحت المادة(١٩٢) بالصياغة التالية (١-يعاقب بالسجن المؤقت كل من شرع في إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور أو اشترك في مؤامرة أو عصابة تكونت لهذا الغرض.٢- وإذا نشب العصيان فعلا تكون العقوبة السجن المؤبد.٣- وإذا أدى العصيان إلى اصطدام مسلح مع قوات الدولة أو أدى الى موت إنسان أو كان الفاعل آمراً لقوة مسلحة أو مترئّساً لها تكون العقوبة الإعدام) .

وإلى جانب ما تقدم فقد نص قانون العقوبات العسكري رقم(١٣) لسنة ١٩٤٠ على جريمة العصيان المسلح في المادة(٩١) المعنونة ب(عقاب العصيان المسلح) والتي تنص على ما يلي (يعتبر عصيانا عسكريا اجتماع شخصين فأكثر من العسكريين علنا أو بضجيج وعربدة محاولين اظهار عدم إطاعة أوامر من فوقهم أو محاولين مقاومته أو الاعتداء عليه فعلا وبصورة مجتمعة فيحكم على كل من المشتركين في الاجتماع بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات. وتكون العقوبة مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة في أثناء النفير. أما المحرض على هذا العصيان فيعاقب بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة ويحكم عليه بالإعدام إذا ارتكب الجريمة في أثناء النفير).أما المادة/٩٢من نفس القانون فقد نصت على مايلي(يعاقب بالاعدام كل من اشترك في العصيان العسكري في مجابهة العدو).

وقد استمر العمل بالمادتين أعلاه إلى أن صدر قانون العقوبات العسكري الجديد [٢]،الذي أبقى الى حد ما نفس مضمون المواد السابقة مع بعض التعديلات في العقوبة والصياغة، حيث نصت المادة/٤٨ منه على مايلي(يعد عصيانا عسكريا اجتماع شخصين فأكثر من العسكريين علنا أو بضجيج أو عربدة محاولين اظهار عدم إطاعة أوامر الأعلى رتبة أو محاولين مقاومته أو الاعتداء عليه فعلا وبصورة مجتمعة).

وكذلك نص هذا القانون [٣]على مايلي(أولا: يعاقب كل من اشترك في العصيان ،وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن (١٠)عشر سنوات في أثناء النفير. ثانيا: يعاقب المحرض على العصيان بعقوبة السجن مدة(١٥)خمسة عشر سنة. ثالثا: يعاقب بالسجن المؤبد كل من اشترك في العصيان العسكري في مجابهة العدو...).

---

[١] محمد علي عبد الرضا، مصدر سابق،ص٣٢٩.

[٢] المادة رقم(١٩) لسنة ٢٠٠٧ من قانون اصول محاكمات جزائية عسكري.

[٣] المادة ٤٩ من قانون محاكمات جزائية عسكري.

المبحث الثاني

أركان الجريمة وعقوبتها

الجريمة من حيث كونها كيانا قانونيا تتألف من ركنين أساسيين هما المادي والمعنوي وهذا ما سنبينه في هذا المطلب

المطلب الأول

أركان الجريمة

تتحقق هذه الجريمة بتوافر الركن المادي والمعنوي فيها وهذا ما سيتم تناوله

١- الركن المادي

يتحقق الركن المادي في هذه الجريمة بالشروع بالقوة أو العنف" متى كان محله "قلب نظام الحكم أو شكل الدولة المقرر في الدستور"، والشروع بحسب "المادة٣٠" من قانون العقوبات" العراقي هو" البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها"، ويتحقق البدء في التنفيذ بكل فعل يؤدي حالا أو حتما للنتيجة الجرمية المقصودة أي وجود أفعال مادية خارجية لكنها تتوقف أو يخيب أثرها لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل[١]، ولكن يلزم أن يكون البدء بالقوة أو العنف ،والقوة تعني قدرة فرد أو جماعة على تنفيذ رغبة أو سياسة ما، وعلى ضبط أو احتكار سلوك الآخرين، أو التأثير فيه سواء أرادوا التعاون أم رفضوه[٢]وينصرف مدلول القوة إلى كافة أعمال القهر أو الإرغام أو الإكراه المادي متى كان من شأنها تحقيق الهدف المقصود، فالعبرة بالقوة بما تحدثه من تأثير في العالم الخارجي، دون أن يشترط فيها استخدام السلاح [٣]، أما العنف فهو الشدة والقسوة وقد يقع بممارسة الإنسان للقوى الطبيعية التي تشمل الطاقة الجسدية وقوى الحيوانات والطاقات الأخرى الميكانيكية متى تم إحرازها واستخدامها بفعل إرادي دون أن يشترط أن تمارس هذه القوى على جسد الإنسان الخارجي إذ يكفي أن يدركها أو يشعر بها بأي حاسة من حواسه عندما يستخدم أعضاءه لتحقيق ما اتجهت اليه إرادته بهدف التغلب على مقاومة الغير[٤]، وهو ما يعرف بالعنف المادي والذي قد يشتمل على الإتلاف أو التخريب أو تقديم الجواهر المؤذية أو الجرح أو الضرب أو إعطاء مواد ضارة أو قد يقع بالتهديد أو بالوعيد والتخويف بأن ضررا ما سيلحق بالشخص أو بالأشخاص أو الأشياء ذات الصلة بهم ، يطلقه الجاني معتقدا بأن ذلك يؤدي إلى الضغط على إرادة من وجه إليه ليتفادى هذا الضرر وهو ما يعرف بالعنف المعنوي والذي يتفق مع الإكراه المعنوي[٥]، وهناك من يحدد مفهوم العنف بمدى تأثيره في الإرادة فهو يتحقق بأية وسيلة من شأنها التأثير على هذه الحرية ،فهو صراع بين إرادتين ومحاولة الجاني تغليب إرادته على إرادة المجني عليه، وبذلك فإن العنف يشمل كل المؤثرات التي من شأنها تحقيق ضغط على الإرادة كالمؤثرات الطبيعية والنفسية [٦]، وعلى ذلك فإن كل فعل يتضمن الشروع بكافة أعمال القهر أو الإرغام أو بكل المؤثرات التي من شأنها تحقيق ضغط على الإرادة كالمؤثرات الطبيعية والنفسية لقلب نظام الحكم أو شكل الدولة المقرر بالدستور يعد محققا للركن المادي

في هذه الجريمة. وتجدر الملاحظة : أن المشرع العراقي لم يشر إلى تغيير الدستور دون استخدام العنف أو القوة ولكن بغير الآليات الدستورية، ولم يشر كذلك إلى مسألة تعطيل الدستور أو عرقلة تطبيق أحكامه مثلا بعرقلة إصدار القوانين اللازمة لتنفيذ بعض النصوص بوسائل غير دستورية كالمقاطعة أو الغياب المتعمد أو التواطؤ السياسي على المخالفة الدستورية وغير ذلك من الأفعال التي تؤدي بالنتيجة إلى الخروج على أحكام الدستور وهو الأمر الذي ينبغي الالتفات له .

٢-الركن المعنوي

يتطلب توافر القصد الجرمي بهذه الجريمة كونها من الجرائم العمدية ، وفضلا عن وجوب توفر القصد العام -بأن يعلم الفاعل بعناصر الجريمة وأن يتفهم حقيقة نشاطه المادي وأن الوسيلة التي يستخدمها من قوة أو عنف غير مشروعة ويلزم أن تتجه إرادته لفعله وما يترتب

---

[١] محمود سليمان موسى، شرح قانون العقوبات الليبي ،القسم العام ،ج١،منشأة المعارف ،الاسكندرية،٢٤٧،٢٠٠٢.

[٢] احمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة،ط١،ج٣،عالم الكتب، بلا مكان نشر،٢٠٠٨،ص١٨٨١

[٣] محمود صالح العادلي، موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، ج١ذ،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،٢٠٠٣،ص٤١.

[٤] مأمون محمد سلامة، جرائم العنف، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،ع٢،القاهرة،١٩٧٤،ص٢٦٥.

[٥] محمود صالح العادلي، موسوعة القانون الجنائي للارهاب،ج١،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،٢٠٠٣،،ص ٤٨.

[٦] المصدر نفسة،ص٤٨.

عليه من آثار غير مكره على ذلك- يشترط أيضا توافر القصد الخاص الذي هو نية الجاني لتحقيق غرض معين هو "قلب نظام الحكم أو تغيير شكل الدولة المقرر في الدستور" [1]، وكون هذا النظام أو الشكل قد أقره الدستور الذي يفترض أنه نتاج لما تصالح عليه الشعب بشأن شكل دولتهم أو طبيعة النظام الذي يحكمهم كأساس من أسس اتفاق السلم الاجتماعي، فإن محاولة قلب ذلك بالقوة أو العنف يعني الخروج على هذا الاتفاق و تعديا على المبادئ التي تحكمه وخاصة في ما يتعلق بقواعد ممارسة السلطة وتحديدا بطريقة الوصول إلى سدتها ما يجعل هذه الجريمة من الجرائم الماسة بتلك القواعد وإخلالا بأحد ركائز السلم الاجتماعي.

المطلب الثاني

العقوبة المقررة لجريمة الشروع في إثارة العصيان المسلح

حدد المشرع العراقي في المادة ٤ من" قانون مكافحة الإرهاب" عقوبة الجريمة، على ما سيتم بيانه فيما يلي:

أولا: العقوبات الأصلية والفرعية وسيتم تناول ذلك تباعا كما يلي:

١ -العقوبات الأصلية عاقبت المادة(٤) من "قانون مكافحة الإرهاب العراقي" "بالإعدام كل من ارتكب الجريمة بصفته فاعلا أصليا أو شريكا"، وقد سبق بيان ماهية هذه العقوبة فلا نعيد منعا للتكرار.

٢ -العقوبات الفرعية وقد مر ما يستتبع فرض عقوبة الإعدام من جرائم وفق القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات- والتي تم بيانها خلال البحث-التي أحال اليها "قانون مكافحة الإرهاب" بموجب الفقرة ٣ من المادة(٦)منه، فضلا عما قرر في الفقرة ٢ من هذه المادة من "مصادرة كافة الأموال والمواد المضبوطة والمبرزات الجرمية أو المهيئة لتنفيذ الجريمة".

ثانيا: الإعفاء والتخفيف من العقاب

تناول المشرع العراقي أحكام الإعفاء أو التخفيف من العقاب في المادة(٥) من "قانون مكافحة الإرهاب" والتي نصت على"(١. يعفى من العقوبات الواردة في هذا القانون كل من قام بإخبار السلطات المختصة قبل اكتشاف الجريمة أو عند التخطيط لها وساهم إخباره في القبض على الجناة أو حال دون تنفيذ العمل.

٢ . يعد عذرا مخففا من العقوبة للجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون للشخص اذا قدم معلومات بصورة طوعية للسلطات المختصة بعد وقوع أو اكتشاف الجريمة من قبل السلطات وقبل القبض عليه وأدت المعلومات إلى التمكن من القبض على المساهمين الآخرين وتكون العقوبة بالسجن"

الخاتمة

بعد الإنتهاء من البحث توصلنا إلى أهم النتائج و التوصيات :

أولا: النتائج:

١- إن الجريمة قد لا تتحقق في صورتها التامة ولكن قد تقف أعمال الجناة عند التحضير والاعداد أو قد يشرعون في تنفيذ الجريمة غير أنها لا تتم لأسباب خارجة عن إرادة الجناة.

٢- إن المشرع العراقي عالج جملة من الأفعال التي تنتهك قواعد ممارسة السلطة يعدها أحد مقومات السلم الاجتماعي، بدءا من حماية الانتخابات بعدها الوسيلة القانونية للوصول إلى سدة الحكم، إضافة الى تجريم الحصول عليه بغير الوسائل المحددة في الدستور كتجريم الشروع بقلب نظام الحكم بالقوة أو العنف أو الارهاب أو أي وسيلة أخر غير مشروعة

ثانيا: التوصيات:

١- ضرورة قيام المشرع الجزائي العراقي بوضع رؤية شاملة تؤسس لسياسة جنائية تستلهم المبادئ الدستورية فيما يتعلق بالتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات والسيادة للقانون والمركز القانوني للشعب بوصفه مصدر السلطات.

٢- تجريم كافة الأفعال التي تؤدي بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى انتهاك هذه المبادئ و عدها من جرائم الخطر.

٣- اعتماد وصف المحاربين من مرتكبي هذه الجرائم لخروجهم على إرادة الأمة وسعيهم للفساد في الأرض باعتبار قواعد السلم الاجتماعي وسيلة لإعمارها.

٤- جعل العقاب موحدا بشأنها لاتحاد العلة واعتماد عقوبتي الإعدام أو السجن مدى الحياة في جميع هذه الجرائم ، وعدم إخضاعها لأسباب الإعفاء أو التخفيف إلا في حالة العدول قبل التنفيذ أو الإخبار الذي يؤدي إلى كشف الجناة قبل ارتكاب الجريمة

[1] ايهاب عبد المطلب، الموسوعة الجنائية الحديثة في شرح العقوبات، المركز القومي للإصدارات القانونية،القاهرة،٢٠١٢،ص١٦٠.

المراجع

١. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة،ط١،ج٣، عالم الكتب، بلا مكان نشر،٢٠٠٨.
٢. ايهاب عبد المطلب، الموسوعة الجنائية الحديثة في شرح العقوبات، المركز القومي للإصدارات القانونية،القاهرة،٢٠١٢.
٣. السيد محمد الحيدري، معجم الأفعال المتداولة ومواطن استعمالها.
٤. علي حسين الخلف، سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات،بيروت،٢٠١٥.
٥. فتوح عبد الله الشاذلي، قانون العقوبات القسم العام، دار المطبوعات الجامعية،١٩٩٨.
٦. فخري عبد الرزاق الحديثي، د. خالد حميدي الزغبي، شرح قانون العقوبات ،القسم العام، ط٢٠٠٢،١.
٧. كامل سعيد، شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات، دار العلمي الدولية ودار الثقافة،ط٢٠٠٢،١.
٨. مأمون محمد سلامة، جرائم العنف، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،ع٢،القاهرة،١٩٧٤.
٩. المحامي محسن ناجي ،الأحكام العامة في قانون العقوبات شرح على متون النصوص الجزائية، مطبعة العاني،ط١٩٧٤،١
١٠. محمد علي عبد الرضا، جريمة العصيان المسلح في التشريع العراقي، بدون سنة طبع.
١١. محمود سليمان موسى، شرح قانون العقوبات الليبي ،القسم العام ،ج١،منشأة المعارف ،الاسكندرية،٢٠٠٢.
١٢. محمود صالح العادلي، موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، ج١ذ،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،٢٠٠٣.
١٣. محمود صالح العادلي، موسوعة القانون الجنائي للارهاب،ج١،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،٢٠٠٣.
١٤. المستشار مصطفى مجدي هرجة، التعليق في قانون العقوبات في ضوء الفقه والقضاء، دار المطبوعات الجامعية،١٩٨٧.
١٥. ١٥-معجم المعاني الجامع، متاح على الموقع الالكتروني www.almaanyn.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/١٤،الساعة ١:٤٧م.

المجلد ٠٦-العدد ١٥ ،٢٠٢٤
Vol.06, Issue15, 2024
ISSN :2628-8389

قضايا الأمن الأوروبي بعد الحرب الروسية الأوكرانية

European security issues after the Russian-Ukrainian war

عبد السلام سالم مسعود البوسيفي

قسم السمع والنطق – كلية التقنية الطبية صرمان – جامعة صبراتة

قضايا الأمن الأوروبي بعد الحرب الروسية الأوكرانية

European security issues after the Russian-Ukrainian war

عبد السلام سالم مسعود البوسيفي
قسم السمع والنطق – كلية التقنية الطبية صرمان – جامعة صبراتة

الملخص :-
تقف القارة الأوروبية على أبواب أزمة تهدد أمنها جديا بعد الاقتراب من مرور ثلاثة أعوام على الحرب الروسية - الأوكرانية التي أثرت كثيرا في الواقع الأمني والاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة في ضوء المنافسة العالمية المحتدمة في المجال الاقتصادي، والامني إضافة إلى الوضع غير المستقر في غرب البلقان وفي منطقة الساحل الإفريقي، والصراعات الإقليمية، حيث تختلف تقديرات المتابعين والمهتمين بالسياسات الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي حول كيفية تأثير الحرب الروسية في أوكرانيا التي بدأت منذ فبراير(٢٠٢٢) على ترتيبات الأمن الأوروبي، فهناك من يشير إلى أن الحرب قد دمرت الأمن الأوروبي، ومن ثم ليس أمام الأوروبيين خيار سوى تعزيز دورهم في إطار حلف الناتو، بينما يرى آخرون أن هذه الحرب تدفع الأوروبيين لتطوير نظام أمني أوروبي خاص مستقل عن حلف الناتو ولا يتأثر بالسياسات الأمريكية، وتبني أي من هذين الرأيين ينطوي على قدر من المجازفة لعدة أسباب منها ما يتعلق بأن هناك ترتيبات أمن أوروبية، أو كما يسميه البعض "نظام للأمن الأوروبي" مرتبط بالاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي، وقد تطور على مدار عقود، وهو يتألف من تصور محدد للتهديدات والمخاطر ومصالح أمنية مشتركة لدول الاتحاد، واستراتيجيات تقوم على تنفيذها مؤسسات أمنية وسياسية تابعة للاتحاد لتحقيق الأمن الداخلي وفي هذا السياق، يمكن القول إن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا قد يكون متغيراً مهماً قد يدفع الأوروبيين لإحداث نقلة نوعية في ترتيبات الأمن الأوروبي، سواء فيما يتعلق بالتهديدات والمخاطر أو بالمصالح الأمنية المشتركة التي يسعى الاتحاد لتحقيقها على مستوى الأمن الداخلي أي ما يخص أمن المواطن الأوروبي، أو على مستوى الأمن الخارجي للاتحاد من خلال الشراكة مع دول الجوار.

الكلمات المفتاحية:- قضايا- الأمن الأوروبي- روسيا- أوكرانيا.

European security issues after the Russian-Ukrainian war

Abd Al-Salam Salem Masoud Al-Busaifi

Abstract:
The European continent stands on the cusp of a crisis that seriously threatens its security after approaching the three-year anniversary of the Russian-Ukrainian war, which greatly affected the security and economic reality of the European Union countries, especially in light of the intense global competition in the economic and security fields, in addition to the unstable situation in the Western Balkans. In the African Sahel region and regional conflicts, where observers and those interested in the European Union's security and defense policies differ in their estimates of how the Russian war in Ukraine, which began in February 2022, has affected European security arrangements, there are those who point out that the war has destroyed European security, and then The Europeans have no choice but to strengthen their role within the framework of NATO, while others see that this war pushes the Europeans to develop a special European security system that is independent of NATO and not affected by American policies. Adopting either of these two opinions involves a degree of risk for several reasons, including those related to the fact that There are European security arrangements, or as some call it a "European security system" that is mainly linked to the European Union, and has developed over decades. It consists of a specific perception of threats and risks, common security interests of the Union countries, and strategies implemented by the Union's security and political institutions to achieve security. Internally, in this context, it can be said that Russian military intervention in Ukraine may be an important variable that may push the Europeans to make a qualitative shift in European security arrangements, whether with regard to threats and risks or to the common security interests that the Union seeks to achieve at the level of internal security, that is, with regard to the security of the European citizen. Or at the level of the Union's external security through partnership with neighboring countries.

Keywords: - Issues - European security - Russia - Ukraine

المقدمة :-

صاحبت نهاية الحرب الباردة مجموعة جديدة من القضايا الأمنية بمفهومها الشامل في القارة الأوروبية والعالم مثل : تفكك الدول، وانتشار الصراعات العرقية، والدينية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمخاوف من انتشار أسلحة الدمار الشامل في ظل الترسانة الضخمة التي كان يمتلكها الاتحاد السوفيتي(السابق) كما ظهرت على قائمة الأولويات قضايا الإرهاب، وتدهور البيئة، والهجرة، واللاجئين، والجريمة المنظمة، والأمراض المعدية الفتاكة مثل(الإيدز، السارس) وغيرها، وقد ساعدت العولمة بما تحتويه من خصائص مثل سرعة الانتقال والاتصال، وتحويل العالم إلى قرية صغيرة على سرعة انتشار تلك القضايا أو المشكلات وتفعيلها. (Christopher Coker, ٢٠٠٢,P:39) وبالرجوع إلى الحرب الروسية الأوكرانية والتي ترجع أهمية هذه الحرب إلى عدة اعتبارات منها أنها أول حرب برية كبرى في أوروبا يستخدم فيها هذا الكم من الجنود والأسلحة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنها حرب معقدة تتداخل فيها قضايا الحدود والهوية والتاريخ ما يدخلها في نمط الصراعات الذي يُعرف بالصراع الاجتماعي الممتد الذي يعد من أكثر أنواع الصراعات صعوبة على الحل، كما أنها حرب ساحتها الأراضي الأوكرانية ولكن نطاق حدودها السياسية والاقتصادية يتجاوز ذلك لأنها في جوهرها مواجهة بين روسيا من جانب والغرب ممثلا في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة من جانب آخر.(هلال، ٢٠٢٢ ، ص:٧٤) من جانب آخر نجد أن الدول الأوروبية تنظر إلى " التهديد" الروسي للأمن الأوروبي سواء عبر ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس(٢٠١٤م) أو عبر غزوها لأوكرانيا على أنه تهديد أوروبي جاء من داخل القارة الأوروبية وليس من خارجها وهو ما يستدعي التعامل معه بطريقه مختلفة عما لو كان تهديدا لها من خارجها، ومن ثم ستجد أن الدول الأوروبية عموما لا ترغب ولا تستطيع حقيقة تجاهل وضع دولة بحجم وقدرات روسيا الكبيرة داخل أوروبا.(بيزارد وآخرون، ٢٠١٧ ، ص: ١٤) ومما لا شك فيه فإن الحرب الروسية الأوكرانية أحدثت تغييرات جوهرية في البيئة الأمنية الأوروبية فقد أعادت نمط الحروب العسكرية التقليدية إلى المشهد في الحسابات الأمنية في القارة الأوروبية، والتي كانت قد تراجعت أهميتها لصالح التهديدات الأمنية غير التقليدية، كما أبرزت الحرب وجهة النظر الروسية التي تعتبر أن أمنها القومي يعد جزءا مهما من منظومة الأمن الأوروبي، حيث تتبنى روسيا تصورا للأمن الأوروبي يرتبط بأمنها القومي وبدور لها في أي ترتيبات خاصة بالأمن في أوروبا.(رجب، ٢٠٢٢) من جانب آخر تمثل أوكرانيا أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لروسيا فقد حرصت روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفييتي عام (١٩٩١م) على إبقاء أسطولها في البحر الأسود، حيث تمركز الأسطول الروسي في قاعدة سيفاستويل البحرية في جزيرة القرم، والتي تنبع أهميتها من أن السيطرة عليها تعني التحكم في البحر الأسود والمناطق المطلة عليه، أما عرفيا فينتمي الجزء الشرقي والجنوبي من أوكرانيا إلى روسيا، ويشكل الروس ما يقرب من(١٧٪) من سكان أوكرانيا، وتعطي تلك الأخيرة روسيا القدرة على مد نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي إلى دول شرق أوروبا، والبحر الأسود، ومنطقة القوقاز وتمثل كذلك أهمية استراتيجية بالنسبة لمنظومة أمن الطاقة الروسية، حيث تمثل أوكرانيا نقطة عبور الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، ومن المعروف أن العديد من الأسلحة الروسية مثل محركات طائرات الهليكوبتر الروسية القتالية، ومحركات العديد من السفن الحربية الروسية أنتجت في المصانع العسكرية الأوكرانية، كما أن ما يزيد على نصف مكونات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات تنتج في أوكرانيا.(عبده، ٢٠٢٢ ، ص: ٤١٩-٤٢٠) وبناء على ما سبق فإن روسيا رأت في توسع حلف الناتو شرقا تهديدا لها، وأنها لن تقبل بانضمام أوكرانيا إلى المنظومة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية الغربية وأثبتت أنها تعتبر ذلك سببا كافيا لشن الحرب للحصول على ضمانات غربية بعدم انضمام أوكرانيا إلى الناتو، ووقف التصعيد العسكري شرق أوكرانيا، وكانت روسيا قد طالبت بتوقف أوكرانيا عن محاولة استعادة السيطرة على المناطق الانفصالية المدعومة من روسيا في إقليم دونباس الذي يضم مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك في شرق أوكرانيا، حيث يمثل ذلك خرقا لاتفاقي مينسك ١ عام(٢٠١٤م)، و مينسك ٢ عام (٢٠١٥) اللذين تم التوصل إليهما تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.(عبده، ٢٠٢٢ ، ص: ٤٢١) وأكدت روسيا محاولة الناتو استمالة جورجيا على حدودها الجنوبية الغربية، وضم فنلندا والسويد في منطقة البلطيق، وبالطبع أوكرانيا التي عملت مع بيلاروسيا كعازل لروسيا مع عضو في حلف الناتو هو بولندا، وأن تمدد حلف الناتو إلى الشرق بهذا الشكل سيوفر أرضية يمكن لقوات الناتو أن تتحرك عليها نحو روسيا، بالإضافة إلى تقليل وقت استجابة روسيا في حالة وقوع هجوم نووي عليها.(Lev Topor, 2022) وتتفق العديد من الدراسات مع وجهة النظر تلك التي ترى أن تدخل روسيا بقيادة بوتين في أوكرانيا جاء لتحقيق أهداف جيواستراتيجية تتعلق بفهمه لأمن روسيا بوصفها دولة عظمى ذات مجال حيوي ولا تقبل بتحالفات عسكرية على حدودها، وتريد أن تفرض هيبتها، واحترام مصالحها على من يسعى إلى الإضرار بتلك المصالح (بشارة، ٢٠٢٢) وترى دول الاتحاد الأوروبي في ذلك تهديدا مباشرا لأمنها والذي يستدعي التعامل معه ووضع ترتيبات أمنية جديدة لمواجهة هذه التطورات الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا.

مشكلة الدراسة:

يرى الباحث والمتابع للأحداث الجارية بين روسيا وأوكرانيا أن هذه الأحداث قد أحدثت تغييرات كبيرة في العالم عموما وفي القارة الأوربية خصوصا على العديد من الأصعدة والمستويات وخاصة على الجانب الاقتصادي والسياسي والامني، لذلك نجد أن الكثير من الباحثين والمهتمين بأخر التطورات الحاصلة في الحرب الروسية الأوكرانية عكفوا على دراستها للتعرف على أسبابها وتأثيراتها على دول الجوار والمنطقة وعلى توازن القوى في العالم ، لذلك أفرد الباحث هذه الدراسة للبحث ودراسة أهم القضايا الأمنية التي تهدد القارة الأوروبية نتيجة تداعيات هذه الحرب التي شغلت أذهان المفكرين والباحثين منذ بداية هذه الحرب في العام ٢٠٢٢م.

أهداف الدراسة:-

وتتمثل أهداف الدراسة في:-

التعرف على أهم قضايا الأمن الأوروبي بعد الحرب الأوكرانية الروسية.

اهمية الدراسة:-

وتتمثل اهمية الدراسة في عدد من النقاط وهي :-

١- أصالة الدراسة إذ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القلائل ان لم تكن الاولى التي تهدف إلى التعرف على قضايا الأمن الأوروبي بعد الحرب الروسية الأوكرانية
٢- ترجع اهمية هذه الدراسة في كونها تدرس اهم التطورات على الساحة الأوكرانية والتي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر مصالح دول الشرق الأوسط وأفريقيا.
٣- رصد والتعرف على أهم القضايا الأمنية التي يعانيها الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الروسية الأوكرانية.

حدود الدراسة:-

وتتمثل حدود الدراسة في:

الحد الموضوعي:- والذي يتمثل في (التعرف على أهم قضايا الأمن الأوروبي.)

الحد المكاني:- أوروبا.

الحد الزماني :- ٢٠٢٤م

مصطلحات الدراسة:-

وتتمثل مصطلحات الدراسة في المصطلحات الآتية:-

الأمن الأوروبي: ويقصد به الترتيبات والاتفاقيات والخطط والمؤسسات الأوروبية الهادفة إلى مواجهة التهديدات القائمة والمحتملة من جانب، وتلك الكفيلة بتحقيق الاستقرار في أوروبا من جانب آخر مع تعظيم الاستفادة من الفرص والحد من التحديات القائمة والمستقبلية، وهو ما يتطلب بدوره التوافق على تشكيل الهوية الجماعية الأوروبية والشعور بالتوحد مع الاعتراف بوجود تمايز وتباين بين الدول الأعضاء ينبغي مراعاته، والعمل على توحيد التصورات نحو العالم الخارجي بما في ذلك طبيعة التهديدات، والمخاطر، والمصالح، والنظر إلى الجماعة الأوروبية كهوية تمثل المرجعية للجميع من المشتركين.(كشوط، ٢٠١٤)

منهج الدراسة:

لغرض الإلمام والإحاطة بجميع جوانب الدراسة تم الإعتماد على المنهج الاستقرائي من أجل فهم المقصود من الموضوع، كما تم الإعتماد على المنهج الوصفي من خلال سرد بعض الحقائق والمعطيات العلمية.

الإطار النظري:

المطلب الأول: العلاقات بين روسيا و أكرانيا:

تعد أوكرانيا وهي الدولة السوفيتية السابقة المنطقة العازلة بين الشرق والغرب حيث تعتبرها روسيا العمق الاستراتيجي والمجال الحيوي الذي يقربها من الغرب من جهة ويؤمن الجهة الشرقية الأوربية من أي نفوذ غربي من جهة أخرى، ومن وجهة نظر الغرب تعد أوكرانيا البوابة الشرقية لأوروبا وتعتبرها منطقة لا يمكن السماح لروسيا السيطرة عليها أو تجاوزها.(بدرخان، ٢٠١٤) حيث يعتبر الرئيس الروسي بوتين بحكم أنه الخليفة التاريخي أن أوكرانيا كانت جزءا من روسيا وأن الروس والأوكرانيين هم في الأساس شعب واحد (Putin, ٢٠٢١) ويعد المجتمع الأوكراني متعدد الاثنيات والأعراق واللغات منقسم بين شرق من أصل روسي يتحدثون الروسية ويدينون بالانتماء لأصلهم الروسي وللكنيسة الأرثوذكسية ويرون أن روسيا بلدهم الأم، وبين غرب يتكلم اللغة الأوكرانية ويرى أنه جزء لا يتجزأ من القارة الأوربية ويسعى حثيثا للانضمام للاتحاد الأوروبي ويدين للكنيسة الكاثوليكية في روما، وأدى هذا الانقسام المجتمعي إلى ظهور انقسام سياسي بين الجزء الشرقي الذي يميل باتجاهاته السياسية لروسيا والغربي صاحب الأفكار التحررية والليبرالية الغربية.(شلبي، ٢٠١٦) وترجع جذور الأزمة الروسية الأوكرانية الأولى إثر اندلاع الاحتجاجات في كييف ضد الرئيس فيكتور يانكوفيتش بعد توقيعه لاتفاق مع موسكو بموجبه تمنح أوكرانيا(١٥) مليار دولار ويخفض سعر الغاز الذي تسلمها إياه بمعدل الثلث وهو مستوى تفضيلي لجمهوريات الاتحاد السوفيتي التي تعتبرها موسكو شريكا إلا أن المشهد الأوكراني في حقيقته يرجع إلى خلفية أبعد من ذلك، ففي نوفمبر (٢٠٠٤) انطلقت الثورة البرتغالية نتيجة عملية تزوير الانتخابات حيث يذكر أن نظام الرئيس ليونيد كوتشما" كان قد قام بها من أجل أن يوصل مرشحه يانكوفيتش الموالي لروسيا الاتحادية إلى منصب الرئاسة في أوكرانيا ليعلن فوزه على مرشح المعارضة يانكوفيتش المدعوم من الغرب مما آثار غضب المعارضة التي دعت إلى الخروج للتظاهر.(دنفر، ٢٠١٩)

أما الأزمة الثانية فقد اندلعت في العام(٢٠١٤) على خلفية قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم التي كانت قد منحتها إلى أوكرانيا إبان الحكم السوفيتي السابق، فالجزيرة بحكم موقعها المطل على مضيقي البوسفور والدردنيل تمثل أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا، وإن امتلاكها يعني السيطرة على مياه البحر الأسود وبها أكبر قاعدة بحرية لروسيا وهي الوحيدة في المياه الدافئة التي تضمن الخروج الآمن لأسطول البحر الأسود الروسي إلى المتوسط.(علي، ٢٠١٧) لذلك عملت روسيا على التدخل فورا من أجل حماية قواعدها الاستراتيجية في منطقة القرم فهذا الأسطول البحري من أكبر الأساطيل البحرية بالإضافة إلى أنه حلقة الوصل البحرية بين روسيا وحلفائها في البحر المتوسط ومنهم سوريا، وعلى إثر ذلك تم إثارة التمرد في الشرق ودعمت روسيا الانفصاليين الذين قاتلوا القوات الأوكرانية في حرب استمرت(٨) سنوات وأودت بحياة(١٤) ألف شخص.(كيربي، ٢٠٢١) وقد أصدرت أوكرانيا قرارات بإلغاء قانون اللغة للأقليات ومن بينها اللغة الروسية وإعلان اللغة الأوكرانية اللغة الرسمية الوحيدة للبلاد الأمر الذي أثار حفيظة بعض الاقاليم، فانطلقت مظاهرات تطالب بمزيد من التكامل مع روسيا، كما أثار تغيير رأس السلطة في أوكرانيا مخاوف بالغة لدى حكومة الرئيس بوتن نتيجة لصعود القوى اليمينية القومية المتطرفة من وجهة النظر الروسية فقرر التدخل العسكري وإعادة القرم إليها عبر الاستفتاء الذي أجرته وأظهر رغبة(٩٥٪) من سكانها بالدخول ضمن الاتحاد الروسي وقد ترتب عن تلك الأزمة تداعيات خطيرة على العلاقات الروسية الأوكرانية وعلاقات روسيا مع الغرب المساند لأوكرانيا(علي، ٢٠١٧) وعلى إثر ذلك شهدت أوكرانيا العديد من الاشتباكات التي كانت على أشدها بين الأوكرانيين والانفصاليين والذي دفع بممثلين من كييف وموسكو والانفصاليين الموالين لروسيا بعقد اجتماع منسك وذلك بهدف التوصل إلى خطة السلام لوقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا حيث أسس قادة أربع دول هي طرفا الأزمة روسيا وأوكرانيا إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا بصيغة سميت صيغة نورماندي عام(٢٠١٤) وفي أعقاب اشتباكات مسلحة اندلعت في منطقة دونباس شرقي أوكرانيا بين القوات الحكومية وميليشيات انفصالية بدعم من روسيا وافقت الحكومة الأوكرانية في ٥ سبتمبر(٢٠١٤) على خطة وقف النار التي قدمتها روسيا ومنظمة التعاون الأوروبي "OSCE"، وتم إجراء محادثات بين ممثلي جميع الأطراف في العاصمة البيلاروسية مينسك إذ تضمنت خطة السلام عرفت بـ مينسك (١) وعلى الرغم من إيقاف الهجوم المدعوم من روسيا ضد القوات الحكومية إلا أن القتال لم ينته وفشل الاتفاق مينسك (١) وتسببت المعارك في سقوط (١٣٠٠) قتيل منذ توقيع الاتفاق واستولى الانفصاليون على أكثر من(٥٠٠) كيلومتر مربع إضافي من الأراضي الأوكرانية، وبحلول يناير (٢٠١٥) انهار بروتوكول مينسك(١) في وقف إطلاق النار وبعد جولات من التفاوض وتم التوقيع على اتفاقية مينسك (٢) في فبراير(٢٠١٥) لوضع حد للنزاع الذي اندلع في منطقة دونباس جنوب شرقي أوكرانيا، وتم تنسيق الوثيقة التي تحمل اسم مجموعة الإجراءات الخاصة بتنفيذ اتفاقات مينسك في القمة التي عقدت في العاصمة البيلاروسية في ١٢-١١ فبراير(٢٠١٥) وزعماء دول رباعية النورماندي(روسيا، وأوكرانيا، وفرنسا، وألمانيا) ففي الوقت الذي اعتبر فيه الرئيس

الروسي بوتين أن الغرب يكن نوايا غير طيبة تجاه روسيا أعلن القيام بما أسماه عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا لم يردعه توقيع روسيا عام(١٩٩٩) في إسطنبول على ميثاق منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ذلك الميثاق الذي يضمن البند(١) والذي ينص على حق الدول ذات السيادة في اختيار الرتيبات الأمنية التي تراها ضرورية لأمنها بما في ذلك تحالفاتها كما لكل دولة الحق في الحياد.(Istanbul Document,١٩٩٩)

المطلب الثاني: الحجج الروسية للحرب على أوكر انيا:

أسس خطاب الرئيس بوتين تنفيذ ما أسامه بـعملية عسكرية خاصة على حق روسيا في الدفاع الشرعي عن نفسها، وقد استخدم ذات الوصف أيضا الدفاع الشرعي في رسالته إلى محكمة العدل الدولي، وقد أرفقت روسيا نسخة كاملة من الخطاب إلى مجلس الأمن لإخطاره باستخدام حقها في الدفاع الشرعي بموجب المادة (٥١) من الميثاق.(الإكيابي، ٢٠٢٣) وقد استند خطاب الرئيس وما تلاه من تصرفات من قبل روسيا إلى أسباب عديدة لتبرير استخدام روسيا للحق في عملياتها الخاصة في أوكرانيا والتي يمكن دمجها تحت ثلاثة أسباب رئيسة وهي:

١. توسع حلف الناتو شرقا في بداية تولي الرئيس بوتين مقاليد السلطة في موسكو، حيث حاول الرئيس الأمريكي بناء جسور مع الغرب وصلت قمتها بدعوة روسيا ذاتها لتكون جزء من ذاك الحلف الذي أنشئ بالأساس المواجهة الاتحاد السوفيتي وهو ما كشف عنه الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون حيث قال إنه حاول إقناع بوتين بالانضمام لحلف الناتو في عام (٢٠٠٨) وأوضح بأنه لم يعرض على روسيا مجرد شراكة خاصة مع الناتو فحسب بل عرض عليها أيضا فرصة انضمام محتمل للحلف مشيراً إلى أن حجته في ذلك كانت تتمثل في أن المشاكل الأمنية الكبرى سيكون مصدرها في المستقبل أطرافا غير حكومية أو دولاً استبدادية تبيع قدرات كيماوية وبيولوجية، ونووية إلى جماعات إرهابية.(Clinton, ٢٠٢٢) لكن سرعان ما أصبح واضحًا أن هذه الجسور لا يمكن أن تستمر إلا إذا تنازل بوتين عن هدفين يتمثل الأول: حماية نظامه غير الديمقراطي من تفشي القيم الليبرالية والديمقراطية في محيطه، وأما الهدف الثاني: استعادة السيطرة على الفضاء السوفيتي السابق كحاجز ضد توغل الغرب.(Rumer, ٢٠٢٢) وعلى إثر اخفاقه في تحقيق أيا من هذين الهدفين بات بوتين يعتبر حلف الناتو الوجه الآخر للولايات المتحدة واليد العسكرية لـ "الغرب" الذي يحاول محاصرة روسيا وتضيق الخناق عليها. (The New York Times, ٢٠٢٢) وقد عبر عن هذا صراحة بقراره غزو أوكرانيا واعتبره محاولة أخيرة لوقف التوسع العدائي للغرب بالقرب من حدود روسيا قائلا منذ نهاية الحرب الباردة اختار عدد من الدول في أوروبا الشرقية الانضمام إلى الناتو مما جعلهم حلفاء عسكريين لخصوم موسكو السابقين في الغرب، وفي عام(٢٠٠٨) عبرت واشنطن أن الناتو قد يفكر يوما ما في عضوية أوكرانيا حيث وصف بوتين هذه الخطوة بأنها مؤامرة الناتو لتدمير روسيا.(Fisher,٢٠٢٢)
٢. وفي إطار ذلك حاولت أوكرانيا استغلال هذه المساعي في استقطاب الدعم الغربي لمواجهة روسيا وكانت بمثابة الفخ التي تم استدراج روسيا من خلاله، وكلا الموقفين السابقين يصطدمان بسياسة روسيا التي لا تسمح بالمساس بمصالحها الإقليمية وخاصة تطوير أسلحة بيولوجية في أوكرانيا إلا أنه بعد وقت قصير من غزو أوكرانيا أعلنت روسيا أن البيانات التي حصلت عليها وزارة الدفاع تثبت مرة أخرى تطوير الولايات المتحدة أسلحة بيولوجية على أراضي أوكرانيا.(The State Duma, ٢٠٢٣) بما في ذلك وثائق تؤكد تطوير مكونات أسلحة بيولوجية وأشارت روسيا في جلسة مجلس الأمن بتاريخ ١١ مارس(٢٠٢٢) إلى أن أوكرانيا لديها حوالي(٣٠) منشأة لتطوير الأسلحة البيولوجية تتولاها الولايات المتحدة وحلف الناتو العاملين على أرضها والتي تجري برامج بحثية تشكل تهديدا لروسيا، كما تقدمت موسكو مرة أخرى في ٢ نوفمبر (٢٠٢٢) بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يهدف إلى إجراء تحقيق بتفويض من مجلس الأمن بشأن حيازة أوكرانيا أسلحة بيولوجية وذلك استنادا إلى المادة السادسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية التي تحظر إنتاج وحيازة ونقل وتخزين واستخدام الأسلحة البيولوجية لعام(١٩٧٢) وقد فشل تبني القرار بسبب فيتو من ثلاث دول هي الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة وامتناع (١٠) دول عن التصويت (الإكيابي، ٢٠٢٣)
٣. تهديد من داخل الأراضي الأوكرانية: حيث ركز خطاب الرئيس بوتين في إعلانه عن العملية الخاصة في أوكرانيا على أن أوكرانيا تمثل تهديدا لروسيا في حد ذاتها ككيان إقليمي، حيث قال "لا يمكن لروسيا أن تشعر بالأمان والتطور والبقاء مع وجود تهديد مستمر ينبع من الأراضي الأوكرانية، مضيفا ان المعضلة بالطبع ليست منظمة حلف شمال الأطلسي نفسها فهي مجرد أداة للسياسة الخارجية للولايات

المتحدة بل هي في الأراضي المجاورة لنا، ففي أراضينا التاريخية يتم إنشاء كيان مناهض لروسيا معادي لنا تم وضعه تحت سيطرة خارجية كاملة، و ملئه بقوات مسلحة تابعة لبلدان منظمة حلف شامل الأطلسي، وتزويده بأحدث الأسلحة، هذه هي ما يسمى بسياسة احتواء روسيا.(The Spectator, ٢٠٢٢)

المطلب الثالث: الأزمة الروسية الأوكرانية وفقا لمحددات نظرية توازن التهديد:

يرى الملاحظ العام أن روسيا متفوقة عسكريا ، أما على الجانب التفوق الإقتصادي نجدها تحتل مكانة متوسطة لا ويقدر صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الروسي قد انكمش بنسبة(٢,٢٪) في عام(٢٠٢٢) حيث يعتمد الإقتصاد الروسي على تصدير الغاز والبترول والقيام في المقابل باستيراد جميع ما تحتاجه من الخارج ، أما بشأن التفوق التكنلوجي فيقتصر هذا التفوق في المجال العسكري وفي مجال الإلكترونيات (Rácz, Spillner, and, Wolff, 2023).

١- القرب الجغرافي:

يعتبر موقع دولة أوكرانيا استراتيجيا بإمتياز حيث أنها تعتبر حلقة الوصل والإتصال بين "روسيا" و"الاتحاد الأوروبي" الذي يعتبر أحد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية المهمين، ورغم انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع هذه الإتحاد كقوة عظمى ولكن لم تتقبل روسيا هذا الأمر ولم تقبل بانفصال أوكرانيا عنها في حين حاولت كييف الإبقاء على علاقة جيدة مع موسكو وانفتاحا بطينا ومحسوبا على الغرب أسوة بالدول السوفيتية السابقة ولكن روسيا البوتينية لم تتقبل تطلع أوكرانيا نحو الغرب منذ الثورة البرتقالية في عام(٢٠٠٥) وتراها روسيا محاولة لحلف الناتو لعزلها والقضاء عليها، ويعد الموقع الجغرافي لأوكرانيا من حيث قربها من روسيا عاملا مهما أعان الدب الروسي على السيطرة على شبه جزيرة القرم بقرار من الرئيس بوتين في مارس(٢٠١٤) حيث لم يكن هذا الصراع وليد اللحظة بل كان منذ زمن بعيد، وإن لم يثار لعقود، فشبه جزيرة القرم كانت جزءا من الدولة العثمانية في أجزائها الشمالية وهذا ما يمنحها موضعا استراتيجيا من حيث قربها من مضيق البوسفور ومضيق الدردنيل اللذين يربطان البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط من جهة والقوقاز من جهة أخرى، حيث يبلغ سكان هذه الجزيرة حوالي (٥٠٪) من سكانها أما الأوكران فبلغت نسبتهم حوالي(٣٠٪) من تعداد سكان هذه الجزيرة، أما سكان الجزيرة الباقيين فكانوا من التتار المسلمين كما تزخر جزيرة القرم بالعديد من الثروات كالبترول، الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، النحاس، الحديد، المنجنيز، والرصاص، والثروات الزراعية، كما تتربع شبه جزيرة القرم بالنسبة لأمن الدب الروسي في موقع الصدارة ويوليها الكثير من الإهتمام وذلك لاحتوائها على ميناء تسيفاستوبول الذي يضم رمز القوة البحرية الروسية، والذي يعد أكبر أسطول بحري يملكه الدب الروسي، كما تشكل قاعدة للانطلاق إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والتي كانت تشكل هاجسا للقادة الروس على مر التاريخ، كما أنها تؤمن التواصل مع القاعدة الروسية في ميناء طرطوس السوري.(أمين، ٢٠١٤) وتعود أهمية شبه الجزيرة أيضا لعدة مميزات منها الأهمية الجيوسياسية

(Center for Strategic and International Studies, 2017) أما على المستوى الأمني فتطل شبه الجزيرة على شريط طويل من سواحل البحر الأسود الشمالية كما تربض على أراضيها (١٥) قاعدة عسكرية أوكرانية برية وبحرية ولكنها تعد قواعد صغيرة جدا من حيث الحجم، وضعيفة من حيث القوة العسكرية إذا ما قارناها بالقوة العسكرية المتمركزة في: قاعدة سيفاستوبل التي تشمل أربعة خلجان مائية كما أن السيطرة على شبه جزيرة القرم تمنح موسكو وصولاً مستمرا إلى القاعدة البحرية في سيفاستوبول، موطن أسطول البحر الأسود الروسي وميناء المياه الدافئة في سيفاستوبول والميناء الطبيعي والبنية التحتية الواسعة تجعله من بين أفضل القواعد البحرية في البحر الأسود ما يوفر لروسيا من القدرة على إبراز قوتها في البحر الأسود وحوله، وتجدر الإشارة إلى أن عقد إيجار روسيا لميناء سيفاستوبول يمتد حتى عام(٢٠٤٢) (Center for Strategic, and International, ٢٠١٤) أما على الصعيد الإقتصادي فتشكل شبه جزيرة القرم وجهة للسياح سواء للروس، أو البولنديين أوالأوكرانيين، أوالألمان، ويعتبر شبه جزيرة القرم مصدرا هاما للمواد الغذائية للدولة الأوكرانية، إذ ينتج العديد من المحاصيل والفواكه كالعنب، والخوخ، والمشمش، والتين إضافة إلى إنتاج العسل، إضافة إلى ما تزخر به من مصادر أخرى كالنفط والغاز وبعض المعادن بكميات كبيرة غير مستثمرة.(Britannica, Encyclopaedia, 2022)

٢-الإنفاق العسكري:

يمتلك الجيش الروسي قوة عسكرية لا يمكن مقارنتها بأي حال من الأحوال بالقوة العسكرية الأوكرانية، حيث يحتل الدب الروسي المرتبة الثانية على المستوى العالم من حيث القوة العسكرية، أما الجيش الأوكراني فيتربع في المرتبة الثانية والعشرون عالميا، وقد إزداد إنفاق أوكرانيا بنحو يبلغ أكثر بسبع مرات عن انفاقها في الأعوام الماضية وذلك خلال الفترة بين عامي (٢٠٢١ و ٢٠٢٢) في عام (٢٠٢٢) حيث أنفقت الدولة الأوكرانية ما يقدر (٤٤) مليار دولار أمريكي على الجيش الأوكراني، وهذا الرقم يمثل ثلث ما تنتجه أوكرانيا محليا وإن كان معظمه من مساهمات حلف الناتو والولايات المتحدة لمساندة كييف في مواجهة الغزو الروسي. (Statista Research Department , 2023) وتجدر الإشارة إلى أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي نقلت الأسلحة النووية للإتحاد السوفييتي بما فيها الأسلحة النووية الموجودة على الأراضي الأوكرانية إلى الأراضي الروسية في إطار إتفاق صريح مفاده أن تصبح دول الاتحاد السوفييتي السابق طوعا لمنطقة خالية من الأسلحة النووية وذلك في مقابل بعض الضمانات الأمنية التي تتضمن بعدم تهديدها بأسلحة نووية في المستقبل، أما في أوكرانيا كان نقل الوصاية على الأسلحة النووية متوقفا على ضمان احترام كل من روسيا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة لسيادة الدولة الأوكرانية والحفاظ على سلامة أراضيها فقد كانت هذه القضية تأتي في مقدمة مخاوف كييف الرئيسية التي أعربت عنها بشكل متكرر في أثناء مفاوضات ما بعد الحرب الباردة وما تلاها، وتم الإعلان عن هذه الالتزامات بشكل رسمي في مذكرة بودابست للضمانات الأمنية في عام(١٩٩٤) وقد التزمت روسيا بكل هذه التعهدات التي تتضمن في المحصلة سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.(Sinovets, Parachini, and Holynska, 2022) أما عن الدولة الروسية فأنفقت ما يقرب من (٨٦,٤) مليار دولار أمريكي على نفقاتها العسكرية في نفس العام وذلك بعد زيادة نفقاتها بنسبة (٣١٪) عن العام السابق، وقد سجلت الدولة الروسية أعلى إنفاق عسكري لها وذلك بنحو(٨٨,٤) مليار دولار أمريكي وذلك في عام (٢٠١٣)، وتعد الولايات المتحدة الأكثر إنفاقا على جيشها بين جميع دول العالم، حيث أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية عام(٢٠٢٢) نحو (٨٧٧) مليار دولار أمريكي وتليها في الإنفاق الصين والهند، بينما احتلت روسيا المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق العسكري، بعد أن احتلت ما يقرب من(٤٪) من الإجمالي بالمقارنة في عام(٢٠٢١) حيث كانت روسيا في المرتبة الخامسة بعد الولايات المتحدة، والصين والهند، والمملكة العربية السعودية، أما بالنسبة لقوة الجيش الروسي استنادًا إلى تقييم (Global Firepower Powerindex) التي تأخذ في الاعتبار سلسلة من المؤشرات بما في ذلك الأسلحة والقوى العاملة، والموارد الطبيعية، والمالية كان لدى روسيا ثاني أقوى جيش في العالم بعد الولايات المتحدة، علاوة على ذلك مع أكثر من(٤,١) ألف قطعة حربية،أما من حيث الأفراد العسكريين النشطين احتلت روسيا المرتبة الخامسة بـ (٨٣٠,٩) ألف جندي.(Statista Research Department, 2023) وبالرغم كل المجهودات المبذولة من الدولة الأوكرانية ومضاعفة ميزانية انفاقها العسكري، تبقى قوة عسكرية ضئيلة امام قوة الدب الروسي (Garamone,٢٠٢٣)

٣- النوايا العدائية:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومنح أوكرانيا استقلالا تاما، ترى روسيا أوكرانيا ولاية تابعة لهيمنتها، لذلك نجد روسيا لا تتقبل بأن تكون الدولة الأوكرانية خارج نطاق سيطرتها السياسية والأيديولوجية خاصة وأن لدى الرئيس الروسي بوتين طموحات بإرجاع أمجاد الإتحاد السوفيتي السابق.(Reuters Staff, ٢٠١٤)

المطلب الثالث: أهم قضايا الأمن الأوروبي بعد الحرب الروسية الأوكرانية:

١-ترتيبات الأمن الأوروبي:

إن التغيرات التي طرأت على العالم أسفرت عن تغير في قضايا الأمن وخصوصا بعد الحرب الباردة، وقد ظهرت عدة محاولات على المستوى الدولي والإقليمي كان هدفها تعزيز تلك المبادئ ووضعها موضع التنفيذ ومن أهمها تقرير "أجندة من أجل السلام " التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي عام(١٩٩٢) وجهود منظمة الأمن والتعاون الأوروبي التي انطلقت من مؤتمر قمة باريس عام(١٩٩٠) حول أوروبا الجديدة.(Adrian Hyde-Price, ٢٠٠١, p:37-38) وقد ازاحت الحرب الروسية الأوكرانية اللثام عن خلل واضح في ترتيبات الأمن الأوروبي، وأظهرت الإتحاد الأوروبي في دور المنسق بين السياسات الأمنية للدول الأعضاء، وقد تعامل الاتحاد الأوروبي مع هذا الخلل فأصدر وثيقتين الأولى هي إعلان فرساي في ١١ مارس(٢٠٢٢).(رجب، ٢٠٢٢) والثانية هي وثيقة التوجه الاستراتيجي لتقوية الإتحاد الأوروبي في مجالي الأمن والدفاع خلال العقد القادم في ٢١مارس(٢٠٢٢) وبالنسبة لإعلان فرساي فقد حدد ثلاثة مجالات يتوجب على الإتحاد مراعاتها وهي:

أولا: تعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية.

ثانيا تقليل الاعتماد على روسيا كمصدر يغطي احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة (الغاز، والنفط، والفحم).

ثالثا: بناء قاعدة اقتصادية أكثر قوة من خلال مواصلة العمل على تقوية السوق الأوروبية الموحدة. (European Council (Consilium), Versailles Declaration, 2022)

أما وثيقة التوجه الاستراتيجي فتهدف إلى تعزيز قدرة الإتحاد الأوروبي على التحرك العسكري في مواجهة الأزمات الأمنية التي تهدد أوروبا، وتحقيق قفزة كبيرة إلى الأمام في هذا المنحى، وتخطط الوثيقة لاستكمال الاتحاد الأوروبي في عام(٢٠٣٠) إنشاء ما يعرف باسم قدرة الاتحاد الأوروبي للانتشار السريع (A Strategic Compass for a stronger EU security and defense in the next decade, 2022)

٢-عودة التهديد النووي:

لم تشهد أوروبا تهديدا نوويا بعد نهاية الحرب الباردة ، باستثناء انفجار مفاعل تشيرنوبيل في أوكرانيا في أبريل(١٩٨٦) عندما انتشرت سحابة إشعاعات نووية عبر أوروبا في أبريل(١٩٨٦) بعد انفجار المفاعل، حيث يعتبر الخطر من هذا التهديد النووي ذا أثار مدمرة على الحياة المدنية بشكل عام ولم يكن هذا التهديد موجها لتحقيق أهداف عسكرية، ولكن مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية وتزايد حدة الصراع فيها قرر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في اليوم الرابع للحرب وضع قوة الردع الروسية والمتمثلة في الأسلحة النووية في حالة إستعداد لأي طارىء، وهذه الوحدات مهمتها ردع أي محاولة للهجوم على الدولة الروسية. (بوتين يضع قوات الردع النووي في حالة تأهب والناتو يندد، ٢٠٢٢) وتؤكد الاستراتيجية العسكرية المتبعة من قبل الدولة الروسية في عامي (٢٠١٤ - ٢٠٢٠) أن الاتحاد الروسي يحتفظ بالحق بإستخدام أسلحة الردع الغير تقليدية إذا ما هوجمت الأراضي الروسية بأسلحة الدمار الشامل أو غيرها من الأسلحة أو أي تهديد قد يلحق بأي حليف من حلافائها، وأيضا في حالة حدوث عدوان على الاتحاد الروسي بأسلحة تقليدية وذلك عندما يكون وجود الدولة موضع تهديد، وقد أكد الكسندر غروشكو نائب وزير الخارجية الروسي في مطلع مايو (٢٠٢٢) أن القرار بشأن الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية منصوص عليه بوضوح في العقيدة العسكرية الروسية، وهو ما يعني أن موسكو جادة في استخدام أسلحتها إذا ما تم تجاوز أحد خطوطها الحمراء المعلنة سابقا، من جانبه أعلن المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أن روسيا لن تلجأ إلى الأسلحة النووية إلا في حالة تهديد وجودي لها وليس بسبب النزاع الحالي مع أوكرانيا.(روسيا لن تستخدم أسلحة نووية إلا إذا تعرضنا لـ"تهديد وجودي، ٢٠٢٢) من جانب آخر إزدادت إحتمالات تهديدات نووية خلال احتدام الصراع الروسي الأوكراني على الأرض الأوكرانية من خلال محطة "زابروجيا" الأوكرانية للطاقة النووية التي سيطرت عليها روسيا، والتي تعتبر محور اتهامات متبادلة بين روسيا وأوكرانيا(بـ ١٥ قذيفة.. أوكرانيا متهمة بقصف محطة زابوريجيا النووية، ٢٠٢٢)

وترى بعض الدراسات أن روسيا لجأت إلى التلويح باستخدام قدراتها النووية لتوظيفها في تحقيق عدة أهداف تتمثل فيما يلي :

١-الرد على التصعيد الأمريكي.

٢- تحقيق الأهداف من الحرب الدائرة حاليا حيث كان هناك إصرار روسي بعد انتكاسة خاركيف على التأكيد أن موسكو لن تتراجع عن تحقيق أهدافها في أوكرانيا وهو ما أكده بوتين للمستشار الألماني، أولاف شولتس في المكالمة التي جرت بينهما يوم ١٣ سبتمبر (٢٠٢٢) والذي طالبه فيها شولتس بإنهاء العملية العسكرية، والانسحاب من أوكرانيا، وأشار شولتس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر(٢٠٢٢) إلى أن بوتين لن يتمكن من الانتصار في الحرب وأن برلين لن تقبل أي سلام تمليه روسيا.

٣- وضع حد للدعم الذي تتلقاه أوكرانيا من عدد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية..(عبد الوهاب، ٢٠٢٢)

٣-المرتزقة والمقاتلون الأجانب:

حيث شهدت الحرب الدائرة حاليا على الأراضي الأوكرانية بين روسيا وأوكرانيا استخدام المرتزقة والمقاتلين الأجانب بشكل ملحوظ وغير متوقع في أوروبا.(صالح، ٢٠٢٢) فبعد أيام من اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وجه الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي دعوة للمتطوعين الأجانب للانضمام إلى الفيلق الدولي الذي شكلته أوكرانيا وسرعان ما حظيت دعوته بدعم من كل من رئيسة وزراء الدنمارك ميتى فريدريكسون، ووزيرة خارجية بريطانيا، لكن هذه الدعوات لقيت بعض الانتقادات من أعضاء الناتو الآخرين الذين تحفظوا على منح المتطوعين الأجانب تفويضا

للانضمام إلى اللواء الدولي كما فعلت بعض الدول وهي حالة غير مسبوقة في تاريخ الحلف، على الجانب الآخر شجع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المقاتلين الأجانب على الانضمام إلى الحرب ضد النازية الجديدة على الرغم من العدد الكبير للمقاتلين في القوات المسلحة الروسية، والذي يبلغ(٩٠٠) ألف مقاتل، ومليوني جندي احتياطي.(المرتزقة السوريون في أوكرانيا بين الوهم والواقع، ٢٠٢٢) وقد أفادت تقارير روسية إلى أن الولايات المتحدة عملت على تكوين جماعات من الإرهابيين أرسلتهم إلى أوكرانيا عبر بولندا، ، كما أفادت تقارير عن مواقع بحثية أمريكية أن بعض قدامى المقاتلين من قوات العمليات الخاصة من جنسيات مختلفة منهم أمريكيون، وبريطانيون، وألمان وغيرهم موجودون في بولندا ويخططون للعبور إلى أوكرانيا للانضمام إلى الفيلق الدولي لمواجهة الدب الروسي، وبحسب ما صرح به وزير الخارجية الأوكرانية، دميترو كوليبا فإن عدد المتطوعين بلغ (٢٠) ألفا من(٥٢) دولة ينحدر معظمهم من أوروبا ، فيما تشير تقارير أخرى إلى تجاوز العدد ما يتعدى(٤٠) ألف مقاتل يتقاضون أجرًا يوميا يتعدى ال (٢٠٠٠) دولار .(صالح، ٢٠٢٢)

٤-أزمة الطاقة:

تسببت الحرب الدائرة على الأرض الأوكرانية في ارتفاع أسعار الغاز عالميا، ومن المعروف أن روسيا أكبر مصدر للغاز في العالم، حيث تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، حتى باتت موسكو تمتلك نحو(٢٥٪) من صادرات الغاز العالمية، كما أصبحت تسيطر على (١٣,٣٪) من إنتاج النفط العالمي مقارنة ب(١٢,٣٪) للمملكة العربية السعودية.(الشربيني ، ٢٠٢٢) وتعتمد الدول الأوروبية عموما على الغاز الروسي وتعد ألمانيا، وإيطاليا، وتركيا أكبر المستوردين الأوروبيين للغاز الطبيعي الروسي وتليهم اقتصادات بولندا، وفرنسا، وجمهورية التشيك، والمجر، والنمسا، وجمهورية سلوفاكيا وهولندا، وفنلندا.(بيزارد وآخرون، ٢٠١٧) وقد أعلنت ألمانيا أنها سوف تتضرر من العقوبات على روسيا في مجال الطاقة، هذا وقد قفزت أسعار العقود الآجلة للغاز في أوروبا خلال الأسبوع الأول من مارس(٢٠٢٢م) بنسبة بلغت(٣٠٪) وحطمت الرقم القياسي البالغ(٢٤٠٠) دولار لكل ألف متر مكعب ولم تشهد القارة الأوروبية مثل هذه الأسعار المرتفعة منذ منتصف التسعينيات.(كيف غيرت الأزمة الأوكرانية مفاهيم الأمن الدولي، ٢٠٢٢) وفي مجال النفط تعد روسيا المصدر الأكبر للنفط والمنتجات النفطية المكررة إلى الاتحاد الأوروبي.(بيزارد وآخرون، ٢٠١٧) ورغم ذلك اتفق وزراء مالية دول مجموعة السبع على الاقتراح الأمريكي المدعوم من بريطانيا بالعمل على فرض سقف سعر على النفط الروسي لحرمان روسيا من عائدات مبيعات نفطها التي تزداد على الرغم من العقوبات وذلك للحد من قدرة موسكو على تمويل حربها في أوكرانيا، لكن روسيا قالت إنها لن تلتزم بهذا الإجراء .(الغرب يبدأ تطبيق قرار تحديد سعر النفط الروسي عند ٦٠ دولاراً للبرميل، ٢٠٢٢) ومنذ طرح هذا المقترح هناك شبه إجماع في سوق الطاقة العالمي على أن تطبيقه ليس ممكنا لأسباب عدة أولها أنه يتطلب موافقة روسيا على سقف السعر وثانيها أن تطبيق سقف السعر بشكل فعال يحتاج إلى التزام أغلب دول العالم المستوردة للنفط الروسي بما تقرره الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب.(مصطفى، ٢٠٢٢) فهناك صعوبة في جانب آلية المراقبة والتدقيق، كما أنه سيفتح الباب للالتفاف على تلك العقوبات إما بواسطة التهريب أو بالصفقات الثنائية بين روسيا والدول التي اتخذت موقفا محايدا من الحرب الروسية الأوكرانية مثل الصين، والهند وغيرها، موسكو، ٢٠٢٢).

الاستنتاجات:

وبعد الرحلة التي خضناها في هذه الدراسة والطواف في فصولها يستنتج الباحث:

١. أن الحرب الروسية الأوكرانية ألقت بظلالها على العالم بصفة عامة وعلى القارة الأوربية بصفة خاصة نتيجة دعم الأخيرة لأوكرانيا في حربها أمام الدب الروسي.
٢. تعتبر الدول الأوروبية الحرب الروسية الأوكرانية تهديدا لأمنها القومي، وهذا ما يفسر الدعم الأوربي الغير محدود لأوكرانيا.
٣. ظهرت نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية قضايا أمنية عديدة من وجهة نظر الدول الأوربية تواجه القارة نتيجة تداعيات دعم الدول الأوروبية لأوكرانيا والذي فاقم من الأزمة الأوكرانية وزاد في تكاليفها البشرية والمادية على أوكرانيا قبل ان يكون على الدب الروسي، ومن تلك التحديات الأمنية التي استوجب على هذه الدول أخذها بعين الاعتبار ومنها الحاجة لترتيبات أمنية لمجابهة هذه التحديات الطارئة على القارة نتيجة هذه الحرب، التهديد باستخدام الأسلحة النووية والغير تقليدية والتي ستكون أثارها وخيمة على الجميع، وتحديات توفير الطاقة حيث تعتمد الدول الأوروبية بشكل أساسي على النفط والغاز الروسي، وازمة المرتزقة

والمقاتلون الأجانب الذي دأبت هذه الدول على تحشيدهم وجمعهم من جميع دول العالم، فبانتهاء هذه الحرب تبقى مشكلة هؤلاء المرتزقة وكيفية التصرف معهم فتركهم قد يؤدي إلى ازمة أمنية وارجاعهم إلى بلدانهم قد يسبب مشاكل أمنية في تلك الدول.

التوصيات:

بعد الرحلة التي خضناها في هذه الدراسة والطواف في فصولها يوصي الباحث ب:

١. على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التوقف عن دعم أوكرانيا بالسلاح وتغذية الصراع الروسي الأوكراني لتحقيق أهدافها ومصالحها الشخصية.
٢. العمل على إيقاف الحرب الروسية الأوكرانية لما لها من أثار مدمرة على أوكرانيا في المقام الأول وباقي دول العالم في المقام الثاني.
٣. تشجيع كل من روسيا وأوكرانيا على الجلوس على طاولة المفاوضات وتغليب صوت العقل في حل كل تلك المشاكل العالقة بين البلدين.
٤. على أوكرانيا النظر لمصلحة الشعب الأوكراني وتجنيب أوكرانيا المزيد من الدمار.
٥. العمل على إتفاق بين الطرفين يضمن حقوق كافة الأطراف بما فيها ضمان الأمن القومي للدب الروسي.
٦. على كل الأطراف الدولية رفع يديها وعدم التدخل في الحرب الدائرة على الارض الأوكرانية بما يضمن الوصول إلى حل سلمي لهذه الأزمة وإنهاء الحرب بسرعة.

المراجع :

أولا: المراجع العربية:

١. الاكيابي، سلوى يوسف.(٢٠٢٣) أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد(٤) العدد الأول.
٢. أمين، نظير محمود.(٢٠١٤) التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم، مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العدد(١٠)، ص: ٣٣٤.
٣. الغرب يبدأ تطبيق قرار تحديد سعر النفط الروسي عند ٦٠ دولاراً للبرميل"، موقع العربية ٥ ديسمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط https://bit.ly/3jckes.
٤. إف ستيفن لارابي، ستيفاني بيزارد وآخرون روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة رائد ،2017 ، ٣٣.
٥. المرتزقة السوريون في أوكرانيا بين الوهم والواقع، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط، مركز كارنيجي، ٢٣ يونيو ٢٠٢٢م. متاح على الرابط https://bit.ly/3ifit.
٦. الشربيني، سهير(٢٠٢٢) أزمة الطاقة في أوروبا الأبعاد المحلية والتداعيات العالمية، مركز ترينذز للأبحاث ٣ فبراير ٢٠٢٢م، متاح على الرابط https://bit.ly/3FD2wpU
٧. بوتين يضع قوات الردع النووي في حالة تأهب والناتو يندد، موقع ٢٧ فبراير ٢٠٢٢م، متاح على الرابط:https://bit.ly/3ik7ks5 .
٨. بـ ١٥ قذيفة.. أوكرانيا متهمة بقصف محطة زابوريجيا النووية، موقع سكاي نيوز عربية ٢٠ نوفمبر (٢٠٢٢)، متاح على الرابط https://bit.ly/3GWn3x5.
٩. بدرخان، عبد الوهاب (١١) مارس (٢٠١٤)، الأزمة الأوكرانية والصراع الأمريكي الروسي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، متاح على الرابط https://www.ecssr.ae/reports_analysis

١٠. بشارة، عزمي.(٢٠٢٢) روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنب المسار المؤدي إلى الحرب، سلسلة دراسات، ٢٧ فبراير ٢٠٢٢م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

١١. دنفر، صفية.(٢٠١٩) انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

١٢. رجب، إيمان(٢٠٢٢) ترتيبات الأمن الأوروبي على ضوء الحرب الروسية الأوكرانية. أبعاد التأثير ومسارات المستقبل، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ٩ اغسطس، ٢٠٢٢.

١٣. روسيا لن تستخدم أسلحة نووية إلا إذا تعرضنا لـ"تهديد وجودي، موقع ميادين(٢٩) مارس (٢٠٢٢)، متاح على الرابط https://bit.ly/3jeyDo2

١٤. شلبي، إيمان أشرف.(٢٠١٦) الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية"، المركز الديمقراطي العربي، ١٦ يناير، متاح على الموقع الإلكتروني https://democraticac.de/?p-25929.

١٥. شادي عبد الوهاب.(٢٠٢٢) الردع بالتصعيد هل تتحول الحرب الأوكرانية إلى صراع نووي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط https://bit.ly/3Wmm4p4 ، ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢م.

١٦. صالح، هدى عبد الغفار.(٢٠٢٢) " توظيف المرتزقة .. الارتدادات السلبية للحرب الأوكرانية"، السياسة الدولية، موقع مجلة السياسة الدولية، مقالات رأي، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢م، متاح على الرابطhttps://bit.ly/3UB1FV

١٧. علي، آمنة محمد.(٢٠١٧) أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية – الأوكرانية، دراسات دولية، مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد، العدد(٦٨) ص: ١٤٩ – ١٥٠.

١٨. عبده، أحمد جلال محمود (٢٠٢٢) السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، العدد السادس عشر، أكتوبر ٢٠٢٢، ص: ٤١٩ -٤٢٠.

١٩. كيربي، بول (٨) ديسمبر (٢٠٢١) روسيا وأوكرانيا: ماذا يريد بوتين وهل ستنهي روسيا حربها ؟ موقع BBC عربي. https://www.bbc.com/arabic/world-59450489

٢٠. كيف غيرت الأزمة الأوكرانية مفاهيم الأمن الدولي" المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات" ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٢م، متاح على الرابط https://bit.ly/3HMN1 .

٢١. كشوط، عبد الرفيق.(٢٠١٤) فلسفة الأمن والدفاع الأوروبي من منظور المقاربات الأمنية، رسالة دكتوراه الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية.

٢٢. مصطفى، أحمد(٢٠٢٢) هذا ما سينتج عن وقف إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، موقع اندبندنت عربية ٣ سبتمبر ٢٠٢٢م، متاح على الرابط https://bit.ly/3VS .

٢٣. موسكو: خط أنابيب "قوة سيبيريا "٢" لنقل الغاز إلى الصين سيحل محل نورد ستريم ٢، موقع فرانس ٢٤ ١٦ سبتمبر ٢٠٢٢ متاح على الرابط https://bit.ly/3YvmTO .

٢٤. نفط روسيا المحظور في الغرب يصب بشكل قياسي في الصين، موقع الميادين، ٢٠ يونيو، ٢٠٢٢، متاح على الرابط https://bit.ly/3VjfRcQ.

٢٥. هلال، على الدين(٢٠٢٢) تأثير الحرب الروسية - الأوكرانية في النظام العالمي، السياسة الدولية، عدد(٢٢٨) أبريل ٢٠٢٢، ص:٧٤.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1-Adrian Hyde-Price, "Beware the Jabberwock: Security Studies in the Twenty-First - Century", in Heinz Gartner, Adrian Hyde Price and Erich Reiter (eds.), Europe's New Security Challenges (London, Colorado: Lynne Rienner Publishers, Inc., 2001) pp.37-38.

2-A Strategic Compass for a stronger EU security and defense in the next decade, available at: https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/03/21/a-strategic-compass-for-a-stronger-eu-security-and-defence-in-the-next-decade

3-Britannica, (2022,4April),"https://www.britannica.com/place/Crimea

4-Clinton, Bill (2022, April 7)"I Tried to Put Russia on Another Path", The Atlantic https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2022/04/bill / clinton-nato-expansion-Ukraine/629499.

5-Christopher Coker, Globalization and Insecurity in the Twenty-First Century: NATO and the Management of Risk, Adelphi Paper 345 (Oxford: Oxford University Press, 2002) p.39.

6-CSIS (2014, Mar18), Center for Strategic and International Studies "Crimea's Strategic Value to Russia". https://www.csis.org/blogs/post-soviet-post/crimeas-strategic-value- russia

7-European Council (Consilium), Versailles Declaration, 10 and 11 March 2022, available at: https://www.consilium.europa.eu/media/54773/20220311-versailles-declaration-en.pdf

8-Fisher, Max (2022, Feb. 24) "Putin's Case for War. Annotated". The New York Times. https://www.nytimes.com/2022/02/24/world/europe/putin-ukraine- speech.html.

9-Garamone, Jim, (2023, Mar3) "U.S. Sends Ukraine $400 Million in Military Equipment". U.S. Department of Defense. Stories/Article/Article/3318508/us-sends-ukraine-400-million-in https://www.defense.gov/News/News /military-equipment

10-Istanbul Document, (1999, Nov19)" Organization for Security and Co- operation in Europe", accessed on 24 April 2022 .p:3

11-Lev Topor, Strategic Perspectives on the Russia-Ukraine War, E-International Relations, Mar, 6, 2022, available at: . /https://www.e-ir.info/2022/03/06/opinion-strategic-perspectives-on-the- russia-ukraine-war

12-Putin, Vladimir, (2021, July 12)" On the Historical Unity of Russians and Ukrainians The .http://en.kremlin.ru/events/president/news/66181 Kremlin

13-Rácz, András, Spillner, Ole, and, Wolff, Guntram (Feb 2023)," Russia war Economy How Sanctions Reduce Military Capacity", DGAP Policy, German Council on Foreign Relations. No.3 https://dgap.org /en/research/publications/Russia- https://www.nytimes.com/2022/02/24/world/europe/putin-ukraine - speech. speech.htm war-economy Encyclopedia.

14-Rumer, Eugene(2022, Dec 9)," Putin's Long War", Carnegie Endowment for International Peace. / https://carnegieendowment.org/2022/12/09/putin-s-long-war-pub- 88602.

15-Reuters (2014, Oct 20)" Polish ex-minister quoted saving Putin offered to divide Ukraine with Poland" https://www.reuters.com/article/us- ukraine-crisis-poland-sikorski

16-Statista Research Department (2023, May 2),"Military spending in Russia from 1993 to 2022". /https://www.statista.com/statistics/1203160/military-expenditure- russia

17-Sinovets, Polina, Parachini, John V., and Holynska, Khrystyna(2022, August 16), "How Russia's Nuclear Double Cross of Ukraine Teaches Dangerous Lessons", RAND Corporation is a research organization. https://www.rand.org/blog/2022/08/how-russias-nuclear-double Cross-of-ukraine-teaches.htm

18-Toucas, Boris, (2017, Feb 2), "The Geostrategic Importance of the Black Sea Region: A Brief History, Center for Strategic and International Studies https://www.csis.org/analysis/geostrategic-importance- black-sea-region-brief-history.

19-The New York Times(2022, April 25), "The Five Conspiracy Theories That Putin Has Weaponized". / https://www.nytimes.com/2022/04/25/opinion/putin- russia-conspiracy-theories.html

20-The Spectator,(2022, Feb 24)," Full text: Putin's declaration of war on Ukraine https://www.spectator.co.uk/article/full-/text-putin-s declaration-of-war-on-ukraine

Parliamentary Commission on 21-The State Duma(2023, April 11) "Irina Yarovava presented the outcome of the report /Investigation into Activities of the US / Biological Laboratories in Ukraine". http://duma.gov.ru/en/news/56838

المجلد ٠٦-العدد ١٥، ٢٠٢٤
Vol.06, Issue15, 2024
ISSN :2628-8389

الشرائطَ التوثيقيَّة لدى الجماعات المتطرِّفة

The extremist groups' documentary tapes

الباحثة - ندى ناجي

دكتوراة مختبر الدراسات الأدبية واللسانية وعلوم الإعلام والتواصل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله - المغرب

الشرائطَ التوثيقيَّة لدى الجماعات المتطرِّفة

The extremist groups' documentary tapes

الباحثة - ندى ناجي

دكتوراة مختبر الدراسات الأدبية واللسانية وعلوم الإعلام والتواصل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله - المغرب

الملخّص :

نظرًا لقدرةِ الفنِّ على التأثيرِ في المتلقّي وعلى إقناعه، فإنّهُ يعتبر من أقوى الوسائلِ التي تسخَّر في عمليّة التوثيق وفي حالةِ الإرهاب، فهو يقدِّم ظاهرةَ الإرهابِ في قالبٍ فنيٍّ أو شبه فنّي، ويتطرّق لها من خلالِ زوايا نظرٍ مختلفةٍ، سواءَ عبرَ الشرائط السينمائيّةِ، أو الرواياتِ أو اللوحاتِ أو الصورِ الفوتوغرافيةِ، مما يسمحُ بتأريخِ الظواهرَ والأحداثَ وتحليلها ومحاولةَ تجاوزها.

اخترنا التطرُّقَ في هذا المقالِ إلى الصورةِ بالدرجة الأولى، الّتي طالما حذَّرنا الفقهاءُ قديمًا عن تحريمها، والتي اختارتها الحركةُ الإسلاميّةُ الجهاديّة "داعش" مثلًا، للترويجِ لأعمالها الدَّمويَّةِ. وفي هذا السياقِ عمَدنا إلى اختيارِ نموذجٍ من أشرطة فيديو منشورةً من طرفِ الحركةِ الإسلاميّةِ الجهاديّةِ "داعش"، والنَّظر إلى الآلياتِ الفنيَّةِ والتقنيَّةِ التي اختارتها في شريطها المصوّر، إلى جانبِ الأناشيدِ الدعائيّةِ الّتي غالبًا ما ترافقُ أشرطتَها الدعائيّةَ والتوثيقيّة، باستعمالِ منهجٍ تحليليٍّ تفكيكي، بهدفِ النَّظرِ إلى التقنياتِ الّتي تستخدمُها، وتحليلِ خطابها، ومحاولة تحديد مدى أهميَّةِ الشَّرائط التَّوثيقيةِ الّتي تروّجُ لها في كسبِ التَّعاطفِ وتجنيد الشبابِ وإرعاب المختلفين.

الكلماتُ المفتاحيَّة: الشرائطَ التوثيقيَّةِ-السينما- الدعاية- الجهاد- الجماعات الإسلاميّة المتطرِّفة.

Abstract.

Given the ability of art to influence and persuade the audiance, it is one of the main tools used in documentation. And when it comes to terrorism, art presents the phenomenon in an artistic manner, by providing different points of views and using different forms including: Cinema, paintings, novels, and photography, which provides historical insights to the phenomon and the different events and opens the doors for more analysis in order to prevent future similar events.

It is for this reason that we chose in this article to focus first on the image, the image that most Islamist scholars prevented in the past, and that ISIS chose as one of its main propaganda tools. In this article we will look at various ISIS documentary tapes as well as some of its included Nashids, and using analysis as well as the deconstructive and critical approach, we will investigate closely the technics used by ISIS in the tapes, and will analyse its discourse, in order to assess the effectiveness of documentary tapes in gaining supporters and threatening enemies.

Keywords: Documentary tapes-cinema-propaganda-jihadism-extremist islamist groups.

أهميَّة الموضوع :

رغمَ وعينا بالكمِّ الهائلَ من الكتبِ والبحوثِ والمقالاتِ المختصَّةِ في النقدِ السينمائيّ والتَّنظير في مجالِ الفيلم والسينما بمختلفِ أنواعِها، إلّا أنَّنا وجدنا أنَّ البحوثَ في هذا المجالِ لم تعمل كثيرًا على تحليلِ ونقدِ الإنتاجاتِ السَّمعيَّة-البصريَّة للحركاتِ الإسلاميَّةِ المتطرِّفة، ولعلَّ ذلك راجعٌ إلى كونها لا تعتبر سنيمائيَّةً، ولا تتَّبعُ أي اختيارٍ فنّي، بل هي شرائطٌ واقعيَّةٌ لأحداثٍ دمويّة، شخصيَّاتُها قَتَلت أو قُتِلت بالفعل، الأمر الذي يجعلُ من شرائطِ الجماعاتِ المتطرِّفةِ موضوعًا للبحثِ من زاويةٍ مختصَّةٍ بدراسةِ الإرهابِ وبالحركاتِ الإسلاميَّةِ المتطرِّفة.

من خلالِ تحليل وتفكيك صور الحركات الإسلاميَّة وخطابها في الشرائطِ التوثيقيَّة الّتي تنتجها، ومن خلالِ التقاط مختلف التقنيَّاتِ التي تعتمدُها، ومحاولةَ فهمِ التّأثير الذي تخلقهُ هذه التقنيّات، يمكنُنا استخراج الآليَّاتَ التي مكَّنتها ومازالت تمكِّنُها من حشدِ تعاطفِ البعض، وتجنيدِ البعض الآخر في صفوفِها. وإن كان المنعُ لا ينفعُ في حالةِ داعش، نظرًا لاعتمادها على الإنترنت، وإن كان الصِّراع بينها وبين مختلفِ الأجهزةِ المكافحةِ لها في العالم الإفتراضيّ مستمرَّة، إذ كلَّما تم حجبُ موقعًا خلقَ تنظيمُ الدَّولةِ الإسلاميَّةِ موقعًا آخر، وكلَّما تمَّ غلق منتدىً فتحَ مقاتلوها أو المجاهدونَ الإلكترونيّونَ عشراتَ المنتدياتِ الجديدة، فإنَّ السِّباقَ نحو تسليحِ المواطنينَ بمختلفِ الآليَّات المساعدةَ في بناءِ شخصيَّتهم، وتنبيههم من مختلفِ المخاطرَ والوسائلَ المستعملةِ، يبقى هدفًا ضروريًا من المهمِّ التَّركيزَ عليه. ومن هنا أتت أهميَّةُ البحثِ بالدَّرجةِ الأولى، فمن خلالِ الإلمام بتقنياتِ داعش وفهم طريقة استقطابها للشباب، يمكن العملُ على مكافحةِ التَّطرُّف، وتجنّب سقوط مجموعاتٍ جديدةٍ من الشبابِ في شباكِها.

إشكاليّة وأسئلة البحث :

في حوارٍ أجريتُهُ مع أخصّاء نفسيّين ومساعدين اجتماعيّين، أشاروا جميعًا إلى أنَّ مجموعةً مهمّةً من المعتقلين على خلفيَّةِ الإرهاب (المنتسبينَ لتنظيمِ الدولةِ الإسلاميَّةِ خاصّةً)، تأثَّروا بالإنتاجاتِ السمعيَّةِ-البصريَّة التي أنتجَها التَّنظيم قَبلَ اتّخاذهم القرارَ للالتحاقِ ببؤرِ التوتُّرِ في سوريا والعراق. فكيفَ يمكنُ لشريطٍ أو نشيدٍ أن يحملَ المتلقّي إلى اتّخاذِ قرارَ مغادرةِ أرضِ وطنهِ الآمن وشدِّ الرّحالِ في مغامرةٍ نحو مناطقَ تعمُّها الفوضى والقتل، ثم الالتحاقَ بتنظيمٍ إرهابيّ! أيُّ خطابٍ تمَّ تبنّيهِ لإقناعِ المتلقّي، هل هو خطابًا دينيًّا أم سياسي، هل خاطبَ عقلَ المتلقّي أم عاطفتَهُ أم هما معًا، وما هي التقنيّاتُ الّتي تمَّ اعتمادِها في هذهِ الإنتاجات، وهل كانت وحدها كافيةً لاتّخاذِ القرار، وقبل هذا وذاك، ونظرًا إلى الخلطِ الذي يسهّلُ السقوطَ فيهِ بينَ استغلال تقنيّاتٍ سينمائيةٍ بهدفِ الدعايةِ أو التوثيق ، وبين السينما كفنٍ يُعتمدُ أساسًا على مقوماتٍ جماليةٍ خاصّةً، وعلى الإبداعِ الحرِّ والخيال الإنسانيّ الجامح، فلا بُدَّ من الإشارةِ إلى نقاطِ التوافُقِ والاختلافِ قبلَ المرورِ إلى تحليلِ الأناشيدِ الجهاديَّةِ والشرائطَ المصوَّرة في الدعايةِ الداعشيَّةِ. فما المقصودُ بالفن ، وما الإبداع ، وما الفرقُ بين العملِ الفنيّ الإبداعيّ وبينَ تسخيرِ قالبٍ فنيٍّ معيَّنٍ للدعايةِ أو التوثيق، هل يمكنُ اعتبارَ كلّ ما تتوفَّرُ فيهِ مقوّماتٍ محدَّدةٍ عملًا إبداعيًّا وفنيًّا، بغضِّ النَّظَرِ إن كانَ الهدفُ الأساسُ منه إيديولوجيًّا أو نفعيًّا بالدرجةِ الأولى، أم أنّ للفنِّ مقومات خاصَّة بهِ لا يجوزُ الخلطَ بينها وبين الدعايةِ أو الإشهارِ أو الأدلجة، وفي حالةِ وجبَ الفصلُ فما هي أوجهُ الاختلافِ والتشابهِ بين كلِّ هاتهِ العناصرَ وكيف يمكنُ الفصلُ بينها .

منهجيَّةِ البحث :

من أجلِ الإجابةَ على هذه الأسئلةِ لابدَّ من منهجٍ نصيٍّ تفكيكيٍّ نعملُ من خلالهِ على تفكيكِ الخطاب المعتمد في النماذجِ الّتي اخترناها وتحليل مضامينها، وذلك بهدف تحديد مكوّناتهِ والمخاطبة من خلاله والغرضُ المبتغى منه، ثمّ لابدَّ من النَّظرِ إلى مختلف الصور والأناشيد المضمَّنه في تلك الإنتاجاتِ وتحليلها بهدفِ استيعاب حمولتها وتأثيراتها النفسيَّة الممكنة، كما أنّه لابدَّ من دراسةٍ نقديَّةٍ للإنتاجات السمعيَّةِ-البصريَّة من حيث التقنيَّات المعتمدة بهدف تبيان الإمكانات اللوجستيكيَّة للحركات المتطرّفة ومدى خبرتها في مجال التصوير والإنتاج.

المقدّمة :

تعدَّدت التصوُّرات بخصوصِ الفنَّ والإبداع باختلافِ المرجعيَّات والتخصُّصات والإيديولوجيات نفسها، فبالنسبةِ إلى الماركسيّين يتمّ ربط الفنّ بالالتزامِ بمواقف وتصوّرات التيَّار الماركسي، ويتم اعتبار ما سوى ذلك ميوعة، وبالتَّصور نفسه خلق الإسلاميونَ لنفسهم تصوُّرًا خاصًّا للفنِّ يتماشى مع ما يعتبرونهُ فروضًا في الإسلامِ أو مبادئ أو شروطًا. وقد أوردَ محمد قطب في هذا الصددِ تعريفًا للفنِّ الإسلاميّ في أولى صفحاتِ كتابهِ "منهج الفن الإسلامي"، يحاولُ فيهِ الرَّبطَ بين الإسلامَ والفنِّ والجمال حيثُ يقول:

"هو الفنُّ الذي يرسمُ صورةَ الوجودِ من زاويةِ التصَّورَ الإسلامي لهذا الوجود.

هو التعبير الجميل عن الكونِ والحياة والإنسان، من خلال تصوُّر الإسلام للكون والحياة والإنسان.

هو الفنّ الذي يهيّئ للّقاء الكامل بين «الجمال» و«الحق». فالجمال حقيقةً في هذا الكون، والحقُّ هو ذروةُ الجمال. ومن هنا يلتقيان في القمَّة التي تلتقي عندها كلّ حقائق الوجود .

يتّضح من خلال هذا التعريف - الذي يتّفقُ معه أغلبُ الإسلاميّن - أنّ الفنَّ الإسلاميّ يصعبُ تحديده، وذلك راجعٌ إلى تعدّدِ المذاهبَ والتوجّهات والتيّارات الإسلاميّة، فيظلُّ الفنّ حبيسَ الحديث عن الحلالِ والحرامِ والمباح بين السلفيّين والمجدّدين، وبين من يفتحُ بابَ الاجتهاد. ورغمَ أنّ التوجُّهَ المقاصدي التجديدي عند أمثال محمد عبده الذين أباحوا أغلبَ أشكال الفنون وحلّلوها، بما في ذلك الرّسمَ والنّحتَ والتّشكيل والتّصوير، وذلك من خلال التمييزَ بين الأصنامِ والتصوير، على أساس أنّ التّحريمَ جاء في عهدِ الرّسول صلّى الله عليه وسلم فقط، حيثُ كانت تلك الأعمال الفنيّة تُعبد وتستغَلُّ كآلهةٍ أو رمزًا لآلهة، وأنّ هذا الأمر تغيَّر مع الزَّمن وأصبحَ التعامل مع التماثيل وغيرها تعاملًا إما جماليًّا أو نفعيًّا، فإنّ التيّارات الأكثر تشدُّدا وصرامةً في مسألةِ التحريم كالسلفيّةِ والأصوليّة، والتي تبنّتها الحركات الإسلاميّة الجهاديّة تُحرّم كلّ ما تمّ تحريمهُ في عهدِ الرّسول صلّى الله عليه وسلم ، دون أخذَ فارق الزّمن وتطوّر الحضارة البشريّة بعين الاعتبار، كما تحرّمُ كلّ ما قد يلهي الإنسانَ عن الخالقِ وعن العبادة، على أساسِ أنّ الأعمالَ الدنيويَّة يجبُ أن تكونَ مسخَّرةً لعبادةِ الله وللتحضير لليومِ الآخر الخ... فنجدُ ابن الباز في فتوىً لهُ يصرّحُ قائلًا: "الصورُ ممنوعة ... لعن الرّسول - صلّى الله عليه وسلم - المصوّرين وقال: إنّهم أشدُّ الناس عذابًا يومَ القيامةِ. والمرادُ بالصورةِ صورة الحيوان، من بني آدم، أو غيرهم، كلّ ذي روح، لا يجوز تصويره إلّا للضرورة ولا فرقَ بين الصورة المجسّمة المصنوعة بالآلةِ أو باليدِ ، وبين الصورة المرسومة بالكاميرا كلّها داخلةً في الحديث، وكلّها ممنوعةً إلّا للضرورةِ الّتي تقدّمت الإشارة إليها .

هذا التشدُّدَ فيما يخصُّ الفنون عامّة والتصويريّة خاصَّة، لما لها من علاقةٍ بالجسد - يندرجُ في التصوُّراتِ الإسلاميّةِ للفنِّ أو ما يُصطلح عليه بالفنِّ الإسلامي. ولعلَّ خصوصيّاتهِ مرتبطةً أساسًا بعلاقتهِ مع الدين نفسه، إذ أنّنا نجدُ مقابلَ التصوُّر الإسلامي تصورًا فنيًّا جماليًّا

بالدرجةِ الأولى لا يعترفُ بالطابوهاتِ في الفن، كما لا يرى ضرورةً لأن يلعبَ الفنُّ دورًا اجتماعياً أو سياسيًا أو أيديولوجيًا، على اعتبارِ أنَّ الفنَّ مستقلٌّ ويعتمدُ أساسًا على الخيالِ وينطلقُ من دواخلِ الفنَّانِ وعلاقتهِ مع ذاتهِ ومع المحيط وتفاعله معه. ومن أصحاب هذا التوجّه، نجدُ كروشيه Benedetto Croceحيثُ يقولُ في كتابهِ "المجمل في فلسفةِ الفن : فقد تعبّر الصورة عن فعلٍ يُحمد أو يُذمّ من الناحيةِ الأخلاقيّة، ولكنّ الصورة نفسها من حيث هي صورة، لا يمكنُ أن تُحمد أو تُذمّ من الناحية الأخلاقيّة. وليس ثمّة قانونًا جنائيًا يحكمُ على صورةٍ بالسجن أو الإعدام، بل ولا ثمّة حكمًا أخلاقيًا يمكن أن يصدر عن إنسانٍ عاقل ويكون موضوعه صورة.

إنّ تحرّر الفنّ من كلّ ما هو إيديولوجي أو نفعي أو وظيفي، وتحطيم الإبداع لكلّ القيود الاجتماعيّة والسياسيّة، يضعنا أمامَ عملًا صافٍ وصادقٍ يفتح فيه للفنّان حقّ التعبير بحرّيّة، واكتشاف عوالمه الداخليّة بأشكال متنوّعة، ويعطي الفرصةَ للمتأمّل في التفاعل. بينما المزاوجة بين الأهداف الذاتيّة والفن تُخرجنا من عالمِ الإبداع والتأمل إلى عالم الدعاية وصناعة الربح ،وتدخلنا في غمار حرب الإعلام.

ولعلَّ الخلط بين الفنّ والإبداع وبين الدعاية أو ما يُصطلح عليه "بالبروباغاندا"، الذي يسقط فيه العديدون خاصّة في صفوف الحركات الإسلاميّة والسياسيّة التي تَختزل الفن في مدى التزامه بالتصوّر العام الذي تحمله أو ما يُصطلح عليه بالفنّ الملتزم، ينبع من التوقف عند الشكل دون التمحيص في جوهر هاته المفاهيم.

إذا كان الإبداع عملًا حرًّا من كلّ القيود وخالٍ من الإيديولوجيات، ينبعُ من دواخلِ الفنّان وتفاعله مع محيطه وتمثّلاته للواقع، محرّرا بذلك نفسه من كل المسلّمات، ومطلقًا العنانَ للخيالِ البشري والمكبوتات، وكلّ الإشكالات الوجوديّة والذاتيّة الّتي تؤرّقه، في محاولةٍ للتعبير عنها بطريقتهِ الخاصّة حسب إسقاطاته على الواقع، بين الفنّ التكعيبي والسريالي والانطباعي والواقعي، وبين التربّب ومحاولة خلق عوالم جديدة وفتح سُبل أخرى للتعبير والبحث عن الذات واكتشاف أغوارها، ومحاولة تشكيل الواقع من زوايا مختلفة، فإنّ الدعاية من جانبها تنطلقُ من مسلماتٍ ومن واقعٍ متّفقٍ عليهِ ومن مواقف واضحة هي مواقف الجماعة أو التيّار أو الحركة، محاطة بأسوارٍ من الممنوعات والطابوهات وموجّهةً بمجموعةٍ من المحدّدات الإيديولوجية المؤطّرة للتصوُّر الذي تحمله المجموعة. وليس الهدف اكتشاف الذات أو العالم، ولا البحث في أسرار الوجود وتجاوز الذات للخوض في الخيال الإنساني، وإنما تهدفُ أساسًا إلى التعريفِ بالقيمِ الّتي يؤمنُ بها منتج الدعاية وإلى الدعوةِ إلى الالتفافِ حولها والانضمام له أو التعاطف معه على أقل تقدير، وإلى مهاجمةِ المعادينَ لتوجُّههِ ومحاربتهم إيديولوجيا.

ولعلَّ السؤال الذي يفرضُ نفسه أمام هذه المسألة هو: كيف يمكن أن تؤثر الدعاية على المشاهدين بالسهولة التي يصوّرها لنا النّقّاد والأكاديميّون، هل يمكن القول بأنّ هاتهِ استهانة بذكاء المشاهدين وقدرتهم على التحليل، أم أنّ للدعاية تقنيات وأدوات قويّة تمكّنها من التلاعب بالمشاهدين وجعلهم يتبنّونَ الأفكار الّتي تروّج لها دون وعي أو إدراك ، أو لعلّها أقوى مما يمكن أن نتصوّر، لدرجةٍ تجعلُ المتلقّي يعتقد أنّه اختار عن قناعةٍ وأنّه يؤمن بالفكرة على أساسِ تحليلٍ نقديٍّ قوي .

لفَهمِ هاتهِ المسألةِ عدنا إلى كتاب جاك إيلول Jacque Ellul، الذي حاول فيه دراسة البروباغندا وطريقة "تكوينها" لمواقف البشر، حيث يرجع قوّة البروباغندا إلى التطوّر الذي تعرفه تزامنًا مع تطوّر العلوم، لكونها مبنيّة على أسسٍ علميّة. وقد حدّد أربع نقاطٍ تتدخّل فيها العلوم لتقوية تأثير الدعاية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- اعتماد البروباغندا الحديثة على علم الاجتماع وعلم النفس والتحليلات العلميّة التي يقدمانها، حيث يقوم ناشر الدعايات بدراسة جمهوره المستهدف والتقرّب منه ومحاولة فهمه وإدراك ميولاته ورغباته على ضوء التحليل العلمي السوسيولوجي والنفسي. ويعلّق عالم الاجتماع في هذا الصدد بقوله: "بدون الأبحاث العلميّة في كلٍّ من علم الاجتماع وعلم النفس الحديثين ما كانت لتكون هناك بروباغندا، أو لكُنّا لا نزالُ في مراحل البروباغندا البدائية التي وُجِدت في عصر بريكليس أو أغسطس".
- العمل على تأسيس قواعد وتقنيات دقيقة ومجرّبة، والتي تفرض نفسها كمروج لدعاية معينة.
- تجاوز دراسة الفرد وحده إلى دراسة الفرد والمحيط أو البيئة التي يوجد بها، بالاعتمادِ دائمًا على دراساتٍ علميّةٍ سوسيولوجية ونفسيّة.
- المحاولات المتزايدة للتحكّم باستعمالات البروباغندا وقياس نتائجها، وتحديد تأثيراتها، والاعتماد على تخصّصاتٍ مغايرة في هذا الصدد كالاستعانةِ بالفلاسفة مثلًا. ويعلّق الباحث على هذه النقطة باستنتاجه: "يشير هذا إلى أنّ البروباغندا لم تعد عملًا مكتفيًا بذاته . إنّه موضوع تفكيرٍ جاد، يسير وفق قنوات علميّة.

وبذلك لا يكفي أن يكون العمل الذي بين أيدينا مصوّرًا ليدخلَ في خانة فن السينما أو التصوير أو الصورة، كما لا يكفي أن يكون مُغنّيً أو مُلحّنًا أو فيه موسيقى ليدخل في خانة فن الموسيقى أو الأوركسترا. هذا لا يعني طبعًا أن يخلو العمل الفني من كل ما هو إيديولوجي، كما لا

يعني أن يخلو من أي موقفٍ سياسيٍ أو اجتماعيٍ أو ديني، وذلك لاستحالة فصل الفنّان عن واقعه وتصوّراته وتمثّلاته للعالم ولكلّ جوانب الحياة، كما لا يمكن فصله عن الوجود وهمومه ومواقفه,لكنّنا نرى أن الأهم هو ألّا يكون الهدف دعويًا أو تعبويّا أو مبنيًا على ما هو أيديولوجي ومقيدًا به. ففي داخل التعبير الإبداعيّ الحر، يمكن استخراج مجموعةً من التصوّراتِ والمواقف التي تخصّ الفنان وتصوّراته دون التقيّد بها أو الدعوة لها. فالفرق في هاته الحالة يمكن أن يلخّص في كون الفنّان في حالة الإبداع الحر يتحرّر من رواسبه ويفجّر مواقفه في شكلٍ فنيّ جميل، بينما الدعاية عمل دعويّ مبنيّ على مسلماتٍ هدفها التعبئة، يتم إنتاجها في قالبٍ فنّي، أو تغليفها بشكل فني مناسب.

١- الفيلم بين فن السينما وبين الدعاية والتوثيق

يقول رودولف أرنهايم Rudolf Arnheim، وهو منظّر في الفن متخصّصٌ في فنّ السينما في مستهلّ كتابه "الفيلم كفن" الفيلم يشبه الرسم، والموسيقى، والأدب، والرقص ، وبهذا الخصوص تستخدم لغايات فنيّة. صور البطاقات البريديّة مثلًا، ليست فنًّا وليس ذلك المقصود منها. والأفلام ليست بضرورة فنًّا سينيمائيًّا.

وبناءً على هذه الملاحظة، وجدنا من الأساس الفصل بين فن السينما (الفيلم السينمائي) وبين الشريط الدعائي والفيلم الوثائقي. فما الفرق بين الفيلم السينمائي والفيلم الوثائقي والشريط الدعائيّ خاصّة، وأنّ كلّ ما يتم تصويره وتقديمه للعموم يعتبر فيلمًا سينمائيًا بغضّ النظر عمّا إذا كان إبداعيًا أو حاملًا لإيديولوجيا معيّنة، إن كانت تتوفّر فيه معايير جماليّة وتقنيّة معيّنة أم لا، فنجد بذلك الفيلم الوثائقي، والدعائي، يدخلان في خانة الفيلم أو السينما. ولعلّ التعريف الذي يقدّمه متحف لوكاس للفن الذي يعزّز هذا التصوّر عن فن السينما حيث يورد: "السينما، لغةً بصريّةً تحكي قصصًا على شكل صورٍ متحرّكة. الصور الموضوعة في حركةٍ لها تأثير مختلف تمامًا عن تأثيرها وهي جامدة. ينبثق الفنّ السينمائي من العديد من التخصّصات والحرف لخلقِ تجربةٍ عاطفيّة قويّة .

ورغم الإشارةِ السابقةِ إلى الفرق بين الفنّ الإبداعي وبين الدعاية أو التوثيق وغيرهما من الأمور النفعيّة التي تلبس لباس الفنون على مختلف أشكالها، دون أن يكون لها جانبًا إبداعيًا أو جماليًا معين، فقد وجدنا من الضروري التعريف بالفيلم الوثائقي والدعائي، لتوضيح موقفنا الخاص الذي يستثني هذين النوعين من الإنتاجات المصوّرة مما نعتبره فنًّا إبداعيًّا.

إنّ الضرورة تقتضي الفصل بين الفيلم -كفنٍ وإبداع - وبين الدعاية والتوثيق، وهو الطرح الذي نقترحه من أجل التمييز بين ما يُعتبر إبداعًا إنسانيًّا راقيًا، وما يمكن اعتباره أعمالًا منتجة نفعيّة، خاصّةً عندما يتعلّق الأمر بالتجربة الإنسانيّة وبذات المبدع وتمثّلاته لنفسه ومحيطه وعالمه، في مقابل خلوّ الأعمال الأخرى من هاته التجارب وتوجّهها نحو تجميع المعطيات في الفيلم الوثائقي ، أو في نشر فكرةٍ معيّنة والترويج لها في الشريط الدعائي. ولم نجد أكثر دقّة وبلاغة في هذا السياق من تعبير المخرج الروسي تاركوفسكي Tarkovski، حين صرّح في حوارٍ أُجري معه: "إنّ الفنّان لا يعمل أبدًا في ظل شروط مثاليّة، لأن تواجدها يعارض تواجد أعماله. فالفنّان لا يعيش في فراغ، إذ لابدّ من تواجد ضغطٍ من نوعٍ ما: الفنان يوجد لأنّ العالم ليس كاملًا... لن يكون من جدوى للفن إن كان العالم كاملًا... لأنّ الإنسان لن يبحث عن الانسجام وإنّما سيعيشه بكلّ بساطة... الفن يولد من رحم عالم معوجّ التصميم، وهذا هو المشكل عند "روبليف" إنّه البحث عن الانسجام في العلاقات الإنسانيّة، بين الفنّ والحياة، بين الزمن والتاريخ ، لا نستطيع فرض تجاربنا على الآخرين، أو دفعهم إلى الإحساس بمشاعر مقترحة.... لا نفهم الحياة إلا من خلال التجربة الذاتيّة.

هذا فيما يخصّ الفيلم كفن، أما الفيلم الوثائقي أو التوثيقي، فهو فيلم يتمّ فيه عرض وتوثيق أحداث تاريخية أو سياسيّة أو وقائع علميّة الخ... ويفترض فيه الالتزام بالحياد. وهو بذلك أقرب إلى التقرير الإخباري أو الإعلامي، حيث يتم التركيز أكثر على المعلومة دون أن تراعى بالضرورة الجوانب الجماليّة أو الفنيّة. ومن خلال الأعمال المنتجة، يمكن القول بأنّ الفيلم الوثائقي يقدّم أشكالًا مختلفة، فنجد منها:

- الفيلم الوثائقي الواقعي، حيث يكون التصوير واقعيًا وآنيًا، كالوثائقيّات الّتي تخصّ الدول والثقافات والعادات أو الّتي تخصّ الحيوانات وغيرها.
- الفيلم الوثائقي المتحرك، ويتعلق بالوثائقيّات الّتي تُعنى بظواهر علميّة، وتدخل الرسوم وتقنيات الحاسوب من أجل التوضيح، أو تكوين صورة ماديّة عما يُقصد، ويكون هذا ناتجًا عمومًا عن غياب إمكانيّة تصويرٍ واقعي، أو لكون المعلومات العلميّة تحتاج لأجهزةٍ خاصّة، أو لكون الأمر يتعلّقُ بنظريّةٍ علميّة مثبتة، لكنّها غير مرئيّة أو لكونها نظريّات علميّة متخيَّلة، (تدخل في إطار الفيزياء النظريّة مثلًا) (على سبيل المثال لا الحصر: في حالة رغب مخرج الفيلم التوثيقي تقريب المشاهدين من الثقب الأسود أو من نظريّة النسبيّة لأينشتاين أو من نظريّة تعدد الأكوان أو الأكوان المتوازية).

- الفيلم الوثائقي التاريخي، الذي يتمّ فيه سرد الوقائع التاريخيّة، ويتم إدخال لقطات ممثَّلة تحاكي ما حصل تاريخيًّا من أجل تقريب الصورة للمشاهدين.

وعلى العموم... يتميّز الفيلم الوثائقي بمجموعةٍ من الخصائص يمكن تلخيصها في:

- التزام الحياد.
- الاعتماد على السرد.
- تقديم وقائع حقيقيّة أو استحضار مراجع تاريخيّة معتمدة.
- الاعتماد على الحوارات.
- غياب التمثيل إلّا في حالة تشخيص حدثٍ معيّن، وفي هاته الحالة يتمّ التنبيه إلى أنّ المقطع منتقى من وقائع أو أحداث حقيقية.

ولكلّ هاته الأسباب، خاصّة، فيما يتعلّق بغياب الجانب الجمالي، والخلوّ من البعد التخيّلي والإبداعي (إلا في حالات خاصّة تهتم بالتركيز على لقطةٍ دون غيرها أو استغلال رقعة ضوئيّة معيّنة)، إلى جانب الطابع السرديّ الجاف للفيلم الوثائقي، فإنّنا نجد من غير المنصف إدخاله في خانة الفن الإبداعي.

هذا عن الفيلم التوثيقي أو الوثائقي، أمّا فيما يخص الشريط الدعائي، فهو كلّ فيلم يتمّ إنتاجه بهدف الترويج لفكرةٍ معيّنة أو إيديولوجيا، سواءً دينيّة أو سياسيّة أو غيرها، والعمل على التأثير على المشاهدين، وعلى تقبّلهم لها. ويَعتبر غاري جايسون Gary Jason أنّ استغلال السينما هو أقوى أشكال البروباغاندا تأثيرًا، حيث يقول في مقالٍ له نُشر في هذا الصدد: "إنّ أحد أكثر الاستعمالات الفلسفيّة للسينما إدهاشًا هو استعمالها كأداةٍ للبروباغندا. بالفعل، يمكن استعمال كلّ أشكال الإعلام الجماهيريّة – الكتب، الجرائد، المذياع، الإنترنيت، كوسيلةٍ للبروباغندا، أي كأداةٍ لجعل أيّ رسالةٍ (أي شيء من فكرةٍ معيّنةٍ إلى إيديولوجية عامّة) مقبولة على نطاقٍ واسعٍ لدى جمهورٍ مستهدف. ولكن ... لقد حصل جدلٌ حول كون الفيلم - مقابل الأدب والفنون التشكيليّة والموسيقى والفنون الأدائيّة الأخرى – له قوّةً فريدةً كأداةٍ للبروباغندا."

وقد تمّ التطرّق سابقًا إلى الوسائل الإعلاميّة الّتي تلجأ إليها البروباغندا للتأثير على الجمهور المستهدف، والّتي باتحادها مع شكلٍ من الأشكالِ الفنيّة تصبح أكثر قوّة وتأثيرًا. ولعلّ اعتبار الفيلم أقوى الوسائل المستخدمة في البروباغندا راجعٌ إلى الإمكاناتِ الهائلةِ الّتي يمنحها للمنتجين والمخرجين، سواءً فيما يخصّ الحوار والاعتماد على الكلمات وتقنيات الخطاب والتّأثير الخطابي، أو في الاعتماد على الصور وتفاعل المشاهدين معها، خاصّة باللّجوءِ إلى تقنيات الضوء والظّل وزاوية التصوير الخ... أو فيما يخصّ الصوت وتأثيره على المشاهدين...الخ.

ومع أنّ الدعاية يمكن أن تتطفّل على أي فيلمٍ أو إنتاجٍ فنيّ كيفما كان بطرقٍ ووسائلَ مختلفةٍ يصعبُ رصدها في أغلب الأحيان، إلّا أنّه يصعُبُ اعتبارها إبداعًا، وذلك للأسباب نفسها التي أوردناها في مدخل هذا المقال.

بعد التعريف بالشريط الدعائي والفيلم التوثيقي، نجد أنّ إنتاج القاعدة وداعش للأشرطة يزاوج بين الإثنين، فالشريط لديهم في الوقت نفسه حاملًا لإيديولوجيّة إسلاميّة متطرّفة، ويدعو لها، بل ويقاتل من أجل تعميمها ويتحارب من أجل فرضها، كما أنّه يستخدم مجموعةً من التقنيّاتِ من أجل إقناع مشاهديه بها ،إلى جانب كونه يوثّق لعمليّات الهروب من السجن – بالنسبة إلى نموذج شريط القاعدة الذي اخترناه- وللمعارك الّتي يخوضها، وإلى عمليّات الإبادة الّتي ينفّذها، وكذا "استشهاد" أفراد تنظيمه خلال المعارك – بالنسبة للشريط الذي أصدرته داعش الذي اخترناه -. بل إنه يوثّق كذلك للاستراتيجيّات الّتي اعتمد عليها الداعشيّون والخطوات الّتي مرّوا منها من أجل تطبيق تكتيكاتهم العسكريّة، كما يوثّق ليوميّاتهم ولحظات نصرهم وفرحهم، ولحظات راحتهم أو قيامهم بشعائرهم الدينيّة. وفيما يلي مجموعةً من الملاحظات الّتي أمكننا تسجيلها بعد مشاهداتٍ عديدةٍ لكلّ شريط."غزوة الأسير"لتنظيم دولة العراق الإسلاميّة التابعة لتنظيم القاعدة، وشريط "لهيب الحرب إلى قيام الساعة" لتنظيم الدولة الإسلاميّة.

٢- تدمير كلّ ما يمكن تدميره في أفق التدمير الشامل، في نموذج شريط "غزوة الأسير"[١] من إنتاج مؤسّسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، سنة ٢٠١٠م، لتنظيم دولة العراق الإسلاميّة –التابعة لتنظيم القاعدة

بعد عرض رمز مؤسّسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، الذي يقدّم صورةً لبركةٍ من الدم الحامي مرفوقًا بصوت القاذفات، يستقبل الشريط المشاهد مباشرةً بآياتٍ من الذكر الحكيم { إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُواْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ} والغريب أنّ الشريط يحيل الآية على سورة الحشر كالتّالي: "سورة الحشر : من الآية ٢" (الدقيقة: ٠٠:٥٠) في حين أنّ الآية توجد في المصحف الكريم في سورة الممتحنة، الآية ٢، أما الآية الثانية من سورة الحشر فهي كالتالي: { هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ}[٢]. والحقيقة أنّنا لم نجد تفسيرًا أو تبريرًا لمثل هذه الهفوة، فالآيتان متباعدتان من حيث المتن ولا يوجد تشابه بينهما يبرّر هذا الخلط، ولأن الإحالة كانت مكتوبة بالأرقام العربيّة المشرقيّة، فقد افترضنا وقوع خلطٍ بين رقم ٢ (٢) ورقم ٦ (٦) العربيّين، إلّا أنّ الآية رقم ٦ من سورة الحشر بعيدة كذلك كلّ البعد عن مضمون الآية ٢ من سورة الممتحنة، حيث نقرأ فيها: {وَمَا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَن يَشَاء وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[٣]

مباشرةً بعد الآية القرآنية، تظهر صورةً لزنزانةٍ سوداء لا يظهر منها سوى قضبانها حيث عُلّقت مجموعة من السلاسل وكتب على مكان القفل/المفتاح عبارة "فكّوا العاني" باللّون الأصفر، لتستمرّ بعدها صور متنوّعة، بعضها بالأبيض والأسود فقط وبعضها الآخر بالألوان، لمعتقلات احتجاز بعض الإسلاميّين (ويستنتج ذلك من خلال هيئتهم وملابسهم)، لينطلق صوت المعلّق بالحديث عن التحالفات العربيّة مع "الصليبيّين" –حسب تعبيرهم- وخذلانها لبغداد وكيف أنّ ذلك سببًا في عددٍ من الوفيّات والجرحى. وقد رافقت تعليقهُ سلسلةً من الصور بدءًا بمأدبة طعامٍ تجمع بين قادةً عرب وغربيّين ومجموعة من اللّقطات لمناسباتٍ دوليّة متعدّدة جمعت بين الرؤساء العرب والأمريكان، مرورًا إلى صور دبابات وبعض صور القتلى والجرحى، وكذا تصريحات "آشتون كارتر" باعتباره "مساعد وزير الدّفاع الصليبي الأسبق" (الدقيقة ٠١ و٤٥ ثانية). وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ كارتر وإن كان في سنة ٢٠١٠م لم يتولّ منصب وزير الدّفاع بعد، فإنّه كان قد تجاوز مرحلة "مساعد وزير الدفاع" الذي شغله من سنة ١٩٩٣م إلى سنة ١٩٩٦م، وكان يشغل آنذاك منصب "وكيل وزارة الدفاع للمشتريات والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية"، وهي مهمّة امتدت من سنة ٢٠٠٩م إلى ٢٠١١م، وتتزامن مع فترة إنتاج الشريط سنة ٢٠١٠م[٤]. وهو ما يفرض السؤال: لماذا اختار تنظيم الدولة في العراق الإحالة على منصب كارتر السابق عوض منصبه الحالي- وكذا تصريحات "طارق الهاشمي" بصفته "نائب رئيس المنطقة الخضراء ببغداد"وهي تسمية اصطنعها التنظيم من أجل عدم الاعتراف برئاسة الجمهوريّة العراقيّة بشكلٍ كامل، ويعطي انطباعًا أنّه كان نائب رئيس منطقة معيّنة فقط أو نائب والي منطقة معيّنة، في حين أنّه كان نائب رئيس الجمهوريّة –جلال طالباني- من سنة ٢٠٠٦م إلى حدود استقالته سنة ٢٠١٣م[٥] إلى جانب تصريح "هشيار زيباري" وزير خارجيّة العراق آنذاك، وهي تصريحاتٌ تدين جميعها إيران، وتعتبرها المستفيد الوحيد من حرب العراق، والمسؤولة عنها. لتتبع هذه التصريحات صور المعتقلين والشهداء ومقاطع لمداهماتٍ عسكريّة لمخيّمات الاحتجاز، مرفوقة بإنشاد "استيقظي يا أمّتي...يا أمّة الإسلام" وبشهادات أسرى سابقين من سجن أبو غريب وملجأ الجادريّة، بعضهم تمّ إخفاء هويّتهم والبعض الآخر تمّ تصوير وجوههم، وتصريح "محمد الدايني" وهو عضو في مجلس النوّاب العراقي آنذاك وشهادة "عبد الكريم عبد الرزاق" –وهو حسب الشريط إمام جامع عمر المختار ببغداد، لكنّنا لم نستطع الحصول على أيّ معلومة بخصوصه- اجتمعت كلّها على القول بالتعرّض للتعذيب والاغتصاب والمنع من التتبع الصحّي الخ. وقد رافقت هذه الشهادات والتصريحات والصور مجموعةً من مقاطع فيديو توثّق تعرّض مجموعة من الرّجال إلى التعنيف من قبل جنود، تمّ التعليق عليها بالجملة التالية "إذلال الروافض للمسلمين أهل السنة" (الدقيقة ٠٧ و٥٥ ثانية)، لكنّنا لم نستطع التأكّد من هذا المعطى لعدم وجود تاريخ أو إسم أو علامة تبيّن موقع الحدث ومن هم

---

[١] تنظيم دولة العراق الإسلامية –التابعة لتنظيم القاعدة، "غزوة الأسير"، إنتاج مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ٢٠١٠م.
لمشاهدة الشريط انظر:
الجزء الأول: https://archive.org/details/gazwat-alaseer-1
الجزء الثاني: https://archive.org/details/gaseer-2

[٢] سورة الحشر، الآية ٢

[٣] سورة الحشر، الآية ٦

[٤] انظر الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكية:
https://www.defense.gov/Our-Story/Biographies/Biography/Article/602689/ashton-b-carter/

[٥] انظر: طارق الهاشمي، "إعلان الأستاذ طارق الهاشمي إستقالته من منصب نائب رئيس جمهورية العراق"، ٣١ دجنبر ٢٠١٣م
https://www.youtube.com/watch?v=FaKuFodoo4Q

المعنّفون- إلى جانب صورة قتيل تبعتها قصاصة من شهادةِ وفاةٍ كُتب عليها أنَّ سبب الوفاة هو القتل (Homicide) (الدقيقة ٠٦ و٢٢ ثانية)، وهو ما يوحي أن الأسير تمّ قتله من قبل الجنود، في حين أنّ المعطيات الّتي تمّ تقديمها في الواقع غير كافية، وقد يكون هذا القتل حدث بين الأسرى أنفسهم، وقد رافق هذا الجزء الثاني من الصور نشيد " أيقنوا رغم الأنين أنّه النّصر المبين".

وبعد سلسلة من صور الإصابات والدماء والاعتقالات وغيرها، يصل المشاهد في الدقيقة ١٢ و ٢٠ ثانية، صوت "أبو عمر البغدادي" يصدح "ولكم علينا أن تَرين دمائنا تسير تحت أسوارها حتى ترين أهليكم أحرارًا" ليطلع عنوان الشريط "غزوة الأسير" بالخط الأصفر العريض، يليه مقطع مرتل من آية {وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ}[1]

تلا ذلك مقتطف من خطاب أبي مصعب الزرقاوي، رافقته صور ومقاطع فيديو متعارضةً من حيث تأثيرها، متماشيةً مع الخطاب، حيث صاحب الشقّ الأوّل من المقتطف - والذي يقول فيه: " فوا أسفاه! إن أصبحت بغداد في يوم من الأيام رافضيّة، فإنّ بغداد - وإن كانت حُكمت سنين طويلة من حكام مرتدّين، ساموا أهلها الذلّ والهوان - لكنّها لم تكن في يوم من الأيام رافضيّة." (الدقيقة ١٣ و١٠ ثوان) - صور لشمسٍ بازغة، وللأنهار تحلّق فوقها نوارس، لتنتهي بغروب الشّمس وانطلاق مقتطفات من فيديوهات للشيعة وهم يؤدّون طقوسهم ويعتلون المنابر في المقطع الثاني من كلمة أبي مصعب الزرقاوي الذي يقول فيه: "فها هي بغداد والسواد بدأ يعلوها يومًا بعد يوم، وها هي مظاهر الوثنيّة والشرك تتبدّى فيها عيانًا، وأصبحت ترتفع فيها أصوات أهل الرفض بلعن صحابة نبينا عليه الصلاة والسلام، وبسب أمهاتنا زوجات نبينا؛ صباح مساء على منابرهم وفي إذاعاتهم" (الدقيقة ١٣ و٣٥ ثانية)**. لينطلق بعد ذلك المعلّق في وصف الشيعة بالروافض والمجوس والحاقدين والطواغيت وغيرها من النعوت، مبرزًا كيف أنّهم وصلوا إلى السلطة من خلال تقلّدهم لمناصب في وزارة الماليّة، ومؤكدًا أنّها مؤامرةً ضدّ المسلمين السنيّين، بينما تمرّ في الشاشة مشاهد للشيعة في اجتماعاتهم، مشيرًا إلى تواجد مجموعة من السجون السرّيّة وعلى رأسها ملجأ الجادريّة، محمّلا المسؤوليّة ل " باقر جبر صولاغ الزبيدي" (الدقيقة ١٤ و٥٥ ثانية)، يليه تصريح آخر للنائب البرلماني محمد الدايني يطرح فيها أسئلة حول التحقيق، ويذكر بما وجد داخل الملجأ من أدواتٍ للتعذيب وكذا الأعضاء المبتورة، وقد رافق تصريحه مونتاجٍ لمقطعٍ فيديو داخل الملجأ ومجموعة من الصور التي توثّق لما ذكره الدايني، مؤكّدًا أنّ الأمر تزامن مع تسلم صولاغ منصبه في وزارة الداخليّة قبل تولّيه لوزارة المالية (الذي تزامن مع مرحلة تسجيل تصريح الدايني) (الدقيقة ١٥ و١٣ ثانية). ولحقه تصريح لكلّ من "مايك كارم Mike Karem" و"ريك كلي Rick Clay " الذين عملا مستشارين لصولاغ– حسب الشريط- وقد ذهبا في الاتّجاه نفسه، باعتبارهما أنّ صولاغ عمد إلى تهميش السنيّين ووضع الشيعة في مراكز القوّة (الدقيقة ١٧ و٥ ثوان)*.

وقد تبع هذه التصريحات، تعليق صوتي مرفوق بمقاطع لانفجارات ومبان محطّمة ومدمّرة، يعتز بكون المسلمين قسموا ظهر من سمّاهم المعلّق ب "الماجوس" وهو يقصد الشيعة، وبكون الله قد مكّنهم من معرفة أماكنهم واستهدافهم. (الدقيقة ١٩ و٥ ثوان). لينطلق بعد ذلك صوت وزير الحرب التابع للدولة الإسلاميّة في العراق "أبو حمزة المهاجر"، في مقتطفٍ من خطابٍ له يتحدّثُ فيه عن خطّة "حصاد الخير"، الّتي بلغت مرحلتها الثانية تحت مسمّى "غزوة الأسير" وقد صاحبت خطابه صورةً لاستهدافِ وزارة الماليّة وتفجيرها. يليه مقطعًا من نشيد "الله

[1] سورة الحشر، الآية ٢

**وهذا المقتطف مقصوص من كلمة أبي مصعب الزرقاوي تحت عنوان: "ولتستبين سبيل المجرمين" بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٠٥م.

*وقد تم التأكد من كون كل من مايك وريك قد شغلا المنصب المذكور من خلال الرابط أسفله، حيث تم التأكد من كونهما اشتغلا في بغداد، وعملا في وزارة التجهيز والنقل، وهي الوزارة نفسها التي شغل فيها صولاغ منصب وزير من سنة ٢٠٠٣ إلى شهر يونيو من سنة ٢٠٠٤م، ولأن التقرير يعود إلى شهر أبريل من سنة ٢٠٠٤م فإننا نستطيع استنتاج أن لكل من مايك وريك مشروعية الإدلاء بتصريحاتهم، ومن المهم التأكيد أن هذه المشروعية لا تعني صحة أقوالهم وإنما فقط، تضعهم في دائرة المقربين من الوضع والقادرين فعلا على الإدلاء بشهاداتهم وتصريحاتهم:
https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/budget/PRB/Apr7_PRB.html

أكبر حطم"**، مرفوقًا بصور الدمار الذي حلّ بالمنطقة[١]. (الدقيقة ١٩ و٤٠ ثانية) وبعده مقطع لتصريح صولاغ بوصفه وزيرًا للماليّة يقول فيه ... إنّ الأمر كان مخطّطًا له، وإنّ استهداف ما وصفه ب"الإرهاب" لوزارة الماليّة يقصد منه تعطيل مختلف مناحي الحياة العامّة لما لوزارة الماليّة من أهميّة، ويؤكّد من خلاله أنّ وزارة الماليّة قرّرت الانتقال إلى بنايةٍ أخرى جاهزة من أجل عدم عرقلة السير العادي للدولة،(الدقيقة ٢١ و٥ ثوان) ليردّ عليه صوت أبو حمزة المهاجر في استكمالٍ للمقطع السابق، مرفوقًا بمقاطع لتفجير المقر الأوّل والثاني وهو يصدح " ودونكم أعداء الله فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ، فإنهم ظلمةٌ كفرةٌ معتدون، لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمّة ويسعون في الأرضِ فسادًا ، ويحبّون أن تشيع الفاحشة في الّذين آمنوا، وودّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء ، فلا حَلَّ لهم إلّا أن يُقتَّلوا أو يُصلَّبوا أو تُقطّع أيديهم وأرجلهم من خلاف."[٢] (كذا) ، لتتعالى أصوات التفجيرات ترافقها لازمة "بكتائب الإيمان" وهي جزءٌ من نشيدٍ حمل العنوان نفسه[٣]، ليتمّ استكمال مقطع باقر صولاغ يوضّح فيه أنّ الوزارة اتّخذت قرارًا جديدًا وهو عدم تخصيص أي مقرٍّ يحمل اسم وزارة الماليّة ،والاعتماد عوض ذلك على مواقعٍ للأقسام والدوائر تعمل كلّ منها في مكانٍ خاص. وهو قرارًا وإن كان سيحمل -حسب صولاغ- وزارة الماليّة الشيء الكثير إلّا أنّه ضروري من الناحية الأمنيّة. (الدقيقة ٢٢ و٤٣ ثانية) كما تمّ التركيز خلال المقطع على ملامح صولاغ التي يبدو عليها الأسف واضحًا، وذلك بتقريب الصورة وإبطاء الحركة وتغيير ألوان المقطع إلى الأبيضِ والأسود، وذلك من أجل إضفاءِ طابعٍ درامي على اللّقطة والتصغير من شأن صولاغ فيما يشبه التشفّي من وضعه، (الدقيقة ٢٣ و١٠ ثوان) ليرتفع النشيد مرّةً أخرى وتعود الصورة إلى لونها الطبيعي مع صوت التفجيرات ومقاطع فيديو توثّق لذلك (الدقيقة ٢٣ و٢١ ثانية). يليه مقطع من خطابٍ لأبي حمزة المهاجر. نقرأُ ونسمع فيه ما يلي:

"فوزارة الماليّة تقوم على قانونٍ جائرٍ ظالمٍ ينظّم حصول الدولة على دخولها وطرق إنفاقها (...) وهي الّتي تحدد الميزانيّة العامّة للدولة وتشرف على تنفيذها والرقابة عليها فهي بذلك عصب حياة الدولة القائمة وسرّ بقائها، وخاصّة إذا تحكّمت فيها جماعةً مجرمةً كما هو الحال في قاتل أطفال السنّة باقر صولاغ وعصابته" (من الدقيقة ٢٣ و٥٨ ثانية إلى الدقيقة ٢٥).

كلمة أبي حمزة المهاجر الّتي اقتطف منها المقطع أتت تحت عنوان "رسالةً إلى...فوارس بغداد"[٤]، وهي عبارةً عن خطابٍ صوتيّ أتى دفاعًا عن عمليّات التفجير الّتي استهدفت مقرّي وزارة الماليّة، بعد تعرّض الدولة الإسلاميّة في العراق إلى الانتقاد بسبب ما قامت به، وما ترتّب عن ذلك من ضحايا. ورغم أنّ الشريط عمدَ إلى عرضِ مقتطفٍ مكتوبٍ للخطاب ... عبارةً عن صورةٍ ترافق المقتطفَ المسموع بصوت أبو حمزة، إلّا أنّه

**المقطع الذي اعتمده الشريط هو:
" يا دولة النورِ قومي لستِ أمنية
أنتِ الحقيقة أنتِ الردُّ فانتصبي
وليَسقِطوا العرشَ تلوَ العرشِ في عجلٍ
ولتعلني الحربَ في الميدان بالرَّجِبِ
هذا هوَ الموجُ هدَّارٌ ومبتلعٌ
جنودها ما ناعِيَت حيلة الهربِ
لا منجلٌ لا صليبٌ لا قياصرةٌ
يحطمونَ جبالاً مرة الطلَبِ
يحطمونَ جبالاً مرة الطلَبِ "
للاستماع للنشيد كاملا انظر:
---https://www.reverbnation.com/Asslan/song/7037826

[١] انظر: أبو حمزة المهاجر، "رمضان... شهر الجهاد والغفران لفضيلة"، تفريغ نخبة الإعلام الجهادي، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ٣٠ غشت ٢٠٠٩م، موقع أرشيف الأنترنيت، ٠٩ شتنبر ٢٠١٢م، ص: ٦
https://archive.org/details/nokbah371/page/n1/mode/2up

[٢] " أبو حمزة المهاجر، "رمضان... شهر الجهاد والغفران لفضيلة"، تفريغ نخبة الإعلام الجهادي، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ٣٠ غشت ٢٠٠٩م، موقع أرشيف الأنترنيت، ٠٩ شتنبر ٢٠١٢م، صص: ٦-٧
https://archive.org/details/nokbah371/page/n1/mode/2up

[٣] للاستماع لنشيد بكتائب الإيمان، انظر:
https://archive.org/details/Naasheed65

[٤] انظر: أبو حمزة المهاجر، "رسالة إلى... فوارس بغداد"، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، موقع أرشيف الأنترنيت، ٠٥ نونبر ٢٠٠٩م. (تسجيل صوتي).
https://archive.org/details/Abo7amzah

لم يشر إلى مصدر المقتطَف، وهو الحال بالنسبة لكلّ ما ورد سابقًا كذلك. وهي كلمة تؤكد بالفعل أنّ استهداف وزارة الماليّة كان مخططًا له بإحكامٍ وكان هجومًا استراتيجيًا للدولةِ الإسلاميّة في العراق، كما كان الغرض منه الاحتجاج على تقلّد صولاغ منصب الوزارة فيه لكونه شيعيا.

بعد استكمال عرض ما يعتبره التنظيم بطولةً في تفجيره لمقرّي وزارة المالية، انتقل بعد ذلك لبيان إنجازاته الّتي يفتخر بها في استهدافِ وتدمير وزراة الخارجيّة من خلالِ صور ومقاطع فيدو توثيقيّة مرفقةً بنشيد "نحن في الحرب أسود لا نهاب"[١] (الدقيقة ٢٦). يليه مقطع من كلمة أبي عمر البغدادي المعنونة "جريمة الانتخابات الشرعيّة والسياسيّة وواجبنا نحوها"[٢]، يقول فيه:

" قد علِم الصديق والعدوّ قدرتنا بعونِ الله على الوصول إلى أي موقع مهما كان تحصينه وقوة الحراسات الّتي تحيط به، وسلوا الوزارات الّتي هدمناها في بغداد والأيادي التي قطعناها في الأنبار والصحوات الّتي قطفناها في المدائن وبكلّ مكان. وسلوا الرؤوس الأمنيّة الّتي تتدحرج على أيدي رجالنا بالعشرات يوميًا" (الدقيقة ٢٦ و٢٥ ثانية).

يليه مباشرةًصوت أبي حمزة البغدادي وهو يلقي النشيد التالي (الدقيقة ٢٦ و٥٧ ثانية):

"أصبنا الكفر في رأسٍ تهاوت *** ضربنا الشرك في حصنٍ توارت

مقرّات بها اجتمع الفساد *** وباض الشرك فيها منذ كانت

مقرّات تعد الظلم شرعًا *** لحربِ الدين رايتها تعالت

مقرّات لمكر الرفض ركنًا *** تثبّت حكمهم خسئوا وبارت

حراسات بعون الله خابت *** وزارات بجند الحقّ خارت

ببغداد أسود لم يهابوا *** طواغيت بكل المكر كادت

ببغداد رجال قد أعدّوا *** نفوسًا لا تهاب الموت صارت

رجالٌ للشريعةِ خير جند *** بعزمٍ كالجبال لنا أعادت

أفاعيل الصحابة في العراق *** تبارك ربّنا في العزّ دامت

فيا ربّ السماء احفظ عبيدك *** وأكرمهم بفضلك ما استقامت"

هذا التتابع الّذي أتى بين كلمتي كلٍّ من أبي عمر وأبي حمزة، جاء مرتّبًا، بحيث يعطي الانطباع أنّ نشيد أبا حمزة اتى موضِّحًا لما حدث، مكمِّلًا لما بدأه أبو عمر البغدادي. كما أنّ الإلقاء الشعريّ أضاف طابعًا خاصًا في هذه المرحلة من الشريط الذي عمد منذ بدايته إلى المزجِ بين الخطابات والصور ومقاطع فيديوهات مرفقة بتعاليق صوتيّة أو أناشيد جهاديّة، مع إقحام صورة الزنزانة المكتوب عليها "فكّوا العاني" وآياتٍ قرآنيّةٍ للانتقال من جزءٍ إلى جزءٍ ومن تفجيرٍ إلى آخر.

وأمّا الآية الّتي لحقت الإلقاء فقد كانت قوله تعالى: {إنّ الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصدّوا عن سبيل الله فسينفقونها ثمّ تكون عليهم حسرة ثم يغلبون والذين كفروا إلى جهنّم يحشرون}[٣]. وقد تمّ تركيب مجموعةِ صورٍ لحكّامٍ عرب في شريطٍ يمر بينما تتمّ تلاوة الآية الكريمة،

---

[١] للاستماع إلى النشيد كاملا انظر:
https://archive.org/details/20201113_20201113_1906/نحن+في+الحرب+أسود+لا+نهاب.mp3

[٢] انظر: *المجموع لقادة دولة العراق الإسلامية، أبو عمر البغدادي- جريمة الانتخابات الشرعية والسياسية وواجبنا نحوها*، ط١، ٢٠١٠م، صص: ١١٥-١٢١
https://kyleorton.co.uk/wp-content/uploads/2021/03/Speeches-Abu-Umar-al-Baghdadi-Abu-Hamza-al-Muhajir-Muharib-al-Jiburi-Abu-Sulayman-al-Utaybi-Media-spox-Ninawa-Arabic.pdf

[٣] سورة الأنفال، الآية ٣٦

ممّا يحيلُ إلى أنّ الرسالة موجهةً لهم، ليتمّ توضيح ذلك مباشرةً بعد الآية القرآنيّة، من خلال تركيبٍ لمجموعةٍ من الفيديوهات، تبيّن اللّواء "جهاد الجابري" المدير العام لمكافحة المتفجرات، يتحدّث عن نجاعة جهاز كشف المتفجّرات الّذي تمّ اقتناؤه، ثمّ مقتطفٍ من نشرةٍ إخباريّةٍ يردّ فيها أنّ الحكومةَ العراقيّةَ قد أنفقت ٨٥ مليون دولار على هذه الأجهزة (من الدقيقة ٢٨ و٤٠ ثانية إلى الدقيقة ٣١) لينتقل الشريطُ بعد ذلك إلى عرضِ مقطعٍ من حوارٍ أُجري مع "جهاد الجابري" (الدقيقة ٣١ و١٥ ثانية إلى الدقيقة ٣٢ و٣٤ ثانية) يتحدّث فيه عن نجاعة الجهاز لمدّة ثلاث سنوات، وأنّه لا يوجد دليلٌ على صحّةِ ما ورد في التقرير –ويتعلّق الأمر هنا حسب الرد الذي قدّمه جهاد الجابري بتقريرٍ أتى بمعطياتٍ تفيد تمكّن عشرات الشاحنات المدجّجة بمتفجّراتٍ من العبور رغم استعمال الجهاز في المعابر الأمنيّة- وقد عمد الشريط على الرد على ما صرّح به الجابري بمجموعةٍ من المقاطع لتفجيرات كلٍ من وزارة الماليّة ووزارة الداخليّة. وفي الدقيقة ٣٢ و٣٥ ثانية، يظهر مقطعًا لوزير الخارجيّة "هوشيار زيباري"، خلال مؤتمر صحفي، يقول:

"يعني هؤلاء لم يأتوا من السماء أو كوكب آخر لا على الأرض...كانت هناك مساعدات أمنيّة لوجيستيّة".

والواقع أنّه يصعب مع هذا المقطع المقتضب تحديد سياق هذا التصريح، والمقصود منه، ومن ساعد من، ومن هم "هؤلاء". ورغم عدم تمكّننا من الوصول إلى التسجيل المرئي لتصريح هوشيار من أيّ مصدرٍ آخر، إلّا أنّنا تمكّنا من الوصول إلى مجموعةٍ من المقالاتِ الصحفيّة الّتي تنقل أقواله خلال التصريح، ويبدو من خلال المقالات أنّ هوشيار اتّهم قوّات الأمن بالتواطؤ مع منفذي عمليّات التفجير الّتي تمّت بسياراتٍ مفخّخةٍ في بغداد يوم الأربعاء ١٩ غشت ٢٠٠٩م، والّتي استهدفت كلًّا من وزارة الماليّة ووزارة الخارجيّة إلى جانب مبانٍ خاصّةٍ متواجدةً بالمنطقة-الخضراء[١]. ليتمّ بعد ذلك التلاعب بمقطع يقول فيه "جهاد الجابري" عبارة "أفضل جهاز في العالم" بإبطاء الصورة وإضافة "صدىً" على الجملة، ثمّ استكمال التصريح الّذي أكّد فيه كونه أفضل خبير متفجّراتٍ في منطقةِ الشرق الأوسط وغيرها، ليتمّ بعد ذلك تجميد الصورة في لقطةٍ يظهر فيها الجابري وعلى محياه ابتسامةً شبه طفوليّة، وتغيير الألوان بحيث يتم التركيز على ملامحه فقط، بما يجعل الهدف من هذا المقطع هو التهكّم من تصريحات الجابري، وأيضًا إظهاره بشكلٍ طفولي. (الدقيقة ٣٣) بينما يتمّ إنشاد "كوني جحيما"، ويتم استقطاعه مجدّدًا بصورة الزنزانة قبل العودة إلى سلسلةٍ من الصور والمقاطع الّتي توثّق لتصريحاتٍ صحفيّةٍ مختلفة، دائمًا مع النشيد نفسه، لكن بصوتٍ مرتفعٍ أكثر، مصحوبًا بصوت المعلّق الّذي يحمل المسؤوليّة لأصحاب القرار والبرلمانيّين معاناة المسلمين السنيّين بالعراق، إلى جانب تصريحات بعض المواطنين، ليختم شريط "غزوة الأسير ١" بكون المسلمين استغاثوا بالمجاهدين "فانطلقت الكتائبَ لكسرِ الأسر وفك القيد وإعادة الأرض، وحفظ الدين والعرض" (الدقيقة ٣٥ و١٠ ثوان) ويعلو صوت أبو عمر البغدادي وهو يصدح:

"فلسنا من يذرف الدموع ويبكي قاعدًا مثل النساء، فما كان ولن يكون هذا سبيلنا، فإنّ دمائنا ترخص دفاعًا عن الدين والعرض"[٢] (الدقيقة ٣٥ و١٨ ثانية)

وهو مقطعًا ثانٍ من كلمته "العز بصيانة الدين والعرض". وخارج السياق الذي ورد فيه هذا المقطع فإنّ الاستنتاج الصريح منه هو أنّ النساء مستبعداتٍ من التوجّه القتالي الذي هو وقفٌ على الرجال، لدى القاعدة والتنظيمات الموالية لها، والّتي كانت وما تزال ترفضُ إقحامَ النساء في القتال، وتكتفي بتسخيرهنّ في عمليّات التجنيد، ثم في الجنس –بعد الزواج في أغلب الحالات - عند التحاقهنّ بأرضِ القتال.

٣- حلم بناء الدولة على أنقاض البنايات وهياكل القتلى في نموذج شريط "لهيب الحرب ٢ – إلى قيام الساعة"[٣]

"لهيب الحرب ٢-إلى قيام الساعة" هو شريط دعائي من إنتاج "داعش" ومن توزيع "مركز الحياة الإعلامي"، ظهر في العالم الإلكتروني سنة ٢٠١٧م. وكما تمّت الإشارة إلى ذلك، فالشريط هو جزءٌ ثانٍ لشريط "لهيب الحرب-الآن جاء القتال ". ولعلّ أهم اختلافٍ بين الجزأين هو كون الجزء الأول أُنتج باللّغة الإنجليزيّة بينما الجزء الثاني، أُنتج باللّغة العربيّة، إضافةً إلى كون هذا الجزء الثاني أكثر دمويّة من الجزء الأوّل. ففي

---

[١] للمزيد من المعطيات انظر: الإسلام اليوم، "زيباري يتهم قيادات أمنية بالتواطؤ مع منفذي تفجيرات بغداد"، موقع الإسلام اليوم، ٢٢ غشت ٢٠٠٩م.
https://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-118270.htm
أخبار العالم العربي، "المالكي يعلن اعتقال منفذي تفجيرات الأربعاء الأسود وزيباري يعتقد بتورط قوات امنية في هذه العمليات الإرهابية"، أخبار العالم العربي، RT، ٢٣ غشت ٢٠٠٩م.
https://arabic.rt.com/news/33554-المالكي-يعلن-اعتقال-منفذي-تفجيرات-الأربعاء-الأسود-وزيباري-يعتقد-بتورط-قوات-امنية-في-هذه-العمليات-الإرهابية

[٢] تنظيم الدولة الإسلامية، *المجموع لقادة دولة العراق الإسلامية، أبو عمر البغدادي- العز بصيانة الدين والعرض*، نخبة الإعلام الجهادي، ط١، ٢٠١٠م، ص: ١١١
https://kyleorton.co.uk/wp-content/uploads/2021/03/Speeches-Abu-Umar-al-Baghdadi-Abu-Hamza-al-Muhajir-Muharib-al-Jiburi-Abu-Sulayman-al-Utaybi-Media-spox-Ninawa-Arabic.pdf

[٣] الدولة الإسلامية (داعش)، "لهيب الحرب ٢ – إلى قيام الساعة"، توزيع مركز الحياة الإعلامي، سنة ٢٠١٧م.

حين عمل الجزء الأوّل من "لهيب الحرب" على التوثيق ليوميّات الداعشيّين، ومعاركهم والاستراتيجيات الحربيّة الّتي يتبعونها، كعمليّات حفرِ الخنادق وعمليّات الاقتحام، واختار تصوير جثث الضحايا من الجانبين، دون التركيز على عمليّات التصفية وإراقة الدماء، فإنّ الجزء الثاني، من بدايته إلى نهايته، كلّه مشاهد عنفٍ وتدميرٍ وقتلٍ وتصفية، بل إنّ العدسة تركّز على لحظات ضرب الرّقاب والذبح والحرق وتفجير الجماجم والإلقاء بالضحايا من مكانٍ عالٍ، فيتمّ تقريب الصورة وتبطيؤها، ليتأكّد المشاهدون من أنّ اللّقطات حقيقيّة وليست مفبركة. (انظر من الدقيقة: ٤٤:٢٥ إلى الدقيقة ٥١:٣٠).

وأمّا عن المشترك بين الجزأين، فيتجلّى في نهاية الشريطين الدعائيّين، حيث ينتهي الشريطان معًا بخطاب مقنّعٍ أسمر، يتحدّث العربيّة السليمة لكنّه يوجه رسالته بالإنجليزيّة، وهي إنجليزيّة سليمة وفصيحة، لأمريكا ولكلّ كافر، ينذرهم من خلالها بأنّ النهاية ستكون أليمة كما هو الحال بالنسبة إلى الأسرى الموجودين خلفه، وهم أسرى اختاروا لهم أن يحفروا قبورهم بأيديهم، ثمّ يقدّمون شهاداتهم، قبل أن تتمّ تصفيتهم برصاص مسدسات المقاتلين، وهي اللّقطات الوحيدة الّتي تتمّ فيها التصفية باستعمال المسدسات. (انظر الجزء الأول من الدقيقة ٥١:٠٥ إلى الدقيقة ٥٤:٣٢ والجزء الثاني وهو الذي يهم هذا المقال من الدقيقة ٥٤:٤٠ إلى الدقيقة ٥٧:١٧).

يمكن اعتبار شريط "لهيب الحرب" رسالةً مزدوجة، فهي تتوجّه إلى أمريكا باعتبارها عدوًا رئيسًا ومعقلًا للكفّار المحاربين للإسلام والمسلمين، من جهة، وإلى المشكّكين في شرعيّة داعش من المسلمين، من جهةٍ أخرى. ففي الوقت نفسه يتم توجيه رسائل تحذير واستفزاز لأمريكا (كقولهم "فموتي بغيضك أمريكا" في خطابٍ مسجّلٍ لشيخهم أبو الحسن المهاجر- الدقيقة ٠٣:٥٣) مع التركيز على مقاطع مصوّرة للرؤساء الأمريكيّين، خاصّة منهم أوباما وترامب وللحكّام العرب الموالين لأمريكا، إضافةً إلى العمليّات الإرهابيّة الّتي تعرّضت لها أمريكا وفرنسا (انظر من الدقيقة ٠١:٠٣ إلى الدقيقة ٠٣:٠٦)، وفي الوقت نفسه توضّح للمسلمين أنّ ما تقوم به دولة الخلافة هو اتّباعٌ لشرع الله وسنة نبيّه وللسلف الصالح، عبر استشهادهم بمجموعةٍ من الآيات القرآنيّة والأحاديث والتسجيلات الصوتيّة لقادتهم بعد كلّ عمليّة قتلٍ أو اقتحامٍ يقومون بها. ومن بين التسجيلات الصوتيّة التي تمّ إيرادها تسجيلات "أبو الحسن المهاجر" و"أبو محمد العدناني" وأمير التنظيم "أبو بكر البغدادي"، مع تبيين أنّ الأول والثالث لايزالان على قيد الحياة بإضافة (حفظه الله) وأنّ الثاني قد توفي بإضافة (تقبله الله)، هذا مع العلم بأنّ التسجيلات تكون مرافقة للصور واللقطات المسجلة من المعارك باستثناء تلك المتعلّقة بأبي بكر البغدادي فقد اختاروا أن تكون هي خاتمة الشريط وأرفقوها بنصٍ مكتوب لخطابه، وقد وردت هاته التسجيلات على الشكل التالي:

الشيخ أبو الحسن المهاجر:

التسجيل الأول: من الدقيقة ٠٣:٥٤ إلى الدقيقة ٠٤:٣٠.

التسجيل الثاني: من الدقيقة ٢٤:٤٠ إلى الدقيقة ٢٤:٥٥.

التسجيل الثالث: من الدقيقة ٣٣:٥٤ إلى الدقيقة ٣٤:٠٠.

التسجيل الرابع: من الدقيقة ٥١:٤٢ إلى الدقيقة ٥٢:٠٣.

الشيخ أبو محمد العدناني: من الدقيقة ٥٤:١٨ إلى الدقيقة ٥٤:٣٣.

الخليفة أبو بكر البغدادي: من الدقيقة ٥٧:٢٣ إلى الدقيقة ٥٨:٠٠.

وأمّا فيما يخصّ الآيات الّتي تمّ الاستشهاد بها فهي كثيرة ومن بينها:

{وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١٣٩) إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (١٤٠) وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ (١٤١)}[١]. (من الدقيقة ٠٥:١٩ إلى الدقيقة ٠٦:٠٨).

{وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ (١٧٣)}[٢]. (انظر الدقيقة ٣٨:٤٦).

{وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٣٩)}[٣] (انظر الدقيقة ٥٢:٠٨).

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ (٧)}[٤]. (انظر الدقيقة ٥٢:٣٠).

وأمّا فيما يخصّ الأحاديث فقد أوردوا:

"قال النبي (صلى الله عليه وسلم): (أفضل الجهاد من عُقِرَ جوادُه، وأُريقَ دَمُهُ) [رواه الإمام أحمد]." (انظر الدقيقة ٤٠:٥٧)

وذلك إضافةً إلى العديدِ من الاقتباساتِ من أمّهات الكتب الإسلاميّة من قبيل "الإبانة الكبرى" لابن بطة (الدقيقة ٠٨:٥٣) و"البداية والنهاية" لابن كثير (الدقيقة ٤٥:٣٠).

ومن بين النقاط التي يمكن تسجيلها حول الشريط الدعائي هو كون هاته البروباغندا الداعشيّة عبارةً عن قصّةٍ محكيّة، شفويّة، يرويها صوت رجل لا نراه، مرفوقةً بصورٍ وتسجيلاتٍ صوتيّةٍ وفيديوهاتٍ توثيقيّةٍ لمختلف اللّحظات الّتي يعيشها مقاتلو داعش في ساحةِ المعركة. والملاحظة الثانية التي يمكن تسجيلها هي تركيز داعش على مجموعةٍ من الكلماتِ المفتاحيّة تُكتب بخطٍّ أبيض كبير ، إمّا فوق الصور أو بخلفيّة سوداء، كما يتمّ شكل أغلب الكلمات، خاصّةً إذا تعلق الأمر بحديث أو آية. (انظر مثلا الدقيقة ٠٨:١٨ و٠٨:٤٥ و١١:٠٥)

الشريط الداعشي ككل ليس سوى سلسلةً من مشاهد الدماء والقتل والتدمير، تمّ تصويرها من داخل ساحات المعارك التي تتواجد بها داعش في سوريا والعراق، ممزوجًا بأناشيد إسلاميّة داعشيّة وتكبيرات المقاتلين المختلطة بدوي الرّصاص وتعليقات السارد على شجاعتهم وإيمانهم الثابت وعزيمتهم. فالشريط الدعائي يرمي إلى تقديم مقاتلي داعش كأبطالٍ يدافعون عن دين الله، حيث يعتبر نصرهم نصرًا من عند الله وموتهم "استشهادًا" في سبيلِ إعلاءِ كلمته، بينما يتمّ تقديم الجيوش الأخرى (جيوش بشار الأسد والنصيريّة والروسيّين الخ...) على أنّها كافرةً وموتُ مقاتليها نصرٌ من عند الله وهي نهاية كلّ كافر. (انظر على سبيل المثال من الدقيقة ٠٩:٤٠ إلى الدقيقة ١٧:٣٠). ولكون معظم مواقع المعارك عبارةً عن صحراء، وأنّ معظم المواقع الّتي يتم اقتحامها متشابهة وعبارةً عن بناياتٍ مهجورةٍ ومهدّمة، فقد عمد الداعشيّون في فيلمهم إلى توضيح المواقع على خريطةٍ يظهرون من خلالها مكان تواجدهم أو الموقع الذي سيتوجّهون إليه، ثمّ يقرّبون الصورة إلى أن تتّضح صورةُ المقاتلين الدواعش أو المعركة التي يخوضونها. (انظر على سبيل المثال من الدقيقة ٢٣:٠٠ إلى الدقيقة ٢٤:٠٣ من مدينة تدمر إلى مدينة سيناء)، ومن بين المواقع التي ركّزوا عليها: سيناء، ثم التحوّل من سيناء إلى العراق واسترجاع مدينة تَدْمُرْ، ثمّ موقع حُمَيْمَة في سوريا، والعراق من الخضر إلى الفرات. وأما فيما يخص الأناشيد المرافقة للأشرطة المصوّرة ولتعليقات الرّاوي فهي: نشيد "قراع الأسنّة" ونشيد "دمك الطريق" ونشيد "أخي في الدين" ونشيد "لا يهاب الرّدى".

وفي الإطار نفسه لا يفوت الداعشيّون التركيز على تلاحم المقاتلين فيما بينهم وعملهم الجماعي، حيث يتم توفير التغطية لكلّ انتحاري وتتمّ مرافقته، كما يتمّ تقديم المساعدات الأوليّة لكلّ جريحٍ والاعتناءَ بهِ (انظر الدقيقة ٢٢:٠٩ إلى الدقيقة ٢٢:٥٩)، كما لا يفوتهم أيضًا توثيق لحظات الحماس والفرح المشترك بعد كلّ انتصار، حيث يتم تبادل التحيّة والعناق، إلى جانب لقطاتٍ من حياتهم اليوميّة، خلال عمليّات الاستعداد للقتال، وتحميل الأسلحة، أو في فترات الرّاحة حيث تتمّ الصلاة جماعةً والاستماعَ إلى خطابِ أحدٍ منهم أو الدردشة في مجموعات. (انظر على سبيل المثال من الدقيقة ٠٨:١٣ إلى الدقيقة ٠٨:٤٠ ومن الدقيقة ٢٠:٤٠ إلى الدقيقة ٢١:٥٠).

[١] سورة آل عمران، الآية ١٣٩-١٤١
[٢] سورة الصافات، الآية ١٧٣
[٣] سورة الأنفال، الآية ٣٩
[٤] سورة محمد، الآية ٧

ولتقريب المشاهدين أكثر من المقاتلين، عمدَ الشريطُ إلى تسجيل الحوارات المتبادلة بين المقاتلين خلال عمليّات الاقتحام أو القتال، إلى جانب رسائل يوجّهها بعض المقاتلين إلى المشاهدين المسلمين، بالصوت والصورة يبشّرونهم بالنصر، ويدعونهم إلى الجهاد في سبيل الله، أو رسائل يوجّهونها إلى المشاهدين غير المسلمين، يحذرونهم فيها بأنّ نهايتهم قريبةً وأنّها نهايةً دمويّةً لكلّ كافر. (انظر مثلا من الدقيقة ٢٠:٥٥ إلى الدقيقة ٢١:٢٠ ومن الدقيقة ٣٣:٠٠ إلى الدقيقة ٣٣:٣٥ ومن الدقيقة ٥٤:١٨ إلى الدقيقة ٥٤:٣٣).

وفي هذا الصدد، لابدّ من الإشارة إلى نقطةٍ مهمّةٍ في الشريط، تتجلّى في عدمِ إخفاء وجوه المقاتلين، أو القتلى أو الأسرى، باستثناء من يضعُ قناعًا من بعضِ الجنود وهو أمرٌ نادر، بل يتمّ التركيز على وجوه المقاتلين وابتساماتهم ورفعهم لشارةَ التوحيد بعد كلّ نصر، أو على وجوه الموتى من صفوفهم، والّتي تظهر كلّها مبتسمة، على أساس أنّ القتيل أُستُشهد وأنّ الله تقبّلهُ وهو منعّمٌ في الجنّةِ من جهة، وأنّ "الاستشهادات" في صفوفهم هي سرّ مثابرتهم واستمرارهم في القتال في سبيل الله من جهةٍ ثانية. وفي المقابل، يتم تصوير الجثث من موتى الجيوش المعادية لداعش والتركيز أيضا على وجوههم، لكن بملامحٍ خائفةٍ أو مسودّة، بل إنهم ذهبوا أبعد من ذلك حيثُ يتمّ تصوير بطاقاتِ التعريف الشخصيّة للموتى من الجيوش المعادية لداعش. (انظر على سبيل المثال: من الدقيقة ١٤:٣٦ إلى الدقيقة ١٤:٤٩ ومن الدقيقة ١٧:٤٠ إلى الدقيقة ١٨:٣٠).

وفيما يخصّ التصوير، فإنّ تقنياته تختلف حسب المشاهد، حيث يتمّ التصوير بارونياميًا لتبيين الإنفجارات واندلاع النيران والدّخان عن بعد. كما يتمّ تقريب الصورة والتصوير بين الحشود من المقاتلين خلال عمليّات الاستعداد والتحاور أو الاحتفال، فيشعر المشاهد كأنّه معهم فيما يقومون به وأنّه جزءٌ من تلك العمليّات. بينما يتمّ التصوير بكاميرا أماميّة عند عمليّات التبادل بالرّصاص في أرضِ المعركة أو في عمليّاتِ الاقتحام والهروب الخ... فيشعر المشاهد أنّه هو من يحمل السلاح أو من يهربُ من رصاصِ العدو. ورغم أن التصوير ذو جودةٍ لا بأس بها على العموم إلّا أنّ التصوير أصبح غير ثابت في لقطةٍ معيّنة بشكلٍ غريب وبه نقاط بيضاء، خاصّة أمام مشهد الخيام، وذلك من الدقيقة ٥٣:٢٨ و٥٣:٤٥، إلى جانب مسألةٍ ثانيةٍ وهي أنّه رغم كون معظم الكلمات المفتاحيّة مكتوبةً بالعربيّةِ فإنّ عبارة "يَقتلون ويُقتلون" في الدقيقة ١٤:٣٠ تسبقها عبارة «KILL»باللغة الإنجليزية، أي "اقتل"، وذلك بسرعةٍ كبيرة ... حتى لا تكاد تُلاحَظ خلال المشاهدة العاديّة، ولكن يمكن الوقوف عندها بعد تبطيء سرعة عرض الشريط. وقد تكون إضافة كلمة KILLعرضيّة، كما قد تكون اختيارًا واعيًا من صُنّاع الشريط، هدفه مخاطبة لاوعيَ المتلقّي.

هذا فيما يخصّ التصوير، وأمّا فيما يخصّ تعليقات الرّاوي، فقد كانت في أغلبها حكيًا لما يحصل في المقاطع المصوّرة، وتمجيدًا للداعشيّونَ واستشهادًا على صحّةِ ما يقومون به دينيًّا، ونكايةً بالجيوش الأخرى، باعتبارها كافرةً أو مرتدّة، وتستحقّ القتل والتشفّي في موت أفرادها. ولم تخلى تعليقات الرّاوي من تناقضات، فرغم أنّ الشريط في البداية قدّم صورًا للداعشيّين تبيّن كثرةَ عددهم وعدّتهم الكبيرة وعتادهم وأسلحتهم الغفيرة، موثّقة لاستيلاء المقاتلين في صفوف داعش على أسلحةٍ تابعةٍ لجيش بشار الأسد من دباباتٍ وذخائرَ ورشاشات الخ، (انظر من الدقيقة ١٨:٣٠ إلى الدقيقة ١٨:٥٣) إلى جانب تنظيمهم المحكّم والمنضبط، حيث يتجمهرون في صفوفٍ بلباسهم الموحّد وأحذيتهم الصلبة، حاملين رشاشاتهم أو متوجهين "للاستشهاد" بعمليّةٍ انتحاريّة (انظر مثلا من الدقيقة ٠٨:١٣ إلى الدقيقة ٠٩:٣٠) ... إلّا أن المعلّق لاحقًا، أشار إلى أنّ عدد المقاتلين قليل وأنّ عدّتهم بسيطة وأقدامهم حافية، وأنّ سلاحهم الوحيد هو الإيمان، وذلك في إطار تعليقه على لقطاتٍ لمقاتلٍ داعشيّ حافي القدمين (من الدقيقة ٣٦:٥٣ إلى الدقيقة ٣٧:٠٣) وهو يحاول حماية نفسه من رصاصِ العدو، قبل توثيق انتصارهم وحرقهم لمجموعةٍ من الخيام (مشهد حرق الخيام من الدقيقة ٣٨:٠٧ إلى الدقيقة ٣٨:٤٥)، وعودتهم فرحين إلى معسكراتهم، مع تسجيل شهادات المقاتلين بالصوت والصورة. وفي هذا الصدد، لابدّ من الإشارةِ إلى متحدّثٍ باسم داعش وهو يبدو في حالة غير طبعيّة، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال حُمرةَ عيبنيه وبريقهما غير العادي، إلى جانب سرعة كلامه، وتبعثر أفكاره، وهو ما يوحي بأن المقاتل الداعشي قد يكون تحت تأثير مخدرٍ من نوع إكستازي أو نوعٍ شبيه به. (مشهد المتحدث باسم داعش من الدقيقة ٣٩:٠٦ إلى الدقيقة ٤٠:٢٥).

الربع الأخير من الشريط كلّه توثيق لعمليّات القتل وتصفية الأسرى بمختلف الطرق التي تنتهجها داعش، من ضرب الرقاب والنحر والإلقاء بهم من مرتفعات وحرق الخ... مع الاستشهاد بطريقة خالد بن الوليد، وتقديم دلائل شرعيّة على صحّة ما يقومون به. ويعلّق الراوي تزامنًا مع صور الحرق أنّها "نار لا يمكن إطفاؤها بالنار"، وهو بذلك يرجع المشاهد إلى اللّقطات الأولى من الشريط التي توثق تصريحًا لترامب يقول فيه إنّه سيحارب النّار بالنّار، وإنّه سيقصفهم دون اكتراث. ويؤكّد الرّاوي أنّ لهيب الحرب لن يتوقّف حتى وإن أوقف "الصليبيّون" و"الناصريّة" نيرانهم، وأنّهم مستمرّون في حربهم ضد "الكفر" وضد "أعداء الله" أينما وجدوا.

وعلى العموم لم يستخدم الشريط أي تقنياتٍ خاصّة، أو معايير جماليّة، أو رموزًا أو غيرها، كما لم يغير كثيرًا من الفضاء الذي تدور فيه الأحداث، أو من الأحداث نفسها، أو من طرق الخطاب، بل إنّ تقنيات التصوير نفسها جدًا بسيطة مقارنةً مع التطوّر المهول الذي عرفه هذا الحقل في ظل التطوّر التقني والتكنولوجي وتطوّر مختلف النظريّات الفنيّة. كما أنّ تعليقات السارد ولغة خطابات المشايخ التي أوردها تعتمد لغةً عربيّةً بسيطة، تميل إلى الركاكةِ في بعض الأحيان ولا تخلو من أخطاء لغويّة في أحيان أخرى.

الخاتمة

رغم كثرة إنتاجات الحركات الإسلاميّة لفيديوهاتٍ وشرائطَ مصوّرةً لنشر خطابها الجهادي وتوثيق عمليّاتها بالصوت والصورة، إلّا أنّ تقنياتها تظلّ جدًا بسيطة من حيث الإنتاج، حيث نلاحظ غياب أيّ تقنيّات فنيّة، ويمكننا التسجيل بخصوص الشرائط المصوّرة ما يلي:

١_ غياب حبكة أو خط سردي معين Plot، وذلك لاعتماد الشريط أساسًا على طريقة الكولاج، وهي تجميع لمجموعة من المعارك والتسجيلات الصوتيّة والصور المسجّلة سابقًا وتركيبها بتقنية المونتاج في عمل موحد.

٢_ ضعف "تكوين المشهد" أو La mise en scène فنيًا، وذلك لغياب تمثيل أصلًا وبنية شخصيات وديكور وحوار، فكلّ الأماكن والمشاهد واقعيّة، كما أنّ الأشخاص يتواجدون في حالتهم الطبيعيّة وبملابسهم اليوميّة العاديّة، ويغيب الحوار بينهم إلّا فيما يخصّ بعض اللّقطات، حيثُ لم يتم حذف تعليقات المقاتلين وتوجيهاتهم لبعضهم البعض في أرض المعركة، وهي أيضاً حوارات وتوجيهات واقعيّة.

٣_ غياب بلاتوه وغياب إضاءة متحكّم بهما، لكون أغلب المشاهد مصوّرة في مواقع المعارك الأصليّة وتعتمد الإضاءة أساسًا على أشعّة الشمس أو النّار التي يقومون بإشعالها.

وهاته البساطة في الإنتاج والتصوير وغياب الجانب الفني ليست بالأمر الغريب، حيث إنّ هدف الشريط الدعائي ليس جماليًا بقدر ما هو إيديولوجي، هدفه الأوّل هو الميلودراما من خلال ثنائيّة الخير والشر، الإيمان والكفر، داعش والمُعادين لها، وهو الهدف الذي ركزّ عليه شريط "لهيب الحرب"، حيث المراد هو تصوير مقاتلي داعش على أنّهم جند الله وخلفاؤه في الأرض، وأنّهم المسلمون الحقيقيّون الثابتون على إيمانهم والقادرون على التضحية بأنفسهم من أجل نصرة دينهم، في مقابل الكفّار وهم كلّ من يخالف تصوّرهم للدين الإسلامي، وتصويرهم على أنّهم خرفانٌ خائفةٌ من الموت، مغضوبًا عليها ومنهزمة وأنّ نهاية الكفر قريبة. وهي بذلك دعوةً صريحةً إلى المشاهدين للالتحاق بصفوف داعش قبل أن يسقطوا بين أيديها وتكون نهايتهم مأساويّةً كما هو الأمر بالنسبة إلى الأسرى السابقين.

وفي هذا السياق يعلّق المخرج السينمائي المغربي "هشام العسري" خلال حوار أجريته معه بتاريخ ٠٨ أبريل ٢٠١٩م: "أفلام داعش عبارة عن أفلام أكشن بليدة، بطرق مونتاج بدائيّة وتقنيات بسيطة مستخدمة بدون معنى كتقنيات التسريع والتبطيء والفيلتر والصور المجمّدة. كان الهدف من هاته التقنيّات إبهار المشاهدين كما هو الأمر فيما يتعلّق بأفلام الأكشن الأمريكيّة مثلًا...أرادوا إظهار تقنياتٍ لا يمتلكونها فكانت النتيجة مهزلةً معبّرةً عن بناءٍ فكريٍّ عشوائي. هذا مع الأخذِ بعين الاعتبار أنّ في أفلام الأكشن الأمريكيّة يكون القتل تمثيلًا فقط ويتم اعتماد مؤثرات خاصّة لإقناع المشاهدين، أمّا داعش فهي تقتل بالفعل وهو ما يرجعنا إلى نوع من الأفلام ظهر فيما مضى يعرف بالسنايف موفي...."

قائمة المراجع

- **القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع**

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- فتحي حسن ملكاوي، الفن في الفكر الإسلامي: رؤية معرفية ومنهجية، الجزء الأول، (طبعة إلكترونية)
- كروتشه، المجمل في فلسفة الفن، ت: سامي الدروبي، المركز الثقافي العربي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، (بدون تاريخ).

- محمد فوزي عبد المقصود، الفكر التربوي للأستاذ الإمام محمد عبده والياته في تطويره التعليم، نسخة إلكترونية، ٢٠٠٦م.
- محمد قطب، منهج الفن الإسلامي، دار الشروق، الطبعة السادسة، ١٩٨٣م، بيروت/القاهرة.

الوثائق:

- أبو حمزة المهاجر، "رسالة إلى... فوارس بغداد"، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، موقع أرشيف الأنترنيت، ٠٥ نونبر ٢٠٠٩م. (تسجيل صوتي).
- أبو حمزة المهاجر، "رمضان... شهر الجهاد والغفران لفضيلة"، تفريغ نخبة الإعلام الجهادي، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ٣٠ غشت ٢٠٠٩م، موقع أرشيف الأنترنيت، ٠٩ شتنبر ٢٠١٢م.
- أخبار العالم العربي، "المالكي يعلن اعتقال منفذي تفجيرات الأربعاء الأسود وزيباري يعتقد بتورط قوات امنية في هذه العمليات الإرهابية"، أخبار العالم العربي، RT، ٢٣ غشت ٢٠٠٩م.https://arabic.rt.com/news/33554-المالكي-يعلن-اعتقال-منفذي-تفجيرات-الأربعاء-الأسود-وزيباري-يعتقد-بتورط-قوات-امنية-في-هذه-العمليات-الإرهابية
- تنظيم الدولة الإسلامية، المجموع لقادة دولة العراق الإسلامية، نخبة الإعلام الجهادي، ط١، ٢٠١٠م.-https://kyleorton.co.uk/wp-content/uploads/2021/03/Speeches-Abu-Umar-al-Baghdadi-Abu-Hamza-al-Muhajir-Muharib-al-Jiburi-Abu-Sulayman-al-Utaybi-Media-spox-Ninawa-Arabic.pdf
- تنظيم دولة العراق الإسلامية –التابعة لتنظيم القاعدة، "غزوة الأسير"، إنتاج مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ٢٠١٠م.
- الدولة الإسلامية (داعش)، "لهيب الحرب ٢ – إلى قيام الساعة"، توزيع مركز الحياة الإعلامي، سنة ٢٠١٧م.
- طارق الهاشمي، "إعلان الأستاذ طارق الهاشمي إستقالته من منصب نائب رئيس جمهورية العراق"، ٣١ دجنبر ٢٠١٣م.https://www.youtube.com/watch?v=FaKuFodoo4Q

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Gary Jason, "Film and Propaganda: The Lessons of the Nazi Film Industry", California State University, Fullerton, Reason Papers, Vol. 35, no. 1, July 2013, P: 203.
- Jacque Ellul, PROPAGANDA: The Formation of Men's Attitudes, Translated by: Konrad Kellen and Jean Lerner, Vintage books, New York, February 1973.
- Rudolf Arnheim, Film as Art , University of California press, US, 1957.

وثائق باللغة الإنجليزية:

- Tarkovski, "Tarkovski interview part 1", Youtube Channel "getrotal", May 21, 2007.https://www.youtube.com/watch?v=gy1DpCOON6Q

المو اقع الرسمية:

- الموقع الرسمي للشيخ ابن الباز: https://www.binbaz.org.sa/noor/1915
- الموقع الرسمي لمتحف لوكاس:https://lucasmuseum.org/collection/art-of-cinema
- الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكية: -https://www.defense.gov/Our /Story/Biographies/Biography/Article/602689/ashton-b-carter

المجلد ٠٦-العدد ١٥، ٢٠٢٤
Vol.06, Issue15, 2024
ISSN :2628-8389

براءة الإمام أحمد بن حنبل من تمثيل المنهج المتطرف

Imam Ahmed bin Hanbal was acquitted of representing the extremist approach

م. د: شهلاء رضا مهدي

جامعة كربلاء

براءة الإمام أحمد بن حنبل من تمثيل المنهج المتطرف

Imam Ahmed bin Hanbal was acquitted of representing the extremist approach

م. د: شهلاء رضا مهدي

جامعة كربلاء

المخلص:

طرحنا في سياق هذا البحث دور الإمام أحمد بن حنبل في إعادة التمسُّك بالحديث والآثار في عصرٍ تعرّضت فيه السُّنة لتهديدِ إضعافِ مكانتها، كما تمّ إلقاء الضوء على أبرز الأحداث التي ألقَتْ بظلالِها على واقع المسلمين في القُرون الهجريَّة الأولى كظُهور ملامح المذاهب الفقهيَّة في داخل المنظومة الإسلاميَّة، ومحنة خلق القرآن. وبحثنا في الالتباس الحاصل في نسبة الإمام أحمد الى فريق المحدّثين أم الى فريق الفقهاء، وكيف نُسب له مذهب فقهي وهو إمامٌ محدّث. وكيف تبلور المذهب الحنبلي على يد تلامذة الإمام وأتباعه في القرن الرابع الهجري، ثم غلبت جماعة متشددة من الحنابلة في القرون التالية على الجماعات الحنبلية الأخرى، فاستأثرت بتمثيل المذهب الحنبلي. واعتمدنا في البحث على المنهج التاريخي لفهم الأحداث، ثم استعنّا بمناهج الاستقراء والوصف والتحليل للوصول لنتائج أبرزها: أن الإمام أحمد لم يقصد تأسيس مذهب فقهي مستقل، وإنما كان لأتباعه الدور الأساس في تأسيس المذهب الحنبلي، ثم أضحى طابع الحنبلية البغدادية هو المسيطر دون غيره من الاتجاهات المتأثرة بمنهج الإمام. كما استنتجنا أن ادعاء الخط الجهادي المتطرّف اتّباعَ منهج الامام ادّعاءٌ باطل؛ لأن الإمام كان طوال حياته صالحاً، تقياً، متورّعاً عن تكفيرِ من يُخالفه على مستوى الأفراد، والفرق، والمذاهب.

الكلمات المفتاحية: الإمام أحمد بن حنبل، المذهب الحنبلي، التطرف.

Abstract

Our research is concerned with studying the confusion regarding the attribution of Imam Ahmad to the group of hadith scholars or to the group of jurists, and how a jurisprudential school of thought was attributed to him while he was a hadith imam. How did the Hanbali school of thought crystallize at the hands of the Imam's students and followers in the fourth century AH, then a strict group of Hanbalis prevailed over the other Hanbali groups in the following centuries? We relied in the research on the historical approach to understand the events, then we used methods of induction, description, and analysis to arrive at results, the most notable of which is: that Imam Ahmad He did not intend to establish an independent school of jurisprudence, but rather his followers had a fundamental role in establishing the Hanbali school of thought, and then the character of the Baghdadi Hanbali school became dominant over other trends influenced by the imam's approach. We also concluded that the claim of the extremist jihadi line to follow the approach of the Imam is false. Because the Imam was righteous and pious throughout his life, and refrained from declaring apostasy against those who disagreed with him on the level of individuals, groups, and sects.

Keywords: Imam Ahmad ibn Hanbal, Hanbali school of thought, extremism.

مقدمة:

مثَّلت القُرون الهجريَّة الأولى حقبةً ملأى بالأحداث، الَّتي ألقت بظلالها على واقع المسلمين؛ ومنها ظهور فرق كلاميَّة متعدِّدة: كالمعتزلة، والأشاعرة، وظُهور ملامح المذاهب الفقهيَّة في داخل المنظومة الإسلاميَّة، في حدود النِّصف الأوَّل من القرن الثَّاني الهجري[١]؛ ومن هذه المذاهب : مذهب أبي حنيفة النُّعمان (ت: ١٥٠هـ)[*]، ومذهب مالك بن أنس(ت: ١٧٨هـ)[**]، ومحمَّد بن إدريس الشَّافعي(ت: ٢٠٤هـ)[***]؛ ثم ظهر مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)[****]، في القرن الثَّالث الهجري؛ وهو آخر المذاهب الفقهيَّة من حيث التَّسلسل التَّاريخي.

وعلى الرّغم من أنَّ المجال التَّشريعي عرف ازدهاراً كبيراً، مع بروز المذاهب الفقهيَّة، إذ كرَّس العُلماء والفقهاء أوقاتهم العلميَّة للتفقُّه في الدِّين، وإعطاء الفتوى، وإجابة السَّائلين، والتصدّي لمتطلبات المجتمع الفقهيَّة والتشريعيَّة[٢]، ومع ازدهار مدارس الرَّأي والنَّظر الفلسفي والعقلي الوافدة للدَّاخل الإسلامي بتأثير العلوم اليونانيَّة الَّتي ترجمها الفُرس والسُّريان؛ إلَّا إنَّه قد أعترى المشهد الإسلامي سجالاتٌ فقهيَّة وعقائديَّة؛ بسبب تعدُّد مشارب الفقهاء والمتكلّمين، إذ بدأت بوادر إيديولوجيا دينيَّة تتشكَّل احتجاجاً على ما آل إليه وضع المسلمين، الّذي بات بنظرها يشكّل تهديداً لمرتكزات الإسلام من قِبَلِ الجهات المناوئة لها؛ فكان هدفها إعادتهم إلى التَّعاليم الإسلاميَّة الأصيلة، واسترجاع الدِّين على ما كان عليه في القُرون الفاضلة الأولى حسب ما ذكرت أدبيَّاتها؛ فكانت بوادر ميلاد ظاهرة السلفيَّة بنزعتها النصيَّة، قد بدأت تتكشَّف شيئاً فشيئاً كتيَّارٍ تلقائيٍّ بعيد عن التَّنظيم، لم يتمظهر تاريخيًّا بوصفهِ تيَّاراً رئيساً له سمات مُحَدَّدة، ومعايير مُعيَّنة في طبيعة: المفاهيم، والعقائد، والعمل؛ إلّا بعد فترة من الزمن.

أهمية البحث: يكتسب موضوع هذا البحث أهمية من عدة جوانب:

١. تسليط الضوء على أحداث القرون الإسلامية المبكرة التي انطوت على آثار فاعلة في توجيه النظرية الإسلامية إلى وجهة معينة.
٢. اعتنائه بالبحث عن نشأة المذهب الحنبلي، وكيفية تحوّله من مذهب كلاميّ الى مذهب فقهيّ.
٣. توضيح دور أتباع أصحاب المذاهب وتلامذتهم في تشكيل المذاهب الفقهية، وأن نسبتهم مذهبا ما إلى فقيه من الفقهاء هو لإثبات أصالة تفكيرهم ومشروعيته.
٤. استجلاء سيرورة وصيرورة التكفير كنزعة مصاحِبة للكيانات المتطرفة منذ القدم.

---

[١] - تتماشى آراء أغلب الباحثين، مع الفهم التَّقليدي السَّائد في ميدان دراسة تاريخ الفقه وأصوله، على أنَّ القرن الثَّاني الهجري؛ هو بداية ظهور ملامح المذاهب الفقهيَّة. أمَّا في ما يخصُّ القرنين الأوَّل والثَّالث الهجريين؛ فقد قدَّم الباحث وائل حلَّاق تفسيراً مختلفاً بشكلٍ عامٍ، لاسيَّما للقرن الثَّالث. أمَّا بالنِّسبة للقرن الأوَّل؛ فهو لا ينضمُّ إلى ركب النَّظرة التقليديَّة القائلة: إنَّ الشَّريعة الإسلاميَّة، بدأتْ كنظامٍ ناضجٍ إلى حدٍّ ما، إبان حياة النَّبي (ص) أو مباشرة بعد ذلك، ولا إلى قافلة النَّظرة الحديثة نسبيًّا، الَّتي تضعُ البدايات الأولى للشَّريعة، في أواخر القرن الأول الهجري. أمَّا في ما يتعلَّق بالقرن الثَّالث الهجري؛ فهو يعارض الرَّأي السَّائد، لأنَّ صورة النظريَّة الفقهيَّة فيه؛ هي خلاصةٌ راشحةٌ من القرن الثَّاني، وأنَّ مهندسها هو الإمام الشَّافعي، إذ كان ينظرُ لذلك أنَّه أساس الجهد الفقهي السنّي؛ فهو يشكلُّ بريادة الشَّافعي تلك وما هي إلَّا جهود أوليَّة، وأنَّ ظهور الأشكال المتعدِّدة للتَّفكير الفقهي وتوسُّعه إذ تمَّ في مرحلة ما بعد الشَّافعي؛ للمزيد من التَّفصيل يُرَاجَعُ؛ وائل حلَّاق: **تاريخُ النظريَّات الفقهيَّة في الإسلام (مقدِّمة في أصول الفقه السنّي)**، ط٢، ترجمة: أحمد موصلّي وفهد بن عبد الرَّحمن الحمودي، دار المدار، بيروت، ٢٠١٨، ص١٣-١٤.

[*]) إمام الحنفية، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، أراده المنصور العباسي على القضاء ببغداد، فأبى، فحلف عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة أنه لا يفعل، فحبسه إلى أن مات، يُنظَر؛ خير الدين بن محمود الزركلي(١٣٩٦هـ)،**الأعلام**، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢،ج٨، ص٣٦.

[**]) إمام دار الهجرة وثاني الأئمة الأربعة عند أهل السّنة والجماعة، وصاحب المذهب المالكي في الفقه الإسلامي. ويُعدُّ كتابه "**الموطّأ**" "من أوائل كتب الحديث النبوي، يُنظَر؛ شمس الدّين محمَّد بن أحمد الذَّهبي (ت: ٧٤٨هـ): **سير أعلام النُّبلاء**، ط٣، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مُؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ١٩٨٥، ج٨، ص٧٠.

[***]) أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. نسب إليه المذهب الشافعي، ولد في غزة وحمل منها الى مكة وهو ابن سنتين، برع في الرماية والفقه والحديث، قصد مصر وتوفي فيها، وقبره معروف فيها، يُنظَر؛ الزركلي، (م.س) ، ج٦، ص٢٦.

[****] ولد أحمد بن محمد بن حنبل هلال بن أسد الشيباني الذُّهلي، من أبوين عربيين؛ فهو شيبانيٌّ في نسبه لأبيه وأمَّه، إذ كانتْ ولادته في بغداد سنة١٦٤هـ، قدمت أمه من مرو في خراسان وهي حبلى ويبدو أن خروجها كان في ظروف صعبة ، إذ كانت ثورة المقنع(الزنديق) وأتباعه على أشدّها، ولأنه قدم من مرو قال عنه الخطيب البغدادي إنه مروزي الأصل، نشأ يتيما في حجر أمه ولم ير أباه ولا جده، اجتهد في طلب العلم والحديث على وجه الخصوص، فكان من أبرز مصنَّفاته:(المُسند)؛ وهو كتاب حديث، ووصف أنَّه من أهمّ آثاره. وجاء كتابه (رسالةٌ في مسألة خلق القران) استجابةً لطلب الخليفة المتوكّل، الَّذي كانتْ فترة حكمه نهايةً لمعاناة ابن حنبل مع الخُلفاء، الَّذين سبقوه في ما عُرف بـ(محنة خلق القرآن)؛ يُنْظَرُ في شأن ولادته: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي(ت:٥٩٧هـ) **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ١٩٨٩، ص١٣؛ وينظر: محمَّد أبو زهرة: **أحمد بن حنبل(حياته، وعصره، آراؤه وفقهه)**، ط١، دار الفكر العربي، (د. ت)،القاهرة، ص٤٦- ٧٤. وفي شأن فتنة خروج المقنّع سنة(١٦١هـ) ينظر: محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)، **تاريخ الرسل والملوك**، ج٨، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط٢، القاهرة دار المعارف،١٩٦٧، ص١٣٥.

[٢] - عبد الرَّحيم العلَّام: **محاولةٌ لفهم عناصر الاتفاق والاختلاف بين المفهومين**، بحث منشور ضمن سلسلة المشاريع البحثيَّة تحت عنوان: **مفهوم تطبيق الشريعة في فكر دعاة الإسلام السِّياسي(مقاربة نقديَّة)**، مجموعة باحثين، ط١، مُؤسَّسة مؤمنون بلا حدود،٢٠١٧، ص ٣١٧.

فرضية البحث وإشكالياته: يفترض البحث أنّ ادعاء الجماعات الجهادية المتطرفة انتسابها لمذهب الإمام أحمد بن حنبل هو أمر غير صحيح . ولإثبات هذا الافتراض لابدَّ من الإجابة عن مجموعة إشكالات، وهي كالآتي:

١. كيف تشكّل المذهب الحنبلي؟
٢. كيف انتهى المقام بالإمام أحمد بأن يكون صاحب مذهب فقهي مستقل وهو إمام محدِّث؟
٣. هل قصد الإمام تشكيل مذهب فقهي مستقل؟
٤. إلى من يعود الفضل في تشكيل المذهب الحنبلي؟
٥. لماذا ادعى المتطرفون انتسابهم للمذهب الحنبلي؟
٦. من أين استمد الفقه الحنبلي مضامينه الفكرية والشرعية؟

أهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يأتي:

١. الكشف عن زيف ما تبنّته الجماعات الجهادية المتطرفة من عَقْدِها للمساواة بينها وبين الإسلام الحقيقي.
٢. النظر في السياقات التي أسهمت في بناء مفهوم السلف وتشكيل محدداته.
٣. التفريق بين السلف الحقيقي الممثل الحقيقي للسنة وبين السلف المتفقه المنحاز الى رأي محدد.
٤. دحض ادّعاء المنهج الجهادي المتطرف انتسابه إلى منهج الإمام أحمد بن حنبل.

المنهج المعتمد: سلكنا في هذا البحث المنهج التاريخي لفهم طبيعة الوقائع التاريخية، ثم اتبعنا منهجاً استقرائياً؛ لتتبع مسار الأحداث التي جرت في القرون الإسلامية المبكرة، واستلزم البحث اللجوء للمنهجين الوصفي والتحليلي بشكل متزامن للوصول إلى نتائج دقيقة وإجابات وافية لفرضيات البحث.

خطة البحث: يعرض البحث لمطلبين اثنين، يتوفّر أولهما على: توضيح نشأة المذهب الحنبلي والظروف الحافّة بتشكّله، أمّا المطلب الثاني: فيختص ببيان الآثار المترتبة على أحداث القرون الأولى المبكرة في توجيه النظرية الإسلامية وما ترشح عنها، ويختتم البحث ببيان أهم النتائج.

المطلب الأول: نشأة المذهب الحنبلي

بعد أَنْ بدأ المسلمون ينشرون الإسلام، فاتحين أغلب الأصقاع والإمبراطوريَّات، ناقلين "عاداتٍ جديدة في: المأكل، والملبس، واقتناء الدور، والقصور، والجواري، وميلهم للتَّرف، والبذخ بكُلِّ ملذَّات الحياة، فضلاً عن نقل الإرث الحضاري، ومعارف، وثقافة، وعلوم هذه الأمم، بما فيها المنطق والفلسفة، الَّتي أثَّرت فيهم كثيراً؛ انعكس ذلك على ثقافتهم، ومتبنَّياتهم الدينيَّة بدخولهم في المناظرات الفلسفيَّة والكلاميَّة"[١].
وبعد ترجمة المُؤلَّفات المنطقيَّة المُستوردة من الحضارة الإغريقيَّة؛ التي كان لها الأثر في تزويد بعض المُنظّرينَ الإسلاميين بأجوبةٍ عن تساؤلاتٍ، وحاجاتٍ فقهية جديدة، استدعتهم لمزيدٍ من السَّعي الفكري؛ فأفادوا من حيازة المنطق الإغريقي على عناصر فاعلة للإجابة عنها.
كُلُّ هذه الأمور؛ قد أثَّرت على واقع المسلمين، وأتت بتعقيداتٍ لم تكن في مصلحة الوضع الإسلامي؛ فظهر تيَّارٌ مناهض لهذه المظاهر، وتصاعدت الدَّعوات إلى ضرورة العودة إلى اقتفاء أثر السَّلف الصَّالح، ونبذ التَّأويل، وبات تقليد السَّلف في ملبسهم وسلوكهم خطَّاً متميّزاً في الوسط الإسلامي عن غيرهم من الجماعات الإسلاميَّة الأخرى، حتَّى دخل القرن الرَّابع الهجري؛ فاتَّخذ هذا الخطُّ بُعداً مفاهيميَّاً فكريًا، له رموزه ممَّن يدعون للعودة للالتزام بنهج السَّلف الصَّالح وآرائهم، ومذاهبهم؛ فكان له الأثر الكبير في تبلور الملامح الأولى للنَّزعة النصيَّة، الَّتي كان رائدها الأوَّل الإمام أحمد بن حنبل، في قبال النَّزعة العقليَّة، الَّتي تتبنَّى مبدأ التَّأويل بدلاً عن التَّسليم بظاهر التَّنزيل.

[١] - نبيل علي صالح: **السلفيَّة الإسلاميَّة (خلفيَّات الماضي و آفاق المستقبل)**، ط١، بحث منشور من مجموعة أبحاث بعنوان:**(مقاربات معرفيَّة في الإصلاح الدِّيني)**، لمجموعة باحثين، مُؤسَّسة مؤمنون بلا حُدود، الدَّار البيضاء، ٢٠١٦، ص٢٥١.

فمثَّل الإمام أحمد بن حنبل الحلقة الأولى، في الأصول الفكريَّة للمنهج النَّصي، في مواجهة مدرسة العقل والرَّأي، إذ إنَّه شدَّد على ضرورة العودة إلى النصِّ المُقدَّس، وعدم الخروج عن اتِّباع خُطى السَّلف الصَّالح؛ فهو يرى أَنْ "لا مكان لإعمالِ العقل، أو تخريج الفكر؛ ما دامت الأمور واضحة المَحجَّة، وظاهرة المنهج. وقاده ذلك؛ إلى نفوره من أهل الكلام، ورفض آرائهم" [١].

وعندما رحل الإمام أحمد بن حنبل سنة (٢٤١هـ) فإنَّه لم يترك منهجيَّةً أثارت جدلاً من بعده فحسب؛ وإنَّما شكَّلت منهجيَّته تلك المزاج العام للنصّيينَ، وتركت تأثيراً ملحوظاً فيهم، ورسمت معالم الطَّريق لهم؛ فانصبَّت جهود من جاء من بعده، على تثبيت الاتِّجاه النصيِّ، عبر مجموعةٍ واسعة من العلماء؛ مثل: أبو جعفر الطّحاوي(ت: ٣٢١هـ)، وابن بطة الحنبلي(ت: ٣٨٧هـ)، وأبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، وابن عقيل(ت: ٥١٣هـ)، وموفَّق الدِّين بن قُدامة(ت: ٦٢٠هـ)، وأبو شامة المقدسي(ت: ٦٦٥هـ)، وابن القيم الجوزيَّة (ت: ٧٥١هـ)، وابن رجب الحنبلي(ت: ٧٩٥هـ)، وابن أبي العزِّ الحنفي(ت: ٧٩٢هـ)، صاحب شرح العقيدة الطحاويَّة؛ وهو الشَّرح الَّذي أصبح العمدة والإطار المرجعي للمقولات النظريَّة العقيديَّة[٢] لأصحاب هذا الخطِّ، الَّذي مثَّل ما يسمى بالسلفيَّة القديمة؛ وهو بمثابة الأم للسلفيَّات الأُخرى.

وفي إطار الحقب الهجريَّة الأولى من الإسلام المُبكِرِ؛ ظهرت فئةٌ من العلماء تُعنى بالأحاديث والآثار، وهي آراء وفتاوى الصّحابة والتَّابعين وتابعي التَّابعين؛ فأُطلق عليهم مُصطلَح: أهل الأثر، أو أصحاب الأثر، أو أصحاب الآثار، أو الأثريون، أو أصحاب الحديث، وأهل الحديث نسبةً إلى تمسّكهم بالحديث، في قبال نظرائهم أهل العقل وأهل الرَّأي[*]، في إشارةٍ واضحة إلى نُزوع فقهاء الجانبين إلى استعمال الأثر أو الرَّأي، إذ اشتهر أمرهم في تاريخ الثَّقافة الإسلاميَّة، كأحد أهمِّ تيَّارين في القرون الأولى.

وكان لمُصطلَح أهل الحديث، في الحقب التأسيسيَّة الأولى معناه العام، إذ كان يُطْلَقُ على فئاتٍ عُرِفَت بمخالفتها للرَّأي والقياس، كما أشار إليهم عبد الكريم الشّهرستاني (ت: ٥٤٨هـ) في كتابه المعروف **(المِلل والنِّحل)**؛ فقال: "أصحابُ الحديث؛ وهم أهل الحجاز، هم أصحاب مالك بن أنس، وأصحاب محمَّد بن إدريس الشَّافعي، وأصحاب سفيان الثَّوري (ت: ١٦١هـ)[٣]، وأصحاب أحمد بن حنبل، وأصحاب داوود بن علي الأصبهاني (ت: ٢٧٠هـ)[٤]، وإنّما سُمّوا أصحاب الحديث؛ لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث، ونقل الأخبار، وبناء الأحكام على النّصوص، ولا يرجعون إلى القياس الجليّ والخفيّ، ما وجدوا خبراً أو أثراً "[٥].

ولذا؛ فقد كان نُشُوء المذهب الحنبلي في بيئةِ أصحاب الحديث، حتَّى شكَّلت حادثة المحنة - التي سنتحدّث عنها لاحقاً- نقطة انعطافٍ في تاريخ أهل الحديث؛ فتسبَّبت في افتراقهم، وصار الحنابلة هم الأكثر تميّزاً، بالمقارنة مع غيرهم من غير الحنابلة في تيَّار أهل الحديث، إذ كانت حادثة المحنة مفترق طريقٍ بين أهل الحديث، فعلى إثرها استُبعد من التزم الصَّمت تجاه مقولة خلق القرآن، وإنْ كان من أهل الحديث مثل يحيى بن معين(ت:٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني(ت: ٢٣٤هـ)، وغيرهم[٦].

---

١ - رؤوف أحمد الشَّمري: **الخِطاب الدِّيني بين سلبيَّة الجمود وضرورة التَّجديد**، مجلة جامعة القادسيَّة للعلوم الإنسانيَّة، العدد: (١)، ٢٠١٠، ص١٧٥.

٢ - أبو رمّان، أنا سلفي(بحثٌ في الهويَّة الواقعيَّة والمتخيّلة لدى السَّلفيين)، ط١، مُؤسَّسة فريدريش إيبرت الألمانيَّة، عمَّان، ٢٠١٤، ص٢١.

* - لقد طفت الملامح الأولى للتَّقابل بين أهل الحديث، وبين أهل الرَّأي في نهاية القرن الأوَّل الهجري، على إثر تزايد الاهتمام بالحديث، واحتدام الجدل الكلامي بخصوص إرادة الله وكلامه وقضائه وقدره؛ فأنتج هذه الثنائيَّة المتضادَّة: حديث/رأي. وقد كان للرَّأي دلالة إيجابيَّة؛ ولكنَّها تغيَّرت بمرور الوقت على أثر النَّقد الَّذي وجَّهه أهل الحديث له، إذ اصطبغ بمعنىً سلبي تدريجيّاً، محوُّلاً المعنى من دلالة (الرَّأي الاجتهادي)،إلى دلالة (الرَّأي الاعتباطي)، أو إعمال الرَّأي البشري غير المعصوم في تفسير الشَّريعة. ومع تزايد نشاط المحدّثين في حدود ١٢٠هـ؛ تزايد التبرُّم من الرَّأي، وعُدَّ عقبةً أمام قيم الدِّين. وخلال القرنين التَّاليين؛ تطوَّر ذلك إلى أشدِّ المعارك الفقهيَّة والفكريَّة في تاريخ الإسلام، إذ كان يُعْرَفُ ذلك بـــ(صراع أهل الرَّأي وأهل الحديث)؛ يُنْظَرُ: محمد محسن بن علي المنزوي الطهراني، المشهور بـ آغا بزرك الطهراني (ت: ١٣٨٩هـ): **حصرُ الاجتهاد**، ط١، تحقيق: محمَّد علي الأنصاري، مطبعة الخيَّام، النَّجف الأشرف، ١٤٠١هـ، ص٢١- ٢٣؛ وائل حلَّاق: **نشأةُ الفقه الإسلامي وتطوُّره**، ط١، ترجمة: رياض الميلادي، مراجعة: فهد بن عبد الرَّحمن الحمودي، دار المدار، بيروت، ٢٠٠٧، ص١١٨-١٢٢.

٣ - من تابعي التابعين ومن أئمة الحديث، راوده المنصور العباسي على أن يلي الحكم، فأبى وخرج من الكوفة ثم طلبه المهدي، فتوارى. وانتقل إلى البصرة فمات فيها مستخفياً. كان آية في الحفظ، له من الكتب(**الجامع الكبير**، و**الجامع الصغير**، كلاهما في الحديث. يُنظَر: الزركلي(م.ن)، ج٣، ص١٠٤-١٠٥.

٤ - الملقب بالظاهري، وهو أصبهاني الأصل، ولد في الكوفة وتوفي في بغداد، نُسبت إليه الطائفة الظاهرية؛ لأخذها بظاهر الكتاب والسنة، والإعراض عن القياس والرأي والتأويل، وهو أول من جهر بذلك، يُنظَر: الزركلي(م.ن)، ج٢، ص٣٣٢.

٥ - محمَّد بن عبد الكريم الشّهرستاني (ت: ٥٤٨هـ): **المِلل والنِّحل**، ج١، ط٢، صحَّحه وعلَّق عليه: أحمد فهمي محمَّد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٩٩٢، ص٢١٧.

٦ - يُنْظَرُ؛ محمَّد بن محمد بن الحسين المعروف بابن أبي يعلى الفرَّاء البغدادي الحنبلي (ت: ٥٢٦هـ): **طبقات الحنابلة**، ج٣، ط٢، تحقيق: عبد الرَّحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرِّياض، ٢٠١٨، ص٣٩١.

وبحسب كريستوفر ميلتشرت(*)؛ فإنَّ نشأة المذهب الحنبلي، تمَّت على مرحلتين؛ وهما[١]:

أ- **المرحلةُ الأولى:**

تضمَّنت نقل آراء الإمام أحمد بن حنبل الفقهيَّة، وفتاواه، وتداولها بشكلٍ جعلها تحمل وجهاً فقهيَّاً مخصوصاً، وتولَّى ذلك الجيل الَّذي تلاه من التَّلامذة والأتباع، مثل:

- أبي بكر الأثرم(ت: ٢٦١ هـ)(*).
- وعبد الملك الميموني(ت: ٢٧٤ هـ)(**).
- وأبي بكر المَروّذي(ت: ٢٧٥ هـ)(***)
- وحرب الكرماني(ت: ٢٨٠ هـ)(****)، وغيرهم[٢].

ب- **المرحلةُ الثَّانية:**

وتمثَّلت بالدَّور الَّذي قام به أحمد بن محمَّد بن هارون الشَّهير بأبي بكر الخلَّال(ت: ٣١١هـ)(*****)؛ الَّذي ارتحل بين الأمصار، بحثاً عن تلامذة أحمد بن حنبل، طالباً لفقه الإمام وفتاواه وأجوبته من الرّواة على اختلافهم في القلَّة والكثرة، من الَّذين نقلوا عنه، مباشرةً أو بالواسطة؛ فجمع ما تفرَّق من آرائه ورتَّبها وبوَّبها[٣]، في ديوان أطلق عليه(**الجامع لعلوم أحمد**) تارة، و(**جامع الرّواية عن أحمد**) تارةً ثانية، و(**الجامع في الفقه من كلام الإمام أحمد**) تارةً أخرى[٤]؛ لكي يخرجَ من مجموعها أوَّل مدوَّنةٍ مهمَّة للفقه الحنبلي؛ فتوّجت بوضع أوَّل مختصرٍ فقهيٍ على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، إيذانًا بتحوُّل الحنبليَّة إلى مذهبٍ فقهيٍّ، على يد عمر بن الحسين الخِرَقيّ(ت: ٣٣٤هـ)(*)؛ فتكوَّنت المجموعة الفقهيَّة المنسوبة للإمام أحمد بن حنبل[٥]، الَّتي توارثتها الأجيال وتلقَّاها العلماء بالقبول. وأصبح منهج الحنابلة هو الشَّكل المتطوّر والمُنظَّم لمنهج أهل الحديث.

(*) **كريستوفر ميلتشرت:** هو أُستاذ الدِّراسات الإسلاميَّة في جامعة أكسفورد، قدَّم أطروحته للدكتوراه عن نشأة المذاهب الفقهيَّة في القرنين: الثَّالث والرَّابع الهجريين، في جامعة بنسلفانيا الأمريكيَّة، تحت إشراف جورج مقدسي؛ يُنظَر ترجمته على صفحته على موقع جامعته، جامعة أكسفورد، كلية الدراسات الشرقية، على الموقع الالكتروني www.orinst.ox.ac.uk تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢.

١ - يُنْظَرُ؛ سعود السَّرحان: **الحنبليَّة المُبْكِرة في الدِّراسات الاستشراقيَّة**، مُتاح على الموقع الإلكتروني: www.al-jazirah.com، تاريخ الزِّيارة: ٢٤/ ٣/ ٢٠٢٤.

(*) الأثرم: من حفاظ الحديث، أخذ عن الإمام أحمد وآخرين. له كتاب في(**علل الحديث**)، (**مسائل أبي بكر الاثرم**)، يُنظَر؛ الزركلي،(م.س)، ج١، ص٢٠٥.

(**) عبد الملك الميموني: عالم الرقّة ومفتيها في زمانه، ومِن عِليّة أصحاب الإمام أحمد ومن أكثر اللازمين له، طالت ملازمته له لعقدين من الزمان، وعُرف عنه كثرة الإلحاح في الأسئلة والاستفتاء، مما أكسبه تفوقاً في معرفة مذهب الإمام. لم يُكتَب لمسائل الميموني أن تصل إلينا في مجموع مخطوط، بل هي مبثوثة في كتب المذهب التي تعنى بالنقل، يُنظَر؛ عبد الله بن عبد المحسن التركي، **المذهب الحنبلي دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته**، ج١، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، دار عالم الكتب، الرياض،٢٠٠٢، ص١٨٨-١٩٠.

(***) أبو بكر المروذي: من أصحاب الإمام أحمد المقدّمين لورعه وفضله، كان والده خوارزميا، وأمه مروذية (من مَرو الرّوذ) لقّب بالمَرُوذي وكثيرًا ما تتصحف هذه النسبة إلى المرْوزي. كان الإمام أحمد يأنس به، وينبسط إليه وهو الذي تولى إغماضه لمّا مات وغسله. وقد روى عنه مسائل كثيرة. ينظر؛ (م.ن)، ج٢، ص١٢.

(****) حرب السيرجاني وهو ذاته الكرماني: من تلاميذ الإمام أحمد بن حنبل، ليس عنه كبير خبرٍ لا في طبقات الحنابلة ولا في غيره، سوى إنه انصرف الى الحديث متأخراً، وإنه كان فقيه بلده وعاملاً للسلطان وهو بذلك يخالف منهج أستاذه الإمام أحمد، يُنظَر؛ ابن أبي يعلى،(م.س)، ص٣٨٩. اشتهر بكتابه(**المسائل**) الذي تضمّن أسئلته للإمام أحمد، ولإسحاق بن راهويه، وهي مسائل جليلة القدر عند الحنابلة، أفرد في آخرها باباً عنونه بـ(**باب القول في المذهب**) عرفت لاحقاً **برسالة الإصطخري** روى فيها قولاً صريحاً بتكفير الرافضة: "ليست الرافضة من الإسلام في شيء" مع ان هذا ليس من قول الإمام أحمد إلّا ان كثيراً من السلفيين ينسبونه الى الإمام أحمد. للتوسع في هذا الشأن يُنظَر؛ السمهوري،(م.س)، ص٣١٧-٣٢٤. وبالرغم من انّ الذهبي كذّب هذه الرسالة وأقسم بأنها موضوعة؛ إلا إنّها دخلت في كتب الحنابلة مبكراً واستقرت فيها، يُنظَر؛ الزركلي،(م.س)،ج ١٣، ص٢٤٤-٢٤٥.

٢ - يُنظر؛ مجير الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد العليمي العمريّ الحنبلي (ت: ٩٢٨هـ):**المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**، ج١، ط١، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، تعليق: محمود الأرناؤوط، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٦٩-٢٧٤.

(*****) أبو بكر الخلّال: من كبار الحنابلة، وهو جامع علم الإمام أحمد ومرتّبه، صرف عنايته وأنفق عمره بتتبع نصوص الإمام أحمد، فرحل لأجل ذلك إلى أقاصي البلاد، له كتب عدّة كـ(**السنّة**) و (**العلل**) و(**الجامع لعلوم الإمام أحمد**) في الحديث، قيل: لم يصنّف في مذهب مثله لنحو مائتي جزء، يُنظَر؛ الزركلي(م.س)، ج١، ص٢٠٦.

٣ - يُنْظَرُ؛ الذَّهبي (م.س) ج١١، ص٣٣١.

٤ - للمزيد من التَّفصيل يُنْظَرُ؛ خالد الرَّباط وآخرون: **الجامع لعلوم الإمام أحمد**، مج١، ط١، دار الفلاح للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٧.

(*) عمر بن الحسين الخرقي: فقيه حنبلي، من أهل بغداد، رحل عنها لما ظهر فيها سبّ الصحابة، نسبته إلى بيع الخرق، ووفاته بدمشق. له مصنفات احترقت، وبقي منها **متن الخرقي على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني**، الذي يُعرف بـ(**المختصر**) أو **مختصر الخرقي** وهو في الفقه، يُنظَر؛ الزركلي،(م.س)، ج٥، ص٤٤.

٥ - يُنظَر؛ السمهوري، (م.س)، ص٣٣٣.

وتجدر الإشارة الى أنَّ المؤيدين للمذهب الحنبلي في البداية كانوا قلَّةً، مقارنةً بمؤيدي باقي المذاهب الأخرى؛ فابن النَّديم (ت: ٣٨٤هـ) لم يخصّ ابن حنبلٍ بمذهبٍ مستقلٍ، كما فعل مع المذاهب الأُخرى؛ وذلك في المقالة السَّادسة من كتابه، الَّتي عقدها للحديث عن أخبار الفقهاء ومؤلفاتهم؛ إنَّما أدرجه ضمن فقهاء أصحاب الحديث[١].

وحين أحصى شمس الدِّين المقدسي (ت: ٣٩١هـ)[٢]، مذاهب الفقه المتبوعة في زمانه؛ فإنَّه جعلها أربعةً وليس من بينها المذهب الحنبلي، إذ استبدل به المذهب الظاهري؛ ولكن ليسَ حتَّى نصف القرن الخامس الهجري، وخاصة بعد الانتصارات المتراكمة الَّتي حقَّقها حنابلة بغداد على خصومهم، عبر ثلاث محطَّاتٍ حاسمة سنذكرها لاحقاً.

المطلب الثاني: آثار أحداث القرون المبكرة على ظهور المذهب الحنبلي

وُسِمَتِ القُرون الثَّلاثة المتصلة: (الثَّالث، والرَّابع، والخامس)، بوقائع مهمَّة، بدايةً بـ(محنة خلق القرآن)؛ ثمَّ انشقاق الأشعري عن المعتزلة وانضمامه لأهل الحديث؛ ثمَّ إعلان الاعتقاد القادري[٣]، إلى أن احتلَّ المذهب الحنبلي مكانةً بين المذاهب الأربعة، بعد حصر العمل بها رسميًّاً، في عهد المماليك البحريَّة، على يد الظَّاهر بيبرس (ت: ٦٧٦هـ)"[٤].

وكان من الضَّروري، أنْ نمرَّ على هذه المحطَّات؛ لغرض الوقوف على أبرز الأحداث، الَّتي ساهمت بجزءٍ مهمٍّ في تقرير ورسم مستقبل المسلمين لاحقًا. وهذه المحطَّات قد تمثَّلت بالآتي:

أوَّلاً- محنةُ خلق القرآن:

وهي المحنة الَّتي عُرِفَتْ بالفتنة[٥]، إذ دامت زهاء (١٥) سنة، من(٢١٨-٢٣٣هـ). وقد بدأت في عهد المأمون(ت: ٢١٨هـ)[**].

وتواصلت هذه الفتنة في عهديّ: المعتصم (ت: ٢٢٧هـ)[*] ، والواثق(ت: ٢٣٢هـ)[**]؛ وانتهت في عهد المتوكل (ت: ٢٤٧هـ)[***]، إذ كان لسياسته بعد تسلّمه للخلافة وتأييده لأهل الحديث؛ أثرٌ في حسم هذه المحنة في السنة الثَّانية من خلافته. وبالاستناد إلى ذلك؛ كانت فتنة خلق القرآن

---

١ - يُنْظَرُ؛ محمَّد بن إسحاق بن محمَّد بن إسحاق المعتزلي المعروف بـــ(ابن النَّديم)(ت: ٣٨٤هـــ): **الفهرست**، ج٢، ط١، تحقيق: أيمن فؤاد سيِّد، مُؤسَّسة الفرقان للتُّراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٩، ص٨٣.

٢ - **المقدسي:** هو شمس الدِّين محمَّد بن أحمد المقدسي المعروف بـــ(البشَّاري) أو البنَّاء نسبةً إلى جدّه الَّذي بنا ميناء عكَّا؛ وهو من أعلام القرن الرَّابع الهجري، وهو رحَّالة اهتمَّ بجغرافيا الأقاليم وأحوالها: الفكريَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة. كما اهتمَّ بالتَّاريخ، وعلوم اللُّغة. له كتاب أحسن التَّقاسيم في معرفة الأقاليم؛ وهو من أهمِّ الكتب لمعرفة أحوال القرن الرَّابع الهجري، إذ يقول فيه: "إعلمْ أنّ المذاهب المُستعملة اليوم في الإسلام كثيرة. فأمَّا الفقهيَّات؛ فالحنفيَّة، والمالكيَّة، والشَّفعويَّة، والداوودية. وأمَّا أصحاب الحديث؛ فالحنبليَّة والراهويَّة، والأوزاعيَّة، والمنذريَّة"؛ للمزيد من التَّفصيل يُرَاجَعُ؛ الزَّركلي(م.س)، ج٥، ص٣١٢.

٣ - يُنْظَرُ؛ حمَّادي ذويب: **قراءة جورج مقدسي لتيولوجيا الشَّافعي الفقهيَّة**، مُتاح على الموقع الإلكتروني: https://www.mominoun.com/articles، تاريخ الزِّيارة: ٢٧/ ٢/ ٢٠٢٤.

[*] بيبرس العلائي البندقداري الصَّالحي لقب بالملك القاهر، أبي الفتوحات، ثم ترك هذا اللقب وتلقب بالملك الظاهر، مولده بأرض القبچاق. وأسر فبيع في سيواس، ثم نقل إلى حلب، ومنها إلى القاهرة اشتراه الأمير علاء الدين أيدكين البندقدار، وبقي عنده. تولى سلطنة مصر والشام بعد ان اتفق مع أمراء الجيش على قتل الملك المظفر قطز، ألحق الهزيمة بالمغول والإفرنج، وله فتوحات عظيمة، توفي في دمشق، ومرقده فيها معروف، أقيمت حوله المكتبة الظاهرية، يُنظَر؛ الزركلي،(م.س)، ج٢، ص٧٩.

٤ - كانت هناك محاولاتٍ سابقة لتحديد دائرة الاجتهاد بالمذاهب الأربعة، من القرن الرَّابع إلى السَّابع، قبل أنْ يتمَّ ذلك على يد الظَّاهر بيبرس البندقداري سنة (٦٦٥هـ) في مصر، ومن هذه المحاولات؛ ما أصدره الشَّيخ عثمان بن صلاح الدِّين الشَّهرزوري الكردي العراقي الشَّافعي، الَّذي كان يترأس (دار الحديث) في دمشق سنة ٦٤٣هـ، إذ أفتى بحرمة الخروج عن تقليد المذاهب الأربعة. أمَّا في بغداد؛ فيبدو أنَّ تاريخ حصر العمل بالمذاهب الأربعة، يعود إلى فتح المدرسة المستنصريَّة وصدور الإلزام من الخليفة المستعصم بالله بحصر العمل بالمذاهب الأربعة. وقد ذُكِرَ هذا من وقائع سنة ٦٤٥هـــ؛ أي قبل انقراض بني العبَّاس بإحدى عشرة سنة، على عهد الخليفة العبَّاسي الأخير المستعصم بالله،الَّذي قتله هولاكو سنة٦٥٦هـــ ويظهر أنَّ تاريخ (٦٤٥هـــ)، لم يكن بداية الإلزام؛ بل التَّشديد عليه، وأنَّ الإلزام بدأ من قبل، أو من حين افتتاح المدرســة المســتنصــريَّة ســنة ٦٣١هـــ؛ يُنْظَرُ في ذلك كُلٌّ من: الطَّهراني، (م. س)، ص٢٥؛ وأحمد بن علي القاهري البعلبكي المقريزي (ت: ٨٤٥هـ):**المواعظُ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ج٢، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤١٨هـ، ص٣٤٣.

٥ - إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـــ)، **البداية والنهاية**، ط١، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،٢٠٠٣، (م. س)، ج١٠، ص٣١٦.

[**] سابع خلفاء بني العباس في العراق، نفذ أمره من إفريقيا إلى أقصى خراسان، ولي الخلافة بعد خلع أخيه الأمين، اهتم بترجمة كتب العلم والفلسفة فأتحف ملوك الروم بالهدايا سائلاً أن يصلوه بما لديهم من كتب الفلاسفة، فبعثوا إليه بعدد كبير منها، فاختار لها أمهر المترجمين، وحض الناس على قراءتها، أطلق حرية الكلام لأهل الجدل والفلسفة، يُنظَر؛ الزركلي،(م.س)، ج٢، ص١٤٢.

[*] ثامن الخلفاء العباسيين، بويع بعهد من المأمون، وبحسب المؤرخين كان ذا قوة وبطش؛ لكنه نزر العلم، ومحدود الثقافة وضعيف في الكتابة، وما ميز عهده هو استعانته بالجنود الأتراك، وفي عهده امتحن الإمام أحمد في القرآن، وضرب بالسياط حتى زال عقله، ولم يجب. يُنظَر؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**،(م.س) ج١٠، ص ٢٩١-٢٩٣.

[**] تاسع خلفاء بني العباس في العراق، سُمّي بالمأمون الصغير لأدبه وفضله، وكان المأمون يجلسه وأبوه المعتصم واقف، ولي الخلافة بعد وفاة أبيه، عُرف عنه اهتمامه بالأدب والموسيقى، وتقريب العلماء، اتبع سياسة أبيه في الانتصار للمعتزلة وامتحان الناس في مسألة خلق القرآن، مما أثار موجة عداء تجاهه من قبل أهل بغداد، الذين دبّروا له محاولة اغتيال فاشلة، انتهت بمقتل زعيمها أحمد بن نصر الخزاعي. يُنظَر؛ الزركلي،(م.ن)،ج٨، ص٦٢.

[***] ابن المعتصم بالله بن هارون الرشيد، بويع لع بعد وفاة أخيه الواثق، ولما استخلف كتب إلى أهل بغداد كتاباً قرئ على المنبر بترك الجدل في القرآن، وأن الذمة بريئة ممن يقول بخلقه أو غير خلقه. نقل مقر الخلافة من بغداد إلى دمشق، فلم يطب له مناخها، فعاد وأقام في سامراء، إلى أن اغتيل فيها ليلا، بإغراء ابنه المنتصر، يُنظَر؛ الزركلي،(م.ن)، ج٢، ص١٢٧.

بمثابة المنحة، عندما خرجت حركة أهل الحديث منتصرة على خصومها، تحت راية بطل الحركة السلفيَّة النقليَّة الأثرية الإمام أحمد بن حنبل؛ حسب وصف جورج مقدسي له[١].

ومن هذا المُنطلق؛ فقد أمر المتوكِّل العبَّاسي" بإيقاف المحنة، وتحويل وجهتها ضدَّ أهل الكلام مجدَّداً، ووجَّه العلماء والمحدِّثين بإظهار السنَّة ونشر الحديث، وبعثَ إلى الآفاق بمنع الخوض في الكلام، وبمسألة خلق القرآن، كما أمر بالاشتغال بالكتاب والسنَّة لا غير[٢].

ثانياً- ظهور العقيدة الأشعريَّة:

بعد انسلاخ أبو الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)[****] عن المعتزلة؛ التحق في مسلك المحدِّثين، وانضمَّ إلى أهل الحديث؛ وذلك بإعلانه البراءة من مذهب الاعتزال[٣]؛ فوضع نفسه تحت راية الإمام أحمد بن حنبل وما يعتقد به أصحابه، وأقرَّ بذلك في كتابه **(الإبانة عن أصول الدِّيانة)**، بقوله: "....قولنا الَّذي نقولُ به، وديانتنا الَّتي ندين بها؛ التمسُّك بكتاب ربِّنا عزَّ وجلَّ، وسنَّة نبيِّنا الكريم(ص)، وما رُوي عن الصَّحابة والتَّابعين وأئمَّة الحديث ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقولُ به الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمَّد بن حنبل، نضَّر الله تعالى وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنَّه الإمامُ الفاضل، والرئيس الكامل، الَّذي أبان الله تعالى به الحقَّ، ورفع به ضلال الشاكِّين..."[٤].

كما أصلح بعض ما كان غير معقول في عقيدة أهل الحديث، الَّتي كان يُفهم من بعض جوانبها التجسيم، والجهة، والجَبر، ونزهها عمَّا لا يناسب الله تعالى؛ فلاقتْ رواجاً، وحلَّت العقيدة الأشعريَّة محلّ العقيدة الحنبليَّة الأم؛ كعقيدةٍ وسطيَّةٍ مُعَدَّلة[٥].

وعلى الرّغم من أنَّ الأشعري كان معتزليَّاً لفترةٍ طويلة؛ إلَّا أنَّ تحوَّله إلى مذهب أهل الحديث، وتبنّيه عقيدتهم، ومنهجهم الَّذي كان حامل لوائه الإمام أحمد بن حنبل؛ فجعله هذا من أقطاب أهل السنَّة. وعندما مات في بغداد؛ نودي في جنازته اليوم مات ناصر السنّة.

ثالثاً- ظهور الاعتقاد القادري:

وهو من الاعتقادات الَّتي أقرَّها الخليفة القادر بالله (ت: ٤٢٢هـ)[*]، الَّذي كان متنه لا يتجاوز بضع صفحاتٍ نقلها ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) في منتظمه[٦]، وكانت مناسبة كتابة هذا الاعتقاد؛ هو استفحال نُفُوذ المخالفين لاعتقاد الخليفة، إذ أسماهم بأهل البدع والضَّلال. وبإعلانه هذا الاعتقاد المسطور؛ جمع النَّاس على معتقدٍ واحدٍ يدينُ به ويفرضه عليهم، وأوجب الالتزام بالعقيدة السنيَّة، وأدان كُلّ انحرافٍ عنها، إذ عُرِفَت – وقتذاك- بـ(الاعتقاد القادري). كما استتاب من خالف هذا الاعتقاد، ولوَّح بسجن مخالفيه بالمطبَق[**].

---

١ - يُنْظَرُ؛ جورج مقدسي، **الإسلام الحنبلي**، ط١، ترجمة: سعود المولى، تقديم: رضوان السيِّد، الشَّبكة العربية، بيروت،٢٠١٧. ص٧٠.

٢ - يُنْظَرُ؛ ابن كثير الدمشقي، **البداية والنهاية**، ط١، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر،٢٠٠٣.، ج١٠، ص٣١٣.

**** **الأشعري:** هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر، ولد في البصرة ٢٦٠هـ تتلمذ على يد الجبائي المعتزلي؛ فكان معتزليَّاً لأربعين عاماً؛ ثمَّ تاب من القول بالعدل وخلق القرآن في المسجد الجامع بالبصرة؛ يُنْظَرُ؛ ابن النَّديم، (م. س)، ج٢، ص٢٣١.

٣ - للمزيد من التَّفصيل يُنْظَرُ؛ علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر(ت: ٥٧١هـ): **تبيينُ كذب المفتري في ما نُسِبَ إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، ط١، تعليق: محمَّد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهريَّة للتُّراث، القاهرة، (د.ت)، ص٣٩-٤٠.

٤ - علي بن إسماعيل الأشعري (ت: ٣٢٤هـ): **الإبانة عن أصول الدِّيانة**، ط١، تحقيق: صالح بن مقبل العصيمي، مطبعة مدار المسلم للنَّشر، الرِّياض، ٢٠١١، ص٢٠١.

٥ - يُنْظَرُ؛ جعفر السُّبحاني: **بحوثٌ في المِلل والنِّحل (دراسةٌ موضوعيَّةٌ مقارنة للمذاهب الإسلاميَّة)**، ج٢، ط٦، مُؤسَّسة النَّشر الإسلامي التَّابعة لجماعة المدرِّسين، قم، ١٤١٧هـ، ص٢٦.

* **القادر بالله:** هو من خلفاء بني العبَّاس. بقي بالخلافة إحدى وأربعون سنة، ولم يسبقه أحدٌ إليه في ذلك من الخلفاء العبَّاسيين. عدَّه ابن الصَّلاح من فقهاء الشافعيَّة، استتاب مخالفي اعتقاده، وكتب ما عُرِفَ بـــ(الاعتقاد القادري). وقيل أنَّ من ألَّفه أبو أحمد الكرجي القصَّاب، والقادر بالله كتبه فقط وأعلنه. وبعد ذلك؛ سُمّي الاعتقاد الَّذي أعلنه بـــ(الاعتقاد القادري) و(القائمي)؛ لأنَّ الخليفة القائم أمر بإعادة قراءة الاعتقاد القادري سنة ٤٣٣هـ، وأقرَّه اعتقاداً للمسلمين، وكفَّر من خالفه وفسَّقه؛ يُنْظَرُ؛ أبو الفرج عبد الرَّحمن بن علي بن محمَّد المعروف بـــ(ابن الجوزي) (ت: ٥٩٧هـ):**المُنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج١٥، ط٢، تحقيق: محمَّد ومصطفى عبد القادر عطا، صحَّحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميَّة، بيروت،١٤١٥هـ، ص٢٨٠- ٢٨١.

٦ - يُنْظَرُ؛ ابن الجوزي، (م.ن)، ص٢٨٢.

** المطبَق: من أشهر سجون بغداد وأكثرها أخباراً. وذكر اليعقوبي في وصفه: إنَّ شارعاً ببغداد سُمّي باسمه حين بناها المنصور. وفي الشَّارع أو السِّكة؛ يوجد الحبس الأعظم، الَّذي يُسمَّى (المطبق) وثيق البناء، ومحكم السّور، وهو السّجن المُفضَّل عند العبَّاسيين لمعارضيهم؛ للمزيد من التَّفصيل يُرَاجَعُ؛ أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (ت: ٢٩٢هـ): **كتاب البلدان**، ط١، تحشية: محمَّد أمين ضنَّاوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤٢٢هـ، ص٢٨.

وقد اشتمل هذا الاعتقاد، على مسائل مهمَّة في العقيدة، والطَّعن في القائلين بخلق القرآن. كما احتوى على الوعظ، وعلى الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، وأوجب فيه محبَّة الصّحابة، واثبات فضلهم، والترحُّم عليهم، والإمساك عمَّا شجر بينهم. كما ذكر فيه تكفير تارك الصلاة؛ وهو ما عليه جمهور أهل الحديث. وختم بوجوب لزوم السنّة والجماعة[١].

وما يهمّنا في إيراد هذا الاعتقاد؛ هو احتجاج أئمَّة الحنابلة بمحتواه، على اعتبار أنَّه مثَّل الفصول الأساسيَّة لعقيدتهم، مميّزاً إيَّاه عن مُعتقدِ المتكلّمين والفلاسفة.

وبناءً على كُلِّ ما تقدَّم؛ يمكننا القول: إنَّ هذه المحطَّات - فضلًا عن أحداث القرون الأولى- كانتْ منطوية على آثارٍ فاعلة في توجيه النظريَّة الإسلاميَّة إلى وجهةٍ مُعيَّنة. ولذا؛ فقد كان من أهم نتاجها في إطار هذا المَطلَب؛ الأمور الآتية:

١- إنَّ هذه القرون، شهدت تشكُّل الأرثوذكسيَّة، الَّتي تسندها السُّلطة السياسيَّة، الَّتي اعتبرت أنَّ عقيدتها لا خطأ فيها فجعلتها رسميَّة وواجبة الإتباع، ووصفها محمَّد أركون بأنها: "الأرثوذكسيَّة الفائقة السَّليمة من كُلِّ ضلال، وهذا ما أدَّى إلى تقليص المناظرات[...] منذ أنْ أعلن القادر أنَّ من قال بخلق القرآن؛ فدمُهُ حلال، وكذلك أنَّه صنع عقائد لا يمكن تفكيكها، وجعل منها عقائد، يستحيلُ التفكير فيها"[٢].

ويضيفُ بعض الباحثين، أنَّ نصّ العقيدة القادريَّة قد مثَّل انتصاراً ساحقاً للأرثوذكسيَّة، ونهايةً للتعدديَّة العقديَّة والمذهبيَّة في كُلِّ أنحاء العالم الإسلاميّ، كما أنَّه فرض على الجميع خطَّاً واحداً واعتقاداً واحداً أيضاً؛ وهو التَّأويل الحنبلي للإسلام. وبدءاً منه؛ انتهى علم الكلام والفلسفة، أي الخِطاب العقلانيّ عن الدِّين الإسلاميّ، وبه يُؤرَّخ لهزيمة العقل في أرض الإسلام[٣].

٢- شهدت هذه القرون – أيضاً- ارتسام العلاقة بين العلماء وبين السُّلطة السياسيَّة، إذ كانت تتَّسمُ– عموماً - بأمرين:

أ- **أوَّلهما:**

إنَّ سياسة السُّلطة الحاكمة، تهتمُّ بتقريب العلماء واستمالتهم؛ لكي يكونوا جزءاً من بُنية الدَّولة لإضفاء المشروعيَّة على الحكم، ولضمان تعاطف الرعيَّة، وطاعتها الضمنيَّة؛ فأحاطوا أنفسهم بفقهاء مقتدرين، صرفوا عنايتهم لتلبية الحاجة التشريعيَّة في البلاد؛ فكانت "العلاقة بين بعض أصحاب الحديث، وبين الخلفاء السَّابقين؛ هي علاقة وظيفيَّة، بموجبها يقدّم المحدِّثون خدمات إيديولوجيَّة، لا يستغني عنها صاحب السُّلطة[...] إذا لم يجد لتشريع سلطته إلَّا الدِّين"[٤]، هذا من جانب. ومن جانبٍ آخر؛ كانت "نتيجة التَّحالف الوظيفي بين أصحاب السُّلطة السياسيَّة والدينيَّة، أن بدت حركة تتبُّع المختلفين؛ حركةً صائبة ومشروعة"[٥]؛ فشُنَّت حملات المطاردة والتَّشويه والتَّكفير للمخالفين؛ لإضعاف وجودهم، وإبعاد فكرهم من الشُّيُوع والتَّداول، فنال الإمام أحمد ما نال من سجن وتعذيب في سجون المأمون.

الأمر الثَّاني:

ابتعاد بعض من العلماء عن حقل السِّياسة، والنَّأي بأنفسهم عنه؛ ومنهم: "سعيد بن جبير (ت٩٥هـ)[*]، وسفيان الثَّوري(ت١٦١هـ)، والإمام الأوزاعي(ت: ١٥٧هـ)[**]، والحسن البصري (ت: ١١٠هـ)[***]، وأحمد بن المثنى (ت: ٣٠٧هـ)[****]، والإمام أحمد بن حنبل"[٦].

---

١ - يُنظَرُ؛ عبد العزيز محمَّد آل عبد اللَّطيف: **الاعتقادُ القادري(دراسةٌ وتعليق)**، مجلَّة جامعة أم القرى لعلوم الشَّريعة واللُّغة العربيَّة وآدابها، العدد: (٣٩)، لسنة ١٤٢٧هـ، الرِّياض ص٢٥٤-٢٥٥.

٢ - محمَّد أركون: **من فيصل التَّفرقة إلى فيصل المقال (أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟)**، ط٢، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، دار السَّاقي، بيروت، ١٩٩٥، ص١٣.

٣ - للمزيد من التَّفصيل يُنظَرُ؛ هاشم صالح: **الإسلامُ والانغلاق اللَّاهوتي**، ط١، رابطة العقلانيين العرب- دار الطَّليعة، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٨١.

٤ - ناجية الوريمي بوعجيلة: **في الائتلاف والاختلاف(ثنائيَّة السَّائد والمهمَّش في الفكر الإسلامي القديم)**، ط١، المُؤسَّسة العربية للتحديث الفكري، نشر: مُؤسَّسة المدى، (سوريا، بيروت، بغداد)،٢٠٠٤، ص٢٩٠.

٥ - (م.ن)، ص٢٧٠.

[*]) سعيد بن جبير: تابعيّ، أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر، قتله الحجاج بعد تأييده لعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث الذي خرج على عبد الملك بن مروان، يُنظَر؛ الزركلي،(م.س)، ج٣، ٩٣.

[**]) الإمام الأوزاعي: من تابعي التابعين، فقيه ومُحدّث، وإمام أهل الشام في زمانه، عرض عليه القضاء فامتنع، له كتاب **السنن** في الفقه، وكتاب **المسائل**، ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها. يُنظَر؛ الزركلي،(م.ن)، ج٣، ص٣٢٠.

[***]) الحسن البصري: تابعيّ، ولد في المدينة، وشبَّ في كنف الإمام علي بن أبي طالب، تنقّل في مدن عدة، استقرّ في البصرة وصار إمام أهلها، وحصل هناك على لقبه البصريّ، يُنظَر؛ الزركلي،(م.ن)، ج٢، ص٢٢٦.

[****]) محدّث الموصل، أبو يعلى الموصلي، حافظ من علماء الحديث، عمّر طويلا حتى ناهز المائة، حدّث بالموصل ومات فيها، من أهم كتبه **(المعجم)** وهو في الحديث، يُنظَر؛ الزركلي(م.ن)، ج١، ص١٧١.

٦ - يُنظَرُ؛ حمَّادي ذويب، (م. س).

وما يهمّنا هنا؛ هو موقف الإمام أحمد بن حنبل، إذ كان زاهداً في السِّياسة ومنعزلاً عنها ورافضاً الانخراط فيها. وعلى الرّغم من نُفُوره من السِّياسة؛ إلَّا أنَّه كان يشدِّدُ على إطاعة إمام زمانه، وعدم الخروج عليه؛ وهو موقف أهل الحديث عموماً بعكس موقف الحنابلة المتأخرين، والجهادية المتطرّفة التي ترى الخروج على الحكام، وتعدّهم من الطواغيت.

٣- تميّزت هذه القرون، بوجود السَّند السِّياسي من الخلفاء لبعض الحركات، على حساب الحركات والمذاهب الأُخرى. فعلى سبيل المثال؛ يشيرُ أركون إلى ذلك بقوله: "إنَّ سياسة المتوكِّل بعد تسلّمه الخلافة (٢٣٤هـ/٨٤٨م)، وتأييده لأهل الحديث ضدَّ المعتزلة؛ ثمَّ الخليفة القادر، الَّذي أعلن في مساجد بغداد بالعقيدة القادريَّة ضدَّ الشِّيعة والمعتزلة عام (٤٠٨هـ/ ١٠١٨م)؛ فإنَّهما فرضا أرثوذكسيَّة رسميَّة على جميع المسلمين، الَّذين أصبحوا من أهل السنّة والجماعة"[١].

وقد أشار ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ) أيضاً، إلى أنَّ الخليفة العبَّاسي المعتضد (ت: ٢٨٩هـ)[*****]؛ قد أمر الورَّاقين في بغداد سنة (٢٧٩هـ)، أنَّ يحلفوا بأنْ لا يبيعوا كتب الكلام والفلسفة[٢].

٤- ومن آثار القرون الهجريَّة الثَّلاثة: انتشار المدارس، الَّتي يغلب عليها الطَّابع السنّي الحديثي النَّقلي الأثري[٣]، مع ملاحظة أنَّ نشأة المدارس -بشكلٍ عامٍّ- قد سبقها وجود الحلقات العلميَّة؛ وهي حلقات تهتمُّ بمختلف العلوم، وكان منها حلقات درسٍ فكريَّة تختصُّ بتَدارُس الفقه، وتجتذب المهتمّين بالعلوم الفقهيَّة، وكان أغلبها يُعْقَدُ في رحاب المساجد حول شيخٍ من الشّيوخ المشهورين؛ فكانت بمثابة المحضن الَّذي نشأ فيه الفقهاء، الَّذين طوَّروا المنظومة الفقهيَّة في ما بعد.

كما تمثّل حلقاتُ الدَّرس مرحلة البدايات الخام لنُشُوءِ المذاهب الفقهيَّة، وليس ما ذهب إليه كريستوفر ميلتشرت من أنَّ تدريس العُلُوم في حلقات الدَّرس؛ يمثّل مرحلة ظهور المذاهب الفقهيَّة، إذ إنَّ ما يشيرُ إليه ما هو إلَّا حلقة وسطى بين حلقات الدَّرس، وبين تشكُّل المذاهب الفقهيَّة لاحقاً بصيغتها النهائيَّة وهيئتها المخصوصة[٤]؛ إذ إنَّ إرساء المذاهب الفقهيَّة وقيامها كيانات فقهيَّة مستقلَّة؛ لا يعني أنَّها مُجَرّد آراء فقهيَّة، انتقلت من حلقات درس الشُّيُوخ إلى تلاميذهم، ونُسِبت إلى الإمام بصفةٍ حصريَّة؛ وإنَّما نشأة المذاهب تقومُ بالأساس على رأي إمام المذهب المُفْتَرَض، وكذلك هي نِتاج إبداع أجيالٍ من التَّلامذة المعاصرين لهُ، والمتأخّرين عنه، وإسهاماتِهم الَّتي امتدَّت لعُقُودٍ طويلةٍ، كما سيتَّضحُ لاحقاً.

وبالعودة إلى المدارس الدينيَّة، في القرون الهجريَّة المُشار إليها؛ نجدُ أنَّ الفرقَ الأُخرى قد واصلت اندفاعها في رحلة التأويل؛ ممَّا مثَّل محلَّ تحدٍّ متزايد لأهل الحديث؛ فشهد النَّشاط الحديثي تنامياً ملحوظاً. ولذلك؛ فإنَّ هذه القرون كانت تمثّلُ خطَّ الذّروَة في تاريخ المُؤسَّسات الإسلاميَّة، إذ شهدت تضخّم المدوَّنات الحديثية، والانتقال بعادةِ الرِّواية الشفاهيَّة إلى المرحلة الكتابيَّة؛ نتيجةً لازدهار إنشاءدور الحديث، على حساب دور العلم وبيوت الحكمة، الَّتي كان يتمُّ فيها تداول عِلْمَيِ:(الكلام، والفلسفة)؛ فحلَّت دور الحديث بدلاً من دور العلم، وتبوَّء الحديث منزلة سامية بعد ذلك، في ظلِّ السَّعي إلى فرض هيمنة السنَّة، وقد تَمثَّل في ما يمكنُ القول: "إنَّه كان انفجاراً نصيَّاً، موازياً للقرآن الكريم؛ فراح يجري إدراجه تحت مظلَّة السنَّة"[٥]. ووفقاً لذلك بدأت دلالة الرَّأي الايجابيَّة تضمحلُّ تدريجيًّا، في ظلِّ تزايد نشاط المحدِّثين؛ فانتقل على إثرها بعض علماء من أهل الرَّأي، إلى منهج أهل الحديث[٦].

---

١ - أركون، (م. س)، ص١٤.

*****) من أقدر خلفاء بني العباس وأشدهم سطوة، لقب بالسفاح الثاني، شارك في القضاء على ثورة الزنج، ولاه عمه الخلافة بن ان عزل ابنه المفوض الى الله جعفراً عن ولاية العهد، من علامات شدته أمرهُ ببناء المطامير، ودفن عماله العاصين في التراب، ومنع القصاص والمنجمين من الجلوس على الطريق، دام حكمه تسع سنوات وتسعة أشهر، للاستزادة يُنظَر: ابن الأثير، (م.س)، ج٦، ص١٠١.

٢ - يُنْظَرُ؛ عزّ الدِّين علي بن محمَّد المعروف بـ(ابن الأثير) (ت: ٦٣٠هـ): **الكامل في التَّاريخ**، ج٧، ط٤، تحقيق ومراجعة: محمَّد يوسف الدقَّاق، دار الكتب العلميَّة، بيروت،٢٠٠٢، ص٤٥٣.

٣ - يُنْظَرُ؛ مقدسي، (م. س)، ص٦٧.

٤ - يُنْظَرُ؛ رياض الميلادي: **التَّجديد في قراءة تاريخ الفقه الإسلامي- آفاقه وحدوده (مشروع وائل حلَّاق أنموذجاً)**، ضمن مجموعة بحوث في سلسلة المشاريع البحثيَّة: **محاولات تجديد الفكر الإسلامي (مقاربة نقديَّة)**، ج٢، ط١، إشراف: بسَّام الجمل، مُؤسَّسة مؤمنون بلا حُدود، الدَّار البيضاء، ٢٠١٦، ص١٩٩.

٥ - علي مبروك: **مفهوم الشَّريعة بين تسييس الإسلام وتحريره**، ط١، مُؤسَّسة مؤمنون بلا حُدود، الدار البيضاء، ٢٠١٧، هامش ص١٨.

٦ - يُنْظَرُ؛ حلَّاق: **نشأة الفقه الإسلامي وتطوُّره**، (م. س)، ص١٧٦.

وفي ضوء ما ذُكر؛ فالباحثةُ تميلُ إلى ما ذهبت إليه إحدى الدّارسات، الّتي ترى أنَّ من نتائج انتصار الحنابلة في عهد المتوكّل نهاية تجربة الاختلاف، والعودة إلى سياسة المُؤتَلَفِ عليه، وهو الّذي قاد إلى مزيدٍ من التّحامل على علم الكلام ومَقُولاته، وإلى مزيدٍ من الإعلاء لعُلُوم السَّلف، وعلم الحديث في صدارتها، وبلورة الحُدُود المميّزة لأهل السنَّة والجماعة بشكلٍ ناجزٍ ونهائيّ[١]. وفي ذلك؛ دلالة واضحة على انتصار أهل الحديث، وعلى فرض منطقهم على أهل الكلام، وإحكام سيطرتهم على الوعي الدِّيني العام. وعلى الرَّغم من الضَّعف الّذي نال المعتزلة في المجال السِّياسي؛ إلّا إنَّها لم تنتهِ في المجال الفكري؛ فمازالت لها أسلحتها العقليَّة الفاعلة.

إنّ التتبّع التاريخيّ لمحاولات إحياء السنَّة في بلاد الشّام ومصر، - مع الأخذ في الحسبان قول الفقيه ابن تيميَّة في نشوء المدارس: "وأمَّا المدارس؛ فقد رأيتُ لها ذكراً قبل دولة السَّلاجقة في أثناء المائة الرَّابعة؛ ودولتهم إنَّما كانتْ في المائة الخامسة"[٢]؛ نجد في ذلك أنَّ محاولات إحياء السنَّة، وإعداد الكوادر الفقهيَّة بواسطة الوسائل المدرسيَّة؛ - إنَّما ابتدأ من هذه القُرُون، إلى أنْ تمَّ تثبيتها بواسطة السَّيف في عهد المماليك. وكذلك التحوُّل من حقبة إحياء السنُّة بالوسائل المدرسيَّة، إلى فرضها بالأساليب المؤسسيَّة.

٥- ومن آثار هذه القُرُون أيضاً؛ ظهور أتباع أصحاب المذاهب، الّذين كان لهم الأثر في تثبيتها، والإعلاء من شأن الشُّيُوخ المؤسِّسين المفتَرَضين للمذاهب؛ فعمدوا إلى إبراز المذهب الّذي يرتضونه.

ويذهب بعض الباحثين[*] إلى أنَّ المؤسِّسين المفترضين للمذاهب السنيَّة؛ لم تتأسس مذاهبهم على نحوٍ فرديّ، وأنَّ آراءهم لم تُفصَل عن آراء أسلافهم؛ بل إنَّها حصيلة ما قد أخذوه ممَّن قبلهم من الرُّواة والفقهاء، - و هو شيء كثير[٣] - ، وليسَ هذا فحسب؛ وإنَّما امتدَّت لتستوعب الانجازات الفقهيَّة لأتباعهم وتلامذتهم[٤]، وهذا ما قامت عليه قراءته وتصوّره عن تطوُّرِ منهجيَّة التَّشريع الإسلامي، ودراسة تاريخه، وخُلاصة رأيه: "إنَّ الفقه الإسلامي، برز وفق مراحل من التَّراكم المعرفي، وتطوُّر مجموعة من الممارسات؛ حتَّى وصوله إلى نضجِ النَّسق"[٥].

وبناءً على ذلك؛ فالفقه الإسلامي كغيره من علوم الدِّين، لم يظهر دفعةً واحدةً كعلمٍ واضح؛ بل أُسّس بعد مرور قرونٍ على مرحلة البداية الطبيعيَّة الأولى له، وبجهود أتباع المذاهب بالأصل. ولذا؛ فالمذهب الفقهي الّذي يحملُ اسم الإمام المؤسس، لم يكنْ يقتصرُ على آرائه فقط؛ وإنَّما كان يضمُّ الجهود الفقهيَّة المتراكمة لأتباعه المعاصرين له، والمتأخّرين عنه.

وفي هذا الصَّدد؛ يوردُ وائل حلَّاق قوله في ذلك: "بالنِّسبة إلى المذاهب الفقهيَّة الأربعة المشهورة؛ فإنَّها لم تتشكَّل بالمعنى الدَّقيق للكلمة، حيث لم تتحوّل إلى أنساقٍ في الفقه متمايزة؛ إلَّا بعد عقودٍ من موت مؤسِّسيها الافتراضيين الَّذين تُنْسَبُ إليهم، وهم في الحقيقة لم يُرسوا سوى مذاهب شخصيَّة، تعبّرُ عن آرائهم الفرديَّة الخاصَّة بهم، من دونِ أنْ تمثّلَ نسقاً في التَّفكير: مُنَظَّماً، أو مستقلّاً، ولم يحدثْ هذا؛ إلَّا بعد جُهُود الأتباع الأوفياء، والتَّلاميذ البارزين: تأليفاً وجمعاً، إذ أسَّسوا فعلاً، هذه المذاهب الفقهيَّة"[٦].

ثمَّ يستدركُ بعد ذلك؛ ليبيّن أهميَّة نسبة المذاهب إلى شخصيَّاتٍ معروفة، لإضفاء المشروعيَّة عليها؛ فيقولُ: "ولكنَّهم لمَّا كانوا في حاجةٍ ماسَّةٍ، إلى إثبات أصالة تفكيرهم ومشروعيَّته؛ أسندوا جهودهم إلى شُيُوخ المذاهب، ونسبوها إليهم؛ فنجحوا –حينئذ- في كسب الأنصار"[٧].

وتأسيساً على ما تقدَّم؛ نجدُ أنَّ مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لم يفصّله ويبوبه على نحوٍ حاسمٍ، صاحب المذهب المُفترض، وإنْ بدت جهوده في هذا الصَّدد بمثابة النَّواة الأولى لمذهبٍ مستقلٍ.

---

١ - يُنْظَرُ؛ بوعجيلة، (م. س)، ص٣٢١.

٢ - تقيُّ الدِّين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام الحرَّاني المعروف بـ(ابن تيميَّة) (ت: ٧٢٨هـ): **مجموع الفتاوى**، ج٣٥، ط٣، خرَّج أحاديثها: عامر الجزَّار، وأنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، ٢٠٠٥، ص٢٧.

*) هو الباحث وائل حلّاق؛ أبرز مؤرّخ للفقه الإسلامي وأصوله في مجال الإسلاميات الأكاديمية الغربية، وهو باحث كندي من أصل فلسطيني، تولد ١٩٥٥، درّس في معهد الدراسات الإسلامية، جامعة ماكجيل، مونتريال، وفي جامعة كولومبيا(نيويورك)، صُنّف من بين أكثر ٥٠٠ شخص مؤثّر على مستوى العالم، له مؤلفات كثيرة منها: **الدولة المستحيلة**، **والشريعة بين النّظرية والممارسة والتّحوّلات** وغيرها، للتوسّع في ترجمته، يُنظَر؛ رياض الميلادي (ضمن مجموعة مؤلفين)، **أعلام تجديد الفكر الديني**، (م.س)، ج١، ص ٢٧٩-٢٨٩.

٣ - يُنْظَرُ؛ وائل حلّاق: **السُّلطة المذهبيَّة (النَّقليد والتَّجديد في الفقه الإسلامي)**، ط١، ترجمة: عبَّاس عبَّاس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧، ص٥٨- ٩٩.

٤ - وائل حلّاق: **نشأة الفقه الإسلامي وتطوُّره**، (م. س)، ص٢٢١.

٥ - الميلادي، (م. س)، ص١٩٤- ١٩٦.

٦ - وائل حلّاق: **نشأة الفقه الإسلامي وتطوُّره**، (م. س)، ص١٨.

٧ - (م.ن)، ص١٨.

وهنا؛ لا بُدَّ من بيانِ أمرٍ مهم؛ وهو: كيفيَّة التَّوفيق بين ما هو متوفّر من مجموعةٍ فقهيَّةٍ منسوبةٍ لابن حنبل، وبين التَّنازع في فقهيته عند حدِّ التَّحديث، إذ "أخرجه بعض العلماء من زمرة الفقهاء إلى زمرة المحدِّثين؛ فلا يعدّه ابن جرير الطّبري (ت: ٣١٠هـ) فقيهاً"[١]، وعدَّه ابنُ قُتيبة الدَّينوري (ت: ٢٧٦هـ)[٢] من المحدِّثين[٣]، وقال عنه ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)[٤]: "أمَّا الإمام أحمد بن حنبل؛ فمقلّدوهُ قليل، لبُعد مذهبه عن الاجتهاد، وأصالته في معاضدة الرّواية، وهم أكثر النَّاس حفظاً للسنَّة ورواية الحديث"[٥].

وفي ضوء هذا الافتراض المتقدِّم؛ كان من الأجدر أَنْ لا يورِّثَ الإمام أحمد ابنُ حنبلٍ نظاماً فقهيَّاً؛ ولكنَّ ما حدث أنَّه برز خلال أقلّ من قرنٍ من الزَّمن بعد وفاته، على اعتباره مؤسِّساً لمذهبٍ فقهيٍّ، عُرِفَت بداياته كمذهبٍ كلاميّ، فكيف يمكن تخريج هذا الاشكال ؟؟

وبناءً على ذلك؛ فقد وجدت الباحثة أنَّ هناك عوامل ساعدت على تغليب صفة التَّحديث، على صفة التفقُّه عند الإمام أحمد بن حنبل؛ ومن أهمّها:

١- أنَّه عُرِفَ عنه انصرافه إلى تحصيل الأحاديث وجمعها؛ خصوصاً أنَّه عاش في عصرٍ شاع فيه الكلام والجدال وإنكار السنَّة، فسلك مسلك العلماء بتدوينها والرِّحلة إلى طلبها، وعُرف عنه كراهة تأليف الكتب غير كتابة الحديث كما نقل عنه تلميذه ابن هانئ[٦].

٢- اشتهر باتِّباعه النَّبي (ص) وأصحابه في كُلِّ فقهه؛ فكان فقههُ أثريٌّ في حقيقته ومنحاه، وكان حريصاً على أن لا يخرج عن السنَّة؛ فامتنع عن الخوض في مسائل لم يخض فيها السَّلف، وأن ما أُثر عنه من فتاوى وأقوال في مسائل مختلفة، وما قرَّره من آراء؛ إنَّما كانت تستندُ بالأساس إلى ما روي عن الرَّسول (ص) والصَّحابة من فتاواهم وأخبارهم وأقضيتهم؛ فكان فقهه فقه آثار، أو محاكاة صحيحة للآثار، أو مقاربة لها[٧].

وفي حال اختلاف الصَّحابة؛ يتخيَّر من أقوالهم ما هو أقرب إلى القرآن والسنَّة، وإنْ لم يتم ذلك، حكى الخلاف فيها، ولا يجزم بقول[٨].

٣- لم يكن يستجيز التَّدوين؛ إلَّا إذا كان أحاديثَ للنَّبي (ص)، خوفاً من انصراف النَّاس عن علم الحديث، ومتابعة الرّواية والآثار، واستطابة الانشغال بأقوال الفقهاء عن الأصول المرويَّة من القرآن والسنَّة، واجتهادات الأصحاب والأتباع[٩].

٤- عُرِفَ عنه أنَّه كان يكره كتابة فتاواه الفقهيَّة من قبل تلامذته وسامعيه، الَّتي كان يضطرُّ إلى استنباطها، ولم يردْ فيها نصٌّ صريحٌ عن الرَّسول (ص)، ولا فتوى في موضوعها عن أصحابه. أمَّا إذا كان في موضوع فتاواه حديث أو أثر ؛ فإنَّه استجاز كتابتها؛ لأنَّه يعدُّ ذلك إتِّباعاً، وإن نشرها هو نشرٌ للحديث. كما أنَّه كان يراجع ما هو مكتوب منها، ويوقّع على بعضها، تصديقاً على نقلها[١٠].

٥- فَصَلَتْ حادثة المحنة حياته إلى فترتين. أمَّا بالنِّسبة إلى ما قبلها؛ فلم يكن له منهجٌ فقهيٌّ متميّز. أمَّا فترة ما بعد المحنة؛ فقد كانتْ نقطة تحوّلٍ كبير في حياته الفكريَّة، كما " كان لها الأثر البالغ في تكتّل المحدِّثين والتفافهم حوله، وتعصُّبهم له على غيره. وبالاستناد إلى ذلك؛ فقد

---

[١] - ذكر أحمد أمين، أنَّ الطّبري صاحب التَّفسير والتَّاريخ، لم يتطرَّق إليه في كتابه (اختلاف الفقهاء)؛ بل تطرَّقَ إلى إسحاق بن أبي إسرائيل، الَّذي عاصر ابن حنبل، وتوفّى قبله أو بعده بقليل؛ يُنظَرُ في ذلك كُلٌّ من: محمَّد بن جرير الطّبري (ت: ٣١٠هـ): **اختلاف الفقهاء**، ط١، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، ١٩٩٩، ص١٠؛ وأحمد أمين: **ضُحى الإسلام**، ج٢، ط٢، مكتبة الأُسرة، القاهرة، (د. ت)، ص٢٣٥.

[٢] - أبو قتيبة الدينوري: من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين، ولد ببغداد وسكن الكوفة، ثم ولي قضاء الدينور مدة، فنسب إليها، وتوفي ببغداد، له مصنفات كثيرة، يُنظَر؛ الزركلي، (م.س)، ج٤، ص١٣٧.

[٣] - يُنظَرُ؛ عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدَّينوري(ت: ٢٧٦هـ):**المعارف**، ط٤، حقَّقه وعلَّق عليه: ثروت عكاشة، دار المعارف، بيروت، (د.ت)، ص٤٩٤.

[٤] - ابن خلدون: مؤرّخ وبحّاثة وفيلسوف، أصله من إشبيلية، ومولده ومنشأه بتونس، رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان والأندلس، فاعترضته دسائس ووشايات، فعاد إلى تونس، ثم توجه إلى مصر فأكرمه سلطانها وولي فيها قضاء المالكية، ولم يلبس زيّ القضاة بل احتفظ بزيّ بلاده، توفي فجأة في القاهرة. اشتهر بكتابه(**العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر**)، يُنظَر؛ الزركلي، (م.س)،ج٣، ص٣٣٠.

[٥] - كانت الحنبليَّة مذهباً كلاميَّاً في الأساس، اندرجت مواقفها في السِّجال الَّذي أملاه عليها الصِّراع الشَّديد، الَّذي أدخله ابن حنبل ضدَّ المعتزلة والشِّيعة وفرقٍ عقديَّةٍ أُخرى؛ يُنظَرُ؛ عبد الغني، (م. س)، ص٤٢.

[٦] - نقل ابن هانئ عن ابن حنبل قوله:" لا يعجبني شئ من وضع الكتب، ومن وضع شيئاً من الكتب فهو مبتدع" "... وأما ما كان من مناظرة يخبر الرّجل بما عندهُ ، وما يسمع من الفتيان فلا أرى به بأساً": إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، **مسائل الإمام أحمد بن حنبل(رواية إسحاق بن إبراهيم النيسابوري)**، ج٢، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠، ص١٦٤-١٦٥.

[٧] -- يُنظَرُ؛ عبد الرَّحمن بن أبي الحسن علي بن محمَّد بن الجوزي(ت: ٥٩٧هـ):**مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، ط٢، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٨، ص٢٤٧.

[٨] - يُنظَر؛ عبد الغني، (م. س)، ص٤٥.

[٩] - يُنظَرُ؛ محمَّد أبو زهرة: **أحمد بن حنبل**، (م. س)، ص١٨٣.

[١٠] - يُنظَر؛ ابن الجوزي، (م. س)، ص٢٥٢.

شاركت هذه المحنة بسهمٍ وافرٍ في ظهور فقههم، أو إنَّها كانت السَّبب المباشر في إعلان اللَّون الفقهي الخاص بهم، يثبتون به وجودهم، ويحقّقون فيه ذاتهم، ويؤكّدون استقلالهم"[١]. ولذا؛ فالغالب أن ما صدر من أحكامٍ عن نفي صفة الفقه عنه؛ إنَّما يرجع إلى الفترة الأولى.

وبناءً على ما تقدَّم في أعلاه؛ يمكن تفسير السَّبب في وصفه محدِّثاً لا فقيهاً صاحب مذهبٍ مستقلٍ؛ إذ إن انشغاله بتدوين الأحاديث، والعناية بجمعها؛ أدَّى إلى تغليب صفة التَّحديث على شخصيَّته العلميَّة، حتَّى طغت على أبرز قسماتها، وإنْ كان ذلك لا ينفي عن الإمام أحمد بن حنبل صفة الفقه والاشتغال به في الجملة، خصوصاً إذا طالعنا أقوال العلماء الكثيرة الَّتي أشادت بمكانته في الفقه[٢]؛ فالإمام أحمد كان محدِّثاً وفقيهاً، غلبت عليه نزعته إلى الحديث، وكراهته للتَّصنيف في غيره، وهو وإنْ لم يترك مؤلَّفاً في الفقه؛ إلَّا أنَّ له اختيارات في الفقه أفرغ حصيلتها في صدور تلاميذه، الَّذين عنوا بجمع أقواله، وفتاواه، ومثله في ذلك مثل الإمام مالك، إذ لم يترك إلَّا **(الموطَّأ)**؛ وهو كتاب حديث أكثر منه كتاب فقه. وأمَّا (المدوَّنة)؛ فقد جُمعتْ بعده، ولم ينكرْ أحدٌ فقه مالك، ولا تقدّمه بالاجتهاد، وما روي من مسائل عن الإمام أحمد؛ فهو أكثر ممَّا رُوي عن الإمام مالك[٣]، وغاية الأمر؛ أنَّ الإمام أحمد سلك طريق الأثر في فقهه، بشكلٍ لم يُعملْ فيه رأيه واجتهاده إلَّا للضّرورة[٤]؛ ممَّا أدَّى إلى أنْ يكون فقهه أثريَّاً أو قريباً منه، ولَربُما – في وقت- انشغاله بالفقه؛ لم يكنْ يقصد قصداً معيَّناً إلى إنشاء مذهبٍ فقهيٍّ متماسك الأركان، وما هو موجود من الفقه الحنبلي المنسوب لمذهبه؛ فهو ما دوَّنه عنه تلامذته وأصحابه، فضلاً عن المسائل الفقهيَّة الَّتي تناولها في سياق اهتمامه بالحديث؛ الَّتي عُدَّت المنطلق الَّذي تولَّى أتباعه وتلامذته مهمَّة استكمالها والإضافة إليها؛ فتمَّ جمع الفقه وفقاً لطريقته، ونسبت إليه، بطريقةٍ ارتجاعيَّة.

ونخلصُ مما تقدَّم إلى أنَّ ملامح التحوُّل في مسار السلفيَّة في القرون الأولى، ابتدأت من مُجَرَّدِ كتابة المُدوَّنات الحديثيَّة، إلى انطلاق تيَّارٍ من المحدِّثين، الَّذين ظهرت عليهم بوادر التبرُّم من العمل بالرَّأي. ففي ظلِّ الأوضاع المُضطربة، الَّتي عصفت بالمشهد الإسلامي، بالتَّساوق مع الدَّفع السِّياسي إلى استعمال الشَّريعة كسلاحٍ للإخضاع والتَّنميط، مع العناية بتشابك ذلك مع الحالة: السياسيَّة، والدينيَّة، والاجتماعيَّة السَّائدة وقتئذ؛ تخلَّق المذهب الحنبلي بحصيلةٍ عقائديَّةٍ متينةٍ مُعْتدٍّ بها، وبداياتٍ فقهيَّةٍ ضئيلة، واحتاج أنْ يمرَّ بمسارٍ طويلٍ قبل أنْ يتشكَّل، وقبل أنْ تستقرَّ هيأته، وتتبلور شيئاً فشيئاً بفضلِ جُهُود ثلَّةٍ من الأقران والأتباع المخلصين لرأي الإمام أحمد بن حنبل المؤسِّس المفتَرَض لمذهبهم، الَّذي حاز على منزلةٍ أثيلةٍ لمخالفته نظريَّة خلق القرآن في حادثة المحنة، ولصُمُوده وتمسّكه بفكرتهِ، على الرّغم ممَّا نزل به في السِّجن من ضربٍ وتعذيبٍ وتنكيلٍ، وما لحق به بعد إطلاق سراحه من تضييقٍ[٥].

وبناءً على ذلك؛ فإنَّ كُلَّ تلك الأمور قد زادت من ذُيوُع فكرته، وارتفاع منزلته بين النَّاس؛ فتوحَّد مؤيدوه تحت رايته، في ظلِّ الحاجة إلى الانتساب لعالمٍ يحمل عقيدةً أثريَّة قويمةً، للتَّمترس به أمام هجمات المتكلّمين والفلاسفة. ولذا؛ فقد ظهر عندهم نمطٌ من أنماط التديُّن، احتجاجاً على ما آل إليه واقع المسلمين العبادي والسّلوكي، كوسيلةٍ لاسترجاع تأثير الدِّين الَّذي فقده -حسب نظرهم- والعودة إلى التَّعاليم الإسلاميَّة الأصيلة، وتصحيح الاعتقاد، ومسائل العبادات، وتطهير الدِّين من البدع؛ واستقطب مشروعهم بعض المسلمين، لما رأوه فيهم من شروعٍ لإنقاذ العقيدة والفكر، والعودة بالإسلام إلى منابعه الأولى؛ ممَّا استقطب النَّاس وجذبهم إلى مذهبهم، فبدأوا بنشر مذهبهم بشكل كبير على وجه الخصوص بطرق عدة منها:

١- تعزيز نشاطاتهم العلمية والدعوية وتقديم دروس تشرح وتبين مبادئ المذهب وأصوله العقائدية والفقهية.

٢- تأليف وكتابة المتون والمخطوطات التي توثّق مذهبهم وتشرح عقائدهم و قد ساهم هذا في نشر المعرفة حول المذهب وزيادة الفهم له.

٣- المناظرات والمناقشات مع علماء المذاهب الأخرى التي ساهمت في توضيح الفروق بين المذاهب وإبراز خصوصيات المذهب الحنبلي.

---

[١] - محمود عبد المجيد: **الاتِّجاهات الفقهيَّة عند أصحاب الحديث في القرن الثَّالث الهجري**، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٢٧.

[٢] - يُنْظَرُ؛ الربَّاط، **جامع علوم الإمام أحمد**، (م. س)، مج٢، ص١٩٩.

[٣] - يُنْظَرُ؛ الربَّاط، (م، ن)، ص١٩٨.

[٤] - أبو زهرة، (م. س)، ص١٨١.

[٥] - للمزيد من التَّفصيل يُنْظَرُ؛ عبد الرَّحمن بن كمال الدِّين أبي بكر بن محمَّد سباق الدِّين الأسيوطي المعروف بـــ(جلال الدِّين السّيوطي) (ت: ٩١١هـــ): **تاريخ الخلفاء**، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٦٦.

٤- مقاومة التغييرات الخارجية في الفترة التي تعرضت فيه بغداد لتأثيرات فكرية وسياسية خارجية، والتمسك بمبادئ المذهب والثبات على مبادئهم.

فقد أصبحتْ لهم قواعد وأسس مثَّلت العلامة الفارقة لهُويَّتهم؛ ومن أبرزها[١]:

١- ادِّعاؤهم اتِّباع نهج السَّلف الصَّالح، الَّذين عايشوا نزول النصِّ وتطبيقه، ورفضوا كُلَّ فائضٍ عن المعنى الَّذي تكوَّن عندهم.

٢- إعلاؤهم من قيمة النَّقل على حساب العقل، ونبذ التَّأويل العقلي للنّصوص المُؤسِّسة، وتهميش البُعد المقاصدي في التَّفكير الدِّيني.

٣- استبعادهم لدور الفاعل البشري في تفسير النّصوص؛ فرفضوا تأويلات المتكلّمين، وصنعوا عقيدة دخلت في مناحٍ خطرة، وخصومات كثيرة، تسبَّبت في بداية الصِّراع بين الحنابلة وبين من يخالفونهم طوال التاريخ الإسلامي وإن كانوا من المنتمين للنهج الحنبلي، وما قدَّمته كتب التَّاريخ عن مواقفهم يدلُّ على مؤشّراتٍ باعثةٍ على تشكّل اتِّجاهٍ تكفيريٍّ متشدِّد، انتقل عبر محطَّاتٍ زمنيَّةٍ لاحقة، من طور النظريَّة إلى طور السلوك.

٤- قدّم خطابهم الدِّيني إسلاماً واحداً ثابتاً لا يتغيَّر، ولا تؤثّر فيه حركة التَّاريخ، ولا يتأثَّر بتنوُّع المجتمعات واختلافها، مع أنَّ ذلك أمر يفنّده تاريخ الإسلام نفسه؛ الَّذي عرفَ تنوّعاً في الاتِّجاهات والتيَّارات والفرق والمذاهب.

إلا أن هذا التنوع لم يستقم، فبعد القرن الرابع الهجري ظهرت في بغداد طائفة من الحنابلة، محافظة، متشددة، ادَّعت تمثيل المذهب الحنبلي السَّلفي، واحتكرته، وتطرّفت في تمثيل منهج السلف الصالح. وادِّعائهم تمثيل الجهة المرجعيَّة للإسلام الحقيقي، وأنَّهم الجماعة الأمينة على الشَّريعة؛ وهو أمرٌ غير دقيق؛ لأنَّهم قاموا بممارساتٍ تخالف تبعيَّتهم المُدَّعاة للسَّلف الصَّالح.

ومن المُؤكَّد أن هذه الممارسات لا تنتمي لسلوك السَّلف المؤسِّس، الَّذي مثَّل مرحلة السلفيَّة الحقيقيَّة المتَّسمة بالسّعة والمرونة، وتعدُّد الفرق والمذاهب؛ وقبول رأي الآخر، وإنَّما ظهرت هذه الممارسات في مرحلة وضع المدوَّنات الحديثيَّة والفقهيَّة.

ووفقاً لذلك، لقد خرجت هذه الجماعة الحنبلية المتشددة عن منهج الإمام أحمد بن حنبل وطريقته، وكانت تحملُ في جوهرها التشدُّد؛ ثمَّ تحوَّل وتطوَّر إلى تكفيرٍ ورفضٍ للآخر المختلف عبر ممارسات عديدة نذكر منها ما يأتي:

١. إيراد أحاديث ضعيفة ليست عن طريق الإمام أحمد بن حنبل، وكانت أحاديث لا يُحتجّ بها، قد حقّقها الأستاذ عطية الزهراني[٢].
٢. تولّي مناصب في الدولة، وهذا مخالف لنهج الامام أحمد، إذ ولّى السلطان منصب القضاء لأحد تلاميذ الإمام وهو حرب بن اسماعيل الكرماني[٣].
٣. كان الإمام نائياً بنفسه عن السلطة كل النأي، وكان يحكم بردِّ روايات وتجريح من يعمل مع السلطان، ومع ذلك نجد أن ولده عبد الله عمل مع السلطان ولم تُرَدّ رواياته[٤].
٤. ما ذكره الإمام الذهبي عن دور أبي بكر المروذي وهو من أعلام الحنابلة في نشر عقيدة قعود النبي على العرش وتأليفه كتاباً في ذلك[٥]، في الوقت الذي لم يُروَ عن الإمام أحمد بن حنبل أي حديث عن عقيدة قعود النبي هذه[٦].
٥. قاموا بتجريء العوام على الخروج على السلطان، وهذا خروج عن منهج الإمام أحمد، وخصوصاً ما قام به البربهاري[*] الذي قاد هذا التيار العنيف من الحنابلة فقد ذكر سبط ابن الجوزي أن البربهاري كان " يجرّئ العوام على الخلفاء"[٧]

---

[1] - يُنْظَرُ: عبد الغني، (م. س)، ص٣٤.

[2] - ينظر: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، **السنّة**، تحقيق: عطية الزهراني، ط١، دار الراية، الرياض، ١٩٨٩، ج١، ص٢٠٩.

[3] - ينظر: ابن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة**، (م.س)، ج١، ص٣٨٩.

[4] - ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**،(م.س)، ج١٣، ص٥٢٢.

[٥] - ينظر : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها**، ط١، دار أضواء السلف، الرياض، ١٩٩٥، ص١٧٠.

[٦] - ينظر: السمهوري، **السلف المتخيل**، (م.س)، ص٣٣٩.

[*] - البربهاري: شيخ حنابلة بغداد في عصره، وصاحب كتاب شرح السنة المعتمد عند الحنابلة، يكنى بأبي محمد، واسمه الحسن بن علي بن خلف، سمي بالبربهاري نسبة إلى بربهار ، وهي الأدوية التي تجلب من الهند، كان تلميذ المروذي، ولم تذكر المصادر شيئاً عن مولده ونشأته، ويرى بعض الباحثين أنه بغدادي المولد والنشأة, ورجح بعضهم انه ولد عام ٢٣٣هـ وغيرهم عام ٢٥٢ هـ ، ينظر: **طبقات الحنابلة**، (م.س)، ج٢، ص١٦.

[٧] - سبط ابن الجوزي، يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله: **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، تحقيق: عمار يحياوي، ط١، دار الرسالة العالمية، دمشق، ٢٠١٣، ج١٧، ص١٨٣.

٦. ما ذكره ابن الأثير عن تسلّطهم على النَّاس، في مدينة بغداد؛ فقال في ذلك: "واعترضوا في البيع والشِّراء، ومشي الرِّجال مع النِّساء والصِّبيان؛ فإذا رأوا ذلك سألوه عن الَّذي معه من هو؟ فإنْ أخبرهم، وإلَّا ضربوه وحملوه إلى صاحب الشّرطة، وشهدوا عليه بالفاحشة؛ فأرهجوا بغداد....."[١].

٧. إنّهم دعوا إلى تكفير المخالف لعقيدتهم؛ فشاع عندهم تكفير القائل بخلق القرآن من دون تعيينٍ، وقال به كثير من علمائهم. وفي ذلك؛ يقول أحدهم: "مقالة السَّلف الصَّالح: إنَّ القرآن كلامُ الله غير مخلوق، وأنَّ من قالَ بخلقه؛ فهو كافرٌ"[٢]، وقد أسند ذلك إلى عددٍ من الأئمَّة؛ فوصل عددهم حتَّى عصره إلى خمسمائة وخمسين إماماً، سوى الصَّحابة الأخيار؛ ثمَّ نقل إجماعهم على ذلك؛ فقال: "ولو اشتغلت بنقل قول المحدِّثين؛ لبلغت أسماؤهم ألوفاً كثيرةً، ولكنّي اختصرتُ وحذفتُ الأسانيد للاختصار، ونقلت عن هؤلاء عصراً بعد عصر لا يُنكِر عليهم مُنكِر، ومنْ أنكر قولهم استتابوه، أو أمروا بقتله، أو نفيه، أو صلبه"[٣].

٨. تكفير العامة بل سرى الأمر إلى تكفير جمع من الفقهاء والعلماء، وتكفير علماء من المذهب الحنبلي ذاته.

الخاتمة:

استأثر الإمام أحمد بن حنبل بمكانة عالية عند المسلمين عموماً وعند الحنابلة على وجه الخصوص، وما ذلك؛ إلَّا لثباته، ولدوره المحوري الدَّاعم للسنَّة، المساهم في إعلاء شأن الاتِّجاه النَّقلي إزاء التيَّارات الأُخرى، في عصرٍ تعرَّضت فيه السنَّة لتهديدِ إضعاف مكانتها؛ فكان الإمام أحمد بن حنبلٍ يؤكّد أكثر من غيره على التمسُّك بالحديث والآثار، وأَنْ لا مكانة للرَّأي في القضايا الدينيَّة، وأنَّه يجب إدارتها بصرامةٍ وفقاً لنصٍّ موثوق به. ومن خلال التَّعاليم الَّتي قدَّمها؛ تشكّل من بعده تيَّار يستندُ إلى أقواله ومُؤلَّفاته، أكثر من أيّ شخصٍ آخر؛ فأفضى ذلك إلى تنظيم الحنابلة، لأسسهم الفكريَّة شيئاً فشيئاً؛ فابتدأ مسار مهمٌّ في تاريخ هذا التيَّار؛ ليكون التيار الحنبلي كأحد أهمّ التيَّارات المصيريَّة، في أكثر الأدوار الفقهيَّة تحوّلاً.

واتضح بشكلٍ جليٍّ أنَّ الاتجاه الحنبلي المتشدد في بغداد، قد شذّ عن نهج الحنابلة الأوائل المتبني لمشروعِ إصلاح الفكر، وإنقاذ العقيدة الإسلامية، وسرعان ما انتهى إلى التشدُّد والجمود والتَّكفير على يد هذا المنهج المتشدد بعدم الالتزام بمنهج الإمام تمام الالتزام لا من حيث تأييد السلطة ولا من حيث ورعه وصلاحه وتقواه وتورعه وشدة اتباعه للأثر.

ان الإمام أحمد بن حنبل كان زاهداً في السِّياسة ومنعزلاً عنها ورافضاً الانخراط فيها. وعلى الرّغم من نُفُوره من السِّياسة والعمل مع الحكّام؛ إلَّا أنَّه كان يشدِّدُ على طاعة إمام زمانه، وعدم الخروج عليه؛ وهو موقف أهل الحديث عموماً والحنابلة الأوائل خصوصاً ،بعكس موقف الحنابلة المتأخرين، والجهادية المتطرّفة التي ترى الخروج على الحكام، وتعدّهم من الطواغيت.

نتائج البحث:

خلُص البحث الى نتائج مهمة وهي كالآتي:

١. السّلف المؤسِّس هم من مَثّل المرحلة السلفية الحقّة وهم أصحاب النبي وأتباعه، واتسم منهجهم بالسّعة والمرونة وقبول الآخر.
٢. السّلف المتفقّه هم من ظهروا بعد مرحلة وضع المدونات الفقهية والحديثية، واتسم منهجم بالانحياز الى رأي فقيه معين.
٣. ساهمت ظروف محنة خلق القرآن في تَمَيُّزِ جماعةٍ من المسلمينَ هوياتيّاً؛ وكانت تحمل مقولات وعقائد ناجزة عُرفوا بأهل الحديث.
٤. ظهور المذهب الحنبلي على اعتباره حركة تقوم على مركزيَّة الحديث والالتزام بالسُّنة، وليس كما يُظَنُّ من كونه مذهباً ناجزاً ومكتملاً في كلّ مسائله دُفعة واحدة؛ وإنما تَكامَلَ لاحقاً بعد عصر الإمام أحمد ابن حنبل.
٥. نُزوع تيار من الحنابلة الى الاستئثار بتسمية (المذهب الحنبلي) بعد تداعيات محنة خلق القرآن.

---

[١] - ابن الأثير، (م. س)، ج٦، ص٢٤٨.

[٢] - هبة الله بن الحسن بن منصور اللَّالكائي(ت: ٤١٨هـ): **شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة من الكتاب والسنَّة وإجماع الصَّحابة والتَّابعين من بعدهم**، ج٢، ط١، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، الرِّياض، ١٩٩٥، ص٢١٦.

[٣] - اللَّالكائي، (م.ن)، ج٢، ص٢١٦.

٦. نشأة المذاهب تقومُ بالأساس على رأي إمام المذهب المُفْتَرَض، وهي نِتاج إبداع أجيالٍ من التَّلامذة المعاصرين لهُ، والمتأخّرين عنه، وإسهاماتِهم الَّتي امتدَّت لعُقُودٍ طويلةٍ.

٧. تسجيل حُدُوثِ تَحوّلٍ في القرون الإسلامية المبكرة بظُهور تمايزٍ بين المسلمين بمذاهب فقهية كلٌّ بحسب انتمائه، وأصبح تبنّي مذهب من المذاهب ممارسة متداوَلة، وصار الجَمْع بين الآراء أمراً غير مقبول.

٨. لم يكنْ الإمام أحمد يقصد قصداً معيَّناً إلى إنشاء مذهبٍ فقهيٍّ متماسك الأركان، وأن المسائل الفقهيَّة الَّتي تناولها الإمام في سياق اهتمامه بالحديث؛ عُدَّت المنطلق الَّذي تولَّى أتباعه وتلامذته مهمَّة التوسُّع بها واستكمالها؛ فتمَّ جمع الفقه وفقاً للطَّريقة الحنبليَّة، ونسبة كُلّ ما جُمع إلى صاحب المذهب؛ وهو الإمام أحمد، بطريقةٍ ارتجاعيَّة.

٩. إن ما هو موجود من الفقه الحنبلي المنسوب لمذهب الإمام أحمد؛ هو ما دوَّنه عنه تلامذته وأصحابه، الذين أعادوا تَمثُّله وإنتاجه ليتشكّل المذهب الحنبلي من حزمة عقائد وأحكام تراكمت على مرّ السنين.

١٠. إنَّ لفظَ(المذهب الحنبلي)، كان مُسْتَخدماً للدلالة على أتباع الإمام أحمد الأوفياء لمنهجه؛ لكنه أَصبح أكثر خصوصيَّة في الدِّلالةِ على جماعةٍ بعينها، بعد أن مُنحَ في وقتٍ متأخِّرٍ لحنابلة بغداد.

١١. إن ادّعاء حنابلة بغداد الانتساب الى المذهب الحنبلي أمرٌ غير دقيق إذ سجّلوا مخالفتهم لأحكام الإمام ومنهجه في أخطر الأحكام الشرعية وهو التكفير.

١٢. إن ادّعاء الخط الجهاديّ المتطرّف تمثيل مذهب السَّلف على اعتبار أنه امتداد للمذهب الحنبلي المُحتكِر لتمثيل مذهب السَّلف هو أمرٌ غير دقيق؛ إذ أنّ حنابلة بغداد المتشددين استأثروا بالمذهب الحنبلي وأقصوا بقية التيارات فيه، وسجّلوا مخالفتهم لمنهج السلف.

١٣. التدرّج الحاصل في اكتمال المذاهب لم يجرِ على المذهب الحنبلي فقط ؛ بل طال المذاهب الفقهية الأخرى، فتفصيلات الفقه والعقائد ليست تامّة مكتملة أو مستقرة منذ وُجدت المذاهب، ولا تقتصر على آراء الرَّمز المؤسّس للمذهب؛ بل كانت حصيلة إضافاتٍ ومساهماتٍ لأجيال من تلامذةِ وأتباع كلّ مذهب في صناعة منظومةٍ فقهيةٍ تراكميةٍ، وكيان جماعيّ يحملُ توجّهاً فقهياً مخصوصاً، يتوّفر فيه الوفاء لمنهجِ الإمام المؤسّس وعدم الشّذوذ عن طريقتهِ.

التوصيات:

يوصي البحث بمجموعة أمور وهي:

١. إقامة مؤتمرات محلية أو دولية؛ لتطويق الفكر المتطرف وتجفيف منابعه كغاية استراتيجية منشودة.

٢. ضرورة تقديم جهود بحثية جامِعة ومعمّقة عن هذه الفترة الزمنية المهمّة في حياة الأمة الإسلامية.

٣. دراسة إمكانية قيام علماء الأمة الإسلامية وفقهائها بالاتفاق على تقديم موقف موحد ومكتوب لتحريم الفكر المتطرف وتجريمه.

٤. ضرورة تضمين المناهج الدراسية ما يشيع تعليم ثقافة التفاهم والتسامح وقبول رأي الآخر المختلِف بحسب طبيعة المنطقة وثقافة المجتمع.

المصادر والمراجع:

١. أبو الفرج عبد الرَّحمن بن علي بن محمَّد المعروف بـ(ابن الجوزي) (ت: ٥٩٧هـ):**المُنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ط٢، تحقيق: محمَّد ومصطفى عبد القادر عطا، صحَّحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميَّة، بيروت،١٤١٥هـ.

٢. أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، **السنّة**، تحقيق: عطية الزهراني، ط١، دار الراية، الرياض، ١٩٨٩.

٣. أحمد بن علي القاهري البعلبكي المقريزي (ت: ٨٤٥هـ):**المواعظُ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤١٨هـ.

٤. إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، **مسائل الإمام أحمد بن حنبل(رواية إسحاق بن إبراهيم النيسابوري)**، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٨٠.

٥. إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، **البداية والنهاية**، ط١، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،٢٠٠٣.

٦. آغا بزرك الطهراني (ت: ١٣٨٩هـ): **حصرُ الاجتهاد**، ط١، تحقيق: محمَّد علي الأنصاري، مطبعة الخيَّام، النَّجف الأشرف، ١٤٠١هـ.

٧. تقيُّ الدِّين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام الحرَّاني المعروف بـ(ابن تيميَّة) (ت: ٧٢٨هـ): **مجموع الفتاوى**، ط٣، خرَّج أحاديثها: عامر الجزَّار، وأنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، ٢٠٠٥.

٨. جعفر السُّبحاني: **بحوثٌ في المِلل والنِّحل (دراسةٌ موضوعيَّةٌ مقارنة للمذاهب الإسلاميَّة)**، ط٦، مُؤسَّسة النَّشر الإسلامي التَّابعة لجماعة المدرِّسين، قم، ١٤١٧هـ.

٩. جورج مقدسي: **الإسلام الحنبلي**، ط١، ترجمة: سعود المولى، تقديم: رضوان السيِّد، الشَّبكة العربية للأبحاث والنَّشر، بيروت،٢٠١٧.

١٠. خالد الربَّاط وآخرون: **الجامع لعلوم الإمام أحمد**، ط١، دار الفلاح للطِّباعة والنِّشر والتَّوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.

١١. خير الدين بن محمود الزركلي(١٣٩٦هـ)،**الأعلام**، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢.

١٢. رائد السّمهوري، **السَّلف المُتَخيَّل(مقاربة تاريخية تحليلية في سلفِ المحنة أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل المتخيَّل)** ط١، بيروت، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر، ٢٠١٩.

١٣. رياض الميلادي: **التَّجديد في قراءة تاريخ الفقه الإسلامي- آفاقه وحدوده (مشروع وائل حلَّاق أنموذجاً)**، ضمن مجموعة بحوث في سلسلة المشاريع البحثيَّة: **محاولات تجديد الفكر الإسلامي (مقاربة نقديَّة)**، ط١، إشراف: بسَّام الجمل، مُؤسَّسة مؤمنون بلا حُدود، الدَّار البيضاء، ٢٠١٦.

١٤. سبط ابن الجوزي يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله(ت ٦٥٤هـ): **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، تحقيق: عمار يحياوي، ط١، دار الرسالة العالمية، دمشق، ٢٠١٣.

١٥. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي:

- **سير أعلام النُّبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مُؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ١٩٨٥.

- **العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها**، ط١، دار أضواء السلف، الرياض، ١٩٩٥.

١٦. عبد الرَّحمن بن أبي الحسن علي بن محمَّد بن الجوزي(ت: ٥٩٧هـ):**مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، ط٢، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٨.

١٧. عبد الرَّحيم العلَّام، وآخرون، **مفهوم تطبيق الشريعة في فكر دعاة الإسلام السياسي**، ط١، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، ٢٠١٧.

١٨. عبد الغني عماد، **السلفيَّة والسَّلفيون**- الهويَّة والمغايرة(قراءة في التَّجربة اللبنانيَّة)، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٦.

١٩. عبد الله بن عبد المحسن التركي، **المذهب الحنبلي دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته**، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، دار عالم الكتب، الرياض،٢٠٠٢.

٢٠. عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدَّينوري(ت: ٢٧٦هـ):**المعارف**، ط٤، حقَّقه وعلَّق عليه: ثروت عكاشة، دار المعارف، بيروت، (د.ت).

٢١. عزّ الدِّين علي بن محمَّد المعروف بـ(ابن الأثير) (ت: ٦٣٠هـ): **الكامل في التَّاريخ**، ط٤، تحقيق ومراجعة: محمَّد يوسف الدقَّاق، دار الكتب العلميَّة، بيروت،٢٠٠٢.

٢٢. علي بن إسماعيل الأشعري (ت: ٣٢٤هـ): **الإبانة عن أصول الدِّيانة**، ط١، تحقيق: صالح بن مقبل العصيمي، مطبعة مدار المسلم للنَّشر، الرِّياض، ٢٠١١.

٢٣. علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر(ت: ٥٧١هـ): **تبيينُ كذب المفتري في ما نُسِبَ إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، ط١، تعليق: محمَّد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهريَّة للتُّراث، القاهرة، (د.ت).

٢٤. علي مبروك: **مفهوم الشَّريعة بين تسييس الإسلام وتحريره**، ط١، مُؤسَّسة مؤمنون بلا حُدود، الدار البيضاء، ٢٠١٧.

٢٥. مجير الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد العليمي العمريّ الحنبلي (ت: ٩٢٨هـ):**المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، تعليق: محمود الأرناؤوط، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧.

٢٦. محمد أبو رمان، **أنا سلفي(بحثٌ في الهويَّة الو اقعيَّة والمتخيِّلة لدى السَّلفيين)**، ط١، مُؤسَّسة فريدريش إيبرت الألمانيَّة، عمَّان، ٢٠١٤.

٢٧. محمد أبو زهرة، **أحمد بن حنبل(حياته، وعصره، آراؤه وفقهه)**، ط١، دار الفكر العربي، (د. ت)،القاهرة.

٢٨. محمَّد أركون: **من فيصل التَّفرقة إلى فيصل المقال (أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟)**، ط٢، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، دار السَّاقي، بيروت، ١٩٩٥.

٢٩. محمَّد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي المقدسي (ت: ٧٤٤هـ): **مُختصر طبقات علماء الحديث**، ط٢، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزّيبق، مُؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ١٩٩٦.

٣٠. محمَّد بن إسحاق بن محمَّد بن إسحاق المعتزلي المعروف بـ(ابن النَّديم)(ت: ٣٨٤هـ): **الفهرست**، تحقيق: أيمن فؤاد سيّد، مُؤسَّسة الفرقان للتُّراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٩.

٣١. محمَّد بن عبد الكريم الشّهرستاني (ت: ٥٤٨هـ): **المِلل والنِّحل**،، ط٢، صحَّحه وعلَّق عليه: أحمد فهمي محمَّد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٩٩٢.

٣٢. محمَّد بن محمد بن الحسين المعروف بابن أبي يعلى الفرَّاء البغدادي الحنبلي (ت: ٥٢٦هـ): **طبقات الحنابلة**، ط٢، تحقيق: عبد الرَّحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرِّياض، ٢٠١٨.

٣٣. محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠)، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ج٨، ص١٣٥. + **اختلاف الفقهاء**، ط١، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، ١٩٩٩.

٣٤. محمود عبد المجيد: **الاتِّجاهات الفقهيَّة عند أصحاب الحديث في القرن الثَّالث الهجري**، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩.

٣٥. ناجية الوريمي بوعجيلة: **في الائتلاف والاختلاف(ثنائيَّة السَّائد والمهمَّش في الفكر الإسلامي القديم)**، ط١، المُؤسَّسة العربية للتحديث الفكري، نشر: مُؤسَّسة المدى، (سوريا، بيروت، بغداد)،٢٠٠٤.

٣٦. نبيل علي صالح: **السلفيَّة الإسلاميَّة (خلفيَّات الماضي و آفاق المستقبل)**، ط١، بحث منشور من مجموعة أبحاث بعنوان:**(مقاربات معرفيَّة في الإصلاح الدِّيني)**، لمجموعة باحثين، مُؤسَّسة مؤمنون بلا حُدود، الدَّار البيضاء، ٢٠١٦.

٣٧. هاشم صالح: **الإسلامُ والانغلاق اللَّاهوتي**، ط١، رابطة العقلانيين العرب- دار الطَّليعة، بيروت، ٢٠٠٠.

٣٨. هبة الله بن الحسن بن منصور اللَّالكائي(ت: ٤١٨هـ): **شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة من الكتاب والسنَّة وإجماع الصَّحابة والتَّابعين من بعدهم**، ط١، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، الرِّياض، ١٩٩٥.

٣٩. وائل حلَّاق:

-**تاريخُ النظريَّات الفقهيَّة في الإسلام (مقدِّمة في أصول الفقه السنّي)**، ط٢، ترجمة: أحمد موصلّي وفهد بن عبد الرَّحمن الحمودي، دار المدار، بيروت، ٢٠١٨.

-**السُّلطة المذهبيَّة (التَّقليد والتَّجديد في الفقه الإسلامي)** ، ط١، ترجمة: عبَّاس عبَّاس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧.

- **نشأةُ الفقه الإسلامي وتطوُّره**، ط١، ترجمة: رياض الميلادي، مراجعة: فهد بن عبد الرَّحمن الحمودي، دار المدار، بيروت، ٢٠٠٧.

المجلات:

- رؤوف أحمد الشَّمري: **الخِطاب الدِّيني بين سلبيَّة الجمود وضرورة التَّجديد**، مجلة جامعة القادسيَّة للعلوم الإنسانيَّة، العدد: (١)، ٢٠١٠.

- عبد العزيز محمَّد آل عبد اللَّطيف: **الاعتقادُ القادري(دراسةٌ وتعليق)**، مجلَّة جامعة أم القرى لعلوم الشَّريعة واللُّغة العربيَّة وآدابها، العدد: (٣٩)، لسنة ١٤٢٧هـ، الرِّياض.

المو اقع الالكترونية:

- حمَّادي ذويب: **قراءة جورج مقدسي لتيولوجيا الشَّافعي الفقهيَّة**، مُتاح على الموقع الإلكتروني: https://www.mominoun.com/articles، تاريخ الزِّيارة: ٢٧/ ٢/ ٢٠٢٤.

- سعود السَّرحان: **الحنبليَّة المُبْكِرة في الدِّراسات الاستشراقيَّة**، مُتاح على الموقع الإلكتروني: www.al-jazirah.com، تاريخ الزِّيارة: ٢٤/ ٣/ ٢٠٢٤.

مفهوم التنمية من منظور ديني وحدود تطبيقاته من خلال النموذج التنموي الجديد بالمغرب

The concept of development from a religious perspective and the limits of its applications through the new development model in Morocco

أحمد شهلي

دكتور في الدراسات الدينية والسياسية، حاصل على شهادة دكتوراه في الشريعة والقانون، جامعة ابن زهر – المغرب

مفهوم التنمية من منظور ديني وحدود تطبيقاته من خلال النموذج التنموي الجديد بالمغرب

The concept of development from a religious perspective and the limits of its applications through the new development model in Morocco.

أحمد شهلي

دكتور في الدراسات الدينية والسياسية، حاصل على شهادة دكتوراه في الشريعة والقانون، جامعة ابن زهر – المغرب

الملخص:

يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء على البعد الديني الحاضر في مختلف عمليات هندسة التفكير الضرورية لإنتاج تفاصيل النموذج التنموي الجديد بالمغرب، حيث يشكل عادة اللامفكر فيه في الدراسات والبحوث التي تستهدف بعض الأنشطة الإنسانية ذات البعد الاجتماعي. إذ استنفذ القائمون على صياغة التقرير النهائي للنموذج التنموي الجديد بالمغرب جهدا فكريا كبيرا من خلال تشخيص دقيق لمظاهر فشل التجربة التنموية المغربية السابقة, في محاولة إيجاد الحلول الكفيلة لتجاوز الإخفاقات التي أدت إلى وضعية الجمود الحالية.

غير أن جرد واحصاء مادة هذا التقرير, انطلاقا من بعده الاجتماعي ظل التنقيب فيه بحاجة إلى تقليب التربة السوسيولوجية للكشف عن الاختلالات التي تراكمت عبر مسار التحولات الاقتصادية والسياسية للمجتمع المغربي ، وخلقت حالة من الترقب المستمر واحتقانا مفرطا شكل تهديدا حقيقيا على احتمالات المساهمة الشعبية في الإنتاج، في غياب مضمون روحي لأية محاولة تروم تحقيق التنمية. ومن تم فإن التركيز على المنظور الديني كآلية للنمو الاقتصادي كان ضرورة تقتضيها العمليات الملموسة التي تؤثر في تطوير قوى الإنتاج، لما يشكله الدين من حضور قوي في عمليات التشخيص وكذلك في بلورة الأجوبة المناسبة للأوضاع الناجمة عن مختلف التحولات التي شهدها المجتمع ومحيطه الإقليمي والدولي.

وقد خلص البحث إلى عودة الدين بقوة في الفضاء العام المغربي، ضمن مستويات التفكير السياسي والتنموي ،ومرده حسب ما جاء ضمن خلاصات هذا المقال إلى السعي نحو إحداث التوازن بين الجوانب المادية والمعنوية في التنمية،كشرط لتحقيق دينامية مجتمعية حقيقية ،وهو ما ظل مغيبا في التصور الرسمي للنموذج التنموي في تقرير اللجنة، مع أن يشكل عصبا أساسيا في أطره المرجعية المستحضرة للرصيد الروحي والحضاري للمغرب.

الكلمات المفتاحية:

التنمية، الدين، السياسة، الفضاء العمومي، الديناميات المجتمعية.

Summary :

This article aims to shed light on the religious dimension accompanying various cognitive processes necessary for producing the details of the new developmental model in Morocco. This religious dimension, which is usually overlooked in studies and research targeting some human activities with social dimensions, has been exhausted by those responsible for formulating the final report of the new developmental model in Morocco. They made a significant intellectual effort by explicitly diagnosing the failures of the previous Moroccan development experience and attempting to find solutions capable of overcoming the flaws that led to the current state of stagnation.

However, the substance of this report drew on social depth, requiring excavation through sociological exploration to reveal the imbalances accumulated through the economic and political transformations of Moroccan society. This created a state of continuous anticipation and excessive tension, posing a real threat to the possibilities of popular participation in production in the absence of a spiritual content for any attempt aimed at achieving development. Therefore, focusing on the religious perspective as a mechanism for economic growth was a necessity demanded by the tangible processes influencing the development of productive forces, given the strong presence of religion in the diagnostic processes as well as in

formulating appropriate responses to the situations resulting from various transformations witnessed by the society and its regional and international environment.

in the conclusions of this article, to striving to achieve a balance between the material and moral aspects of development as a condition for achieving real societal dynamism, which has remained absent in the official perception of the model. development in the committee's report, although it constitutes an essential pillar in its frames of reference that prepare for Morocco's spiritual and cultural capital.

Keywords:

Development, religion, politics, public sphere, societal dynamics.

مقدمة:

يعكس النموذج التنموي الجديد طموحا وطنيا يرتكز على معطيات دقيقة، ناتجة عن تشخيص صريح لواقع الحال كما يتضمن اقتراحات لتجاوز هذا الواقع واستدراك الاختلالات التي شهدها المسار التنموي بالمغرب، في ظل اتساق السلطات وفق السياق الدستوري الذي تؤطره المبادئ العامة ومقتضيات دستور ٢٠١١.

وإذا كان هذا الجهد الفكري الذي استنفذ في صياغة التقرير النهائي للنموذج التنموي المقترح يستمد مرجعيته من التاريخ العريق للمملكة الذي ساهم في تشكيل الهوية الوطنية، وإذا كان هذا الاستمداد نابعا من العمق التاريخي الذي يجسد خصوصيات المغرب[١]. فقد صار من نافلة القول أن ترتبط طموحات هذا المشروع بأفق اجتماعي مختلف وحامل لقيم المملكة التي تنبني على مكون الدين ومن هذا المنطلق كان التساؤل حول نقاط التماس بين جهود التفكير التنموي ومجال الدين الذي يؤطر مختلف الفاعليات الممكنة في هذا الإطار .

يمثل الدين عمودا فقريا وعصبا مهما من العمق الاجتماعي، لذلك فإن معطياته الميدانية تندرج تفاصيلها ضمن المجال التنموي الذي يخضع بدوره لمحددات ذات صلة بالتحولات المجتمعية وفي قلب هذه التحولات تقع مختلف الأحداث ومن ثم يتبين أن الحديث عن التنمية كمفهوم لا يقتصر على البعد الاقتصادي فحسب بل بإمكانه أن يخترق جسم بقية القطاعات التي لا تقل حيوية عن هذا المجال، في تنقيب عن العلاقات الناشئة عن التفاعلات الطارئة بينها في اتجاهات مختلفة، لذلك فالبحث في علاقة المجال الديني بالبعد التنموي يتطلب التسلح بمنهجية خاصة تستمد أدواتها من الدرس السوسيولوجي وتغذيه أساليب البحث المتصلة بمختلف مناهج الدراسات في الحقول المعرفية الاجتماعية .

إن عودة الدين بقوة في زمن العولمة وفي ظل تناسل الأزمات المجتمعية قد ارتبط أيما ارتباط في جزء كبير منه بتصاعد الوعي بأهميته في العمق التنموي ذو الوتيرة السريعة داخل مختلف الحركات الروحية التي استمدت قوتها من الخطاب الديني نفسه، المؤصلة لمفهوم التنمية والساعية لتوسيعه في وعاء الفكر الديني واستجلاء مظاهره من خلال تفكيك البناء الاجتماعي ومساءلة الإيقاع السوسيولوجي للتحولات الاقتصادية ، متوسلة في مجمل حراكها بالآليات الوجدانية التي تتيح فهم المشكلات الإنسانية التي يعيشها المجتمع فضلا عن الاهتداء إلى سبل معالجتها لتجاوز الاختلالات المتراكبة.

وتتسم حالة "اللاأمن الأنطولوجي" و"القلق الوجودي" اللذين أفرزتهما ظاهرة العولمة بكونهما نتيجة حتمية لتمدد الهجرة على نطاق واسع ،ضمن البلدان وخارج الحدود الوطنية وحركات ترحيل السكان، وفقدان تأمين العمل والهشاشة المتنامية، أمام مختلف الكوارث الطبيعية و تلك التي يتسبب بها البشر، وانفجار العنف والرعب بأشكال متنوعة وقد أسفر ذلك عن بروز الحركات الدينية كردود أفعال وكإضافات إنسانية توفر في الغالب راحة عاطفية للأفراد والأسر التي أصيبت ، وتسمح لهم بالتعامل مع التأثيرات اليومية لبعض جوانب العولمة[٢] .

---

[١] **النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع**، ملخص التقرير العام، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل ٢٠٢١.ص:٤.

[٢] بوبكر بوخريصة، **تأملات حول دور الدين والإيمان في خطاب وممارسة التنمية**، مقال منشور على الرابط التالي: https://journals.openedition.org/poldev/1851 تمت زيارته يوم ٢٠٢٤/٠٤/٢٨ الساعة ٠٣:١٧.

حيث حاول عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber) في كتابه: "الأخلاق البروتيستانتية وروح الرأسمالية" استخلاص دور الدين في تحقيق التنمية والنهوض الحضاري وتلمس معناه الأخلاقي ومستلزماته، ذلك أن الإفراط في الطمأنينة أو الراحة في التملك أمر مدان فعلا، بالإضافة إلى الاستغراق في التمتع بالثروة الذي يفضي إلى نتائج كارثية كالبطالة وإغواء الجسد، ولا سيما الخوف من تحويل الجهد في البحث عن حياة مقدسة. ويصبح حينئذ التملك موضع شبهة لأنه ينطوي على خطر الطمأنينة هذه[١]. ومن ثم فإنه من الطبيعي أن يبذل جهد إنساني في إيقاظ الرغبة المساهمة الجادة في مجالات الإنتاج، وتثمين الأدوار الدينية في تزكية الروح التنموية في خضم التأثيرات المتبادلة بين مختلف الأسس المادية وأشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي والمضمون الروحي لعصور الإصلاح وهو ما تمكنت بصدده الحركة الدينية من التأكيد عليه، على مستوى الشكل ومظاهر هذا التأثير على تطور الحضارة المادية في إطار كل القرابات الممكنة بين الجانبين المادي والروحي الذين يؤسسان لبناء تلك الحضارة. ويظل البحث عن نسبة حضور الدوافع الدينية في إرساء القواعد الأخلاقية للبناء سؤالا مطروحا وممتدا عبر كل الأزمنة[٢].

أهمية البحث:

يحاول البحث التشكيك في السردية الرسمية للدولة في المغرب، حول مشروع النموذج التنموي الجديد، التي اتخذت الدين والهوية المحلية، شعاراً لها، من خلال فتح مناقشة نظرية وتطبيقية للمرجعيات التي تبناها التقرير، واعتماداً على تحليل العلاقة بين الحقلين (الديني والتنموي)، اعتمد الباحث منهجا تحليليا، في محاولة لتفسير الارتباط المنهجي والمعرفي بين حقل التنمية وحقل السياسة من جهة وحقل التنمية والحقل الديني من جهة أخرى. من خلال الإطار النظري للخطاب النقدي للباحث البريطاني نورمان فالكروف (Norman Fairclough)، عبر ثلاث مستويات للتحليل[٣]: الوصف، في عرض أهم مضامين التقرير، ودراسته من حيث الكم ثم التفسير بناء على السردية الرسمية للدولة، فالتأويل عبر ربط الخطاب الرسمي بسياقه الاجتماعي والسياسي.

وتعكس أهمية المقال أطروحته وإشكاليته والتي يمكن صياغتها على الشكل التالي:

ما مدى حضور الدين في سردية الدولة في المغرب لنموذجها التنموي؟

وسنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال محورين:

- المحور الأول: الدين والتنمية: إطار نظري.
- المحور الثاني: الأبعاد الدينية في تطبيقات مفهوم التنمية من خلال النموذج التنموي الجديد بالمغرب.

المحور الأول: الدين والتنمية: إطار نظري.

في البداية لابد من الإشارة إلى أن تناول موضوع التنمية من منظور ديني لم يحظ بالدراسات الكافية، كما لم يكن ضمن دوائر اهتمام الأبحاث الجامعية بالقوة المطلوبة التي تجعل منه منطلقا نحو فهم علاقات التفاعل الكائنة والممكنة بين مختلف عمليات البناء والتطوير في أبعادها الشاملة التي تحيط بقدرات الإنسان، وتؤطر إمكاناته انطلاقا مما تكتنزه الاجتهادات الفقهية من قواعد فكرية قادرة على توجيه الإرادات نحو الإبداع والعطاء وتنظيم تفاصيل اللحظة التنموية للكائن البشري ودعم توازنه وضبط وظائفه وتحديد أدواره في إطار حياة مجتمعية تخضع لمحددات الانتماء الإيجابي المؤسس لسلوك مواطناتي سليم. ومن بين أهم ما تم إنجازه في باب صياغة نظرية خاصة بالتنمية محاولة بناء مفهوم أوسع وصقله انطلاقا من تحجيم دور العنصر الاقتصادي وإبراز دور الجوانب المؤسسية والهيكلية والثقافية والسياسية والقيمية[٤].

---

[١] ماكس فيبر، **الأخلاق البروتيستانتية وروح الرأسمالية**، ترجمة: محمد علي مقلد، مراجعة جورج أبي صالح ، مشروع مطاع الصفدي للينابيع، مركز الإنماء القومي، لبنان – رأس بيروت .ص:١٣٥.

[٢] مرجع سابق، نفسه ص:٥٩.

[٣] نورمان فاركلوف، **تحليل الخطاب التحليل النصي في البحث الاجتماعي**، ترجمة طلال وهبه مراجعة نجوى نصر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠٠٩ ص ٢٠

[٤] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق القاهرة الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.ص:١٧.

وإذا كانت التنمية تفيد التغيير من أجل تطوير وتحسين أحوال الناس[١] بإرادة تستهدف المجتمع للانتقال به إلى أن يصبح أفراده قادرين على المشاركة في عمليات التفكير والإنتاج، وذلك باستثمار الإمكانيات البشرية والمادية و وضع الخطط المناسبة لتحقيق ذلك التقدم المطلوب . وعلى هذا تعتبر التنمية عملية تغيير شاملة تهم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اذ حقق التراكم المعرفي حول هذا المفهوم تطوير المداخل الرئيسية التي من خلالها يتم تناول الموضوع في مدخليه الاقتصادي والاجتماعي وايضا الثقافي ، كما تعددت النظريات التي تناول أصحابها التنمية بالدراسة والبحث، من خلال انجاز التقارير وتجميع المعطيات وتحليل البيانات ، ليصلوا الى مختلف الخلاصات والاستنتاجات. وفي هذا الإطار ركز أصحاب اتجاه التحديث و الانتشار الثقافي والمادي على مفهومي التقليدي والحديث واعتبروا أن التغيير إنما يحدث بتغيير المجتمع التقليدي من خلال نشر قيم الحداثة الغربية، كما دعا أصحاب الاتجاه السيكولوجي الثقافي إلى التأكيد على أن التنمية لا ترتبط بالظروف الاقتصادية فحسب [٢] و ليست رهينة بالوضع المادي فقط وإنما هي نتيجة أوضاع سايكولوجية وثقافية تعيش على وقعها المجتمعات.

فقد اصطدمت محاولات تحقيق التنمية خصوصا في الدول النامية بعراقيل يعزى غالبيتها إلى نتائج العولمة "Mondialisation" التي تمظهرت في تحكم الدول المتقدمة في مصائر دول العالم الثالث و حتى تلك التي يطلق عليها الدول النامية من خلال الشركات متعددة الجنسيات و النظام الاقتصادي الجديد والمؤسسات المالية الدولية، هذه الأخيرة التي توجه ميزان الأداءات لبعض الدول بإدارة غير مباشرة لأنظمتها النقدية ومنح تمويلات ملغومة لتدارك عجزها الحاصل وبالتالي تمهيد الطريق للسيطرة على مقدرات هذه الدول وفرض سياسات و برامج التقشف مما أدى إلى انهيار منظومات القيم ، حيث انسحبت هذه الدول من القطاعات المنتجة لصالح ذوي النفوذ الرأسمالي وتراجعت عن القيام بدورها التاريخي في النهوض بأوضاع القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم ومن ثم انسلاخها التام عن الأدوار الكبرى التي تتصل ببناء الإنسان .

أثر ذلك عميقا في البنى المختلفة لمجتمعات هذه الدول وأدى ذلك إلى ضعف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية حيث انتشر الفساد بوثيرة سريعة ، وغابت الحكامة والتدبير الرشيد للموارد ، ورافق ذلك ردة على مستوى الحريات وحقوق الإنسان رغم تنامي الدعوات الى أنسنة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، مما جعل التركيز على البعد الذاتي في التنمية أمرا ضروريا لمواجهة التردي القائم والناتج عن توالي الأزمات العالمية التي كان منشأ معظمها غياب القيم وضعف تثمين الجهود الإنسانية في مجالي العمل والإعمار، فكان لابد من البحث عن سبل استغلال الإمكانات المتاحة التي تحظى بها كل الطاقات البشرية الخلاقة ودعم جهود التمكين للمجتمعات لتخطي أزماتها المتتالية سواء الطبيعية منها أو المصطنعة، ومواجهة إرادات التدمير والتخريب بما يكفي من إرادة البناء لتساهم هذه المجتمعات في تحقيق التنمية في أبعادها الشمولية[٣] .

فالتنمية تدل على الإكثار من فرص الحياة لجميع الناس تبعا لمواقعهم وتجويد نمطها وتحسين درجة عيشهم بزيادة حسية ومعنوية ترتبط بمجالات الإنتاج والتدبير وتوفير مختلف الخدمات والرفع من مستوياتها بما يلبي جل حاجياتهم، وهي تحمل في جذرها اللغوي معنى الزيادة وهو معنى أصيل في هذا الباب وهو إلى ذلك أقرب إلى معنى التطور والارتفاع وفق منحى تصاعدي.

لم يرد مفهوم التنمية بهذا اللفظ في القرآن الكريم وإنما ورد بما يدل عليه على وجه الاستنباط ، وردت في كتاب الله تعالى بمنطوق آخر ذي حمولة أخلاقية وروحية تزيد عن المقصود من التنمية في مجالات المعاش وتتعداه إلى المعاد ، إنه مفهوم التزكية الذي يستوعب كافة معاني التنمية ودلالاتها وتزيد عنها بمعنى الطهارة ، وإذا كانت التنمية تستهدف تحسين الوضع المادي للإنسان فإن التزكية تؤكد على سلامة أوجه تحصيل هذا التحسين ،إذ نجدها تعني في باب المال مثلا تحري الطرق المشروعة في اكتسابه وصواب مجال إنفاقه[٤] ، ومن ثم تتضح مداخل الحديث عن التنمية في علاقتها بالدين من حيث هو منبع للقيم ومن حيث هو المؤثر في سلوكات المؤمنين بالإيجاب .وها هو المفكر

---

[١] سعيد غني نوري، **التنمية بين المفهوم والاصطلاح**، مقال منشور على الرابط التالي: //www.researchgate.net:https مقال منشور بتاريخ: يناير ٢٠٢٠م، اطلع عليه يوم:٧دجنبر ٢٠٢٣م ١١:٤٦.

[٢] معمر بن عيسى، **التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية**، مجلة أبحاث، -جامعةالجلفة-العدد:٥، أبريل ٢٠١٨ ص ٧١.

[٣] نفسه.ص:٧١.

[٤] أحمد التوفيق: **استثمار قيم الدين في نموذج التنمية**، الدرس الحسني الأول لسنة: ١٤٤٤ هـ-٢٠١٩م الذي ألقاه يوم الجمعة ٤ رمضان ١٤٤٠هـ(١٠ماي٢٠١٩). مأخوذ من موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. www.habous.gov.ma منشور بتاريخ :الجمعة ١٠ ماي ٢٠١٩م اطلع عليه يوم:السبت ٩ دجنبر ٢٠٢٣م.١٢:٣٩.

الألماني إيرنيست طرولتش مؤسس السوسيولوجيا الدينية ،الذي قام بإغناء أطروحة ماكس فيبر وتعديلها متجاوزا منظوره يقر بأن أخلاق المؤمنين تؤثر في متانة اقتصادياتهم ، ولم يحصر الأمر في دائرة البروتيستانت ، بل اعتبر أن الدين إجمالا يعد عاملا أساسيا في هيكلة المنظور الثقافي للحياة وله تأثير هائل في آلية النمو الاقتصادي[١].

إن ايرنيست طرولتش المؤمن بالتداخل بين العناصر المحسوسة ذات البعد المادي والعناصر الفكرية ذات البعد الروحي، عبر علاقات التفاعل داخل الحياة الاجتماعية ينادي بضرورة إيلاء الأهمية للدور الديني، من خلال تكثيف المعتقد الجمعي ليلعب دور المتغير الضروري لإحداث التأثيرات الملموسة في تطور قوى الإنتاج المادي والتقدم الحضاري وهو دور يمكن أن تلعبه هذ المعتقدات كعامل مستقل عن بقية العوامل، ومن ثم فحضور الدين بالتبع يشكل أهمية قصوى في عمليات تشخيص التحولات والأزمات التي عرفتها المجتمعات الغربية في القرن التاسع عشر، كما يمكن أن يشغل حيزا هاما في بلورة أجوبة للأوضاع التي فرضتها التحولات الجديدة دون أن تتورط منظومة قيمه داخل نظرة معيارية للثيولوجيا أو تنخرط في إنتاج كتابة بروتيسانتية تبشيرية جديدة، وبفضل ذلك تم الكشف عن الصلة بين الأفكار الدينية والحياة الاقتصادية ودور القيم الروحية في التنظيم العقلاني للعمل الاقتصادي[٢]. ومن ثم لزم إعمال الوظائف النقدية التي تتيحها الدراسات السوسيولوجية بصيغها القابلة للتعايش مع التحولات السوسيوثقافية والاقتصادية والمعرفية الجديدة والمتجددة لإيجاد الإجابات التي انتهى إليها براديغم كل الفترات الزمنية التي مرت بالإنسانية .

وتقتضي المقابلة النقدية بين التصورات الغربية التي تجعل حضور الدين المسيحي محدود الفاعلية في بلورة عناصر الثقافة الحديثة رغم ما بذله رواد هذا التيار من جهود في هذا الباب وبين محاولات الفكر الإسلامي إلى تفكيك العناصر التاريخية التي سمحت بفهم مختلف العلائق التي تربط بين فلسفة الأخلاق والعلم الحديث وما أفرزه هذا التفاعل، كما تقتضي المقارنة كشف حجم التناسب القائم بين تصورات الدين الإسلامي والمقولات العلمية الأكثر استغراقا في التحديث متجاوزة بذلك التصور الكانطي للأخلاق حيث تسود القوانين المستمدة من العقل البشري ، في الوقت الذي يشدد المنظور الإسلامي على ضرورة الربط بين تحقيق سعادة الناس في تلازم تام بين مقتضى الفضيلة التي هي عاطفية المنشإ وروحانية الطبيعة وبين عناصر الإلزام التي تفرضها المبادئ العلمية والقوانين الأخلاقية التي لاتصدر من تلقاء ذاتها وإنما تكون محصلة لعمليات تشريعية لا تفك الارتباط بمصادر الشريعة نفسها، فمنها المبتدأ وإليها المآل .ولذلك كان الحرص على ضمان الحدود القصوى للتعاطي مع موضوع التنمية بما لا يبعد قارئه عن المجال المنظور الذي يشكل مستندا صريحا يؤصل للعلاقة الصريحة بين قيم الدين والتزكية، ويؤسس لقراءة استنباطية تقر لمبادئ الدين الإسلامي بكونيتها في مجال الإرشاد والتوجيه السليمين نحو فاعلية تنموية مقتدرة تساهم في تمتين عمليات البناء وتقوية جهود الإصلاح.

أيا ما تكون تلك الجهود فهي ملزمة أن تؤطر بالقيم المركزية للدين، وأن تخضع للشروط التاريخية التي تفرض التحكم في الاقتصاد أولا من جهة التدبير السياسي- وهو بالمناسبة ثقل يقع على كاهل الدولة-. لكن وبالرغم من كونه مؤطرا بالإيمان، فإن تدبيره يظل رهين الإرادة الحرة المفضية إلى توافق الجماعة الموسوم بقيمة أساسية تتجلى في العدل بمعناه العام الذي يشمل حقوق الله وحقوق النفس وحقوق الغير، والمنكر في ذات السياق هو الظلم بمعناه العام وظلم النفس وظلم الغير[٣].ولهذا كان حضور الدين في مجال التنظيم الاجتماعي مهما، فهو يدعو إلى محاربة الكسل وترك بواعث العجز، حاثا المسلمين على الفاعلية الاجتماعية انطلاقا مما تكتنزه الطاقة الإنسانية من نشاط يخدم الجوانب الوظيفية للذات ويخدم في نفس الوقت مصالح الجماعة، وكما أنه يخدم مجال الثروة الزمنية حيث تعقب المال والنجاح في تلبية مختلف الحاجيات الدنيوية، فإنه كذلك يسعى إلى خدمة الجوانب الروحية بما تكتسي من طابع ديني وبما تتضمنه من قوة الخضوع لتعاليم الدين، والامتثال لضوابط الشرع في الكسب، بكبح جامح الرغبة الزائدة في التملك، وتوجيه الاستهلاك وترشيد أوجه الإنفاق، وإظهار مدى وعي المجتمع الإسلامي بأهمية صيانة المال كأمانة وحسن تدبيره لا كعماد الحياة فقط بل كمدخل لإرضاء الله تعالى وسبيل إلى تحقيق الاستقامة التي أمر بها، لان الحصول على المال إنما هو وسيلة مساعدة على حسن الإعمار وليست غاية في حد ذاتها، لأن الانغماس في تعقب

---

[١] المرجع نفسه.

[٢] يونس الأحمدي، **الحداثة وسؤال الثيولوجيا في مشروع إرنست ترولتش**، مؤمنون بلا حدود، قسم الفلسفة والعلوم الرباط –أكدال، المملكة المغربية،٤ مارس ٢٠١٩ م، ص:٣.

[٣] أحمد التوفيق، **استثمار قيم الدين في نموذج التنمية**، مرجع سابق.

المال وتحقيق الثروات يؤدي إلى الطمع وإلى زيادة الرغبات، مما يخرج عملية الكسب من مقاصد الشرع في إباحة التمتع بالنعم التي وهبها الله لعباده، ويزيحها مقصد التقرب العبادة لتصير بنفسها عملية عبادة، لكن عبادة غير لمعبود غير مستحق وهو المال.

ولأن مجالات الحياة متعددة، فإن الوصول إلى مستويات الكفاية يقتضي وضع أسس التنمية الاقتصادية والتعليمية والصحية والإدارية والسياسية والاجتماعية، بشكل سليم ينطلق من الدوافع الدينية والمنطلقات الايمانية والقيم الموجهة التي تكفل لها عناصر الاستمرار و النجاح في مواجهة المشكلات والأزمات المحلية والعالمية، [١]الناتجة عن أعطاب عمليات التحديث الشاملة التي ساهمت في خلق الهوة في ميادين عديدة مقارنة بين العالم المتقدم والعالم المتأخر، ومن ثم الحاجة إلى الاستنجاد بالتنمية كمعطى ضخم شامل وأعم لأنه يتضمن المبادئ والأساليب والمنجزات العلمية والتكنولوجية الحديثة من أجل تمكين الإنسان من مزيد السيطرة على البيئة وتحسين الإنتاج كما وكيفا في أشكاله الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحسين أساليب الحياة وتيسيرها[٢].

وهي وإن كانت لها أبعادها المختلفة كالمنظومة الاجتماعية وما تخضع له من أساليب ووسائل توظيف وصياغة المركبات المعيارية داخل المجتمع وتوجيه وظائفها في خدمة القيم والمعايير المثلى للمجتمع، في تماه تام مع البعد الثقافي الذي تدعم عناصر برامج وأهداف التنمية، وتقويم وتصحيح الجوانب المعوقة فيها بكثير من الاستدراكات وتهيئة التصورات الاستراتيجية لبناء المجتمع، في مراعاة للأبعاد الأخرى المتدخلة في التنمية كالبعد النفسي المرتبط بمستويات الدافعية "Motivation" وتغذية الطموح وكل محركات السلوك ودعم القدرات الريادية والتنظيمية والإدارية لدى الصفوة والجماهير. كل ذلك في إطار تدبير الإمكانات المتاحة ماليا وبشريا وتنظيميا وتكنولوجيا وعلميا تدبيرا يراعي طرق حشدها وأساليب تعبئتها وتوظيفها لتكون في خدمة المجتمع. ومع كل هذه الإمكانات والوظائف والأبعاد يظل الارتباط بالبعد العقائدي، أمرا له الأولوية لاتصاله الوثيق بمنطلقات التنمية وقيمها وأهدافها وغاياتها ومراميها، لكونه محددا حاسما في البناء المعياري والقيمي الموجه لسلوك الناس والمحدد لأهدافهم، ولكافة عمليات التحديث[٣]الشامل في إطار السعي التنموي، لتجويد أنماط العيش وأساليب الحياة. ذلك فالتنمية ليست مجرد غاية ، إنها عملية الوصول إليها[٤]، وصول الإنسان بالإنسان، اعتمادا على منظور الإسلام للتنمية، والذي ركز على الإنسان كمحور للعملية التنموية، لأنه الكائن الوحيد القادر على الإصلاح والتغيير والبناء وكذلك التطوير، و ذلك بسبب الميزات التي خصه الله سبحانه و تعالى بها دون غيره من المخلوقات الأخرى، من ضمنها العقل و التفكير، فقد حارب الدين الإسلامي المفاهيم السلبية التي تقف حائلا دون وقوع التنمية في المجتمع، كالكسل و الاتكالية، وعدم السعي والأخذ بالأسباب بالإضافة الى التخلف والجهل وكذلك الفقر[٥]. ففي ظل الإسلام يبقى الإنسان قوة حيوية ونشاطا متوقدا، وهو سر التقدم، يقول الله تعالى في محكم تنزيله :﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى﴾ سورة النجم: الآيات: ٣٩-٤٠-٤١. وضمان الرزق لا يعني القعود عن طلبه والتواكل، وإنما هو وعد من الله للإنسان أنه إذا تحرك يتحقق المطلوب، وهذا التحرك لطلب الرزق جعله عبادة وتكليفا شرعيا، في الرؤية الإسلامية على عكس ما ترسخ في أذهان كثير من الناس، أن العبادة شيء يتصل بالحياة الآخرة، بينما العمل للحياة الدنيا فحسب ، يتأسس على هذا الزعم نتائج واهية هي ألا صلة بين الإثنين مما يخالف تعاليم الإسلام أشد المخالفة إذ يقول الله تعالى:﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويوتوا الزكاة وذلك دين القيمة﴾(سورة البينة.الآية:٥). فما شرعت العبادات إلا لتخدم العمل و كيف يبدر الإخلاص الحقيقي في غير العمل؟[٦].

وبالرجوع إلى التنمية كمفهوم محوري يؤطر مجالات حياة الإنسان كلها، وإذا كان هذا المفهوم يرتبط في تعريفه في المنظور الأممي على عناصر الاقتصاد والمجتمع والبيئة، فإنها تظل قاصرة عن استيعاب مضامينها الكلية تلك التي يحتفي بها الدين الإسلامي حيث جعل لها مجالا واسعا تتوافق من خلاله المعطيات المادية المتصلة بكافة المناحي الحياتية مع تفاصيل الحياة الروحية وضوابطها القيمية، تلك التي تشكل

---

[١] نبيل السمالوطي، **بناء المجتمع الإسلامي ونظمه**، دراسة في علم الاجتماع الإسلامي، دار الشروق-جدة.الطبعة الثالثة:١٤١٨هـ-١٩٩٨م.ص:٣٤٢.

[٢] نفسه، ص:٣١٨-٣١٩.

[٣] نفسه.ص:٣١٩-٣٢٠.

[٤] ج، تيمونز روبيرتس، **من الحداثة إلى العولمة، رؤى ووجهات نظر في قضية التطوروالتغيير الاجتماعي**، الجزء الثاني، ترجمة: سمر الشيشكلي، مراجعة: أ.محمود ماجد عمر.سلسلة عالم المعرفة.العدد:٣١٠.ديسمبر ٢٠٠٤.ص:٢٣٠.

[٥] د. مولاي المصطفى البرجاوي، **ركائز التنمية في الإسلام**، طريق الإسلام. https://short-link.me/DfHN، منشور بتارخ:٠٦-٠١-٢٠٢٢م اطلع عليه بتاريخ:٢٥ديسمبر٢٠٢٣م.١٤:١٧.

[٦] أحمد ماهر البقري، **العمل في الإسلام**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع.إسكندرية:١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.ص:٤٦.

حماية للوجود الإنساني من أصله، وتحفظ الكليات الدينية الخمس التي هي الدين والنفس والعقل والنسل والمال، من حيث العدم والوجود، وتراعي الضرورات، كما ترفع الحرج عن كثير من الأمور والمعاملات، وتدفع عنه مخاطر الانحلال الخلقي وأسباب التفكك الأسري والمجتمعي، وتدرأ عنه جميع المفاسد الناجمة عن سوء توظيف التنمية لدى الغربيين والمتمثلة في سيادة النمط الاستهلاكي، وتسليع الإنسان، والانزياح به إلى منعرجات قيمية غريبة عن بيئته. وانطلاقا من المنهج الموضوعي الذي يمكن من توضيح كيف يدعم المنظور الإسلامي فكرة التنمية و يرسي آليات خاصة لفهم تطبيقاتها على الأفراد والجماعات ومستويات تجسيدها في البناء و التطور وتحسين أوضاع الإنسانية بشكل عام.

فالقرآن الكريم يتضمن آيات بينات توجه الناس إلى أهمية التنمية و دورها في البناء الإنساني وعمارة الأرض، وحفظ الثروات التي هي مصدر قوة الإنسان، فمن هذه الآيات ما يتعلق بالفرد مباشرة ومنها ما يتناول التنمية البيئية المستدامة والطاقات المتجددة، هذه التوجهات هي ما أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ م، مما يدل دلالة واضحة على أن السبق في هذا الموضوع إنما هو للإسلام، اعتمادا على جهود التأصيل الشرعي لمفهوم التنمية المستدامة انطلاقا من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة واعتمادا على كلام كبار المفسرين [١]. وبتتبع النصوص الشرعية ذات الصلة، يتبين أن الإسلام جاء بمصطلحات تصب في نفس خانة المفاهيم الاقتصادية التي تدل على التنمية مثل الاستخلاف والإعمار والإصلاح والإغراس والإحياء والكد والكسب، وكلها من مقاصد الشرع الإسلامي فمنها ما هو أصلي، مما له علاقة بالعمل للآخرة و منها ما هو تبعي في الدين هو على ذلك، منة من الله تعالى بصلاح العبد في دنياه جزاء عاجلا له على اشتغاله بصلاح آخرته، ومن ثم فهما متلازمان تلازما تاما كاملا، يقول عز وجل في كتابه العزيز:﴿ من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾ سورة النحل.الآية: ٩٧. يقول عز وجل:﴿ قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فإما ياتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى﴾ سورة طه.الآية: ١٢. فالحياة الطيبة و"عدم الشقاء" المنفيان عن المؤمن الذاكر ربه، ممن هو أهل الهدى والصلاح، كما ورد في سياق الآيتين، إنما هما جمال العيش الدنيوي، وكمال نعمته وضمان رزقه واستقراره، وتمام أمنه وأمانه، وكامل سلامته وعافيته[٢]، وهو مما يعين على تقوية الوجود الإنساني، وتكثير سبل الإعمار لأجل العبادة والتقرب إلى الله، وهي كلها تعبر عن مقاصد التغيير الإيجابي لأحوال الناس في المعاش والمعاذ، هذا التغيير الذي بموجبه ينخرط الانسان في مسارات الاعمار بمقتضى القوانين الإلهية اعتمادا على منطوق الآيات الكريمات الدالة على السنن الكونية في الإعمار، مع وجوب الكد و الكدح والعمل إذ قال ربنا عز وجل : ﴿وإلى هود أخاهم صالحا قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب﴾ سورة هود الآية:٦١. يقول ابن كثير رحمه الله﴿ واستعمركم فيها﴾أي: جعلكم فيها عمارا تعمرونها وتستغلونها[٣] لذلك وجب التنبيه إلى البعد القيمي والأخلاقي، في متعلقات العملية التنموية في شموليتها، وفي أدق تفاصيلها. فجهد الاستخلاف إنما يتم باكتمال المقاصد الدينية والدنيوية، ولا مجال للتنمية دون محاربة الظواهر السلبية كالغش والاحتكار والزبونية والمحسوبية. والتوصيات وهي مجتمعة تشكل عوامل التغيير السلبي القائم على منطق مادي صرف يؤطر اقتصاديات التنمية في شكلها المعاصر.

ومن ثم يتميز مفهوم التنمية، بعناصر الشمولية والتوازن والعدالة، لأنه مفهوم شامل ومركب لجوانب عديدة (دينية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية...)، فلا يقتصر هذا المفهوم على زيادة دخل الفرد فقط، لأنها قد لا تضمن بمفردها تحسين المستوى الصحي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو المحيط البيئي للأفراد كما لاتضمن المزيد من العدالة. وهذه العوامل كلها تشكل لبنات أساسية لبناء التنمية وتطويرها، كما أنها لا تمنح هبة للأفراد أو تقدم على أطباق من دهب، وإنما تتاح لهم انطلاقا من فرص تقدم لهم ليتعملوا ويمرنوا و يسعوا إلى تحقيقها اعتمادا على ما توافر لديهم من قدرات واستعدادات وميولات ، وانطلاقا مما يستطيعون صنعه بنشاطهم وسعيهم[٤]. مسلحين بقيم اعتقادية تشمل عناصر الكون والحياة والإنسان، هذا الأخير الذي يعتبر محورا معادلات التنمية في أبعادها النفسية والاجتماعية

---

[١] أ.د.قتيبة فوزي جسام الراوي، **التنمية المستدامة في القرآن الكريم ودورها في البناء الإنساني**، https://short-link.me/Dfl7 منشور بتاريخ:١٣ مارس ٢٠٢٣م اطلع عليه بتاريخ:١٦ ديسمبر٢٠٢٣م.١٢:٢١.

[٢] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دليل الإمام والخطيب والواعظ. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دليل الإمام والخطيب والواعظ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية : ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م. ص:٦٩.

[٣] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.ص:٩٦٠.

[٤] مولاي مصطفى البرجاوي، **ركائز التنمية في الإسلام**، طريق الإسلام. مرجع سابق.

والاقتصادية محصنا بالتزام روحي للأخذ بالأسباب في العمل والسعي الى إتقانه و تطوير الطاقات الإنتاجية كما وكيفا أمانة ومسؤولية وقربة إلى الله تعالى يقول عز وجل : ﴿إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا﴾ سورة الكهف،الآية:٣٠. فالتنمية حسب ذلك، وإن كانت تعتمد على النفس و تتوجه إلى الداخل، وتهدف لأن تكون مستقلة، وتصاغ على أساس إشباع الحاجات الأساسية لأغلبية الناس، فإنها لابد أن تكون نتاجا لقناعة جماعية للشعب، وهو ما يعني ضرورة المشاركة الشعبية في تحقيقها، لأنها ليست عملية فنية تخضع لإعداد الخطط ومتابعة الدولة لتنفيذها، بل تتحول إلى إرادة جماهيرية تدفع نحو المشاركة الفعلية وتعبئة كل الطاقات وحشد الجهود ليقتنع الجميع بالحلول التي يتوصل إليها، ويلتزم بها المواطن العادي خروجا به من السلبية التي كانت تفرض عليه الاكتفاء بالمشاهدة، من موقع هامشي داخل المجتمع، وانتقالا به إلى الفاعلية المتأتية عن عودة الثقة بالنفس، والاطمئنان الكلي إلى قادة المسيرة الإصلاحية، وبرامجهم التنموية المحددة والهادفة. فالمشاركة الشعبية هي عصب كل الاستراتيجيات التنموية، وهي من منظور الإسلام غاية ووسيلة في آن واحد[١]. يقول الله عز وجل:﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين﴾ سورة آل عمران.الآية: ١٥٩ فالشورى هنا، تأتي في نسق تصطف بداخله أركان الدين، يشد بعضها بعضا تضطلع من خلاله الشورى، بدور التجميع بين هذه الأركان والخيط الناظم لها، ضمن قواعد الاجتماع الراشد ، المدعوم بسلسلة من السياسات والخطط الدولية و الأعمال، التي تبرز التوجه الصادق والسليم، نحو التنمية الشاملة لكافة مجالات الحياة، فضلا عن مختلف النشاطات الاجتماعية التي تستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية وقبل ذلك تحقيق التنمية البشرية التي تعد محورا أساسيا لكل العمليات التنموية الأخرى. بمراعاة قدرات الإنسان وإمكانياته المختلفة سواء أكانت مادية أو معنوية (روحية، نفسية، عقلية...). لأن الشمولية من خصائص التنمية من منظور إسلامي، [٢] وهي بهذا المعنى، تتفرد التنمية الإسلامية عما سواها، إذ نجد لذلك إشارات قوية في مجموعة من النصوص الدينية، كما يتبين من خلال استقراء النصوص، أن قيمة الإنسان لا ترتبط بمكون واحد من مكوناته، "إن القرآن الكريم يخلو تماما من ثنائية النفس والجسد التي شغلت الفكر الأوروبي الديني والفلسفي، ذلك أن الإنسان في المنظور القرآني هو روح وجسم، ولم يرد في القرآن قط ما يحط من قدر الجسم"[٣]. وتبعا لذلك فإن من أسباب فشل العمليات التنموية في العالم الثالث، ولاسيما العالم الإسلامي ، أنها لم تكن شاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، حيث ركزت غالبيتها على الجوانب المادية التي تستهدف التنمية الاقتصادية التي تجر وراءها الزيادة في الإنتاج وتحصر معظم جهودها في تنميته ولو كان ذلك على حساب الجانب الروحي للإنسان، مرفوقة بصعود للقيم المادية والنزعة الفردانية، وتراجعا لقيم التضامن والتكافل، في تحول مخيف داخل نسق القيم في العالم الإسلامي يهدد دون شك إيجابيات قيم المجتمع ومسلكيات أفراده وجماعته، ويطرح تحديا لعملية التنمية، والتكامل المنشودين[٤]. لذا فقد وجب الاعتماد بشكل مستدام على الذات أولا وما تكتنزه من قدرات على الخلق والابتكار، كما يجب الانسلاخ من الارتباط الكبير بالاستيلاء على الجائر على الخبرة الإنسانية وتقدير قيمتها نقدا ثم بيعها للناس مرة ثانية.. ويجب كذلك العمل على استرجاع طرق تلبية الحاجيات خارج اقتصاد السوق، واكتشاف كل ما يمكننا فعله وصنعه وإبداع بحرية لأنفسنا وللواحد منا للآخر، كما يتعين العمل من أجل الكفاية للجميع وأن يكون هنالك مكان للإبداع والعبقرية البشرية بهدف العثور على إجابات تفي باحتياجاتنا واحتياجات الآخرين[٥].

إن إحداث التوازن بين الجانب المادي والجانب الروحي في التنمية، أمر مطلوب لتخطي حالة الجمود التي خيمت على المجتمع الإسلامي تفكيرا وممارسة، ويبدأ ذلك من تهذيب الذات بالتركيز على العناصر المؤثرة في التربية والتأكيد على ضرورة تجانسها وتناسقها، والحرص على أن ينتظمها ولاء واحد، وأن تتدافع إلى هدف واحد يعيد الاعتبار للوجود الإنساني بعد هزائمنا المادية والأخلاقية [٦] . فقد كتب الله الإحسان في كل شيء، ونكاد نحن نكون قد قررنا التقصير في كل شيء، ولعل السبب وراء هذا الخراب النفسي الذي ابتليت به مجتمعاتنا، هو المغالاة في تقدير الجانب الغيبي من الدين، على حساب الجانب العلمي الواقعي وهذا خطأ، ومن هنا استهان كثير من الدارسين ببعض السنن، بمعاقد

---

[١] إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام، مفاهيم-مناهج وتطبيقات**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-الحمرا، الطبعة الأولى:١٤١٦هـ-١٩٩٦م.ص:١٣٩,١٣٦.

[٢] حسن بن إبراهيم الهنداوي، **التعلم وإشكالية التنمية، كتاب الأمة**.ج١، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ص:٧٩.

[٣] محمد عابد الجابري، **الرو افد الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية في الوطن العربي** .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٥م.ص:٤٩.

[٤] علي خليفة الكواري، **نحو استرا تيجية بديلة للتنمية الشاملة بيروت** : مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٥م.ص:٣٢.

[٥] جيريمي سيبروك، **ضحايا التنمية المقاومة والبدائل**، ترجمة :فخري لبيب، مقتطف من مقدمة الكتاب للمترجم، المشروع القومي للترجمة، فيرسو:لندن-نيويورك.المجلس الأعلى للثقافة. مطابع المجلس الأعلى للآثار.٢٠٠٠م.ص:١٢,١١.

[٦] محمد الغزالي، **مشكلات في طريق الحياة الإسلامية**، كتاب الأمة، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية.قطر.جمادى الآخرة١٤٠٢هـ.ص:٥٢.

الأخلاق وقواعد الآداب، كما استهانوا بشؤون الحياة ، وضبط مجراها ، وامتلاك زمامها ، فكانوا نكبة على الدين والدنيا معا،[١] لاسيما في ظل التحولات الرهيبة التي باتت تعيشها الإنسانية، في غمار العولمة التي كرست حضارة جديدة، تختلف اختلافا كبيرا عن كل ما عرفه العالم في تاريخه الطويل من حضارات. ولعل أبرز ما ميزها ولايزال أنها تسعى إلى انتزاع الإنسان من انتمائه الأصلي، وتجريده من إنسانيته، وتغيير وعيه بالتاريخ .[٢]

هكذا وفي ظل نظام إنساني عالمي مهترئ متهاو، نشأت مقدمات وعي جديد، وعي موهوم نتج عنه خضوع تام لمنطق اقتصاديات السوق، الذي روج لبرامج التنمية، وشجع الحكومات على نهج مسلكيات تنفيذها، وفق تصورات جاهزة سلفا، بعيدة كل البعد عن الخصوصيات المحلية، ما دفع بالحكومات الوطنية إلى فك الارتباط بين الاقتصاد ومختلف القطاعات الاجتماعية، فتنازلت عن أدوارها في إدارة التفاصيل ذات الصلة بهذه المجالات لفائدة الشركات، حتى صارت المنافسة كل شيء، ولم تعد هناك أهمية لفرص العمل، وتحررت على إثر ذلك الأسواق في جنون منظم، وتسببت الحكومات حين قامت بخصخصة البريد والصحة والتعليم والاتصالات وقطاعات الماء والكهرباء، والمياه والنقل الجوي، والسكك الحديدية، وجل المجالات الإنتاجية الحيوية، في فتح الباب على مصراعيه للمتاجرة الدولية بهذه الخدمات، بل ومنحت الأسواق الحرية في اتخاذ القرار في كل الأمور، ابتداء من التكنولوجيا وحتى أساليب حماية العاملين، متسببة بذلك كله في تعميق الأزمة التي انتخبت هذه الحكومات من أجل معالجتها.[٣]

لم يتوقف الأمر عند تدويل التكنولوجيا، بما خلفته من هشاشة اقتصادية، بل إن مشكلات كبرى، كتعاظم النمو السكاني، ومشكلة التلوث البيئي، وانعدام المساواة الاقتصادية، وتباين توزيع الفرص في ظل الندرة، ومشكلات التخلف والتبعية، حتى هذه تم تدويلها وعولمتها، فلاتزال أعداد العاطلين عن العمل تتضاعف بصورة مرعبة، ومعدلات التضخم في ازدياد، مما يطرح أمام هذا الزحف العولمي القاتل، أسئلة عميقة يتطلب الإجابة عنها الرجوع إلى منابت الخصوصية المحلية، والبحث فيما تكتنزه من مؤهلات وكفايات، والعمل على حسن توظيفها، وإعادة اللحمة بين كافة مجالات العمل الإنساني، لمواجهة مخلفات الغزو الثقافي على جميع الأصعدة، بدءا بالصعيدين الاجتماعي والثقافي، وما يفرضانه من بذل جهود لتنقيتهما من شوائب العولمة ذلك عبر محاربة بعض أنماط القيم الغربية المشجعة على الاستهلاك المجرد والسلوكات الخارجة عن الدوائر الثقافية، والحضارية التي أفرزتها التفاعلات التاريخية في سياقها الحضاري، الذي لطالما كان شاهدا على الصراع والمقاومة، دفاعا عن الاستقلالية والتبعية [٤] ،و جعل الثقافة ناقلة للهوية الوطنية، من حالة الركود والخنوع والجمود إلى إطار من التجديد الذاتي في صيرورة وحركة دائمين، وتعبئة الطاقات الإنسانية بما يجعلها تتلاءم مع متغيرات الحياة، بحيث يتم تسخير كافة جهود الأفراد ومبادراتهم وقدراتهم على التكيف والاستنباط وفق مايعيشونه من تطورات اقتصادية واجتماعية تفرض الاستنجاد بالأسلوب الاجتماعي والسياسي المناسب الذي يمكن كل فرد من استغلال طاقاته الكافية إلى أبعد الحدود ، وذلك من لوازم التنمية و من مظاهرها في وقت واحد وقد عزز التراث العربي الإسلامي هذه القيم التي كان لها الفضل في النهضة الفكرية والعلمية التي شهدتها الدول العربية والإسلامية في المشرق العربي والمغرب وفي الأندلس ، ولاشك أن تنمية هذه القدرات العقلية و الإبداعية تتطلب تعزيزا للقيم من خلال جهود التربية و التكوين ، ودعما للاتجاهات التنموية المجتمعية بتصحيح الخلل الذي يعاني منه النسق الراهن، لمواجهة تصدع قيم العمل والإنتاج ، وانفكاك الارتباط بين المكافأة المادية والمعنوية ، وبين كل الجهد والإنتاجية ، وتراجع القيم المعنوية والمجتمعية لصالح القيم المادية والفردية الأنانية، فضلا عن تفشي ظاهرة الاستهلاك في نمطه التفاخري المسرف المبذر[٥] .ولا يتأتى ذلك إلا عبر تأهيل الإنسان بما يتجاوز المفهوم الذي شيده الفكر الأوروبي الحديث وتبناه الفكر العالمي المعاصر، فثمت نصوص إسلامية تأسيسية، تشير إلى البعدين العقلي والحضاري، في تنمية الانسان مستحثة على الانفتاح والتفاعل الإيجابي مع الفكر والثقافة الإنسانية في ظل النظرة العميقة والمجددة في الثرات العربي الإسلامي، فوصول المجتمع إلى النضج الفكري يمثل إحدى الغايات التي يجب أن تسعى إليها الاستراتيجيات التنموية، فمن بين السمات

---

[١] محمد الغزالي، **مشكلات في طريق الحياة الإسلامية**، مرجع سابق.ص:٥٣,٥٤.

[٢] .بركات محمد مراد.**ظاهرة العولمة رؤية نقدية**.مركز البحوث والدراسات.وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.الدوحة-قطر.الطبعة الأولى:ذو القعدة١٤٢٢هـ-يناير/فبراير ٢٠٠١م.ص:٧٤.

[٣] هانس-بيترمارتين، **هارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة:عدنان عباس علي.مراجعة وتقديم:رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة.العدد:٢٣٨.جمادى الآخرة١٤١٩هـ-أكتوبر١٩٩٨م.ص:٢٤٢,٢٤١.

[٤] بركات محمد مراد، **ظاهرة العولمة رؤية نقدية**.مرجع سابق.ص:١٢٦,١٢٤.

[٥] علي خليفة الكواريحو، **استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة** مركز دراسات الوحدة العربية مرجع سابق.ص:١٠٠,٩٩.

الجوهرية للنهضة التنموية، أن يصبح الإنسان قادرا على النظر في مشاكله والتمكن من استنباط الحلول لها على ضوء واقعه ووفقا للفكر الأساسي الذي اختار أن يحيا بموجبه بقاعدة فكرية ممتدة الجذور في المكان الذي تتم ممارسة التفكير فيه ضمن معطيات تجربته التاريخية ، مع القدرة على استيعاب متطلبات العصر الذي يعيش تحدياته الحضارية.[١]

وعلى هذا تتم تنمية الإنسان وما يمتلكه من موارد فنية أولا ثم اقتصادية واجتماعية، لكي يتمكن من أن يعيش حياة كريمة طيبة تصون إنسانيته، بما توفر له من أسباب الهناء وبما يحققه هو نفسه من إنجازات ترتفع به من حد الكفاف إلى حد الكفاية والرفاهية، وتظل من نتائج العمل الصالح الذي يؤتي ثماره في الدنيا والآخرة ، شاملة لمصلحة الفرد و الأمة معا، مجسدة لمفهوم العمارة الذي يعكس أحد وجوه التنمية من منظور الإسلام ،وتصورا من تصوراته لعملية البناء المجتمعي.

يضم المفهوم الإسلامي للتنمية، عنصر الجهد التنموي الذي يهتم بالإنسان، وهذا يعني أن التنمية موجهة في عمقها للإنسان ولترقية حياته المادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المحيطة به. كما أن عملية التنمية في المفهوم الإسلامي تعد نشاطا متعدد الأبعاد، تسعى إلى إحداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى المختلفة . وإعادته كذلك بين المتغيرات الكمية والنوعية وهو ما تسعى اليه التنمية الاقتصادية في إطارها التطبيقي. من خلال ضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق التوزيع العادل للدخول والثروات والمقدرات الوطنية. فيصبح للتنمية في ظل القواعد الإسلامية معنى شاملا يستهدف التزكية والسمو بالأفراد والمجتمعات الى مراتب روحية متقدمة، وتنميتهما ماديا و نفسيا وأخلاقيا واقتصاديا مما يرقى بحكمها إلى درجة الواجب إذ لا يمكن أن تكون مجرد عمل اختياري فالإنفاق واجب، وهو يتضمن معنى التوزيع، والإنتاج واجب ،[٢]لأنه يشمل معنى العمل الذي يصب بدوره في خانة العبادات.

المحور الثاني: سؤال الدين وتطبيقاته من خلال النموذج التنموي الجديد بالمغرب.

إذا كانت بعض المكونات الأساسية لفكرة العولمة اليوم تقوم على المشاريع التنموية التي تتيح للنظام المركز احتواء الكتل الاجتماعية كافة، وإذا كانت هذه المشاريع تروم تخليص المجتمعات من أزماتها الهيكلية ومن همومها المتشعبة التي تتخذ مظاهر متنوعة،[٣] تحت تأثير السياقات الدولية والإقليمية، التي تشكل حتمية لا مفر منها، بفعل عدوى الأيديولوجيات والدعوات العابرة للقارات، فإن العمل على التخفيف من حدة هذه التأثيرات، يظل أمرا ضروريا يفرضه واجب التحلل من الضغوطات المالية التي توجبها الارتباطات الوثيقة بالقرار العالمي، وذلك للخروج من حالة التبعية المطلقة، تجسيدا لمستوى الإدراك والوعي الشامل بأهمية البقاء وكذلك الانبعاث اللذين لا يتحققان عن طريق الاقتصاد الذي يعنى بالكم التراكمي وحده ، وإنما عن طريق التنمية التي تعنى بالإنسان، وتحافظ عليه كطاقة فكرية وروحية وحضارية. فإذا كانت غاية الاقتصاد، مطلق التفاعل مع الأرقام، فإن غاية التنمية هي تلبية الحاجات وتوجيهها بشكل متوازن ومدروس، وإنما روح المبادرة، ورفع مستويات الوعي لتوظيف كل متوفر في أقل ما يمكن من الزمن[٤] اعتمادا على الاستغلال الأمثل للخصوصيات الذاتية التي تصبغ الشخصية الجمعية، واستحضار التطورات الموضوعية المحيطة بمعالم المشروع التنموي في بعدها الحداثي. وفي إطار جدلية قائمة بين الاقتصاد والاجتماع وفق دينامية متطورة تفسر الواقع الإنساني على أساس معادلتين بدل معادلة واحدة:

-معادلة بيولوجية تسوي بين المواطن وأخيه في كل مكان، وهي موهوبة من الله الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم وميزه على العالمين بالتكريم. فهي منحة ربانية من الله عز وجل إلى البشر كافة، يستطيع بواستطتها هذا ما يستطيعه الآخر إلا فيما كان من تفاضل بين الأفراد بقدر تبعا لسنة الله في الخلق.

---

[١] المرجع نفسه.ص:٢٣.

[٢] خلف بن سليمان النمري، **التنمية في المنظور الإسلامي**، بحث مقدم للمشاركة في ندوة:(الإسلام في شرق آسيا حضارة ومعاصرة) من تنظيم رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة بالتعاون مع جامعة جن جي الوطنية في تايبيه(تايوان) جمهورية الصين الوطنية.٢٤-٢٥ /محرم/١٤٢٥هـ الموافق ١٥-١٦/مارس ٢٠٠٤م.ص:٩.

[٣] تغاريد بيضون، **رؤية عامة وعقلانية في الفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي**، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية: الفكر العربي، العدد الواحد والتسعون.السنة التاسعة عشرة.(١).شتاء١٩٩٨.ص:١٧٦.

[٤] نفسه، ص:١٧٧.

-معادلة اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، وفي عصر إلى آخر في المجتمع الواحد، حسب درجة النمو أو التخلف. وهي بدورها هبة المجتمع إلى أفراده كافة، بما تتصف به من قاسم مشترك، يطبع سلوكهم و يحدد درجة فعاليتهم أمام المشكلات تحديدا يميزهم عن أفراد مجتمع [١]مغاير من حيث المكان والزمان. لتظل القضية قضية تطعيم ثقافي للمجتمع الإسلامي، يمكنه من استعمال إمكانياته الذهنية والجسمية، وبصورة عامة تجعل كل فرد فيه ينشط على أساس المعادلة الاجتماعية السالفة الذكر، تؤهله لإنجاح المخططات الاقتصادية ذات الارتباط الوثيق بالجوهر الاجتماعي.[٢]

سارعت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والأحداث السياسية، التي طبعت العالم في الدفع بالإرادة الرسمية للمملكة المغربية في الانخراط الحقيقي في جهود دعم المسار التنموي الذي بإمكانه إعادة التوازن للحالة الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن سنوات متتالية من السياسات الحكومية غير الموفقة، أدت إلى تزايد نسب الهشاشة الاجتماعية و تفاقم الأوضاع المعيشية للطبقات المسحوقة، وتزايد أحزمة الفقر بشكل مخيف، مع ظهور الفوارق المجالية واتساع الهوة بين المجالين الحضري والقروي حيث تضاعفت الفوارق بين ساكنة العالم الحضري وساكنة العالم القروي، بما يضعف التماسك الاجتماعي ، ويهدد السلم المجتمعي وينذر باحتقان وشيك . و قد كان من الضروري البحث عن سبل تجاوز هذه التأثيرات التي طالت تداعياتها البنى الاقتصادية والاجتماعية، وخلقت شروطا جديدة للإقلاع التنموي، وهكذا فقد سعت الدولة إلى إعادة النظر في رؤيتها الخاصة بالتنمية، وقد كانت مناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية العاشرة للبرلمان المغربي يوم الجمعة١٣ أكتوبر ٢٠١٧ ميلادية نقطة انطلاق نحو هذا المبتغى، حيث خاطب الملك محمد السادس نواب الأمة قائلا: "إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وفي هذا الصدد ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد."[٣]ويستشف من هذا الخطاب أن الدولة ماضية في تجاوز المعيقات التي عرقلت التطور التنموي بالمغرب ، والتأسيس لمسار إصلاحي يقطع مع نقط الضعف التي اعترت التجارب السابقة والبرامج التي صيغت في إطار هيكلة المجالات المختلفة، ولقد أشار هذا الخطاب كذلك على البعد التشاركي الذي يتعين أن يكون من المرتكزات الأساسية الذي يقوم عليه أي مجهود فكري يروم بناء رؤية تنموية جديدة، لاسيما أنه شدد على هذا أهمية هذا البعد وحضوره في كل المحطات الرئيسية الحاسمة في تاريخ المبادرات الوطنية، يقول الملك محمد السادس: "وسيرا على المقاربة التشاركية ، التي نعتمدها في القضايا الكبرى، كمراجعة الدستور ، والجهوية الموسعة، فإننا ندعو إلى إشراك كل الكفاءات الوطنية، والفعاليات الجادة، وجميع القوى الحية للأمة. كما ندعو للتحلي بالموضوعية، وتسمية الأمور بمسمياتها، دون مجاملة أو تنميق، واعتماد حلول مبتكرة وشجاعة، حتى وإن اقتضى الأمر الخروج عن الطرق المعتادة أو إحداث زلزال سياسي."[٤].

إن بلورة نموذج تنموي جديد يفترض إذن ولوج مرحلة جديدة بالضرورة، تراعي السياق العام لورود الفكرة، وتؤسس لفلسفة جديدة للتعاطي مع متطلبات نجاح كل المشاريع التي ستنتج عنها. وذلك انطلاقا من ضرورة اعتماد مخططات دقيقة نابعة من الحاجات الملحة للمواطنين، وتهدف إلى ترسيخ البناء السياسي والاجتماعي بشكل تراكمي يدمج المعطيات الاقتصادية ضمن الخيارات التنموية المتاحة، وينبني في نفس الوقت على صور واضحة عن المقاربات الممكنة، لتنزيل مختلف البدائل التي تصب اعتمادها في سلة الحلول المسطرة.

وقد استند التصور التنموي الجديد بالمغرب على دستور المملكة كإطار مرجعي، بما يشكله من خلفية موحدة وجامعة لتبرير التوجهات العامة والمرتكزات الأساسية لهذا المشروع. ولا غرابة في أن يركز التقرير النظري في كلياته على المرجعية الإسلامية، ومن خلالها على المذهب المالكي الذي يطبع الخصوصية الدينية والحضارية للمملكة المغربية على مدى قرون، وقد اعتبر واضعو هذا التقرير أن النموذج التنموي

---

[١] مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة، المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الفكر، دمشق-سورية، الطبعة الثالثة:١٩٨٧م.ص:٩١.

[٢] .نفسه ص:٩.

[٣] **مقتطف من خطاب الملك محمد السادس الذي وجهه إلى نواب الأمة في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية ٢٠١٧-٢٠١٨ من الولاية التشريعية العاشرة**، مأخوذ من موقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

[٤] نفسه.

الجديد يعد امتدادا للدستور الذي يشكل إطاره المعياري من أجل ترجمة مبادئه إلى رافعات للتنمية وقيمه إلى مناهج للعمل. وقد اعتبروا كذلك أن ما ورد في هذا التقرير يعد منسجما مع تصدير الدستور، لأن الهوية الدينية التي تجسد قيم الإسلام المبنية على الانفتاح والاعتدال والحوار تشكل مجتمعة مقومات الشخصية التاريخية والثقافية للأمة المغربية[١].

لعل أهم ما يستند إليه الجهد الفكري المبذول في صياغة التقرير النهائي العام الذي يبسط الرؤية الرسمية للمملكة في جوانبها التنموية، ولوجه إلى القيم الروحية كمنهج يفرض اعتماد مقاربة دينية تمزج بين البعد العقائدي والحضاري، بالإضافة إلى ترسيخ مبادئ الخير والوئام، وممارسة التداول والتشاور لتحقيق المصلحة العامة، وانتهاج سياسة الانفتاح اتكالا على خصوصيات المذهب الفقهي للمملكة، الذي لايلغي الهوية المغربية الأصيلة، رغم تعدد روافده: العربية والإفريقية والأوروبية والإسلامية والأطلسية والعربية والأسيوية، تعدد ساهم في تمتين هذ الهوية وتحصينها، عبر تعزيز الوعي الذاتي ككيان سياسي متفرد، وهكذا يندرج النموذج التنموي المنشود ضمن الأفق الزمني الطويل، الممتد، وضمن المسار العميق للدولة المغربية[٢].

لذلك كان من الضروري النظر إلى الرؤية الخاصة بالتنمية بالمغرب من حيث الأسس والمرتكزات الجديدة، وعلى ضوء مقومات الهوية الوطنية في ظل التوجهات الجديدة والبحث من خلالها عن الثوابت الدينية التي وجدت لها مكانة من قواعد الإسلام عقيدة وأحكاما وأخلاقا، لأنها زبد قيمه التي يبنى عليها المغاربة رصيدهم من الرأسمال غير المادي الذي يشكل اللبنة الأساس في خلق تنمية مغربية خاصة تسقى من معين تراثه الفكري والفقهي والسلوكي، وتنتج ثمارا مغربية خالصة تغذي الروح والجسد، ليشتد بناء الصرح المغربي ويستوي قوامه ويقوي حضوره في ظل مبادئ الوسطية والاعتدال، وتتجذر أسسه في تربة قيم التسامح والتعايش، فيخفض للمغاربة جناح الذل من الرحمة، ويعيش الكل في كنف نعمه تحت مظلة المودة والرأفة والأخوة والمحبة التي تنشرها مؤسسة إمارة المؤمنين[٣]. لذلك فإن الجمع بين الديني والدنيوي يشكل أهم مظاهر الرؤية الشاملة لعملية التنمية التي تنضبط في انتظامها لعناصر التكامل الجامع بين حقوق الله وحقوق العبد، تصطف من داخلها في علاقة تناسب بين العقائد والعبادات والمعاملات تؤطرها مجتمعة مبادئ الأخلاق وتحفظها إمارة المؤمنين التي تضطلع بمسؤولية توفير الأمن الديني والاستقرار الحياتي للمواطنين تفعيلا لقواعد الدين الراسخة، القاضية بجلب المصالح لأفراد الأمة ودرء المفاسد عنهم في تجسيد واضح لوظائف الإمارة في باب حفظ الدنيا والدين، انطلاقا مما تتيحه من فرص لإدارة الايمان والعمل معا، وبالتالي فإن قيادة المسار التنموي في بعديه الديني والزمني يجد له مستندا داخل المتن الدستوري لاسيما في الفصل ٤٢ حيث ينص على أن: "الملك رئيس الدولة، وممثلها الأسمى ، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديموقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة" [٤] . وهنا تبرز الاختصاصات السيادية للملك الدستوري التي يباشرها باعتباره رئيسا للدولة، وباعتبار هذه الاختصاصات ذات طبيعة رمزية، ويتعضد هذا الأمر ويتمظهر دلاليا من خلال منطوق الفصل ٤١ من الدستور ومضمونه الذي يرتبط بالمشروعية الدينية التي تمكن من تدعيم استمرار واستقرار النظام السياسي ومن خلاله استقرار كل الأنساق الأخرى التابعة له، وفي الوقت نفسه ضمان عدم الفصل بين الوظائف الدينية والزمنية للملك والتأكيد على المرجعية الدينية لكل المبادرات السيادية التي يباشرها، ومن ضمنها النموذج التنموي، هذا الأخير الذي أنيطت مهام التفكير فيه وصياغته وتدبيره لبعض المؤسسات الدستورية وهي مؤسسات تخضع بموجب الدستور نفسه لإشراف الملك حيث يساعده هذا الفصل على ضبطها وتوجيهها وذلك عبر ما يتيحه البعد الديني من إمكانية لخلق آليات يتم توظيفها كأدوات لضمان سير العمل داخلها تأكيدا على المرجعية الإسلامية للنظام السياسي التي يكرسها ذات الفصل الذي ينص على مايلي:"الملك

---

[١] المملكة المغربية، **النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام**، من إعداد اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل ٢٠٢١م.ص:٤٠.

[٢] .المرجع نفسه.ص:٤٠.

[٣] محمد البخاري، **الثوابت الدينية وتجلياتها في التنمية من خلال النموذج التنموي المغربي الجديد**، موقع الثوابت الدينية المغربية الإفريقية. https://short-link.me/Fb8P منشور بتاريخ:٢٢,٠٤,٢٠٢٢م اطلع عليه بتاريخ:١٧,٠١,٢٠٢٤م.١١:٥١.

[٤] **دستور المملكة المغربية**، ٢٠١١ الفصل:٤٢.

أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية. يرأس الملك، أمير المؤمنين، المجلس العلمي الأعلى، الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه..."[١].

من ثم تتضح معالم النموذج التنموي الجديد الذي كانت قيادته للملك باعتباره أميرا للمؤمنين حيث الجمع بين الديني والدنيوي هو مظهر من مظاهر الرؤية الشاملة التي تنظر به هذه المؤسسة للإسلام كوحدة جامعة بين العبادات والمعاملات والأخلاق [٢]، وهو ذاته المفهوم الذي تم بناؤه وفق القانون الخلافي، ولأن مهام الملك في توجيه أمور الدنيا والدين، وتأطير شؤون الأمة تدخل ضمن صلاحياته التي نص عليها الدستور، كما تدخل ضمن مجالات اختصاصاته التي تؤهله للعب دور الريادة باعتبار المؤسسة الملكية مركز ثقل الدولة وأساس نظامها السياسي.

على أن نجاعة البعد الديني في النموذج التنموي المغربي الجديد إنما تتحدد تبعا لما سينتج من برامج وأعمال، واستراتيجيات تنموية تتساوق مع نظرة الدولة إلى الإصلاح ومدى انضباط تصوراتها لشروط الإقلاع التنموي في شقه الحضاري ومن زاوية خاصة تراعي القيم وترسخ الهوية الوطنية. وانطلاقا من ذلك يتعين مساءلة مضامين التقرير الشامل الذي أنجزته اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.

تشير القراءة السوسيولوجية لأعضاء هذه اللجنة إلى أنها تضم خمسا وثلاثين عضوا، يتمتعون بمستويات أكاديمية عالية وعلى مهارات وقدرات إدارية في غاية الأهمية، وعلى تراكمات معرفية وميدانية تؤهلهم لتعميق التفكير الاستراتيجي في قضايا التنمية بكل تفاصيلها وفي كل أبعادها، ومن اللافت للنظر أن هذه اللجنة مكونة في الأساس من كفاءات وخبرات من خارج الطيف السياسي والحزبي المغربي، كما جمعت بين شخصيات مقيمة داخل المغرب وأخرى تعيش خارجه مشهود لها بالعطاء والالتزام، وبانخراطها في القطاعين العام والخاص، أو في المجتمع المدني كما وصفهم بيان صادر عن الديوان الملكي[٣] . لكن من الملفت للنظر هيمنة النموذج الفرنكوفوني في تشكيلة اللجنة وذلك ما جعل البحث في البعد الهوياتي أمرا محتما خصوصا مع غلبة النخبة التكنوقراطية، وبعض النخب المتشبعة بالثقافة واللغة الفرنسيتين، مع تغييب واضح لبعض الحساسيات المجتمعية ومن يمثلها من الشباب من الجنسي. كما أن اللجنة المعنية شهدت غيابا صريحا لممثل الجسم العلمائي بالمغرب ومن خلاله غياب صوت الخصوصية المغربية كشرط قياسي لتحقيق التوازن المطلوب، وغيابه هذا يفوت على اللجنة فرصة تحصين مقترحاتها وتقويتها على ضوء النسق الديني الذي يطبع النظام السياسي برمته، الشيء الذي يمكن أن يكرس النماذج القديمة التي عجزت عن اقتراح إمكانيات للتغيير الحقيقي، وفرص لإعادة هيكلة شروط النجاح، وإعادة تكوين البنية الإنتاجية في ارتباطها بالتشكيلات الاجتماعية المناسبة لاقتصاد يتسع للعناصر الهوياتية، وتفاصيل الخصوصية المغربية.

من جهة أخرى وعلى مستوى الشكل يتخذ التقرير العام عنوانه من العبارة الأساسية التالية : "النموذج التنموي الجديد" ومن العبارة التكميلية الآتية: "تحرير الطاقات وبناء الثقة لتسريع المسيرة نحو التقدم والازدهار من أجل الجميع." وفيها إشارات قوية إلى العناصر التكوينية للرؤية الجديدة لأجل النهوض بالشأن التنموي للمملكة، ومن ضمنها تدعيم الجانب الإنساني في كل البرامج المرتقبة وتشجيع الإمكانيات البشرية وتأهيلها لتلعب الدور الإيجابي في تفعيل النموذج التنموي الجديد، وخلق أجواء أكثر ملاءمة للتصدي لمختلف القضايا المطروحة. منها ماهو ذات طبيعة وجودية وهي الوحدة الوطنية والترابية، ومنها قضايا اجتماعية ملحة. وبالنظر إلى ما يعرفه العالم من أزمة مالية واقتصادية وما يعرفه بلدنا من إرهاصات، فقد أصبح من الضروري استعادة الثقة في المؤسسات طبعا، من هيئات تنفيذية وقضائية وأمنية، وفي الهيئات الوسائطية من أحزاب ونقابات، ثم استعادة الثقة كذلك في القوى الحية من مجتمع مدني و صحافة، وفي القطاع الخاص ومؤسساته، ثم استعادة الثقة للشعب وضخ دينامية جديدة تعيد له حيويته وتلاحمه، ومن هنا تحتل الثقة عنصرا مركزيا من مجموع

[١] نفسه الفقرتان الأولى والثانية من الفصل:٤١.

[٢] .محمد البخاري، **الثوابت الدينية وتجلياتها في التنمية من خلال النموذج التنموي المغربي الجديد**، مرجع سابق.

[٣] **ملك المغرب يعين ٣٥ شخصية أعضاء في لجنة النموذج التنموي**، العربي الجديد، https://short-link.me/DfKI منشور بتاريخ:١٣ ديسمبر ٢٠١٩م. اطلع عليه بتاريخ:٢١يناير ٢٠٢٤م. ١٢:٣٥ .

العناصر الأساسية المكونة للتصور الرسمي للنموذج التنموي المنشود، الذي يتطلب أن يشكل الجميع لأجله قوة دفع خلاقة تتظافر جهودها عوض أن تتنافر[١].

يقع التقرير العام في مائة واثنتين و خمسين صفحة ويتمحور حول ثلاث أقسام رئيسية خصص القسم الأول للحديث عن مغرب اليوم من خلال المشاورات والتشخيص واستحضار مسار التنمية بالمغرب لدراسة الوضعية الراهنة التي تختلط فيها المكاسب و مظاهر الخصاص على حد تعبير واضعي هذا التقرير، كما يضم مختلف المعيقات التي ترتبط بالنسق والتي تشكل كوابح في وجه التنمية، وما تفرضه التمثلات الجماعية من ضرورة توافر قيادة للتغيير، و يضم كذلك مرتكزات و عناصر الاستشراف في أفق ٢٠٣٥ والانتظارات المتوقعة بعد الاستثمار الأمثل للإمكانيات المتوفرة وتعبئتها وتحويل عناصر التميز المشتتة داخل التجارب السابقة إلى قاعدة عامة يضمن حسن تطبيقها استدامة الشروط المواتية لتفتحها ونموها وتعميمها[٢] .

فيما يتضمن القسم الثاني الحديث عن النموذج التنموي الجديد انطلاقا من الطموح الجماعي لمغرب الغد عبر تسطير أهداف التنمية الشاملة وهي أهداف متكاملة متداخلة بشكل مواز كما جاء في التقرير، ويقترح واضعو هذا التقرير بعضا من المؤشرات الكفيلة بمواكبة تحقيق تلك الأهداف، وقياس الأثر النهائي لمدلولها التنموي، ومن تم فتح الطريق سالكة نحو إيجاد الحلول الناجعة للمعضلات التنموية المطروحة بفاعلية ، واعتبارا للمرجعيات الجديدة التي تؤطرها المبادئ والتزامات الفاعلين في إطار يجمع بين "دولة قوية مع مجتمع قوي"، وفي هذا الإطار يتعين الحرص على التكامل والتوازن الخلاق بين السياسات الوطنية المعتمدة والممتدة في الزمن من جهة، وتعزيز الدينامية المحلية من جهة أخرى، مستفيدة من هامش التصرف بحيث تكون مواتية للابتكار والخلق.

كما يضم القسم الثالث مختلف الأعمال المقترحة لانطلاق الأشغال التنموية، لتحقيق التغيير المنشود وذلك من خلال الأوراش التحولية المرتكزة على رافعاته الأساسية لإطلاق النموذج ومواكبة تفعيله. وبناء على ذلك يشكل النموذج التنموي الإطار الأمثل لتحديد كنه هذه الانتظارات وأشكال التنظيم، كما تتحدد من خلاله وسائل التنفيذ اللازمة لإعمالها. وتحديد الخيارات الاستراتيجية الواجبة والرسم الجماعي للأولويات تبعا لخصوصيات البلد. ومحكمات صياغة هذ الاستراتيجيات التي تفرض العودة الدائمة إلى الإطار المرجعي الذي يسمح بتحديد شكل المشروع المجتمعي الذي يرنو إليه المواطنون، ويؤمنون به ويتعلق الأمر في المقام الأول بدستور المملكة لسنة ٢٠١١[٣]. وما يشكله البعد الديني داخل المتن الدستوري من حماية نشطة لكل مكونات الهوية الإسلامية للدولة والمجتمع معا، حيث تمكن من دمج القيم الدينية في نسيج عمل المؤسسات الحديثة بنفس ديموقراطي هو أقرب إلى مفهوم الشورى بملامح حديثة تسعى إلى إبرازها في المجال التنموي بأشكال مؤسساتية تظهر الدستور وهو يقدم نفسه على أنه متسق مع بنائه بل ومع جل أحكامه المتصلة بالدين الإسلامي والتي تعكس البنية الدستورية الصلبة، التي ترسخ صيانة دائمة لقيم الدين، وتشكل وسيلة لتقديس العناصر الأساسية للثقافة الدستورية للبلد وتوفير حماية أكثر دقة لهذه القيم الضرورية المستمدة من تاريخ البلد ومن السياقات التي أفرزت هذا الدستور[٤] .

كما تتجسد المرجعية الجديدة للتنمية المبني على التوجه المؤطر للنموذج التنموي بالمغرب في تعبئة كافة الإمكانات البشرية لحشد كل الطاقات الحية في تفاعل وتناغم تام مع إرادة الدولة في تحقيق إقلاع حقيقي وشامل في كل المجالات، ويتوافق هذا التوجه مع القيم والمبادئ التي كرسها دستور المملكة والتنظيم الذي حدده للسلطات الدستورية، في إطار دولة تعمل على توفير حياة عامة تتميز بالنزاهة والقدوة في السلوك والأخلاقيات، ولا يتأتى ذلك إلا بالرجوع إلى المنابع الأصيلة للأخلاق العامة، وتفعيل مقتضياتها الشرعية أولا حتى قبل التعاطي مع مسألة الإصلاح القانوني وإعداد الترسانة القانونية أو إصلاح القائم منها، بغية تخليق الحياة العامة، ولعل التربية على القيم مدخل أساسي

---

[١] قربة عبد الرحمن، **تكريس قيمة الثقة في النموذج التنموي الجديد مجلة دفاتر السجين، المندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج**، مجلة مغربية دورية، العدد الرابع. ودجنبر ٢٠٢٠م.ص:١٤,١٥.

[٢] المملكة المغربية، **النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع**، مرجع سابق.ص:٤١.

[٣] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.**النموذج التنموي الجديد للمغرب.مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**.٢٠١٩.ص:٢٢.

[4] valentina Rita Scotti ;"Unamendable constitutional Provisions and the European Common Constitutional Heritage:A Comparison Among Three Waves of Constitutionalism" in Richard Albert and Bertil Emrah Oder ;(eds.) ,An Unamendable Constititytion ؟ Unamendabilitiy in Constitutional Democracies,(SwitZerland:Springer;2018),386.

في هذا الباب، لذا وجبت الإشارة إلى أن ورش إصلاح التعليم يعد من أهم الأوراش التي تعد شرطا من شروط ولوج المجال التنموي، وبعدا من أبعاده الاستراتيجية الخالصة، فلا يمكن مواجهة تغول الظواهر السلبية في المجال الاجتماعي بالقوانين وحدها.

وإذا كانت هذه الظواهر تساهم في إضعاف الثقة حيال المؤسسات وتغذي اللامبالاة إزاء المشاركة السياسية وأزمة الثقة تجاه المسؤولين ، وغير ذلك مما يعيق تحقيق التنمية كتنازع المصالح، والتواطؤات وأشكال الريع غير المستحق والتدخلات والتشابكات بين دوائر مستقلة، سياسية واقتصادية واجتماعية[١] وكذلك الرشوة والزبونية وكل أشكال المحسوبية، وضروب المعاملات التي تشوبها الشوائب، وتشينها النقائص التي تقدح في مشروعيتها وتؤثر في عناصر الرضى والقبول، وتخلق هوة بين الدولة والمجتمع، وتضعف التقارب الاجتماعي داخل الدولة، وتشل قدرة المواطن على الانخراط في الحياة الاجتماعية، وتوقف دورة التنمية استنادا إلى ما يعتري النظم الإدارية والقضائية والسياسية والاقتصادية من اختلالات فإن انتشار الرشوة ومحاباة الأقارب واستغلال النفوذ والاختلاس ونهب الأموال العامة يؤدي حتما إلى فشل المشروعات التنموية، ويمثل عائقا أمام التنمية الاجتماعية، كما أن الفساد يعرقل المشاريع الاستثمارية وبالتالي فهو يؤثر سلبا على التنمية، لأنه لا يمنح فرصا متكافئة في المنافسة، كما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى دول أكثر استقرارا، ويقوض الفساد كذلك الترابط الاجتماعي ويضعف العدالة في توفير الخدمات الحكومية، لذا فهولا يعيق التنمية الاجتماعية فحسب، وإنما يقلل من مشاركة الأفراد فيها.[٢]

لذلك فقد كان من اللازم تحديد المنهج العام الذي يمكن من تحديد حاجات المغاربة، ورغباتهم وتطلعاتهم وطموحاتهم والحالة والمستقبلية، ويطرح سبل معالجة كل المشاكل التي تنطرح في سياق تحقيق الأهداف وتشكل عقبات أمام المتدخلين على اختلاف درجاتهم، كما يمكن من اقتراح الحلول الناجعة والخطط الكفيلة بتنزيل التصورات وطرق تنظيمها وآليات تنفيذها تبعا لرؤية واضحة تبدأ بترتيب الأولويات وتنتهي بتنزيل الجزئيات من خلال سيساسة عمومية نزيهة وعادلة قائمة على احترام الثوابت والمقدسات الدينية والوطنية للشعب المغربي، وهي التي يسند المغاربة إليها ظهورهم آمنين مطمئنين، لكونها تجمع بين الأسس الدينية التي تحقق التدين الأمثل للمواطن المغربي المسلم، وبين الأسس الدنيوية التي ترشد المجتمع إلى مافيه الخير في حاضره وتفتح له باب الاجتهاد لتدبير مستقبله[٣] .

لكن وبخصوص التجربة المغربية يظل موقع الدين في العملية التنموية بشكل عام محط مساءلة، سواء على مستوى النصوص المؤسسة للمنظور والمهيكلة له إجرائيا، أو على مستوى الاستراتيجيات المتبناة والتدابير ذات البعد الإجرائي، أو حتى على مستوى الخطابي الذي يشهد إعادة إنتاج أساليب تواصلية تتماشى مع طبيعة المرحلة وتسعى إلى تجديد الخطاب الديني في مجال سياسي يكاد يكون ثابتا. فإلى أي حد كان النموذج التنموي الجديد منضبطا للأسس والركائز الفكرية والمرجعيات التي أشار إليها هو نفسه في تقريره العام؟ وإلى أي حد تجلت من خلاله الخصوصية الدينية والتاريخية والحضارية للمغرب؟ وهل احتاط واضعو التقرير للتعقيدات التي تطرحها هذه الخصوصية بالنظر إلى التركيبة الاجتماعية للمغاربة استنادا إلى الحاجيات التقنية والإمكانيات التي يتطلبها الوعاء السياسي لترجمة الاستراتيجية التنموية الخاصة بهذا النموذج؟

تشير غالبية نتائج الدراسات إلى أن تأهيل الرأسمال البشري" Le capital humain" يعتبر مفتاحا للنمو الاقتصادي، كما يعد عاملا أساسيا حاسما في تحديد أولويات كل الاستراتيجيات ذات الصلة بمجالات النمو ،والتنمية البشرية لاتتحقق في هذه المستويات إلا بقدرما يتم الاستثمار في هذا الرأسمال ، و لا يتم ذلك إلا عبر سلوك نهج إصلاحي يهم المجالات الحيوية وأولها مجال التعليم الذي يؤهل الساكنة ويخلق بنية فوقية صالحة لانطلاق كل المشاريع التنموية، كما يساهم في ارتفاع مردوديتها وتشكيل مناخ اجتماعي سليم لتنزيل مقتضياتها. ومع أن المغرب قد شرع فعليا في إحداث تغييرات واسعة في البنى الاقتصادية والاجتماعية إلا أن إيجاد الخيط الناظم وصلة الربط بين الحكامة الرشيدة وتحسين جودة الخدمات في القطاعات الرئيسية الحيوية يظل أمرا مستعصيا في ظل اعتبار المرجعيات القيمية والأخلاقية مجرد شعار للاستهلاك النظري، ومالم تتحقق آثارها عمليا في البرامج الإجرائية ستظل الالتزامات الحكومية بتنشيط منع الفساد ومحاربته موجبات

---

[١] المملكة المغربية، النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام، مرجع سابق.ص:٦٥.

[٢] حمد الكعبي، رصد الظواهر التي تعيق مسيرة التنمية في كافة المجالات، مركز الاتحاد للأخبار. https://short-link.me/Fba6 منشور بتاريخ:٢ أغسطس ٢٠٠٥م اطلع عليه بتاريخ:٢٤ يناير ٢٠٢٤م.١٠:١٨.

[٣] محمد البخاري، الثوابت الدينية وتجلياتها في التنمية من خلال النموذج التنموي المغربي الجديد، مرجع سابق .

قانونية مجردة ومنزوعة الأثر، لأن إدارة رأسمال البشري في إطار النموذج التنموي المغربي الجديد يحتاج إلى جهود ومبادرات تعيد الاعتبار للقيم الدينية والحضارية التي تهدف الى تحصين الفعل التنموي من العبث .

ولذلك فأي غياب للأفق الإنساني ضمن البرامج التنموية بإمكانه أن يخلق مساحات من التوتر ومناطق اشتباك بين المقتضيات القانونية وعناصر التأهيل البشري الضرورية لتحقيق الاندماج الاجتماعي، الذي يهدف إلى ضمان حصول جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن أصلهم أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي ، على نفس الفرص ونفس الحقوق ونفس طرق المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم. ويمكن الوصول إلى ذلك انطلاقا مما سياسيات وبرامج تهدف إلى ضمان الحق في التعليم والعمل والرعاية الصحية والإسكان والخدمات الأساسية الأخرى، كما يمكن تعزيز هذا الاندماج من خلال المبادرات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني والشركات التي تعمل على تقوية الروابط الاجتماعية، وتساهم في خلق مساحات حيث يمكن للمواطنين التفاعل والتعاون [١]. مما لا يمكن تحقيقه بعيدا عن القيم الحضارية المؤطرة بتعاليم الدين وتوجيهاته.

ولاغرابة أن يتبوأ التعليم صدارة القطاعات الحيوية الملحة التي تشكل قاطرة تجر وراءها بقية القطاعات، ذلك أنه يشكل أهم رافد من روافد القيم الدينية تلك القيم المؤسسة للسلوك القويم الذي يأتي نتيجة تكريس تربية قائمة على مكون التاريخ والحضارة ولكونه يعد حاملا لهذه القيم وجسرا يربط الحاضر بالماضي ويشكل ضمانة للاستمرارية، كما أنه يقدم التاريخ كدعامة أساسية للتنمية وليس مجرد روايات وحكايات لمحض المعرفة، إن الموروث التاريخي المغربي بهذا المعنى يشكل مصدر إشعاع وقوة ناعمة في عالم متحول في طور إعادة التشكيل. وهو في بعده التنموي يمثل دعامة للارتقاء نحو المستقبل بكل ثقة والاستعداد ،رغم كل الاضطرابات التي تشهدها الساحة الدولية ،لمزيد من الانفتاح على هذا العالم والارتكاز على تدبير رشيد للاختلاف[٢].

وإذا كانت مثل هذه التصورات تهدف إلى تجسيد الاختيارات الاستراتيجية التي يقترحها النموذج التنموي الجديد، بحيث تمكن من تعزيز مشاركة فئات واسعة من الشرائح المجتمعية (خصوصا النساء والشباب والفئات التي تعيش الهشاشة البينة الواضحة) والتمكين لهم، فإن رفع الحواجز التي تعترضهم يفرض تعميق التفكير الاستراتيجي بدل الاكتفاء بالوصف والتشخيص، تفكير يربط كل الشرائح المجتمعية بمقومات هويتها الدينية والحضارية ويعيد إنتاج الأسئلة التي تطرحها قضاياهم اليومية على ضوء متطلبات الحاضر ليظل الإصلاح التنموي مقرونا بالخلفية القيمية التاريخية ويظل كذلك على مقربة من السقف الحضاري الذي بلغته الحداثة بالبشرية. ويظل دور التعليم محوريا في عملية تنويع أساليب الإنتاج الثقافي ، وتعديلها على ضوء الأشكال المتاحة تاريخيا ومن خلال انتقاء المناسب من المعاني ومختلف الممارسات السلوكية وإعادة إنتاج السلوك المواطناتي الذي يستجيب للنظام الاجتماعي القائم والذي عادة ما يكون العمل من داخله أمرا مكلفا بالنظر إلى طبيعته المعقدة، واعتبارا لصعوبة إحداث التغيير الاجتماعي المطلوب في الزمان والمكان المحددين، نظرا لانتظام عناصره على شكل نسقي، لا تستقيم معه كل محاولات التغيير أو التعديل أو الإضافة دون الاستناد في ذلك إلى الجوانب المعنوية والتركيز على إشباع الحاجات الروحية و تدعيم الاستعدادات الذاتية لأي خطوة في هذا الإتجاه، على عكس المنظور المادي الذي يحصر عناصر التأثير في الأفكار والسلوك الإنساني في الظروف المادية ، وما تشكله من ضغوط تتصل بالحاجات العامة تلك الخاصة بإنتاج الطعام ،والتكنولوجيا، والأدوات، والمسكن، فحسب وذلك في إطار قيود ومحددات البيولوجيا والبيئة[٣]. ومن ثم تظهر أدوار التعليم ليس كغاية في حد ذاته، بل كوسيلة أساسية لإحراز التقدم في اتجاه التنمية وكأداة أصبحت أساسية لإحداث التغييرات الضرورية في المجتمع فيما يتعلق بالقيم والرؤى والأفكار وتصحيح التمثلات الجمعية وتقويم الفهم وتهذيب الذوق العام توجيه النفوس نحو مزيد من الاهتمام بالجماليات المرتبطة بنمط العيش ونوع الحياة والرفع من مستوى الإقبال عليها بصيغ حضارية، وبأسلوب مدني رفيع، ودعم الالتجاء إلى الجوانب الروحية لدعم التدين بما يعزز السلوك المنضبط لقواعد المواطنة الحقة التي تضمن الاستقرار والطمأنينة والدعة.

---

[١] كريم مكاوي، **إدارة رأس المال البشري في القطاعات العمومية في إطار النموذج التنموي المغربي الجديد**، المجلة العربية للإدارة(تحت النشر).مج٤٤،العدد:٣.سبتمبر(أيلول)٢٠٢٤ م.ص:٢.

[٢] المملكة المغربية، **النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع**، التقرير العام.مرجع سابق.ص:١١٣.

[٣] سيد فارس، **نظريات الثقافة المعاصرة تجليات إعادة الإنتاج والاندماج**، مجلة أنثروبولوجيا.مجلد:٠٤.عدد:٠٧.السنة:٢٠١٨.ص:٥٩.

وإذا كان النموذج التنموي الجديد بالمغرب يبشر بمسار شمولي متعدد الأبعاد يتجاوز هدف تراكم الثروة المادية وحده، ويسوق لدينامية حميدة لخلق الثروة وتحقيق التنمية البشرية لفائدة كافة المواطنين، وتندرج ضمن سياق تاريخي يواكب التحولات الاجتماعية وتتأثر بالمتغيرات الدولية والرهانات الكونية التي تثيرها[1]، فإن هذه الشمولية تظل بعيدة عن أن تستوعب كل متطلبات التدافع السليم الذي يفرض بناء الإنسان وفق النموذج الأصيل الذي يعطي لفعله البشري بعدا خيريا، ومع أن هذا النموذج يقدم الدستور كإطار معياري ويقدم نفسه كامتدادا لهذا الإطار، غير أن تصوراته لم توطن في منطلقاتها ضرورة الاحتماء بهذا الركن الركين، ولم تستند في منهجيتها إلى مقاربة تربط المقومات المعرفية للدين بأشكال التفاعل المنتظرة التي تحركها قيم الدين، وتزكيها توجهاته وتحث عليها كحب العمل وتقديسه والتشبع بالروح المهنية العالية وتمجيد الإتقان في الصنائع، والاحتفاء بعنصر الجودة و استحضار الجماليات، وكثير مما يجدد العلاقة بالدين في اتجاه خلق ترابط متين بينه وبين التنمية بواسطة الأخلاق وعن طريق المعرفة نفسها .

ولقد غاب التصور المعرفي الإجرائي لهذا النموذج، وتم الاكتفاء بإشارات عامة فضفاضة إلى أهمية المرجعية الدينية في تجسيد قيم الإسلام المبنية على الانفتاح والاعتدال والحوار، فيما لم يتم الوقوف على كيفية استلهام مقومات الشخصية التاريخية والثقافية للأمة المغربية، كما لم تتم الإشارة إلى وسائل الولوج إلى القيم الروحية التي تشكل مشتركا إنسانيا ومرجعا خالصا في توجيه السلوك الفردي والجماعي في إطار السعي نحو ضمان انسجام التفاعل بين الأنساق الثلاثة للمجتمع (النسق الثقافي، النسق الفردي، والنسق الاجتماعي).

وتنكشف اختلالات كثيرة من داخل التقرير الخاص بهذا النموذج التنموي من خلال مستويات عدة، يتجسد أولها في غياب التصور المعرفي لهذا النموذج، حيث غياب ربط بعد المرجعي الدقيق بالجوانب العملية للتنمية، وسيادة ضبابية وسديمية على مستوى تحديد العلاقة بين مرجعية المعرفة ورهانات التنمية كما يرتضيها المغاربة انطلاقا من قيمهم الدينية والتاريخية التي يتعين أن تؤطر الأبعاد النفسية والاجتماعية كالعدل و المساواة والصدق والإخلاص والوفاء، والأمانة، والتضامن والتضحية والحب والخير والوئام والتداول والمشاركة والحرية، ومن ثم فإن المعرفة الصلبة تشكل المادة الأساسية في جميع وصفات محاربة الفساد البنيوي الذي يعصف بمحاولات التغيير، ومن شأن تشجيع البحث في هذا المجال أن يوفر فرصا سانحة لمساءلة واقع النسق الاجتماعي الذي يعيش على إيقاعات الأزمات المتتالية، وذلك عبر السماح للجامعات بإنجاز بحوث في الموضوع لرصد الثغرات ورصد أسباب فشل النماذج القديمة للتنمية. وإصلاح أعطابها عبر وقفات صريحة تتطرق بشكل كاف ومستفيض إلى إخفاقات السياسات التنموية بالمغرب على مدى عقدين من الزمن، وسبل تدليل العقبات التي قد تظهر في السنوات القابلة، كما تقدم رؤية قوية شاملة لما ينبغي أن تسير عليه برامج الإصلاح في النظم التعليمية والصحية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، بتعزيز التنمية البشرية وتدعيم ميكانيزمات إشراك كل مكونات المجتمع كل حسب طاقته وإمكاناته، وبالاستناد إلى ما يمكن أن توفره منظومة القيم المجتمعية بأبعادها الدينية والثقافية وما يشكله حسن استخدامها من فرص لتعزيز الرأسمال اللامادي وتشجيع استثماره كرافعة هامة للتنمية.

كما يتجسد المستوى الثاني من الاختلالات التي تعتري تقرير النموذج التنموي الجديد في الجوانب المنهجية، ذلك أن هذا النموذج يعد خارطة طريق لسياسة الدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والحقوقية، وقد شكل الانطلاق من تقرير الخمسينية في عمل اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي ضرورة منهجية، غير أن غياب الإشارة إليه خلق حالة لا توازن حادة طالت الاتساق المطلوب بين المبادئ المذكورة في تقرير النموذج التنموي وبين الأهداف التي فشل المغرب في تحقيقها على ضوء تقرير الخمسينية.

إن تسليط الضوء على التناقضات المنهجية التي طالت التقرير العام للنموذج التنموي الجديد يجعلنا نقف على مجموعة من المفاهيم والتقنيات والأدوات المقترحة لتحليل السياسات العامة في إطار عام شمولي يستقي شرعيته من الواقع ومن الدراسات الميدانية الملموسة التي تسائل القيم المجتمعية وتحاور إمكانيات التغيير لتوجيه سلوك المواطنين وتأطيره في نطاق الحمولة الأخلاقية وعمقها اللامتناهي، وامتداداتها النفسية والاجتماعية بدل الاكتفاء بالجوانب المادية الصرفة حيث غلبة الطابع الإحصائي وسيادة الأرقام في غياب تام لأفق استثمار الرأسمال البشري وتثمينه وتحفيز قدرات المواطنين والمواطنات ودعم تكافؤ الفرص لإرساء مشروع جماعي رائد يعيد الاعتبار للإنسان.

[1] المملكة المغربية، **النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع**، مرجع سابق.مرجع سابق.ص:٤٠.

إن تحقيق التنمية المستدامة في مجتمع من المجتمعات يظل رهينا بمدى ارتباطها بالأهداف والمرامي والغايات التي من المفروض أن تكون مؤطرة لحقل القيم وأشكال العيش المشترك، وحاضنة للإمكانيات البشرية فكريا ومعرفيا، وداعما للقدرات الإنسانية بشكل حاسم ، حتى يتحقق للناس الوعي البيئي والأخلاقي وتنمية القيم وتغيير السلوك بما يتمشى والتنمية المستدامة، و تحسين المهارات، وكذلك مشاركة الجماهير مشاركة واعية في عملية صنع القرار.[١]

وإذا كانت التنمية تهدف إلى تحقيق تطور الإنسان في مستويات ثلاثة وهي: المستوى الاجتماعي والمستوى الاقتصادي والمستوى البيئي، وإذا كانت هذه المستويات تشكل مجتمعة مرتكزات أساسية لتحقيق هذه التنمية وبشكل مستدام، فإن العلاقة بين هذه المرتكزات يطبعها التداخل والترابط، على أن سؤال الأولوية يفرض تسليط الضوء على عناصر هذه المرتكزات. فتحقيق الأهداف الاجتماعية يستوجب توفير العدل ودعم التماسك الاجتماعي وإشراك الجميع وتعزيز الهوية الثقافية، وتكريس الخصوصية الحضارية و تقوية مكونات النسيج المجتمعي، وتحصين أفراده من نوازع التطرف، وتغذية انتمائهم و تأمين الظروف النفسية والروحية لهم لاستيعاب الاختلاف، وتقبله، وذلك بتوفير الأمن الروحي للمواطنين وحماية معتقداتهم، ويعد هذا كله مدخلا هاما من شأنه أن يؤهلهم إلى التعاطي السليم مع قضايا البيئة، لضمان أكيد لسلامتها أولا ، ثم لاستخدام رشيد لمواردها الطبيعية ثانيا، والمحافظة عليها وتنويع مصادرها وضمان استدامتها لأجل الأجيال اللاحقة ثالثا، ولا يتم ذلك إلا بتكوين الكفاءات على قدر هام من التربية النفسية والخلقية لدعم استعداداتها، وتعزيز قدراتها على العطاء وتحقيق معدلات النمو على الوجه المقبول. لذلك يلزم إعادة النظر في البرامج والمناهج التربوية وطرائق التدريس، بما ينسجم مع تحقيق تعليم ينبني على صناعة الوعي المتقدم بقضايا الإنسانية بشكل عام لكن بارتباط بالقضايا الوطنية، والخصوصية المحلية التي تفرض إخضاع مؤسسات المجتمع وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية للمراجعة المستمرة، والتي تكمن حتميتها في أن معظم هذه المؤسسات كانت وليدة ظروف معينة اقتضتها مطالب التطوير والتحديث، فصارت تئن تحت وطأة الحاجة إلى الإبداع والتجديد، مما صار معه ضروريا الاهتمام بتنمية المجتمع من حيث جوانب حياته ونشاطاته المختلفة، ومن حيث إنسان المجتمع الذي هو هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد. وهذا يستلزم – بطبيعة الحال- امتلاك المجتمع لرؤية، ولرسالة واضحة بعيدا عن فخاخ العبثية، التي تجعله يتبوأ المواقع المتأخرة في ماراثون الحضارة الإنسانية، ويصبح في موقف المفعول به لا الفاعل .[٢] لذا كان من الضروري اعتبار الازدواجية التي تجيب على معادلة التنمية (أداة-غاية)، طريقة لضمان الرخاء للمجتمع، لأن التنمية البشرية هي عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي تنمية الناس بالناس وللناس .[٣]

إن العملية التنموية برمتها ينبغي أن تتم بناء على ما اجتمع لدى الأمة من خصائص تنطلق من تراثها المعرفي ورصيدها الحضاري و تمتاح من معين القيم الدينية التي تميزها عن غيرها من الأمم، وتجعلها تنفرد بمقومات التطوير والارتقاء وتتجاوز معها المفهوم التقليدي للتنمية الذي يحصرها في الجوانب الاقتصادية وتأخذ بما يعرف باسم التنمية البشرية "Human Develepent" لأن الإنسان يظل محورا هاما وهدفا أساسيا في كل العمليات والبرامج التي تصب في مصلحته، لذلك فرحلة البحث عن الحلول لمعظم قضاياه تنطلق من اعتباره كائنا مكرما تتشكل بعقله وإبداعاته الحضارات الإنسانية ويظل في جميع الحالات أفضل استثمار للشعوب في تفجير الطاقات وصقل و بناء الشخصية سواء فيما يتصل بالفرد أو المجتمع .

إن إعداد الإنسان وتأهيله على قاعدة القيم الدينية يساهم في تحقيق تكافؤ الفرص، ومن ثم تتوفر فرص العمل للأفراد، وتضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتقل معدلات البطالة، ويتم سد الخلل بين التخلف والتقدم عن طريق بناء الفكر المتوازن والصحيح بين أفراد المجتمع بما يحفز على الإبداع والابتكار والتعاون من أجل النجاح[٤]، ولا يتم ذلك إلا عبر حوامل القيم الدينية ونواظمها التي ينبغي أن تترجم إلى سلوكيات فردية وجماعية تخدم الحاجات التنموية وتستجيب للطموحات الخاصة بالأفراد والمجتمع، وتستحثهم على الايمان بالعمل

---

[١] الأمم المتحدة، **المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب**، تقرير الأمين العام، الدورة الرابعة، نيويورك، ١٨ أبريل -٣مايو ١٩٩٦، ص:٣-٤.

[٢] محمد صبري الحوت، **ناهد عدلي شاذلي، التعليم والتنمية**. مكتبة الانجلو المصرية.ص:٣.

[٣] ستايش علي، **التنمية البشرية، تصميم رؤى علوان**، مكتبة نور الإلكترونية، مجموعة كتاب، الطبعة الأولى، سنة التأليف:٢٠٢٠.ص:٩.

[٤] المرجع نفسه.ص:٧١.

والتفاني في إنجازه على الوجه الأمثل، وتحقيق حد الكفاية الذي الاعتصام بالحدود الدنيا التي تكفل العيش والبقاء وتستقيم بها الحياة دون إسراف ولا تبذير، لذا فإن إعادة بعث القيم أمر مهم تتطلبه كل عملية تنمية وتطوير من أجل ترشيد وتوجيه اهتمامات وسلوك الأفراد والجماعات نحو غايات وأهداف البناء، وقد أثبتت التجارب الوضعانية عبر تاريخها الممتد طولا وعرضا قصورها عن حمل المعاني السامية للتنمية والتنمية المستدامة، وحصرها في الرفاه المادي فقط ، بينما نجد في التعاليم الإسلامية نظاما اجتماعيا متكاملا بين شؤون الدين وأمور الدنيا، بين العلم والعقيدة، ويوازن بين الفرد والجماعة بما يحمله من القيم الجامعة والشاملة لحق الفرد والجماعة، مثالا حيا تتناغم فيه الحياة التطبيقية والأخلاق المثالية الرفيعة، بحيث تترابطان داخله ولا تقبلان الانفصال أبدا[١] ، تلك القيم التي هي من المرتكزات الرئيسية التي تقوم عليها الحياة البشرية وهي شاملة لكل مجالاتها مادية كانت أو معنوية ، لذلك فإن قدرتها على توجيه الطموحات التنموية للمجتمع تصل إلى حد تعزيز الاستقلالية في التفكير وتكريس عقلية الإبداع والإنتاج والقطع مع منطق الريع والنزعات الاستهلاكية وكافة أشكال التلقي دون الحد الأدنى من الاختيار والنقد .

المدخل الرئيسي لتحقيق هذا التطور على مستوى التفكير العقلاني والمشاركة الفكرية والاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع في أفق انخراطهم في قضايا التنمية الشاملة يتلخص في التربية على القيم كواحدة من أهم وظائف المنظومة التربوية ورافعة أساسية للاضطلاع الأمثل بمختلف هذه الوظائف، لأن بواسطتها يتحقق الارتقاء بجودتها على المستويات التنظيمية والمؤسساتية والبشرية والتربوية والمادية، كما أن آثارها لا تقتصر على ميادين التكوين والتأهيل والبحث فقط، بل تمتد إلى عمق التنمية البشرية والبيئية، وتشكل أحد المسارات القوية والوازنة في الرفع من مؤشرات النمو الاقتصادي[٢]. وعلى ذلك فإن الفكاك من الأزمات الأخلاقية التي استفحلت داخل المجتمع لا يمكن أن يجد طريقه إلى التحقق إلا بقدر ما يتم مواجهة الظواهر السيئة كالجريمة والعنف وانعدام الأمن وتعاطي المخدرات على نطاق واسع ، والتفسخ الأخلاقي والشذوذ الجنسي وغيرها مما يصيب منظومة القيم بالاضطراب ويجعلها في حاجة ماسة إلى تدخل عاجل يعيد التوازن وينتشل الأفراد من وهدة الضياع ويضبط حياتهم من جديد على إيقاع اجتماعي متوازن يراعي مقتضيات الفطرة السليمة ، و صفاء التوجيهات الدينية القويمة. فمهما بلغت الأبحاث الدولية المتعلقة بالتنمية من شأو ومهما جاوزت إيقاعات التنمية في أقصى درجاتها تسارعا ، فإنها لن تؤتي أكلها ما دامت تستند إلى منطلقات مادية تجعل من المعطيات المعرفية حاجة أولى وأخيرة، وتتجاهل الجوانب الروحية والنفسية والقيمية، تلك التي لا نجدها إلا في محاضن التربية ومنابر التنشئة على الأخلاق.

خاتمة

يُفترض أن يستند تطوير المنظور التنموي إلى رؤية خلاقة تبحث في مضمون علاقة الدين بقضايا المجتمع وفي مقدمتها بناء السلوك المدني الذي يتساوق مع خصوصياته الحضارية، وفي الوقت نفسه ينفتح على روح العقلانية التجريبية، تلك التي تعد شرطا لولوج عالم ميادين التنمية بما تقتضيه من إمكانيات بشرية وذهنية تنضبط لمفاهيم الدين بما هو أسلوب حياة يمزج بين الروحي والمادي.

غير أن دراسة هذه الجوانب على مستوى السردية الرسمية بالمغرب تشير إلى الاكتفاء بمجرد الحدود الدنيا للخطاب في علاقته بأفق انتظار ثابت لا يجاوز عبارات التقرير العام ولا ينفذ إلى عمق المطلوب، وهو ما خلص إليه البحث، حيث عودة الدين بقوة في الفضاء العام المغربي، ضمن مستويات التفكير السياسي والتنموي، ومرده حسب ما جاء ضمن خلاصات هذا المقال إلى السعي نحو إحداث التوازن بين الجوانب المادية والمعنوية في التنمية، كشرط لتحقيق دينامية مجتمعية حقيقية، وهو ما ظل مغيبا في التصور الرسمي للنموذج التنموي في تقرير اللجنة، مع أنه يشكل عصبا أساسيا في أطره المرجعية المستحضرة للرصيد الروحي والحضاري للمغرب.

[١] عتيقة حرايرية، **منظومة القيم ودورها في إرساء دعائم التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع، مارس ٢٠١٩.ص:٢٥-٢٦ .

[٢] سعاد مربي، **التربية على القيم دعامة أساسية في التنمية البشرية**، مجلة سوسيولوجيا.المجلد:٠٥/العدد: ٠١ (جوان٢٠٢١) ص:٤٥ .

لائحة المصادر والمراجع:

١-الكتب والمؤلفات:

- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها.دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- أحمد ماهر البقري، العمل في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، إسكندرية:١٤٠٦هـ-١٩٨٦م

- ج.تيمونز روبيرتس، من الحداثة إلى العولمة.رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، الجزء الثاني، ترجمة:سمر الشيشكلي، مراجعة:أ محمود ماجد عمر، سلسلة عالم المعرفة.العدد:٣١٠.ديسمبر ٢٠٠٤.

- مالك بن نبي.مشكلات الحضارة.المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق-سورية.الطبعة الثالثة:١٩٨٧م.

- نبيل السمالوطي، بناء المجتمع الإسلامي ونظمه.دراسة في علم الاجتماع الإسلامي.دار الشروق-جدة.الطبعة الثالثة:١٤١٨هـ-١٩٩٨م

-إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام.مفاهيم-مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.بيروت-الحمرا.الطبعة الأولى:١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

-ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم.بيروت-لبنان.الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م

-بركات محمد مراد.ظاهرة العولمة رؤية نقدية.مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.الدوحة-قطر، الطبعة الأولى: ذو القعدة١٤٢٢هـ-يناير/فبراير ٢٠٠١م

-جيريمي سيبروك، ضحايا التنمية المقاومة والبدائل.ترجمة :فخري لبيب.مقتطف من مقدمة الكتاب للمترجم.المشروع القومي للترجمة.فيرسو:لندن-نيويورك.المجلس الأعلى للثقافة..مطابع المجلس الأعلى للآثار.٢٠٠٠م

-حسن بن إبراهيم الهنداوي، التعلم وإشكالية التنمية.كتاب الأمة.ج١.رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية،قطر.

-علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٥م

فاركلوف نورمان ، تحليل الخطاب التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ترجمة طلال وهبه مراجعة نجوى نصر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠٠٩

فيبر ماكس، الأخلاق البروتيستانتية وروح الرأسمالية.ترجمة:محمد علي مقلد..مراجعة جورج أبي صالح .مشروع مطاع الصفدي للينابيع ٣.مركز الإنماء القومي لبنان-رأس بيروت

-محمد الغزالي، مشكلات في طريق الحياة الإسلامية.كتاب الأمة..رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية.قطر.جمادى الآخرة٢ ١٤٠٢هـ

-محمد عابد الجابري، الروافد الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية في الوطن العربي .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٥م

-هانس-بيترمارتين، هارالد شومان.فخ العولمة، الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية، ترجمة:عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم: رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، العدد:٢٣٨، جمادى الآخرة١٤١٩هـ-أكتوبر١٩٩٨م.

-وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دليل الإمام والخطيب والواعظ.

- محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شاذليالتعليم والتنمية، مكتبة الانجلو المصرية.

- ستايش علي.التنمية البشرية.تصميم رؤى علوان.مكتبة نور الإلكترونية.مجموعة كتاب.الطبعة الأولى.سنة التأليف:٢٠٢٠.

-عتيقة حرايرية.منظومة القيم ودورها في إرساء دعائم التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي. مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية.العدد التاسع.مارس ٢٠١٩.

-مصطفى عمر التير، الدين والعقلانية ونمط تحديث التفكير العربي: ملاحظات مبدئية، كتاب :الدين في المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، الطبعة الثانية:بيروت،نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٢-المقالات والتقارير والد راسات العلمية:

-النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع.ملخص التقريرالعام.اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.أبريل ٢٠٢١.

- سعيد غني نوري.التنمية بين المفهوم والاصطلاح. https://www.researchgate.net-

-أحمد التوفيق:استثمار قيم الدين في تموذج التنمية، الدرس الحسني الأول لسنة١٤٤٤هـ-٢٠١٩م الذي ألقاه يوم الجمعة ٤ رمضان ١٤٤٠هـ(١٠ماي٢٠١٩).

-مولاي المصطفى البرجاوي.ركائز التنمية في الإسلام.طريق الإسلام. د.قتيبة فوزي جسام الراوي.التنمية المستدامة في القرآن الكريم ودورها في البناء الإنساني. https://knepublishing.com/index.php/KnE-Social/article/view/13122/21203

-خلف بن سليمان النمري، التنمية في المنظور الإسلامي.بحث مقدم للمشاركة في ندوة:(الإسلام في شرق آسيا ..حضارة ومعاصرة) من تنظيم رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة بالتعاون مع جامعة جن جي الوطنية في تايبيه(تايوان) جمهورية الصين الوطنية.٢٤-٢٥ /محرم/١٤٢٥هـ الموافق ١٥-١٦/مارس ٢٠٠٤م

-المملكة المغربية.النموذج التنموي الجديد.تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع.التقرير العام.من إعداد اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.أبريل ٢٠٢١م

- محمد البخاري، الثوابت الدينية وتجلياتها في التنمية من خلال النموذج التنموي المغربي الجديد.موقع الثوابت الدينية المغربية الإفريقية. www.attawabit.ma

-ا لمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب.مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.٢٠١٩.

-الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب ،تقرير الأمين العام،الدورة الرابعة،نيويورك،١٨أبريل-٣مايو ١٩٩٦م.

-تأملات حول دور الدين والإيمان في خطاب وممارسة التنمية . Moncef Kartas and Kalinga Tudor Silvaترجمة بوبكر بوخريصة https://doi.org/10.4000/poldev.1851://journals.openedition.org/1851;DOI:http

International Devlopment Policy. Religion and development .4/2013

٣-المجلات والجر ائد:

-معمر بن عيسى.التنمية:تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية.مجلة أبحاث.-جامعةالجلفة-العدد:٠٥أفريل٢٠١٨.

-تغاريد بيضون، رؤية عامة وعقلانية في الفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية: الفكر العربي، العدد الواحد والتسعون، السنة التاسعة عشرة، (١)، شتاء١٩٩٨.

- قربة عبد الرحمن، تكريس قيمة الثقة في النموذج التنموي الجديد، مجلة دفاتر السجين، المندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج، مجلة مغربية دورية، العدد الرابع.دجنبر ٢٠٢٠م

- كريم مكاوي، إدارة رأس المال البشري في القطاعات العمومية في إطار النموذج التنموي المغربي الجديد.المجلة العربية للإدارة(تحت النشر).مج٤٤،العدد:٣.سبتمبر(أيلول)٢٠٢٤م

-سيد فارس، نظريات الثقافة المعاصرة تجليات إعادة الإنتاج والاندماج، مجلة أنثروبولوجيا، مجلد:٠٤، عدد:٠٧، السنة:٢٠١٨.

- سعاد مريمي، التربية على القيم دعامة أساسية في التنمية البشرية، مجلة سوسيولوجيا.المجلد:٠٥/العدد:٠١(جوان٢٠٢١.

٤-النصوص القانونية:

- دستور اللمملكة المغربية ٢٠١١.

٥-الخطب والرسائل الملكية:

-خطاب الملك محمد السادس الذي وجهه إلى نواب الأمة في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية ٢٠١٧-٢٠١٨ من الولاية التشريعية العاشرة.مأخوذ من موقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان. www.mcrp.gov.ma

مراجع باللغة الأجنبية:

valentina Rita Scotti, "Unamendable constitutional Provisions and the European Common Constitutional Heritage:A Comparison Among Three Waves of Constitutionalism" in Richard Albert and Bertil Emrah Oder ;(eds.) ,An Unamendable Constititytion ؟ Unamendabilitiy in Constitutional Democracies,(SwitZerland:Springer;2018),386.

. المواقع الإلكترونية:

- www.habous.gov.ma-
- -https://knepublishing.com/index.php/KnE-Social/article/view/13122/21203
- www.mominoun.com-
- www.mcrp.gov.ma
- www.attawabit.ma
- www.alaraby.co.uk
- www.aletihad.ae

المجلد ٠٦-العدد ١٥، ٢٠٢٤
Vol.06, Issue15, 2024
ISSN :2628-8389

دور القوة الصلبة والقوة الناعمة في مكافحة التنظيمات الإرهابية

(دراسة حالة مصر)

The role of power and soft power in combating terrorist organizations

(Egypt case study)

د/ هند عثمان أبو الغيط السيد

دكتوراه في العلوم السياسية -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

دور القوة الصلبة والقوة الناعمة في مكافحة التنظيمات الإرهابية

(دراسة حالة مصر)

The role of power and soft power in combating terrorist organizations

(Egypt case study)

د/ هند عثمان أبو الغيط السيد

دكتوراه في العلوم السياسية -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية _جامعة القاهرة

الملخص

تسعى الدراسة إلى وضع إطار نظري لتحليل استراتيجية مصر في مكافحة الإرهاب الذي يشكل تهديداً كبيراً. يتم التحقق من مدى نجاح أو فشل الاستراتيجية المطبقة لمكافحة الإرهاب من خلال فحص الفرضية المقترحة وكيفية تطبيق الاستراتيجية . كما تلفت انتباه الباحثين في مجال الأمن القومي إلى إعادة النظر في الأساليب المتبعة في مكافحة الإرهاب ،وتكمن مشكلة البحث فى عدم وجود إطار نظري يحدد استراتيجية كفء تقضي على الإرهاب ،وتحدد مدى نجاح مصر في تطبيقها .وتعتمد الدراسة على منهج تحليل النظام. كما تصل إلى استراتيجية تهدف إلى محاصرة الإرهاب حتى حدوث مواجهة واسعة النطاق. ويأتي ذلك نتيجة نهج جديد لآلية مكافحة الإرهاب التي اعتمدتها مصر في ظل التحديات المفروضة. خرجت مصر من قائمة العشرة الأوائل المتضررة من الإرهاب. احتلت مصر المركز الحادي عشر لعام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ حيث احتلت المرتبة التاسعة. وبالتالي ، من الضروري الآن إعادة النظر في السياسات المتبعة بسبب التحول من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة كنتيجة لنتائج الجهود الأمنية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية مكافحة الإرهاب _ القوة الصلبة _ القوة الناعمة_ التحديات الداخلية والخارجية_ الحرب الشاملة سيناء.

Abstract

the study seeks to develop a theoretical framework for analyzing Egypt's strategy in combating terrorism, a significant threat. The extent of success or failure of the strategy applied to combat terrorism is verified by examining the proposed hypothesis. The study also draws the attention of research in national security to the reconsideration of methods used to combat terrorism .The problem of the research lies in the absence of a theoretical framework that defines an efficient strategy that eliminates terrorism, and determines the extent of Egypt's success in implementing it

.The study relies on the system analysis approach. The study sets a strategy that aims to surround terrorism till a wide-ranging confrontation is made. This is a result of a new approach to the mechanism of combating terrorism adopted by Egypt due to the challenges imposed. Egypt exited the list of the top ten affected by terrorism. Egypt ranked eleventh for the year 2018 compared to the year 2017 where it ranked ninth. Thus, it is now vital to reconsider policies used due to the change from the soft power to the hard power as a results of the outcome of security efforts.

Keywords: counter-terrorism strategy _ hard power _ soft power _ internal and external challenges _ comprehensive war Sinai.

مقدمة:

إن أهم أدوات التقدم مرهونة بالتقدم في مجال الحفاظ على الأمن الوطني و القومى للدولة ، والتجارب في المنطقة العربية تؤكد ذلك، وإن لم يتم هذا بالبحث العلمي؛ فأن العالم العربي سيظل في منطقة الدمار الشامل ،وتتحدد مقومات البقاء والتميز للدول بامتلاك استراتيجية بناءة وكفء قادرة على تجاوز التهديدات والتحديات التي تعوق قيامها بواجبها الوطني. وقد عانت مصر من أفعال إرهابية دموية، وجولات متعاقبة من التصارع مع الإرهاب، فأصبح الإرهاب والتطرف أبرز المعضلات التي تواجه أمن مصر وسكينتها. وبعد عزل الإخوان بثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ومنذ ذلك الوقت واجهت مصر موجة شرسة من الإرهاب راح ضحيتها العديد من رجال الجيش والشرطة والمدنيين .

ولم يتم اعداد دراسة تحليلية حول استراتيجية مصر في مكافحة الإرهاب ، الفجوة الأدبية هنا تتمثل في معضلة كيفية تحليل وتقييم استراتيجية مكافحة الإرهاب بشكل شامل ومُلم بجميع محاور ومستويات المكافحة. ولا تزال البيانات متفرقة وغير مجمعة في دراسة واحدة ، فالدراسات السابقة تشير فقط لأسباب الإرهاب أولإحدى محاور مكافحة الإرهاب على حده. فهذه الدراسة الأولى من نوعها التي ترصد التجربة المصرية كنموذج في مجال مكافحة الإرهاب ،حيث استهدفت الدوافع التي تساعد في تبني استراتيجية لتقضي على الظاهرة الإرهابية. كما أوضحت الدراسة وجود عدداً من المبررات التى أدت إلى زيادة الخلايا الارهابية والعمليات الإرهابية منذ تولى الرئيس "السيسي". اعتمدت هذه الأطروحه على دراسة ملامح السياسات المتبعة من النظام السياسي المصري في مجموعة البيانات المتاحة من الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ,وبيانات الجيش المصري التي توفر معلومات عن عدد التهديدات الإرهابية ،وعدد العمليات العسكرية في الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٨).

_المشكلة البحثية :

إن التحولات السياسية العاصفة التي شهدتها مصر في صُلب نظامها السياسي ومشهدها الحزبي، جعلت الفكر المتطرف يتجسّد في صورة كيانات مُنظمة تناصب الدولة العداء، وتُعلى من قيمة الجهاد، لتُحتم على الأفراد ممارسة الفرض المُسلّح لإحلال حُكم الله بديلاً عن الحكومات غير المُناصِرة له ،حيث سعت التنظيمات الإرهابية إلى تكثيف عملياتها في بر مصر بأكمله، وخاصةً في سيناء التي تعتبر مركزًا رئيسيًا لعملياتهم. لذا تنطلق المشكلة البحثية من التساؤل إلي أي مدى نجحت الاستراتيجية المصرية باستخدام القوة الصلبة والناعمة لمكافحة الإرهاب في عهد الرئيس السيسي؟ حيث أن الأمن القومي المصري يمثل الركيزة الأساسية لأمن الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وتهديد الأمن القومي يؤثر على استقرار الدولة من الناحية السياسية والإقتصادية . وتكمن مشكلة البحث فى عدم وجود إطار نظري يحدد استراتيجية كفء تقضي على الإرهاب ،وتحدد مدى نجاح مصر في تطبيقها. إضافة إلى عدم وجود دراسات أدبية تتناول الموضوع محل البحث بصورة تحليلية كمرجع للباحثين ،فالمراجع الخاصة بالدراسة اعتمدت على المصادر الرسمية للدولة من الهيئة العامة للاستعلامات، وقرارات الرئيس عبد الفتاح السيسي.

الأسئلة البحثية:

وفي هذا السياق فالأسئلة البحثية تنقسم إلى تساؤل رئيسي:

س١ هل نجحت استراتيجية مصر لمكافحة الإرهاب في عهد الرئيس "السيسي"(٢٠١٤-٢٠١٨)؟

وبناء الأساس النظري للدراسة يتوقف على الإجابة عن الأسئلة التالية :

س١,١ ماهي الدوافع لتَبْني استراتيجية مكافحة الإرهاب في مصر؟

س٢,١ ما هي التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر علي استراتيجية مصر لمكافحة الإرهاب في عهد الرئيس السيسي؟

س٣,١ ماهو دور القوة الصلبة والقوة الناعمة في استراتيجية الرئيس السيسي في مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ؟

بناءً على مشكلة البحث ، فإن الفرضية الرئيسية هنا هي: كلما زادت التهديدات الإرهابية والتحديات التي تواجة النظام ؛ ستكون النتيجة زيادة قدرات الدولة في تبني استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب من القوة الصلبة والقوة الناعمة.

وتهدف الدراسة إلى وضع أساس نظري لتحليل استراتيجية مكافحة الإرهاب ، ولفت انتباه الباحثين في مجال الأمن القومي إلى إعادة النظر في الأساليب المستخدمة لمكافحة الإرهاب ، مع ضرورة التحليل الاستراتيجي والتنبؤ بالتهديدات الناشئة بواسطة تطوير الدعم الفني والمالي والبشرى لإحكام السيطرة الأمنية ، إضافة إلى التضامن لجميع مؤسسات الدولة في إطار مكافحة الإرهاب، مع انتهاج خطة التوسع في التعاون الإقليمي والدولي في القضاء على الإرهاب. ويكمن التحدي الأصعب في هذه الدراسة بالتعامل مع التحديات والتهديدات الإرهابية التي تواجه النظام ،كدافع أساسي وراء اتباع النظام لاستراتيجية فعالة للقضاء على الظاهرة. كما تكشف الدراسة عن أهمية وضرورة اتباع النموذج المصري للإقتضاء به كنموذجاً مُلهماً يحتذى به في هذا المجال.

كما تساهم الدراسة بالخروج بنظرية مفسرة لآليات مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس "السيسي" ،والتعرف على النهج المتبع لتوفير الإجابات المناسبة لأسباب تبني هذه الاستراتيجية ، ومعوقات تطبيقها، وتقييم مدى نجاحها. كما تمكن الدراسة الباحثين من خلال معرفة مؤشرات النجاح للقضاء على الإرهاب ، وإطلاع القادة على نتائج الدراسة وتوصياتها للإحاطة بالعديد من الأمور ذات الصلة بالإشكالية محل البحث. وتعتمد الدراسة على منهج تحليل النظام فمع ازدياد العمليات الإرهابية في مصر زادت الحاجة لحماية الوطن ،ومن هنا توجه النظام السياسي المصري باتخاذ تدابير وتبني سياسات فعاله للاستجابة لمكافحة الإرهاب .

_أهمية البحث:

تساهم الدراسة بالخروج بنظرية مفسرة لآليات مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس "السيسي" ،والتعرف على النهج المتبع لتوفير الإجابات المناسبة لأسباب تبني هذه الاستراتيجية ، ومعوقات تطبيقها، وتقييم مدى نجاحها. كما تمكن الدراسة الباحثين من خلال معرفة مؤشرات النجاح للقضاء على الإرهاب ، وإطلاع القادة على نتائج الدراسة وتوصياتها للإحاطة بالعديد من الأمور ذات الصلة بالإشكالية محل البحث.

_منهج البحث:

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظام فمع ازدياد العمليات الإرهابية في مصر زادت الحاجة لحماية الوطن ،ومن هنا توجه النظام السياسي المصري باتخاذ تدابير وتبني سياسات فعاله للاستجابة لمكافحة الإرهاب .حيث تتبع هذه الدراسة نموذج ديفيد إيستون لتحليل النظام الذي يعتمد على الفرضية البسيطة على أساس أن الحياة السياسية هي مجموعة من التفاعلات داخل حدود الدولة ، محاطة بالنظم الاجتماعية والمتغيرات التي تؤثر دائمًا على الدولة.

ويركز أيضا على العوامل البيئية التي تحيط النظام السياسي " المدخلات " و "المخرجات" نتائج التعرض للمدخلات يرى أن تحليل النظام يأخذ في الاعتبار هذه الدورة التي لا تنتهي من التفاعلات بين البيئة والنظام السياسي وقدرته على البقاء متوازن وقابل للتكيف ، وبالتالي البقاء على قيد الحياة من التأثيرات الخارجية ، حيث لا تسبب أي خلل في النظام. والنظام السياسي هو وحدة التحليل في إطار نهج تحليل النظام وهو مجموعة من العناصر التفاعلية ومتصلة وظيفيا بطريقة نظامية، ووفقًا لمنهج تحليل النظام ، تتأثر مصر ككيان ونظام سياسي بقدرتها على البقاء من خلال مجموعة من المتغيرات (المدخلات) الداخلية والخارجية ، ويعمل بعد معالجتها من خلال تبني السياسات الداخلية والخارجية تجاهه (المخرجات) التي تحدد قدرته على البقاء بشكل ملائم ، يتبع هذا النهج معتبرا استراتيجية مكافحة الإرهاب كواحدة من المدخلات التي تشكل النظام السياسي والإرهاب من المخرجات التي تهدد أمن مصر.

أولاً: دو افع تَبْني استر اتيجية مكافحة الإرهاب في مصر:

شهدت مصر تصعيداً غير مسبوق في عهد الرئيس " السيسي"، حيث ازدادت وتيرة الهجمات الإرهابية واتجهت لاستهداف الجيش الشرطة كرد فعل لقيام الشعب بتفويض الجيش المصري وإسقاط حكم الإخوان المسلمين. ومن مبررات تصاعد الإرهاب ما يلي:

١.عزل جماعة الإخوان المسلمين عن الحكم بثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣: جاءت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لتصحح مساراً ، لتُطيح بحكم الإخوان ، وكان الجيش هو السند الوحيد للشعب لمنع أي تدخل خارجي والحفاظ على سلامة وأمن البلاد، لذا نجحت الثورة في رسم الخريطة السياسية لمصر من دستور وانتخاب رئيس ثم انتخاب برلمان، حيث رسَّخت هذه الثورة نظاماً اقتصاديا واجتماعيا، واستعادت مصر فاعليتها في المحيط الإقليمي والدولي. ومع وصول الرئيس "السيسي" للحكم توغلت العمليات الإرهابية وزادت الهجمات ووصلت للعاصمة وبعض محافظات مصر، وظهر العديد من التنظيمات الإرهابية، وتعمدت جماعة الإخوان إثارة القلق وسياسة العنف وبدأت بتوجيه ضربات مؤسفة لكيانات الدولة وإحداث فتنة طائفية بضرب الكنائس، ومحاولة اسقاط الدولة بتوجيه ضربات للجيش والشرطة وأجهزة الدولة وكل ذلك بسبب عزل الإخوان وانهيار شرعيتها ،وذلك لعدم تداركها للتحولات الجذرية في المجتمع المصري عقب الثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وانتقالهم من الدور الدعوي والأعمال الخيرية التي كانت تقنع البعض به إلى الدور السياسي ومباشرة مهام السلطة[١].ومن أساليب العنف التي بدأت بها حملة الإخوان هي نشر الفوضى في المجتمع المصري، والتهديدات على لسان قيادات الجماعة وأنصار الشرعية لمرسى حيث اتخذوا من الشرعية شعاراً لهم، وقامت الجماعة باعتصام ميدان رابعة العدوية مقراً لهم منذ ٢٨ يونيو ٢٠١٣، فنصبوا الخيام وأعلنوا الحرب في سيناء وأن الحرب لن تتوقف إلا برجوع " مرسى" للحكم [٢].

٢. تصاعد التمرد الإسلامي والتنظيمات الإرهابية: أدى عزل "محمد مرسى" من الرئاسة إلى تفتيت المشهد الإسلامي في مصر، ومهد الطريق لصراع لا يمكن التنبؤ بنتائجه بين الإسلاميين وبين الدولة المصرية. حيث تحول الإسلاميين وتحديداً الشباب إلى العنف، وتحولت الجماعات غير الجهادية العنيفة المؤيدة للإخوان التي أسسها هؤلاء الشباب إلى تمرد جهادى مسلح. وكانت البداية لإشعال موجة العنف والتنظيمات المسلحة، وتصاعد وتيرة التمرد الإسلامي بتكوين عدد ليس بالقليل من التنظيمات التكفيرية والجهادية ذات الفكر السلفي المتشدد، ومع اختلاف مسمياتها لكنها جميعاً هدفها الوحيد هو الثأر من الجيش والشرطة ونشر الفوضى والقلق لتهديد استقرار البلاد. كما ظهرت تنظيمات إرهابية جديدة ومنها جماعة أنصار بيت المقدس ، كتائب الفرقان ، أنصار الشريعة في أرض الكنانة، أجناد مصر ،جماعة المرابطين ،حركات العمل الثوري المسلح ،حركة حسم [٣].

٣. سياسات وتشريعات في عهد الرئيس" محمد مرسى" ساعدت في تنامي الجماعات الإرهابية: تطور قطاع الأمن في مصر من حيث السياسات والتشريعات، فمنذ عام ٢٠١٢ والنصف الأول من عام ٢٠١٣ يمثل حكم جماعة الإخوان ، حيث صدرت تشريعات خاصة بالملف الأمني في مصر، وتطورت العديد من السياسات متمثلة في إنهاء فرض حالة الطوارئ في ٢١ مايو ٢٠١٢ على خلفية القرار الجمهوري رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٠ الذى نص في مادته الأولى على مد حالة الطوارئ لمدة عامين اعتباراً من أول يونيو ٢٠١٠ حتى ٣١ مايو ٢٠١٢، لتبدأ منذ ذلك التاريخ مرحلة غير مسبوقة يعود فيها قطاع الأمن المصري للعمل في ظل ضوابط قانون الإجراءات الجنائية بعيداً عن الإجراءات الاستثنائية التي كانت ترتبها حالة إعلان للطوارئ المستمرة [٤]. وإضافة إلى أن الرئيس المعزول " محمد مرسى" هو الرئيس الوحيد الذى أصدر عن ولايته القصيرة خمس قرارات عفو رئاسي عن سجناء بأسمائهم والتي وصلت إلى ٨١٠ أشخاص في نحو ٥ شهور، وكأنه يطلق سراح الإرهابيين والمجرمين

[1] - Elsherif ,A. (2014), The Egyptian Muslim brother d's failures , Washington: Carnegie Endowment for international peace, P.1.

[٢] السيد ،محمد محمود. (٢٠١٥)، قراءة حول تصاعد ظاهرة العنف السياسي في مصر، القاهرة : قضايا عربية ودولية، العدد ٥١، ص ٢٩.

[٣] إسماعيل ،محمد. (٢٠١٦) ، خريطة الجيل الثالث من تنظيمات العنف في مصر ،القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٨،ص١١٢ .

[٤] محفوظ ،محمد. (٢٠١٤) ، قطاع الأمن المصري في عام ٢٠١٣ ما بين أسئلة الثورة وإجاباتها ، الأردن: تقرير اخباري عن التطورات في قطاع الأمن المصري خلال عام ٢٠١٣، مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية في الفترة٢٢-٢٣يناير، ص١١

ليحملوا الإرهاب لمصر. وقد كان في مقدمتهم معتقلين ومساجين من جماعة الإخوان محكوم عليهم بقضايا أبرزها أسلحة وذخيرة، مما ساهم في تنامي الجماعات الارهابية وخلق بيئة موالية لتطورها.

٤.معركة تركيا وقطر ضد مصر: وُظِفت جماعة الإخوان بعد صعودها للحكم في مصر بتنفيذ أجندات دولتي قطر وتركيا في مصر حيث استغلت تركيا وصول الإخوان للحكم وبدأت بمحاولة إحياء مشروع الخلافة ؛المشروع التوسعي العثماني وكان يسعى الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان" لأن يصبح في ظل سيطرة الجماعات الدينية على الدول العربية قائداً للدول العربية والإسلامية ،وبالتالي يصبح رئيساً لتركيا طيلة عمره، وقد وجد ضالته في جماعة الإخوان للسيطرة على مصر خاصة والعالم العربي عامة. وبالنسبة لدولة قطر استخدمت الإخوان لتصبح قوى إقليمية ولتنفيذ أجندات سياسية ولتصفية حسابات .إضافة إلى الحملات الإعلانية والدعائية التي تشوه صورة مصر، ونجد أن التمويل الأساسي للجماعة يأتي من تركيا وقطر، وهما الدولتين المتهمين دولياً بدعم ونشر الإرهاب في مصر ورعايته.

ثانياً: التحديات الداخلية التي تعيق استراتيجية مكافحة الإرهاب في مصر:

١-**رصد الجماعات الإرهابية**: من التحديات الهامة التي تواجه مصر هي صعوبة وضع خرائط جغرافية للخلايا الإرهابية النشطة. نظراً لزيادة الجماعات الإرهابية وتشعب ملاذات الجماعات الإرهابية مما يُصْعِب مسالة التعقب الشامل والمراقبة من قِبْل أجهزة الأمن، ومن هنا تنبع مشكلة ضبط العناصر الإرهابية ومكافحة بؤر تمركزها كأهم وأولى الخطط الاستراتيجية في مكافحة الإرهاب.

٢-**جسامة التهديدات الإرهابية**: تتعرض منطقة الشرق الأوسط لأعلى معدل من الهجمات الإرهابية من قِبل ميليشيات مسلحة، لكن مصر تعرضت لأكثر الهجمات جسامة من حيث الأثر المترتب عليها، واتساع رقعة العمليات الإرهابية وتنوعها، واحتلت مصر المرتبة السادسة عربياً والحادية عشر عالمياً على المؤشر العالمي للإرهاب لعام ٢٠١٧، وشهدت موجة شرسة من الإرهاب راح ضحيتها ١٨٤، ٦٦٣، ٢٩٣ قتيلاً في أعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ على التوالي ومعظمهم من رجال الشرطة أو الجيش، بينما عدد ضحايا عام ٢٠١٦ من المدنيين وصل إلى ٣٩٦ مدنياً[١].

٣-**الإرهاب العابر للحدود**: تعتبر مصر من دول المنطقة المستهدفة من قِبل الجماعات الإرهابية وذلك بسبب موقعها الاستراتيجي والإقليمي. ومع ظهور الإرهاب الإلكتروني والتطور التكنولوجي الهائل خلق ساحات ملائمة لنمو وتغلغل تلك التنظيمات في بيئة من الفوضى والأزمات الداخلية في عدد من الدول بعد ثورات "الربيع العربي"، والسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي وتوظيف مواردها في خط متوازٍ مع التطور النوعي اللافت في الأسلحة والمعدات والموارد البشرية متعددة العرقيات، ودور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار المد الإرهابي الفردي بلا قيادة. ومع ظهور تنظيم "داعش" الدولة الإسلامية في العراق والشام استلهم تنظيم "أنصار بيت المقدس" أفكاره منه، واستفاد من الشبكات العابرة للحدود في تطوير علاقات مع منظمات إرهابية أخرى نشطة في البلدان المجاورة، وهو ما اتضح من سعى أنصار الإسلام لتنفيذ عملية في الواحات البحرية في أكتوبر ٢٠١٧، ودخول " جند الإسلام" في مواجهات مع "أنصار بيت المقدس" في سيناء[٢]. لذلك واجهت مصر إرهاب معولم عابر للحدود من الصعب مكافحته والقضاء عليه.

ثالثاً: التحديات الخارجية التي تعيق استراتيجية مكافحة الإرهاب في مصر:

١.**دعم دول خارجية للإرهاب في مصر**: تنافس القوى الكبرى والإقليمية أصبح منتشراً بشكل تخطى كونها مجرد مساعدات إلى أن أصبحت تدخلاً صريحاً في الشئون الداخلية، إضافة إلى دعم ميلشيات وجماعات مسلحة لزعزعة الأمن والاستقرار داخل البلد المستهدف، وهو ما يساعد الجماعات المتطرفة على الاستمرار رغم جهود الدولة في مكافحتها. فالتقارير الدولية تكشف تورط بعض البلدان في عملية تمويل التنظيمات الإرهابية سواء بدعم مباشر أو حتى عبر توفير الأسلحة والدعم اللوجيستي ومن أهم الدول التي ترعى الإرهاب في مصر هي تركيا

[١] شعيب ،مختار. (٢٠١٦)، خريف الإرهاب...والفوضى الجديدة الرايات السوداء من سيكاري إلى داعش ،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٦١-٦٤.
[٢] رجب ،إيمان. (٢٠١٩)، سياسات مكافحة الإرهاب في مصر الفاعلية والتحديات، القاهرة: كراسات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد ٢٩٦، المجلد ٢٨، ص ٤-١٢.

وقطر، حيث أن قطر منزعجة من تحول مصر إلى دولة نفطية بعد الاكتشافات الأخيرة ودخول مصر في معادلة الدول المنتجة للغاز، وتركيا تهدف لتحقيق الخلافة العثمانية في المنطقة عن طريق تمكين جماعة الإخوان المسلمين من مصر، وبعد عزل الإخوان عن الحكم بدأت تركيا سياستها المضادة لمصر عن طريق دعم وتمويل ميلشيات مسلحة في ليبيا بالقرب من حدود مصر ؛تستهدف أمن مصر لإسقاط النظام وزعزعة الأمن[١] . وقطر دعمت قادة أعضاء الإخوان وفتحت لهم الباب لمحاربة الإعلام المصري بقنوات تذيع أكاذيب جماعة الإخوان مما أدى للقطيعة السياسية بين مصر وقطر، وإدراج قطر على قائمة الدول التي ترعى الإرهاب في مصر، حيث اتُهمت الحكومة القطرية بدعم حركة حماس الفلسطينية التي تعتبر منظمة إرهابية[٢].

٢. **معوقات البيئة الإقليمية على الأمن القومي لمصر**: الدائرة الإقليمية التي تحيط بمصر تؤثر على أمنها القومي وتهدد استقراره ؛فالمنطقة مكتظة بالإرهاب والميلشيات المسلحة التي تهدد أمن مصر. ففي ليبيا تدهور الوضع وسيطرة الميلشيات التكفيرية على معظم المدن الليبية، وهذا يهدد أمن مصر خاصة بعد حادث "الفرافرة" الذى وقع نتيجة تسلل الإرهابيين الذين قاموا به من ليبيا، وسعت جماعات في المنطقة الشرقية لتوجيه ضربات ضد مصر. وبالنسبة لسوريا تعتبر صلب الأمن القومي المصري فمع دخول التنظيمات الجهادية القادمة من العراق إلى الجبهة السورية؛ تقوم جماعات إرهابية في مصر بالتنسيق مع تنظيم "داعش" في سوريا . وفى اليمن ارتكزت محددات التعاطي المصري مع الأزمة اليمنية في أهمية البحر الأحمر بالنسبة للأمن القومي المصري ومضيق باب المندب ومع انتشار العنف في اليمن من قبل الحوثيين وداعش والقاعدة؛ فقد تحاول هذه الجماعات التنسيق مع جماعات إرهابية داخل مصر وتجنيدها للتأثير على حرية الملاحة في قناة السويس ومحاولتها إغلاق المضيق. وبالنسبة للعراق فتنظيم الدولة الإسلامية الذى نشأ في العراق هو التنظيم الدولي الأب للتنظيمات الجهادية في سيناء حيث تم مبايعة تنظيم " ولاية سيناء" لتنظيم "داعش" وإعلان نهج داعش في سيناء بإنشاء خلافة إسلامية في سيناء[٣].

٣. معوقات التعاون الدولي في الحرب على الإرهاب: رغم وجود العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحس على التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، يوجد العديد من المعوقات أمام هذا التعاون ومنها هاجس المساس بالسيادة الإقليمية والقومية فبالرغم من تنامي ظاهرة العولمة إلا أنه مازالت لفكرة السيادة رونقها. إضافة إلي غياب الاتفاق الكامل بين الدول في الحرب على الإرهاب حيث لا يوجد اتفاقية جماعية صادقت عليها جميع الدول لمكافحة الإرهاب وتوحيد الإجراءات في هذا الشأن. حيث تحرص بعض الدول على تنظيم أحكام التسليم وفقاً لنصوص قانونها الداخلي، لكن الغالب هو التسليم بمقتضى اتفاقيات دولية. فالدول الأوروبية مثل بريطانيا والعربية مثل قطر وتركيا ترفض تسليم المجرمين والإرهابيين الهاربين إليها من مصر.

وبناءً على ما تقدم يتبين لنا أن التحديات الداخلية والخارجية تؤثر بشكل واضح على استراتيجية مكافحة الإرهاب، وتهدد المسار الإجرائي للاستراتيجية. فالإجراءات الخاصة بالمكافحة لم تخرج عن نطاق ما عبرت عنه التحديات الداخلية والخارجية كعناصر مؤثرة على عملية المكافحة الشاملة للإرهاب.

رابعاً: دورالقوة الصلبة والقوة الناعمة في استراتيجية الرئيس " السيسي" في مكافحة الإرهاب علي المستوى الوطني:

تبنت مصر سياسات مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبدالفتاح السيسي(٢٠١٤-٢٠١٨) ، من خلال رؤية متكاملة شاملة للتصدي لهذه الظاهرة ، وتنقسم استراتيجية مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني الي مكافحة الإرهاب بالقوة الصلبة عن طريق المؤسسة العسكرية والمؤسسة التشريعية ، والقوة الناعمة عن طريق المؤسسة الدينية والإعلام والمجتمع المدني .

---

[١] عودة، جهاد. (٢٠١٥)، التمويل الدولي لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،ص١١٣.

[٢] شعبان، رضا. (٢٠١٩)، مذكرة دولية توثق دعم قطر لإرهابي ليبيا، أبو ظبي: جريدة العين الإخبارية ،متاح علي: http://al-ain.com/article/terrorism (اطلاع ٢٠ اغسطس٢٠٢٠)

[٣] الغباري، محمد. (٢٠١٩)، المرتكزات الإقليمية لأمن مصر القومي، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٧، المجلد ٥٤، ص ٩٦-١٢٤.

- نماذج القوة الصلبة

١.دور المؤسسة العسكرية والأمنية في مكافحة الإرهاب :تعتبر المؤسسة العسكرية في أي دولة من أكثر المؤسسات قوة لذلك قام الجيش المصري بوضع خطة استراتيجية موسعة يتم استبدالها بخطط بديلة لتأمين جميع المواقع التي يُحتمل استهدافها من جانب التنظيمات الإرهابية[١] . وارتكزت الخطة على إحكام السيطرة الأمنية وسرعة الاستجابة لأية هجمات قد تتعرض لها ، فالتخطيط الاستراتيجي الأمني له أهمية كبيرة في مراحل المواجهة المتنوعة حيث يتطلب إعداداً طويلاً ويعتمد على توفير الاحتياجات البشرية والإمكانيات المادية والفنية ، والعمل على تنمية الطاقات البشرية بزيادة كفاءة رجال الجيش والأمن القيادية والفنية والميدانية ورفع مستوى الأداء. وتمتلك مصر مجموعة من ١٧٠٠ دبابة من طراز M٦٠ مقّدمة سابقاً من الولايات المتحدة ، والعديد من الدبابات السوفيتية المتبقية أيضاً ، بالإضافة الي ما لا يقل عن ٤٠٠٠ دبابة قتال رئيسية ، ما يجعلها بفارق كبير صاحبة أكبر أسطول من هذا النوع في المنطقة[٢].وقد بدأت المواجهة بين القوات المسلحة والتنظيمات الإرهابية التابعة لجماعة الإخوان لتطهير البؤر الإرهابية خاصة في سيناء. وفي ظل هذا قدمت القوات المسلحة والشرطة المدنية مئات الشهداء والمصابين فداءً للوطن ؛لذا قامت القوات المسلحة بتنفيذ عمليات عسكرية ضخمة في سيناء للقضاء على العناصر الإرهابية التي تم زرعها، وتضييق الخِناق عليها تماماً وتدمير مصادر تهريب السلاح عبر الأنفاق التي كانت الأخطر بجانب تأمين الحدود والسيطرة الكاملة عليها ، فقامت بتنفيذ عملية (نسر١) عقب عدة تفجيرات استهدفت أنبوب تصدير الغاز إلى إسرائيل ، ونشر الجيش المصري نحو ١٠٠٠ جندي في سيناء لإحكام السيطرة عليها ، وعملية (نسر٢) حيث شن الجيش المصري حملة عسكرية لتطهير سيناء من البؤر الإرهابية رداً على مقتل ١٦ جندياً مصرياً في هجوم مسلح على جنود بالقرب من معبر أبو سالم بشمال سيناء ، وتمت العملية على مرحلتين ، بهدف استثمار النجاح في المرحلة الأولى واستئصال البؤر الإجرامية بشكل كامل. كما قامت الدولة المصرية بتطوير مستوى الأمن لنصب كمائن الجيش والشرطة وتقليل الاكتظاظ لمواجهة العناصر الإرهابية بصورة مباشرة[٣].

بالإضافة إلى جهود إصلاح الشرطة خلال تصميم برنامج الشرطة المجتمعية لعرقلة تقدم الجماعات الإرهابي ونشاطاتها[٤] . فبعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بدء الجيش المصري عملية موسعة لتعقب العناصر التكفيرية في محافظات عديدة من الجمهورية وخاصة سيناء، وتم ذلك عبر عدة عمليات: الضربة الأولى في ٢٠١٤ ، عملية حق الشهيد في فبراير ٢٠١٥ ، الضربة الثانية في ٢٦ مايو ٢٠١٧ ، وعملية الواحات فبراير ٢٠١٧. كما أطلقت مصر" العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨" والتي تستهدف القضاء على الإرهاب ودحره نهائياً ، فإن الشق الأول من العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨ ركز في الجهود الأمنية للجيش المصري في الحرب على الإرهاب على الاتجاهات الاستراتيجية الثلاثة ، الشمال الشرقي ، والغربي ، والجنوبي ، أما على الاتجاه الاستراتيجي الشمال الشرقي ، فقد تم استهداف قيادات التنظيم الإرهابي بشمال ووسط سيناء وتدمير كل البؤر الإرهابية ، والقضاء على أعداد كبيرة من العناصر الإرهابية والإجرامية ، والقبض على أعداد كبيرة من المشتبه في دعمهم للعناصر التكفيرية[٥].كذلك تم تدمير البنية التحتية للعناصر الإرهابية من الأوكار والخنادق والأنفاق ومخازن الأسلحة والذخائر والعبوات الناسفة ومراكز الإرسال . أما في الاتجاهين الغربي والجنوبي، فقد تم اكتشاف وتدمير وضبط أعداد كبيرة من العربات المحملة بالأسلحة والذخائر، والمواد المخدرة وكذلك ضبط أعداد كبيرة من الأفراد أثناء محاولات التسلل والهجرة غير الشرعية من وإلى البلاد ، بالإضافة الي ملاحقة العناصر العاملة في التنقيب عن الذهب والتهريب وزراعة المواد المحذرة والتي تستخدم في تمويل الإرهاب[٦] . وقد صدر ثلاثون بياناً عسكرياً

---

[1] - Barak, R. (2019) , The Sinai Peninsula threat development and Response concept, Washington :The SAB An center for Middle East Policy ,Brookings, Number 31, pp 9-12

[2] - Borg ,R. and Williams, P. (2019), the Egyptian military :A slumbering Giant awakens, Lebanon : Carnegie middle east center, available at : http://Carnegie-mec.org (accessed 22 August2020(

[3] - Elbehie , H. (2018) , Electronic police Ambush system via vehicles drivers safety authentication system, Cairo: international journal of information technology and computer science, vol . 10 , no . 91, pp 8 – 32

[4] - Waddington, D. (2017), Aswot analysis of community policing as are form schema for the Egyptian national police to counter violent extremism, Albany: PhD, New york university, pp 102 – 157.

[٥] -الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، (٢٠١٨) ،تحليل الهيئة العامة للاستعلامات:٢٠١٨ الإرهاب يحتضر في مصر، القاهرة، متاح على: (http://sis.gov.eg

[٦] -القوات المسلحة المصرية،(٢٠١٨)، بيان رقم ٢ للقوات المسلحة المصرية ..العملية الشاملة "سيناء ٢٠١٨" ،القاهرة: بوابة القوات المسلحة المصرية، متاح على: http://sis.gov.eg/

منذ بدء العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨ ووفقاً لما ورد تم القضاء على أكثر من ٥٤٧ إرهابياً ، وتم القبض على ما يتجاوز الألف عنصر ما بين مشتبه بهم وعناصر إرهابية ، وتدمير أكثر من ٦٠٠ وكر ومخبأ تستخدمه عناصر الإرهاب للاختباء بها وإخفاء أسلحتهم. كما دمرت أكثر من ١٦٨٥ عبوة ناسفة ، وأكثر من ١٠٨٦ عربه ، و١١٧٠ دراجة نارية ، و ٤٢٠ مزرعة للنباتات المخدرة ، و١٢٠طناً من المواد المخدرة ، و٣٠ مليون قرص مخدر ، فضلاً عن اكتشاف وتدمير أكثر من ٢٠ فتحة نفق على الشريط الحدودي بشمال سيناء، وضبط محاولات التسلل والهجرة غير الشرعية[١]. وتمثلت عناصر العملية الشاملة في القوات البحرية ، والقوات الجوية ، وقوات حرس الحدود ، والشرطة المصرية ، لذلك سُميت بالعملية الشاملة كأكبر عمليات مكافحة الإرهاب في مصر كحملة عسكرية شاملة للقضاء على التنظيمات الإرهابية. ونستخلص مما سبق أن القوات المسلحة المصرية تمكنت من توجيه ضربات قوية للتنظيمات الإرهابية ، وأخذت الثأر من هجماتهم المريعة على كمائن الجيش والشرطة ، فالتنسيق المعلوماتي والأمني مع الأجهزة المعنية أسفر عن تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية في اقتلاع جذور الإرهاب والتطرف.

٢. دور المؤسسة التشريعية في مكافحة الإرهاب : انتهج المُشرع المصري نهجاً قوامه التشديد لمواجهة الجرائم الإرهابية لخطورة هذه الجرائم وما يترتب عليها من أثار كارثية ، فتنوعت العقوبات ما بين السجن المؤبد والسجن المشدد كحد أدنى له في الغالب الأعم ، وعقوبة الإعدام بالنظر إلى جسامة النتائج المترتبة عليها ، إلا أن المُشرع قرر شرطاً للتشديد هو حدوث الأثر الذي ورد في نص التجريم.

- قانون مكافحة الإرهاب المصري رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ : صادق الرئيس المصري "السيسي" في ١٥ أغسطس ٢٠١٥ على قانون مكافحة الإرهاب الذي اقترحته الحكومة وقد وافق مجلس النواب على القانون عندما راجع البرلمان في غضون ١٥ يوماً من انعقاده وطبقاً للدستور المصري .وفي الفصل الأول المادة ١ في القانون على تعريف الجماعة الإرهابية والإرهابي والجريمة الإرهابية والأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وفي المادة ٥ يُعاقب على الشروع في ارتكاب أية جرائم إرهابية بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة وتناول الفصل الثاني الجرائم والعقوبات [٢].

- قانون الطوارئ :هو قانون ينظم حالة الطوارئ ، وهو نظام استثنائي محدد في الزمان والمكان تعلنه الحكومة لمواجهة ظروف طارئة وغير عادية تهدد البلاد ، وقد تم سن قانون الطوارئ في مصر قانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨. وتم فرض حالة الطوارئ في أغسطس ٢٠١٣ خلال المرحلة الانتقالية التالية لثورة ٣٠يونيو. تم تمديد حالة الطوارئ في ظل حكم الرئيس "السيسي" حيث أعلن حالة الطوارئ في سيناء ٣ مرات متتالية لمدة ٣٥ شهر ، بدأت في نوفمبر ٢٠١٤ عقب الأحداث الإرهابية في الشيخ زويد بسيناء التي أدت لسقوط ٣٣ جندياً ، وينص قانون الطوارئ بإعلان حالة الطوارئ فيما يلي : بيان الحالة التي أعلنت بسببها ، ،وتحديد المنطقة التي تشملها، وتاريخ بدء سريانها. وتم تصديق الرئيس " السيسي" على قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الطوارئ .

-نماذج القوة الناعمة:

٣.دور المؤسسة الدينية في مكافحة الإرهاب : المؤسسة الدينية يقع عليها عبء كبير في توعية وتبصير المواطنين لسماحة الدين الإسلامي وسمو مبادئه، ونبذه العنف والتطرف ، فمن الضروري الاحتواء الفكري لمن وقع في براثم التطرف والتصدي لمظاهر الغل والإرهاب وأسبابها وذلك من خلال نشر العلم الصحيح .

وذلك من خلال أئمة المساجد والدعاة والمؤلفات الدينية السليمة التي يصدرها علماء الإسلام، مع تبصير المواطنين إعلامياً بكيفية حضور مجلس العلم وأماكنها. وأن تتضمن الكتب المدرسية دورساً حول "السلام في الإسلام" وأن السلام هو أصل الشريعة الإسلامية وأن الحرب هي الاستثناء، ولا يتم خوضها إلا لأسباب دفاعية .

[١] -عبدالرحمن ، وليد. (٢٠١٩)، الجيش المصري : ماضون في اقتلاع بذور الإرهاب بسيناء ، القاهرة: جريدة الشرق الأوسط الدولية ،العدد ١٤٧٩٤ ،متاح على: http://aawsat.com/home/article

[٢] الجريدة الرسمية المصرية ،(٢٠١٥)، قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون مكافحة الإرهاب ،القاهرة ، العدد ٣٣ ،ص٥-١٢

لذلك قامت المؤسسة الدينية بآليات لمواجهة الإرهاب، وتصاعد دورها وبخاصة الأزهر الشريف، ودار الإفتاء في المواجهة الفكرية في أكثر من اتجاه في هذا الشأن ومن أهمها مرصد الأزهر ، قوافل السلام ، المؤتمرات العالمية ،مرصد فتاوى التكفير والآراء المتشددة [١].وقامت دار الإفتاء بتدشين مجلة إلكترونية بعنوان "insight" بلغات متعددة للرد على مجلة "داعش" الإلكترونية "دابق" كما أصدرت فتاوى معتدلة بما يقدر بحوالي " ١٨ فتوى " لنشر الفهم الصحيح للدين .

٤.دور الإعلام في مكافحة الإرهاب : الإعلام له دور محوري في مواجهة الأزمات عبر مراحل مختلفة وهي مرحلة نشر المعلومات – مرحلة تفسير المعلومات – المرحلة الوقائية عن طريق تحديد الأهداف العامة والخاصة للخطط الإعلامية بإعداد الرسالة الإعلامية، وتحديد الجماهير المستهدفة، ومع التصديق بأهمية البعد الأمني لمواجهة الإرهاب واحتواء آثارها ، والسعي لاستثارة وعي الجمهور وإدراكه لخطورة الإرهاب وأهمية مواجهته والاهتمام بالمعالجات المتعمقة في مواجهة الأحداث الإرهابية[٢]. والإرهاب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإعلام ، فالهدف الأول والاستراتيجي لأي عملية إرهابية هو الحصول على تغطية إعلامية تتميز بالتمويل والتضخيم والترهيب والتخويف ، للتأثير على الرأي العام ومن ثمة التأثير على صانع القرار. وأثناء العمليات العسكرية في مصر لمكافحة الإرهاب قامت وسائل الإعلام بنقل الصورة كاملة وجميع البيانات العسكرية تم إذاعتها عبر القنوات الرسمية والخاصة في مصر ، ورصدت جميع النتائج لهذه العمليات العسكرية بالصوت والصورة[٣]. وهذا يعكس دور وسائل الإعلام المحوري في وضع خطة متكاملة وشاملة للتغلب على معالجة القضايا الأمنية ، وأهمها الإرهاب .

٥.دور المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب : المجتمع المدني هو واسطة العقد بين الدولة والمجتمع ووسيلة التواصل بينهما فالمجتمع المدني له دور فعال في مواجهة التطرف والإرهاب ، ويتوقف قيامه بدوره على قدرة مؤسسات المجتمع المدني في الالتحام بالقواعد الشعبية والخروج من إطار النخبوية الي الجماهير ، وتبني خطاب سياسي مبسط ومنهج مختلف [٤]. فالإرهاب يجب معالجته كجزء من المحتوى الموجود في المؤسسات الاجتماعية في دورات التعليم ، ويتمتع اختصاصيون التوعية والتنشئة الاج[٥]تماعية المهنية بِبُعد سياسي قوي. فالمجتمع المدني بدوره يرفع الوعي لدى أفراد المجتمع وتمكين الفئات المهمشة كأحد أدوات محاربة الإرهاب .ويتمثل في المراكز البحثية والجمعيات الغير حكومية والمجالس القومية ومنهم المركز المصري لمكافحة الإرهاب كجمعية معتمدة مقيدة برقم ٨١ لسنة ٢٠١٥، ويهدف المركز الي إعداد دراسات متخصصة في جميع المجالات لبحث سبل التغلب علي الإرهاب ، وعلاج أسباب انتشاره ، و تم إنشاء المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف بقرار جمهوري رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١٧ ، والذي يهدف الي حشد الطاقات المؤسسية والمجتمعية للحد من الإرهاب ومعالجة أثاره ويتشكل المجلس من وزراء جميع الوزارات المصرية ، ويضم بعض الشخصيات العامة ، وعقدت مصر عدة مؤتمرات وطنية تحث على توافر منصة للحوار المباشر بين الدولة المصرية ومؤسساتها المختلفة والشباب المصري عبر إطلاق الرئيس السيسي لسياسة المؤتمرات .وفي المؤتمر الوطني الثامن استعرض تطور الإرهاب وتناميه في المنطقة، وعودة مقاتلين داعش وتوصيف أوضاع الإرهاب وتأثيرها على مصر والعالم ، بالإضافة الي التكتيكات الجديدة التي تواجهها مصر[٦].

ومما تقدم يتضح لنا أن القوة الصلبة لم تستطع وحدها مكافحة الإرهاب إلا بوجود قوة ناعمة خاصة مع تطور قدرات الجماعات الإرهابية ،والجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة من خلال التنسيق بين الأجهزة الأمنية والتشريعية والمؤسسة الدينية والإعلام والمجتمع المدني،

---

[١] -الحداد ، محمد. (٢٠١٩)، معالجة الصحف الإسلامية المصرية لقضايا الإرهاب ، رسالة دكتوراه ،القاهرة : كلية الإعلام جامعة الأزهر ، ص ٩٠ – ١٢٠ .

[٢] علي ،أية محمد. (٢٠١٧)، التعرض للبرامج الحوارية التليفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى الثقة السياسية لدى الجمهور المصري ، رسالة ماجستير ، القاهرة : كلية الإعلام ،جامعة القاهرة ، ص ١١٢ – ١١٩ .

[٣] مصطفى ،هويدا. (٢٠١٨)، الإعلام ومواجهة الإرهاب دليل الممارسة المهنية، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ص ٢١٩ – ٢٢٢ .

[٤] يوسف ، حنان. (٢٠١٦)، تشاركية وسائل الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الإرهاب رؤية إجرائية في ضوء مدخل تقاسم المعرفة ،القاهرة: المنظمة العربية للحوار ، العدد ٢١، ص ٣-٤.

[٥] الجريدة الرسمية المصرية (٢٠١٧) ،قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٥لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف ، القاهرة ،العدد٢٩،ص٤-٦

[٦] الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، (٢٠١٩)، المؤتمر الوطني الثامن للشباب ..الجلسة الأولى تقييم تجربة مكافحة الإرهاب محلياً وإقليمياً ،القاهرة :مركز المنارة للمؤتمرات، متاح على : http://sis.gov.eg

لكن نحن بحاجه الي توظيف استراتيجي صحيح للقوة الناعمة الوطنية ينطلق من منصات وطنية إعلامية بوجوه جديدة وتجييش كافة المتخصصين في الشئون التربوية والتعليمية والثقافية والفكرية والدينية في هذا السياق.

خامساً: استراتيجية الرئيس " السيسي" لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي:

رغب الرئيس السيسي في تعزيز التعاون بين مصر والدول العربية لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن الأمه العربية واستقرارها ، وقد سبقت مصر كل العرب في وضع اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٨٣ ووضعت مبادئ للاتفاقية تلتزم بها الدول المبرمة على الاتفاقية وهم ٢٢ دولة عربية ، وتم إبرام الاتفاقية بالقاهرة في ٢٢ إبريل ١٩٨٣، حيث حرصت مصر دائماً على أن تتصدر المشهد في رسم استراتيجية بناءة لمكافحة الإرهاب. وتم عقد عدة قمم عربية بحضور مصر لمكافحة الإرهاب على المستوى العربي والإفريقي .

١.**على المستوى العربي** : نددت مصر في القمم العربية لجامعة الدول العربية بمكافحة الإرهاب بالتعاون العربي ضد الإرهاب من خلال القمة العربية٢٨-٢٩ مارس ٢٠١٥ ،والقمة العربية بالرياض أكتوبر ٢٠١٥، إضافة إلى التحالف العسكري بين مصر والسعودية ضد الإرهاب في ديسمبر ٢٠١٥. والقمة العربية بنواكشوط ٧ – ٨ يوليو ٢٠١٦ ،والقمة العربية بالبحر الميت ٢٩ مارس ٢٠١٧، والقمة العربية بالظهران ١٥ إبريل ٢٠١٨ [١].

فمصر كانت ومازالت الدولة الأولى التي تدعم جامعة الدول العربية كأداة رئيسية للعمل العربي المشترك ، وتدعم الأمن القومي العربي .

٢.**على المستوى الإفريقي** : ساهمت مصر في القمم الإفريقية العربية لتعزيز سبل التواصل والتعاون ودعم منظومة تبادل الخبرات والتجارب ،وتطوير آلية الشراكة بين الأجهزة المعنية بالسلم والأمن في الاتحاد الإفريقي ومنها القمة الإفريقية العربية في غينيا الاستوائية ٢٣ نوفمبر ٢٠١٦ ، والقمة الإفريقية العربية في إثيوبيا ٢٩ يناير ٢٠١٧ ، والقمة الإفريقية العربية بأديس أبابا ٢٨ يناير ٢٠١٨ [٢].وبعد ستة أعوام تقريباً من تعليق الاتحاد الإفريقي لعضوية مصر من ٢٠١٠ – ٢٠١٦ تتولى مصر رئاسة المنظمة القارية؛ حيث انتقلت رئاسة الاتحاد الإفريقي إلى مصر لأول مرة منذ عام ٢٠٠٢ ، وستنقل رئاسة المنظمة من الرئيس الرواندي "بول كاغامي" إلى الرئيس المصري " السيسي" ويُنتظر أن تهتم مصر أكثر بالقضايا ذات الطابع الأمني والاقتصادي ، خلافا لنهج "كاغامي" الذي أراد إصلاح أجهزة المنظمة الإفريقية. ولذلك عقد منتدى إقليمي عربي إفريقي في القاهرة أكتوبر ٢٠١٩ ، وأوصى بتعزيز قدرات المؤسسات الأمنية على مكافحة الإرهاب ووضع آليات لوقف التدخلات الإقليمية لبعض الدول المحيطة والمجاورة لمناطق النزاعات في الوطن العربي والدول الإفريقية ، التي تستهدف زعزعة استقرار الوطن .

٣. **على المستوى الدولي:** نادى الرئيس السيسي منذ توليه الحكم مراراً وتكراراً بمؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب ، وخروج دول الأمم المتحدة بموقف موحد ضد الإرهاب ولم يحدث. وهو صاحب أول شعار "مكافحة الإرهاب دون تمييز". ودائماً ما تكون قضية الحرب على الإرهاب حاضرة في خطابات الرئيس " السيسي" في المحافل الدولية [٣].من خلال المنظمة الدولية لمكافحة الإرهاب عام ٢٠١٥ ، ومنظمة التعاون الإسلامي ودور مصر في مجلس الأمن حيث جاءت عضوية مصر غير الدائمة في مجلس الأمن ٢٠١٦-٢٠١٧ [٤] ، ترسيخاً لدورها الرائد والمحوري كمنارة للاستقرار في الشرق الأوسط وأفريقيا ، وتأكيد لوضعيتها المتصاعدة على المستوى الدولي ، وارتكزت الجهود والتحركات المصرية داخل مجلس الأمن على مواقف ورؤى تامة والتزام أصيل تجاه استعادة أمن واستقرار المنطقة في ظل الواقع الإقليمي المضطرب ،حيث نجحت مصر في استصدار القرار رقم ٢٣٥٤ من المجلس بإجماع الآراء حول الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي ، قرار آخر رقم ٢٣٧٠ بإجماع الآراء حول منع حصول الإرهابيين على السلاح ؛والذي سبق أن نجحت في اعتماده بالإجماع كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن ، وهو القرار

---

[١] Hafez, M. (2019), the Arab league: its foundation and role in Arab regional security, PhD , international law, Ashlarq forum, pp 22.available at:- http://research.sharqforum.org.

[٢] الجالي ، محمد. (٢٠١٧) ، القمة الإفريقية الـ ٢٨ تنطلق اليوم في إثيوبيا بحضور الرئيس السيسي، القاهرة: جريدة اليوم السابع ،متاح على: http://www.youm7.com/story/2017

[٣] _ Fernaldez , D. (2016), The War on Terror in the United Nations, London: Elaph Publishing p. 60.

[٤] أحمد ، سيد أحمد. (٢٠١٦)، مجلس الأمن الدولي والإرهاب قرارات بلا فاعلية ،القاهرة: مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٠٤ ، المجلد ٥١، ص ص ١١٧-١٢٠.

الذي جاء كمبادرة مصرية في إطار جهودها الحثيثة من أجل الارتقاء بأجندة مكافحة الإرهاب داخل الأمم المتحدة بشكل عام الأمر الذي يعكس الاهتمام الخاص الذي تُوليه مصر لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب من منظور شامل يتناول مختلف أبعاد الظاهرة . كما أطلقت مصر النسخة الأولى من منتدى شباب العالم في عام ٢٠١٧، لتكون منصة عالمية تهدف الي الجمع بين الشباب الاستباقين من مختلف الجنسيات والخلفيات لمناقشة القضايا التي تهم العالم وأهمها قضية الإرهاب . فالنسخة الثانية من منتدى شباب العالم في نوفمبر ٢٠١٨ ؛خرجت بتوصيات عديدة ،ولكن الأهم التركيز على توصيات تخص دعم الدولة المصرية وجميع مؤسساتها في مجال مكافحة الإرهاب ، وتأسيس مجموعة عمل مشتركة من المنتدى العالمي للشباب لتقديم الدعم المالي والمعنوي إلى ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم .

كما شاركت مصر في العديد من المؤتمرات الدولية التي شأنها محاربة الإرهاب وهي مؤتمر مكافحة تمويل الإرهاب المنعقد في باريس[1] ، ومؤتمر ميونخ للأمن بألمانيا ١٦فبراير ٢٠١٩، والقمة العربية – الأوروبية بشرم الشيخ ٢٤ فبراير ٢٠١٩. ومشاركة مصر في الحرب على الإرهاب (داعش) ٢٠١٥[2]. فبعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في ظل عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أصدر المجلس قرار في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥ دعي الدول إلي القيام بما في وسعها لإحباط الأعمال الإرهابية ومنع تمويلها، وبات تنظيم داعش أول تنظيم تتكاتف دول العالم لمحاربته. فقد ساهمت دول التحالف ،وشاركت مصر في هذه الحرب عن طريق إرسال مساعدات إنسانية طارئة إلي شمال العراق، وقدمت التزامات وإسهامات للمساهمة في الحرب ضد الإرهاب (داعش).

_خاتمة:

يتضح من القراءة الدقيقة للدراسة خروج مصر من قائمة الدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب، حيث جاءت في المرتبة الحادية عشر لعام ٢٠١٨، مقارنة بما كانت عام ٢٠١٧ في المرتبة التاسعة ، كان ذلك من المتوقع جراء جهود الجيش المصري في مواجهة الظاهرة. حيث نجحت في خفض عدد الضحايا بنسبة تصل إلى ٩٠٪. وفي سياق متصل تغلبت مصر على التحديات التي كانت تفرض نفسها على عملية مكافحة الإرهاب. كما أثبتت التجربة المصرية في مجال مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس "السيسي" أنها الرائدة، وهي أول من سعى لتطبيق استراتيجية شاملة وفعالة لمقاومة الإرهاب على جميع المستويات، وبشتى الطرق والآليات. وارتباطاً بما تقدم نجد أن النظام السياسي المصري عهد الرئيس "السيسي" ٢٠١٤-٢٠١٨ " أثبت نجاح تطبيقه لاستراتيجية الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الرؤية المصرية في مكافحة الإرهاب تنطلق من موقف راسخ وثابت تتبناه الدولة المصرية بأن التنظيمات الإرهابية علي اختلافها تمثل تهديدا متساويا، وأنها تنهل أفكارها من ذات المعين الفكري الذي يحض علي العنف والقتل وترويع الآمنين. وفي هذا الإطار حرصت مصر علي الترويج للمقاربة المصرية الشاملة في محاربة الإرهاب، لمحاصرة هذه الظاهرة. وعلى الرغم من عدم وجود دولة في العالم أعلنت انتصارها على الإرهاب بنسبة ١٠٠٪ ؛ فإن مصر نجحت في مواجهة الإرهاب على مدار أكثر من خمس سنوات، خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ خلال تبنيها نموذجاً شاملاً لسياسات مكافحة الإرهاب على ثلاث مستويات محلياً ،إقليمياً، دولياً . ومثلت نموذجاً مُلهماً يحتذى به في هذا المجال، فالنجاح لاستراتيجية مصر في مكافحة الإرهاب حدث رغم ما تفرضه الأزمات من تحديات وتداعيات مختلفة. وكانت مصر أول الدول في عهد الرئيس " السيسي" التي نبهت لخطر الإرهاب، واستصدار قرارين بالإجماع من مجلس الأمن أثناء رئاستها للاتحاد الأفريقي يحثان عن مكافحة الإرهاب ومنع تمويله. فإن دول العالم العربية والغربية تؤيد الجهود المصرية التي تبذلها مصر في سبيل مكافحة الإرهاب ؛خاصة الحرب التي خاضتها في شمال سيناء ، ولذلك تُشِيد باستراتيجية مصر في مكافحة الإرهاب، وتعتبرها نموذجاً فعالاً للاقتضاء به في التعامل مع الظاهرة الإرهابية. وأهم آلية في استراتيجية المكافحة هي " العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨" فقد مثلت طرحاً جديداً في آليات مكافحة

[1] - final statement- international conference on combating the financing of Dash Al- Qaeda ,(2018), Paris: ministry for Europe and foreign Affairs, 25-26 April ,Available at : http://www.diplomatie.gouv.fr/en

[2] حسن، حارث. (٢٠١٥)،السياسة الأمريكية تجاه تنظيم "داعش" ،أبوظبي: مجلة سياسات عربية دورية محكمة تعني بالعلوم السياسية، العدد ١٦، ص ٣٧.

الإرهاب داخل الحدود، يختلف عن كل صور المواجهة السابقة ليس في مصر بل في العالم أجمع، حيث استطاعت تحجيم خطر الإرهاب الممتد داخل وخارج الحدود المصرية وتقليم أظافره مع نهاية عام ٢٠١٨.

_ التوصيات:

توصي الدراسة بما توصلت له من عناصر نجاح استراتيجية الرئيس " السيسي" في مكافحة الإرهاب من خلال النجاح الأمني في مواجهة القوام الرئيسي للإرهاب، والقضاء على الصفوف الأولى من قيادات التنظيمات الإرهابية، والعمل على منع ومكافحة الجرائم الإرهابية من خلال إطار قانوني وتدابير تشريعية كما ساهمت القوة الناعمة عبر ترسيخ مبادئ التعامل مع الظاهرة ، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب. واثبتت الدراسة صحة الفرضية الأساسية لها بوجود علاقة ارتباطية بين طبيعة النظام السياسي المصري واستراتيجية مكافحة الإرهاب فمع زيادة التهديدات والعمليات الإرهابية والتحديات الداخلية والخارجية زادت آليات وأساليب مكافحة الإرهاب في النظام السياسي المصري. ومن هنا خرجت الدراسة بتوصيات منها التحليل الاستراتيجي والتنبؤ بالتهديدات الناشئة بواسطة تطوير الدعم الفني والمالي والبشرى لإحكام السيطرة الأمنية ، إضافة إلى التضامن لجميع مؤسسات الدولة في إطار مكافحة الإرهاب، مع انتهاج خطة التوسع في التعاون الإقليمي والدولي في القضاء على الإرهاب.

_نتائج الدراسة:

وقد حصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

١- أن مصر من أكثر الدولة معاناة من الأنشطة الإرهابية فقد تعرضت إلى موجات متتالية من العنف المسلح من جانب بعض الجماعات المسلحة تارة كما حدث في فترة التسعينيات، أو لموجات من الإرهاب المرتبط بفكر وتنظيمات كبرى مثل تنظيم القاعدة كما حدث في العمليات الإرهابية التي شهدتها مصر منذ عام ٢٠٠٤.

٢- مثلت عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي المصري لجماعة " الإخوان المسلمين" نقطة تحول في تطور الجماعات الإرهابية وتوسع نشاط التنظيمات الإرهابية وانتشارها، ويرجع ذلك بسبب قيام الرئيس المعزول " محمد مرسى" بالإفراج عن المسجونين في قضايا العنف والإرهاب والتخريب، ومناداته بالجهاد في سوريا، وفتح الباب أمام دخول مقاتلين وجهاديين من الخارج إلى مصر فوصول الإخوان للحكم في مصر فتح الباب على مصرعيه للفكر المتطرف وزيادة عدد المجندين لدى التنظيمات الإرهابية، وتطورها.

٣- منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وعزل الإخوان عن الحكم بقرار الشعب، تصاعدت العمليات الإرهابية في سيناء، ومع وصول الرئيس " عبد الفتاح السيسي" إلى سدة الحكم في عام ٢٠١٤ توغلت هذه العمليات ووصلت إلى العاصمة ومحافظات مصر. وظهرت العديد من التنظيمات الإرهابية التي استهدفت في البداية بعض المقار الأمنية كمديرية أمن القاهرة، ومديرية أمن الدقهلية، وتطور الأمر للاغتيالات التي كان منها اغتيال المستشار "هشام بركات" النائب العام. والتركيز على استهداف رجال الجيش والشرطة ،ثم امتدت إلى المدنيين بخاصة المسيحيين.

٤- كانت مصر أول دول العالم التي تنبهت لخطورة الإرهاب، والعنف المسلح، وبدأت تحركاتها الداخلية والخارجية منذ أوائل التسعينيات ،حيث تبنى الرئيس الأسبق " مبارك" استراتيجية لمكافحة الإرهاب ركز خلالها على استخدام القانون والمشرع المصري لتجريم الإرهاب وفرض قوانين لمكافحة الإرهاب وكيفية عقابه، إضافة إلى استخدام الأجهزة الأمنية "الشرطة المصرية" لتعقب العناصر الإرهابية والمشتبه فيهم والقبض عليهم وإصدار أحكام عسكرية ضدهم، واستخدام قانون الطوارئ كأداة للمواجهة المباشرة مع الإرهاب. واستخدام الخطاب الديني ووسائل الإعلام مقتصرة على الصحافة في رصد العمليات الإرهابية وبيان مجهود الأجهزة الأمنية في القبض على المتهمين، وإنشاء جمعية رعاية ضحايا الإرهاب والعنف وبعض منظمات المجتمع المدني كآليات مواجهة غير مباشرة مع الإرهاب.

٥- وفى سياق الاهتمام الخارجي بمكافحة الإرهاب، دعم وعزز الرئيس " مبارك" التعاون الإقليمي والدولي من خلال الحث على إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٨٨، وهي المبرمة في القاهرة للتعاون بين الدول المتعاقدة لمنع ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى استخدام سياسة المؤتمرات الدولية لمواجهة الإرهاب، والندوات المنعقدة في القاهرة، والتصديق على جميع الاتفاقيات الدولية التي تكافح الظاهرة والالتزام بها.

٦- بعد صعود الرئيس "عبد الفتاح السيسي" لحكم مصر عام ٢٠١٤، تبنت التنظيمات الإرهابية استراتيجيات جديدة ومبتكرة لشن هجمات شرسة على الدولة المصرية، وذلك في ظل وجود ظروف مساعده لها على نجاحها وفى نفس الوقت تمثل تحديات داخلية وخارجية تؤثر على النظام السياسي المصري لتغيير استراتيجيته في مكافحة الظاهرة. وهذه التحديات الداخلية هي صعوبة رصد خرائط تمركز التنظيمات الإرهابية، وجسامة التهديدات الإرهابية وزيادة عدد الضحايا، وارتفاع مؤشر مصر على قائمة الدول المهددة من الإرهاب، والإرهاب العابر للحدود والانتقال بسهولة للمقاتلين والسلاح والمعدات ووجود شبكات تواصل بين التنظيمات الإرهابية في مصر والتنظيمات الدولية مثل " داعش" ، ووجود انتقادات من منظمة العفو الدولية لقانون مكافحة الإرهاب في مصر واتهام النظام بالقمع. ومن التحديات الخارجية الدعم الخارجي للإرهاب وتمويل الجماعات الإرهابية من دول معادية لمصر وأكثرهم " قطر وتركيا"، وحمايتهم لقيادات الإخوان المتهمين بقضايا عنف، والتحديات الإقليمية لِما يوجد من أزمات في دول الجوار وجعلهم بيئة حاضنة للإرهاب، ومعوقات التعاون الدولي بين الدول، وإشكالية تسليم المجرمين الإرهابيين بين الدول بسبب الخلط بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية.

٧- فى إطار جهود مصر في ظل نظام الرئيس " عبد الفتاح السيسي" خلال فترة رئاسته الأولى " ٢٠١٤-٢٠١٨" تبنى استراتيجية شاملة وفعالة لمكافحة الإرهاب تختلف عن استراتيجية الرئيس " مبارك" وتتغير في آليات القضاء على الإرهاب من حيث أن التحديات الداخلية والخارجية، وظروف تطور ونشأة الجماعات الإرهابية تختلف في هذه الفترة عن فترة التسعينات. لذلك دخلت مصر في حرب تقليدية مع الإرهاب، وفى البداية بدأت بعمليات عسكرية صغيرة "النسر، وحق الشهيد" حتى أعلنت الحرب الشاملة على الإرهاب في "العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨" ،واستمرت عشرة أشهر تقضى على البؤر الإرهابية وتكتشف مخابئ وأنفاق الإرهاب ،وتستولى على المعدات والذخائر والأسلحة التي تمتلكها الجماعات الإرهابية ،وتقضى على عناصر الصف الأول والقيادات الإرهابية إما بالتصفية أو القبض عليهم. وحققت نجاحات في هذه الحرب عبر بيانات الجيش المصري التي أعلن عنها أثناء الحرب، إضافة إلى جهاز الشرطة الذى قام بالقبض على كل متهم أو مشتبه به أو له علاقة بالجماعات الإرهابية .

٨- ارتباطاً بالفقرة السابقة استخدم الرئيس "السيسي" الأداة القانونية في الحرب على الإرهاب عبر إصدار قانون مكافحة الإرهاب عام ٢٠١٥، وعدد من التعديلات والقوانين الخاصة بتنظيم إجراءات القبض ومنع التمويل للإرهاب. مع استخدام قانون الطوارئ خاصة في محافظة شمال سيناء بسبب حالة الحرب التي أعلنتها القوات المسلحة على الإرهاب. وهذه الآليات من آليات القوة الصلبة التي استخدمتها الدولة المصرية في الحرب على الإرهاب.

٩- في نفس السياق تبنى الرئيس "السيسي" القوة الناعمة كوسيلة لا يمكن الاستغناء عنها في استراتيجية مكافحة الإرهاب عبر المؤسسة الدينية بتجديد الخطاب الديني وإصدار فتاوي تجريم العنف ومخالفته للشريعة الإسلامية، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في نشر حقائق الحرب ضد الإرهاب وبيانات الهيئة العامة للاستعلامات للعمليات الإرهابية والعمليات العسكرية، وتكذيب الاشاعات، والإعلان عن المجلس القومي لمكافحة الإرهاب ومؤتمرات وطنية وندوات للحد من الظاهرة، ومعالجة مسببات الإرهاب بالقضاء على الفقر والتهميش والاستبعاد والفكر المتطرف.

١٠- انطلقت الرؤية المصرية في مكافحة الإرهاب من موقف راسخ وثابت لتعزيز الجهود الإقليمية والدولية، وتكثيف التعاون الدولي في الحرب ضد الإرهاب عن طريق الندوات والمؤتمرات الدولية والجلسات غير الرسمية وإصدار قرارين عبر مجلس الأمن للأمم المتحدة أثناء رئاسة

مصر للاتحاد الأفريقي متصلين بالقضاء على الظاهرة الإرهابية ومنع تمويلها، هذه الاستراتيجية ساعدت مصر في التحرك على مؤشر الإرهاب العالمي.

١١- من التأمل للمشهد المصري نجد أن النظام السياسي المصري خلال عهد الرئيس " حسنى مبارك" تبنى استراتيجية لمكافحة الإرهاب عبر محاولة احتواء الجماعات الإسلامية، وتسهيل صعودهم ومشاركتهم في الحياة السياسية. أما النظام السياسي المصري في عهد الرئيس " عبد الفتاح السيسي" أعلن أن جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية نظراً للعنف الذى هددت به ومارسته ومساعدتها وتجنيدها للمقاتلين وقيامها بعمليات إرهابية داخل مصر، لذا تبنت سياسة المكافحة والحظر للجماعة الإسلامية المتطرفة واستبعادها السياسي لأسباب تتعلق بممارسات غير شرعية وعنيفة.

١٢- يتبين لنا أن استراتيجية الرئيس " السيسي" تغيرت عن استراتيجية الرئيس "مبارك" في مكافحة الإرهاب في النظام السياسي المصري نظراً لتغير أسباب ومبررات تصاعد التنظيمات الإرهابية، والعمليات الإرهابية وأنماطها الجديدة المختلفة عن السابق، وفي ظل الظروف المغايرة توجد تحديات داخلية وخارجية واجهت النظام السياسي مما جعله يتبنى استراتيجية جديدة وشاملة لمكافحة الظاهرة الإرهابية.

١٣- يتضح للباحثة صحة الفرضية الأساسية للدراسة بوجود علاقة ارتباطية بين طبيعة النظام السياسي المصري واستراتيجية مكافحة الإرهاب حيث أنه " كلما زادت التهديدات والعمليات الإرهابية، كلما زادت آليات وأساليب واستراتيجية مكافحة الإرهاب في النظام السياسي المصري"، و" كلما زادت التحديات الداخلية والخارجية، كلما زادت آليات وأساليب واستراتيجية مكافحة الإرهاب في النظام السياسي المصري"، باعتبار أن التهديدات والعمليات الإرهابية، والتحديات الداخلية والخارجية هي الدافع الذى لعب دوراً هاماً في تبنى النظام السياسي المصري في الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٨) سياسة مغايرة عن النظام السياسي المصري في الفترة من (١٩٨١-٢٠١٠) باستخدام استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب تختلف وتتغير عن الاستراتيجية السابقة في مكافحة الظاهرة محل الدراسة .

- لذلك السياسة المصرية لا تعرف موقف ثابت تجاه ظاهرة الإرهاب، بل تتغير بتغير النظام والظروف والتهديدات والتحديات التي تواجه كل نظام. وفى النهاية اكتسبت مصر من الحرب التقليدية على الإرهاب والتحالف الدولي ضد الإرهاب ثقل دولي ومكانة عالمية تؤكد قدراتها العسكرية والسياسية لمواجهة أي خطر يهدد أمنها. لذلك أصبح النموذج المصري في مكافحة الإرهاب يُحتذى به وتشيد به دول العالم وتقتدى به في حربها ضد الإرهاب.

***التوصيات**

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات : فإن الدراسة توصى بالآتي:

١. التنسيق بين مؤسسات الدولة المصرية، وتطويرها ووضع خطط استراتيجية بمعاونة مجموعة من ذوي الخبرة، ومناقشتها قبل رفعها لرئيس الدولة، ووضع رئاسة فريق لإدارة الأزمات والتعامل مع الظاهرة الإرهابية على المستوى القومي كلما اقتضى الأمر ذلك.

٢. إنشاء جهاز جديد للأمن السياسي الداخلي يتولى المهام التي تتعلق بالداخل، والتي تدخل ضمن مسئولية المخابرات العامة، ويكون خاص بقضايا العنف والإرهاب، بما يضمن تفرغ المخابرات المصرية العامة للعمل الخارجي وتفرغ الداخلية للمهام الشرطية في الداخل.

٣. وضع قواعد المكافأة والتشجيع في مجال قمع الإرهاب، وضبط مرتكبيها والتنظيمات والجماعات التي تقف وراءها، وتخطط لها وتساعدها على ارتكاب الجرائم الإرهابية.

٤. مشاركة المؤسسة التشريعية بفاعلية في قرارات الأمن القومي، ومراجعة أداء الأجهزة الرقابية بصفة دورية ومقننة، مع وضع آلية دستورية للرقابة التشريعية على كافة المؤسسات الرقابية والأمنية بما يوفر التنسيق بينهم، واستصدار قوانين جديدة وتعديل القوانين القديمة بما يتوجب مع الصالح العام للدولة والحد من الظاهرة الإرهابية.

٥. زيادة مستوى الحماية، ودرجة التأمين الفني والطبيعي لشبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" وبما يمنع إنشاء أي مواقع متطرفة تدعو للعنف والإرهاب، وبناء قاعدة معلوماتية مشتركة مع المسئولين بالجهاز الأمني المصري، لمواجهة ظاهرة الإرهاب الشبكي السيبرالي، بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المعلومات .

٦. تحليل بيئة الأداء الأمني من خلال التعرف على التهديدات والتحديات الأمنية وتحليل المتغيرات البيئية المحيطة، لصياغة خطة أمنية في نشاط مكافحة الإرهاب وتتم في إطار هيكل تنظيمي واضح بالتنسيق بين أجهزة الأمن في الدولة المصرية (الشرطة والجيش).

٧. تكثيف جهود القيادات الدينية المصرية بمحاربة الفكر المتطرف، والتعصب والتشدد، والعنف بالفكر المعتدل والوسطي، وذلك من خلال تبني الخطاب الديني الواعي والمستنير، والذي يخاطب الوجدان، ويرشد العقل، وينير البصيرة لدى الشباب المصري من ناحية، ولدى الفئة الضالة الجانحة نحو التطرف والإرهاب بما ينهي طواعية اعتناقها لمبدأ التكفير للمجتمع المصري من ناحية أخرى.

٨. فتح قنوات تواصل منتظمة مع الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لشرح أبعاد ومبررات القرارات السيادية وخلق قاعدة للفهم المشترك مع هذه الأطراف ووضع استراتيجية إعلامية للتصدي للإعلام الإرهابي، وملء الفراغ والتصدي لخطاب الكراهية.

٩. تكامل جهود المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب بالارتقاء بالمجتمع، وتحقيق الحريات اللازمة وحقوق الإنسان داخل المجتمع المصري، وتنمية متطلبات التوازن الاجتماعي وتفعيل دور المؤسسات في المجتمع المدني، للتصدي للظروف المساعدة على انتشار العنف والفكر المتطرف.

١٠. حرص مصر على المطالبة بفرض عقوبات دولية على عملية تمويل الإرهاب وإيواء عناصر إرهابية ودعم الإرهاب بالمال أو الأسلحة، وتسهيل عبور المقاتلين للمنظمات الإرهابية وتوفير الدعم اللوجيستي لهم؛ عن طريق تطوير أجهزة الاستخبارات الدولية التي تكشف عبر الأقمار الصناعية مجريات الأحداث بين الدول والجماعات المتطرفة.

١١. تشجيع مصر للجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب بالتعاون القضائي بالتزام كل دولة بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في جرائم الإرهاب، والاتفاق فيما بينهم على إسناد الاختصاص هذا للدولة الأجدر على القيام به.

١٢. مطالبة مصر بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، ويُأخذ في الاعتبار جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بالإرهاب الدولي، بهدف عقد اتفاقية شاملة لمكافحته وردعه. وابتكار جهاز لمكافحة الإرهاب ضمن منظمة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. ووضع اتفاقيات إقليمية ودولية أكثر صرامة للحرب على الإرهاب يلتزم بها جميع الدول، ويشارك فيها الجميع بما يفرضه الأمن العالمي.

الحمد لله ....وبالله التوفيق والله المستعان

***رؤية لتطوير استراتيجية مكافحة الإرهاب في النظام السياسي المصري**

إن التعامل مع الإرهاب من خلال استراتيجية قاصرة، تعكس نوعاً من التشخيص الخاطئ للظاهرة. حيث برهن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من خلال نجاحه في ترسيخ وضعه داخل المنطقة، وعلى قدرته على تجذير نفسه خلال أعوام من الحضانة المجتمعية والدولية

داخل تلك المناطق. لذا لا ينبغي أن نتجنب خطره الذى يصل إلى الدولة المصرية بدعم خارجي ،ولا يجب أن ننتظر أن تقع مصر فريسة لهذا التنظيم الدولي خاصة وجود تنظيمات إرهابية بمصر مثل " ولاية سيناء" أنصار بيت المقدس تبايع داعش وتلقب بـ"داعش سيناء".

وفى هذا السياق فالتخطيط الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب تحتاج خطة مُصاغة عبر مراحل وخطوات متعددة وتصاميم تكتيكية في إطار هيكل تنظيمي واضح كما يلى:

أولاً: مكافحة الروابط التي تنشأ بين الإرهاب والنشاطات الإجرامية الأخرى:

١- الرصد المبكر لأي كيانات إجرامية على الساحة الداخلية ذات الصلة بالكيانات الإرهابية وعناصرها واستهدافها وضبط عناصرها واتخاذ الإجراءات القانونية والأمنية تجاهها.

٢- مواصلة الجهود القانونية والأمنية لإجهاض الجرائم ذات الصلة بالتنظيمات الإرهابية مثل الهجرة غير الشرعية، وتزوير الوثائق.

٣- تطوير وتحديث إمكانيات وأساليب المكافحة بما يتلاءم مع الأشكال المستحدثة من الجرائم فضلاً عن إعداد عناصر أمنية مدربة على عمليات المكافحة وفقاً لأعلى المستويات التدريبية العالمية.

٤- التنسيق مع الوزارات المعنية بهدف تضافر الجهود في عمليات المكافحة على المستوى الوطني بما يحقق الاستقرار الأمني على الساحة الداخلية.

ثانياً: التحليل الاستراتيجي والتنبؤ بالتهديدات الناشئة:

١- إنشاء آلية وطنية معنية بمكافحة الأزمات والأحداث الطارئة بمشاركة جميع الأجهزة المعنية بالدولة.

٢- إنشاء إدارة متخصصة في الكثير من المواقع بالدولة للاضطلاع بعمليات التحليل والتنبؤ والرصد المبكر للأحداث الإرهابية.

٣- وضع الخطط المناسبة لمواجهتها بالتنسيق بين جميع أجهزة الدولة.

ثالثاً: تطوير الدعم الفني والمالي والبشرى:

١- تطوير قواعد البيانات والمعلومات وفقاً لعلوم الحاسب الآلي، وتوظيف قاعدة البيانات والمعلومات في إطار علمي مخطط بما يحقق القدرة على التوقع والرؤية الشاملة لجرائم الإرهاب.

٢- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتغطية متطلبات الخطة البشرية والتدريبية، وتدعيم التسليح والتجهيزات الفنية.

٣- دعم الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون بالإمكانيات البشرية المدربة وتطوير عمليات التدريب، وفقاً لأحداث النظم التدريبية.

رابعاً: إحكام السيطرة الأمنية:

١- تعزيز المناطق المحتمل استهدافها بدفع وحدات تأمين إضافية مجهزة في صورة دوريات متحركة تقوم بمسح تلك المواقع وفحص الاشتباهات بتلك المناطق واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهها.

٢- تعزيز التواجد الأمني داخل تلك المواقع من خلال دوريات مترجلة، ومجهزة لفحص الاشتباهات في أوساط التجمعات القائمة في المناطق المحتمل تعرضها لعمليات إرهابية.

٣- تعيين مجموعات أمنية لتأمين الأعماق الخارجية للمواقع الاستراتيجية المهمة.

٤- الاستعانة بالمجموعات الأمنية ذات المهارات الخاصة لتأمين الحدود الخارجية.

رابعاً: تطبيق القانون بالتنسيق بين الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون:

١- الاستهداف المبكر للمجموعات التنظيمية التي انشقت من التنظيمات الكبرى وإجهاض مخططاتها في مهدها.

٢- التصدي للمخططات الإرهابية التي ارتكزت على دفع مجموعات إرهابية من خارج البلاد وتحديد مواقع انطلاقها الخارجية ووسائل اتصالها، ومصادر تمويلها.

٣- تقويض البؤر التنظيمية لفصائل الإرهاب وضبط قياداتها وكوادرها المتحركة وأدواتها التنظيمية، وقطع قنوات الاتصال بينها.

٤- تكثيف جهود جهاز الأمن لتعقب الجرائم بعد وقوعها للقيام بالضبط القضائي.

خامساً: انتهاج خطة التوسع في التعاون الإقليمي والدولي:

١- إبرام اتفاقيات أمنية ثنائية لمكافحة الإرهاب مع دول أخرى تضمن تبادل أو تسليم المجرمين أو الإرهابيين المقيمين بهذه الدول.

٢- دعم عمليات التعاون الأمني مع مختلف دول العالم في مجال مكافحة الجريمة.

٣- تكثيف الجهود الإقليمية والدولية في تذليل العقبات القانونية التي تعترض طلبات تسليم بعض العناصر الإرهابية، واستبعاد جرائم الإرهاب من دائرة الجرائم السياسية التي يمتنع التسليم بالنسبة لها.

سادساً: التضامن لجميع مؤسسات الدولة في إطار مكافحة الإرهاب:

١- تجديد الخطاب الديني أمام تحديات اجتماعية وسياسية توالت عليه، من خلال التجديد في خطاب التعليم الديني الرسمي من خلال المناهج والمقررات الدينية في المدارس والجامعات، وتجديد خطاب أئمة المساجد والدعاة.

٢- تجديد الخطاب الإعلامي للوقاية من الجريمة والانحراف، والتصدي لكل ما يشكل خطراً على أفراد المجتمع ويشككهم في دينهم وثوابتهم من تيارات ومذاهب فكرية منحرفة.

٣- تفعيل الحوار الوطني بين الدولة مُمثلة في سلطتها التنفيذية والمواطنين، والحوار بين العلماء والمتطرفين، وبين العلماء وأصحاب الفكر المستنير لإذكاء روح الحوار بينهم لمحاربة التطرف والتشدد والتعصب.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أحمد ، س. (٢٠١٦)، مجلس الأمن الدولي والإرهاب قرارات بلا فاعلية ،القاهرة: مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٠٤ ، المجلد ٥١، ص ص ١١٧-١٢٠.
- إسماعيل،م. (٢٠١٦) ، خريطة الجيل الثالث من تنظيمات العنف في مصر ،القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٨،ص١١٢ .

- الجالي ، م. (٢٠١٧) ، *القمة الإفريقية الـ ٢٨ تنطلق اليوم في إثيوبيا بحضور الرئيس السيسي*، القاهرة: جريدة اليوم السابع ،متاح على: http://www.youm7.com/story/2017
- الجريدة الرسمية المصرية (٢٠١٧) ،*قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٥لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف* ، القاهرة ،العدد٢٩،ص٤-٦
- الجريدة الرسمية المصرية ،(٢٠١٥)، *قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون مكافحة الإرهاب* ،القاهرة ، العدد ٣٣ ،ص٥-١٢
- الحداد ، م. (٢٠١٩)، *معالجة الصحف الإسلامية المصرية لقضايا الإرهاب ، رسالة دكتوراه* ،القاهرة : كلية الإعلام جامعة الأزهر ، ص ٩٠ – ١٢٠ .
- السيد ،م. (٢٠١٥)، *قراءة حول تصاعد ظاهرة العنف السياسي في مصر*، القاهرة : قضايا عربية ودولية، العدد ٥١، ص ٢٩.
- القوات المسلحة المصرية،(٢٠١٨)، *بيان رقم٢ للقوات المسلحة المصرية ..العملية الشاملة "سيناء ٢٠١٨"* ،القاهرة: بوابة القوات المسلحة المصرية، متاح على: http://sis.gov.eg/
- الغباري، م. (٢٠١٩)، *المرتكزات الإقليمية لأمن مصر القومي، القاهرة: مجلة السياسة الدولية*، العدد ٢١٧، المجلد ٥٤، ص ٩٦-١٢٤.
- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، (٢٠١٨) ،*تحليل الهيئة العامة للاستعلامات:٢٠١٨ الإرهاب يحتضر في مصر*، القاهرة، متاح على: http://sis.gov.eg
- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، (٢٠١٨)،*العملية الشاملة للقوات المسلحة "سيناء ٢٠١٨"، المصرية* ، القاهرة، متاح على: www.sis.gov.eg
- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، (٢٠١٩)، *المؤتمر الوطني الثامن للشباب ..الجلسة الأولى تقييم تجربة مكافحة الإرهاب محلياً وإقليمياً* ،القاهرة :مركز المنارة للمؤتمرات، متاح على : http://sis.gov.eg
- حسن، ح. (٢٠١٥)،*السياسة الأمريكية تجاه تنظيم "داعش"* ،أبوظبي: مجلة سياسات عربية دورية محكمة تعني بالعلوم السياسية، العدد ١٦، ص ٣٧.
- رجب ،إ. (٢٠١٩)، *سياسات مكافحة الإرهاب في مصر الفاعلية والتحديات*، القاهرة: كراسات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد ٢٩٦، المجلد ٢٨، ص ٤-١٢.
- شعبان، ر. (٢٠١٩)، *مذكرة دولية توثق دعم قطر لإرهابي ليبيا*، أبو ظبي: جريدة العين الإخبارية ،متاح علي: http://al-ain.com/article/terrorism
- شعيب ،م. (٢٠١٦)، *خريف الإرهاب...والفوضى الجديدة الرايات السوداء من سيكاري إلى داعش* ،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٦١-٦٤.

- عبدالرحمن ، و. (٢٠١٩)، *الجيش المصري : ماضون في اقتلاع بذور الإرهاب بسيناء* ، القاهرة: جريدة الشرق الأوسط الدولية ،العدد ١٤٧٩٤ ،متاح على: http://aawsat.com/home/article

- علي ،أ. (٢٠١٧)، *التعرض للبرامج الحوارية التليفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى الثقة السياسية لدى الجمهور المصري* ، رسالة ماجستير ، القاهرة : كلية الإعلام ،جامعة القاهرة ، ص ١١٢ – ١١٩ .

- عودة، ج. (٢٠١٥)، *التمويل الدولي لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"* ، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،ص١١٣.

- محفوظ ،م. (٢٠١٤) ، *قطاع الأمن المصري في عام ٢٠١٣ ما بين أسئلة الثورة وإجاباتها* ، الأردن: تقرير اخباري عن التطورات في قطاع الأمن المصري خلال عام ٢٠١٣ ، مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية في الفترة٢٢-٢٣يناير، ص١١

- مصطفى ،هـ. (٢٠١٨)، *الإعلام ومواجهة الإرهاب دليل الممارسة المهنية* ، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ص ٢١٩ – ٢٢٢ .

- هلال، م. ،(٢٠١٨)، *ظاهرة الإرهاب الدولي وتأثيرها على الأمن القومي المصري بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣* ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

- يوسف ، ح. (٢٠١٦)، *تشاركية وسائل الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الإرهاب رؤية إجرائية في ضوء مدخل تقاسم المعرفة* ،القاهرة: المنظمة العربية للحوار ، العدد ٢١، ص ٣-٤.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- Barak, R. (2019), *The Sinai Peninsula threat development and Response concept*, Washington :The SAB An center for Middle East Policy ,Brookings, Number 31, pp 9-12
- Borg ,R. and Williams, P. (2019), *the Egyptian military :A slumbering Giant awakens*, Lebanon : Carnegie middle east center, available at : http://Carnegie-mec.org
- Elbehie , H. (2018) , *Electronic police Ambush system via vehicles drivers safety authentication system*, Cairo: international journal of information technology and computer science, vol . 10 , no . 91, pp 8 -32
- Elsherif ,A. (2014), *The Egyptian Muslim brother d's failures* , Washington: Carnegie Endowment for international peace, P.1.
- Fernaldez , D. (2016*), The War on Terror in the United Nations,* London: Elaph Publishing, p. 60.
- final statement- *international conference on combating the financing of Dash Al- Qaeda ,(2018),* Paris: ministry for Europe and foreign Affairs, 25-26 April ,Available at : http://www.diplomatie.gouv.fr/en
- Hafez, M. (2019*), the Arab league: its foundation and role in Arab regional security*, PhD , international law, Ashlarq forum, pp 22.available at: http://research.sharqforum.org
- Waddington, D. (2017*), Aswot analysis of community policing as are form schema for the Egyptian national police to counter violent extremism*, Albany: PhD, New york university, pp 102 – 157 .

المجلد ٠٦-العدد ١٥ ،٢٠٢٤
Vol.06, Issue15, 2024
ISSN :2628-8389

القيم التنظيميّة وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى موظفي قطاع مراكز حماية الطفولة

Organizational values and their relationship to job satisfaction among employees of the Child Protection Centers sector

إلياس الرحيوي: باحث في سلك الدكتوراه جامعة محمد الأول بوجدة، تخصص علم الاجتماع

القيم التنظيميّة وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى موظفي قطاع مراكز حماية الطفولة

Organizational values and their relationship to job satisfaction among employees of the Child Protection Centers sector

إلياس الرحيوي: باحث في سلك الدكتوراه جامعة محمد الأول بوجدة، تخصص علم الاجتماع

ملخّص:

يتناول هذا البحث موضوع القيم التنظيميّة وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى موظفو مراكز قطاع حماية الطفولة، ويبقى هذا الموضوع من المواضيع المتشعّبة، حيث تتقاطع فيها مجموعة من العلوم الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، التي يمكنها أن تُأسس لبناء علاقة جديدة بين العاملين داخل هذه المؤسسات ذات الطابع الحقوقي والتربوي من جهة، وبين المرتفقين الذين يأملون في إيجاد فضاء سليم يمكنه أن يوفّر لهم الحماية والسلامة من جهةٍ أخرى، وكلّ هذا لا يكتمل إلا بوجود الطرف الأخير، وهي الإدارة التي تحتضن كلّ هذه الأطراف، والتي تعتبر العمود الأساس في إنجاح عمليّة تنزيل القيم التنظيميّة قصد توفير الرضى الوظيفي، والذي بدوره سيأسس لنا منتوج تربوي جديد يحمينا ويحمي مجتمعاتنا من جميع الظواهر السلبيّة.

كلمات مفتاحيّة: القيم التنظيميّة، الرضا الوظيفي، مراكز حماية الطفولة.

Abstract :

The relationship between the values upheld by organizations and the job satisfaction of employees working in child protection facilities is a complex issue that involves elements of social, political, and economic sciences. This dynamic situation influences the interactions among staff in legal and educational institutions, and impacts employees' desire for a stable and supportive work environment. Importantly, the management of these facilities plays a crucial role in promoting organizational values to guarantee job satisfaction, thus establishing the framework for a new educational approach that protects both individuals and society from negative occurrences.

Keywords : organizational values, job satisfaction, child protection centres.

مقدّمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تغيرات جذريّة، وتطوّرات سريعة أثّرت على حياة الإنسان المهنيّة، والتي انعكست بدورها على مجموعةٍ من النواحي الأخرى المتعلّقة بحياتنا الاجتماعيّة اليوميّة، مما شكّل ضرورةً ملحّةً لدى العاملين بالحقل السوسيولوجي في البحث، والغور في أسباب ضعف الرضا الوظيفي، وعلاقته بالقيم التنظيميّة وإيجاد الدوافع والأسباب الحقيقيّة لهذه التموّجات التي تنعكس في دلالتها على الموظف بشكلٍ خاص، ثم على المجتمع بشكلٍ عام، ومحاولة إيجاد حلول من شأنها أن تُسهم في الرّفع من منسوب الرضى الوظيفي، عن طريق فهم وغرس ثقافة القيم التنظيميّة بالمجتمع.

فتعتبر القيم التنظيميّة أحد أهم مرتكزات العمل التنظيمي داخل المؤسسات بشكلٍ عام، حيث تُبنى عليها معظم الظواهر الصحيّة، التي من شأنها أن تنتج فردًا صالحًا ومنتجًا على المستوى الشخصي والمهني، انطلاقًا من ارتكازها على مبدأ العدالة الاجتماعيّة، ومبدأ عدم التمييز، ومبدأ احترام الوقت والعمل المشترك ضمن الفريق، ومبدأ التحفيز والتشجيع، وتجويد المردوديّة، والعمل ضمن مفهوم خلايا النحل التي تعمل بشكلٍ منظّم ومتعاون.

فالعمل بمشروع القيم التنظيميّة من شأنه أن يرفع منسوب الرضا الوظيفي لدى جميع المهنيّين، الشيء الذي يحفّز بدوره مستوى الإنتاجيّة بالجودة وليس بالكم. كما من شأنه أن يؤثر في المرفق العام والخاص بشكلٍ مباشر، وعلى المرتفق والمجتمع بشكلٍ غير مباشر.

إنّ إدراك بناء مشروع القيم التنظيميّة داخل المؤسسات ذات الطابع التنظيمي، من شأنه أن يغير مجموعةً من التوجّهات المجتمعيّة بين المنظّمة والمُرتفق والموظف، حيث إنّ العلاقة الترابطيّة التي تنطلق من هذه القيم التنظيميّة من شأنها أن تكون حافزًا مهمًّا للرضا الوظيفي، وبالتالي دافعًا لتغيير العمليّة التنظيميّة بين أفراد المجتمع. لذلك ومن خلال هذا البحث حاولنا تسليط الضوء على ماهيّة القيم التنظيميّة عبر منظور سوسيوبانورامي، وأثر هذه القيم على مهن قطاع حماية الطفولة بالمغرب (قطاع الشباب والثقافة والاتصال)، وذلك من خلال الإجابة على الإشكاليّة التالية:

هل من دور للقيم التنظيميّة في تجويد الرضا الوظيفي للعامل في مراكز حماية الطفولة؟

وقد تطرّقنا في معالجتنا لهذه الإشكاليّة لمحورين أساسيّين هما:

١_مكانة القيم التنظيميّة في المواثيق الدوليّة للعمل وحقوق الانسان.

٢_الرضا الوظيفي بين القيم التنظيميّة وإكراهات العمل داخل مراكز حماية الطفولة.

١_مكانة القيم التنظيميّة في المو اثيق الدوليّة للعمل وحقوق الإنسان:

لقد أظهرت نظم التدبير المالي تصوّرها الواقعي في إرساء مفهوم القيم التنظيميّة ضمن طريقة وضعها لمخطّطاتها الإستراتيجية، والتي يجب أن تشكّل فيها هذه القيم فضاءً هامًّا جدًّا، حيث أنّه لا يمكن بناء أي مخطط عملٍ مهنيٍّ دونما التفكير في ترشيد النفقات وفقًا للأولويّات المهنيّة، وقد نجد أحيانًا أنّ هذا البعد المادي لازال يعاني من قصورٍ في النظر داخل مرافقنا العامّة والخاصّة، بل حتى أنّ بعض المسؤولونَ في هذا الجانب يعتبرونها مخطّطات ليست ذات أولويّة، وهذا ما يجعلنا ننظر إلى الموظّف أو المستخدم من زاوية الاستعباد المعصرَن، الذي يجعل منه آلة تنتج الكم دون الكيف.

ولم تخطو نظم التربية والتكوين المهني بعيدًا في هذا المجال على المستوى التطبيقي، حيث أنّ مفهوم القيم التنظيميّة أضحى مجرّد محورًا علميًّا يمكن مناقشته دونما التأكيد على جانبه التطبيقي المتكرّر، والذي من شأنه أن يجعله محفوظًا في إسلوب و نشأة المجتمع، بل ودليلًا عمليًّا يرافق الفرد حيثما حلّ وارتحل، حتى تصبح القيم التنظيميّة مشتلًا يكبُر مع قيم الفرد بدل أن يطبّق عليه بقوّة القانون، وقد لعب الإعلام دورًا هامًّا في انتشار القيم التنظيميّة داخل المجتمع، من خلال الحث عليها ضمن مختلف وسائل الاتصال السمعيّة والبصريّة، مستهدفًا بذلك أكبر شريحةً مجتمعيّة، غير أنّ دور الإعلام لا يكتمل بشكلٍ صحيح إذا ما عمل بشكلٍ أحادي دونما دعم من جميع مكونات المجتمع، وهذا هو الشيء الذي لم يجعل له دورًا قويًّا في تسليط الضوء على موضوع القيم التنظيميّة والرضا الوظيفي كقضيّةٍ مستعجلة ضمن أولويّات العصر، أمّا على مستوى التنظيمات العمّاليّة، فقد كان لمفهوم القيم التنظيميّة الوقع القوي من حيث الدفاع وترسيخ القيم التنظيميّة، بهدف الوصول إلى مفهوم الرضا الوظيفي المبني على مبدأ العدالة الاجتماعيّة، والمقاربة التشاركيّة، وما إلى ذلك من مفاهيم الشفافيّة والمساواة ...إلخ. إلّا أنّه يُبقي الطريق طويلًا أمام هذه النظم العماليّة من مرافعات ومذكّرات ونضالات حتى تستطيع إرساء هذا المفهوم بالشكل الذي يضمن لكلّ ذي حقٍّ حقّه .

في ظل التوجّه العام لتطوير سلسلة العمل والإنتاج ضمن المؤسّسات ذات الطابع التنظيمي، أصبح البعد القيمي من أهم الركائز التي تعتمد عليها جلّ المؤسسات التنظيميّة لنجاح عملها وتجويد مردوديتها على جميع المستويات، حيث ركّزت مجموعةً من الدراسات العلميّة القديمة والحديثة منها على أهميّة القيم التنظيميّة والشخصيّة في المؤسّسات وعلاقتها بالرضا الوظيفي.

لقد اختلفت وجهات النظر حول تعريف مفهوم القيم باختلاف المرجعيّات الثقافيّة والدينيّة واستراتيجيات المؤسسات، فالمسألة القيميّة متشعبّة ومتعدّدة المشارب، وقد أشار فرانسيس وودكوك[١] إلى أنّ القيم عبارة عن معتقدات بخصوص ما هو حسنٌ أو سيء وما هو مهمٌّ أو غير مهم.[٢]

وذكر العميان بأنها "اتفاقات مشتركة بين أعضاء التنظيم حول ما هو مرغوب أو غير مرغوب في مكان أو بيئة العمل، بحيث تعمل هذه القيم على توجيه سلوك العاملين ضمن الظروف التنظيميّة المختلفة، ومن هذه القيم: المساواة بين العاملين، الاهتمام بإدارة الوقت، الاهتمام بالأداء، احترام الآخرين. الخ..."[٣].

وقد أورد المدهون والجزراوي في تعريف القيم التنظيميّة بأنها "القيم التي تعكس أو تمثّل القيم في مكان أو بيئة العمل، إذ تحمل هذه القيم على توجيه سلوك العاملين ضمن الظروف التنظيميّة المختلفة".[٤]

حيث تكمن أهميّة حضور القيم التنظيميّة في بيئة العمل كونها الأرضيّة المشتركة التي تُعزّز روابط العمل في جوٍّ من التناغم والاحترام المتبادل والتدقيق الإداري الذي من شأنه أن يرفع من جودة المرفق ويحسّن شروط العمل مع المرتفقين، كما من شأن هذه الأخيرة أن تقضي على مظاهر الريع والفساد الإداري، حيث أنّها تشكّل معيارًا للمساوات والعدل والشفافيّة والانضباط داخل إطار العمل وبين جميع المستخدمين أو المرتفقين، كما أنّ من شأنها أن تحدَّ من الصراعات المبنيّة على مبدأ التفاضل بين الأشخاص، كما أنّ القيم الوظيفيّة تهيئ الفرد للاندماج داخل المجموعة من خلال القيم الوظيفية التي توحّد وتُأطر سير العمل داخل المؤسّسة. فالتعارض بين ثنائية القيم الشخصيّة والتنظيميّة يؤدي إلى ظهور الفساد الإداري والأخلاقي، ممّا ينعكس سلبًا على أهداف المنظّمة ويعيق تقدّمها.[٥]

لكن يبقى ما نشاهده اليوم من تظاهراتٍ داخل فضاءآت العمل تتراوح بين صراعات وخلافات وظلم إداري يسود عالم المرتفقين من جهة، وفريق العمل من جهةٍ أخرى، وبين نجاحات وتوافقات واحترام ومساواة يضعنا أمام مجموعةً من القضايا الآنيّة التي يتخبّط فيها مجتمعنا اليوم، والتي تضعنا أمام مجموعةً من التساؤلات التي نريد أن نجد لها إجابةً علميّةً تمكّننا من فهم مدى تأثير القيم التنظيميّة على الرضا الوظيفي بشكلٍ عام.

لقد كان للقيم التنظيميّة حضورًا هامًّا في المواثيق الدوليّة للعمل وحقوق الانسان نظرًا لما تلعبهُ من أدوارٍ رئيسيةٍ في إرساءِ مبدأ العدل والمناصفة وعدم التميز بين الافراد، كما أنّها تعمل على تسريع عجلة عمل المنظّمات والهيئات العمّالية في جوٍّ يتيح للموظفين فرصة العطاء والتميّز، وتقديم منتوج يليق بالمرتفق على مستوى الشكل والمضمون، ويحفظ كرامة المرتفق من جهةٍ والموظف من جهةٍ أخرى، فقد نصّت الاتفاقيّة الدوليّة لحماية حقوق جميع العمّال المهاجرين وأسرهم حيث جاء في المادة١ لهذه الاتفاقيّة.

---

[١]– فرانسيس، ديف؛ وود كوك، مايك.. تأليف القيم التنظيمية. معهد الإدارة العامة للبحوث (١٩٩٥).

[٢]– عبد الرحيم عاطف جابر.. أثر القيم التنظيمية للمديرين على التوافق التنظيمي وقيم العمل (دراسة كمية على عدد من المديرين). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ص٣٣(٢٠١٤).

[٣]– العميان، محمود سلمان. السلوك التنظيمي في مؤسسات الأعمال. عمان، دار وائل. (٢٠٠٢).

[٤]– التركي، صالح تركي، ، واقع القيم التنظيمية في مستشفيات القطاعين الحكومي والأهلي، دراسة ميدانية مقارنة القيم في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، جامعة الملك سعود(٢٠٠١م).

[٥]- عبد الرحيم، عاطف جابر.. أثر القيم التنظيمية للمديرين على التوافق التنظيمي وقيم العمل (دراسة كمية على عدد من المديرين). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،ص ٣٣(٢٠١٤).

تنطبق هذه الاتفاقيّة باستثناء ما ينصّ عليه خلافًا لذلك فيما بعد، على جميع العمّال المهاجرون وأفراد أسرهم دون تمييز من أي نوع، مثل التمييز بسبب الجنس، أو العنصر، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو المعتقد، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي، أو العرقي، أو الاجتماعي، أو الجنسية، أو العمر، أو الوضع الاقتصادي، أو الملكيّة، أو الحالة الزوجيّة، أو المولد، أو أي حالة أخرى.[١]

كما استطاعت منظّمة العمل الدوليّة التي جاء تأسيسها بناءً على مجموعةٍ من الحركاتِ الاحتجاجيّة وعدم الرضى عن الشروط التي يشتغل فيها الأفراد أو الجماعات داخل منظّماتهم أو مؤسّساتهم التابعين لها،

أن تقوم ببناءِ عهدٍ جديد من المعايير والمبادئ والقيم الوظيفيّة التي من شأنها أن تكوّن نقطة انطلاق جديدة في عالم القيم التنظيميّة التي أجمعت عليها جلّ الدول، والتي صادقت عليها أيضًا الدول المنطويّة تحت لواء منظّمة العمل الدوليّة، وقد كان من أبرز هذه الاتفاقيّات والتي تتعلّق بموضوع بحثنا هذا:

اتفاقيّة الحريّة النقابيّة وحماية حق التنظيم ، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)

اتفاقيّة المساواة في الأجور ، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)

اتفاقيّة التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)[٢]

هناك علاقةٌ وثيقةٌ بين الإعلام ومنظومة القيم والأخلاق في المجتمع، فوسائل الإعلام تلعب دورًا مهمًا في المجتمعات فهي التي تنقل أنماط التفكير والقيم والأفكار والمعرفة، ولذلك فهي تسهم بخلق جانب مهم من الثقافة المجتمعيّة، كما تمثّل طريقة حياة الشعوب التي تعبّر عنها، وقد حاول المختصّون بالاتصال بين القيم المجتمعيّة ووسائل الإعلام تحديد دور هذه الوسائل في المجتمع وتأثيرها عليه، وقد رأى بعضهم أنّ وسائل الإعلام تراقب البيئة الاجتماعية بواسطة تجميع المعلومات ثم طرحها على الناس، وبذلك تُمكّن المجتمع من مواكبة تغيّرات الظروف، كما يرى المختصّون أنّ وسائل الإعلام تزيد من تماسك أجزاء المجتمع الواحد، لتصبح استجابته أسرع في حال واجهته تحديات من البيئة المحيطة به، وذلك من خلال إيجاد رأي عام وموحّد ووطني.[٣] كما تنقل وسائل الإعلام التراث المجتمعي بين الأجيال، وتقوم وسائل الإعلام بعمليّة تبادل للأفكار والآراء بين أبناء المجتمع، وذلك من شأنه أن يُضفي الشرعيّة على الوضع العام في المجتمع، وتدعم وسائل الإعلام المعايير العامّة السائدة في المجتمع، فتعاقب كلّ من خرج عن هذه المعايير، فهي تفضح السلوكيّات المنحرفة من أجل الحفاظ على القيم المجتمعيّة وتقوم وسائل الإعلام بخلق المثل المجتمعي، من خلال تقديمها للنماذج الإيجابيّة في ما يتعلق بأمور الحياة أو الفن أو الثقافة، ولا بدّ من الإشارة للدور الهام لوسائل الإعلام في تنشئة المجتمع والمساعدة على توحيده على قاعدة مشتركة من الخبرات الجماعيّة والقيم، ويكون للإعلام الدور الأهم في الإسهام بالحملات التوعويّة والاجتماعيّة، وبشكلٍ خاصّ في حال وجود أزماتٍ اقتصاديةٍ أو سياسيةٍ أو في حالات الحروب، إذن فللوسائل الإعلاميّة الدور المهم والأثر البالغ في دعم البناء الثقافي والاجتماعي للمجتمع، وعدم وجود أي خلل في منظومته الأخلاقيّة والقيميّة.[٤]

٢_الرضى الوظيفي بين القيم التنظيميّة وإكراهات العمل داخل مراكز حماية الطفولة

يعد الرضى الوظيفي من أحد أهم أسباب النجاح المهني على مستوى المردوديّة والنجاعة، حيث لا يمكن الحديث عن منظّمة أو إدارة ناجحة في ظل غياب مكونات مناخ الرضى الوظيفي، والذي يعتبر بمثابة أحد أهم المؤشرات الإيجابيّة على مجموعةٍ من التفاعلات التي تربط مختلف

---

[١]- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم١٥٨/ اعتمدت بقرار الجمعية العامة ٤٥المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠

[2]https://www.ilo.org/global/standards/introduction-to-international-labour-standards/conventions-and-recommendations/lang--en/index.htm اطلع عليه بتاريخ ٢٢ / ٠٣ / ٢٠٢٤ الساعة ٢٢: ٥٨

[٣]- "أثر الخطاب الإعلامي في القيم الاجتماعية"، www.islamweb.net، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٤/٠٣/٠٦ على الساعة ٢٣:٠٠

[٤]" أثر الخطاب الإعلامي في القيم الاجتماعية"، www.islamweb.net،اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٤/٠٣/٠٦ على الساعة ٢٣:٠٠

العلاقات الإداريّة والاجتماعيّة والتنظيميّة بين أعضاء نفس المنظّمة أو الإدارة أو غيرها من الفضاءات المشتركة، حيث يعرّف إدوين لوك Locke Edwin الرضا الوظيفي بأنّه " الحالة العاطفيّة الإيجابيّة الناتجة عن تقييم الفرد لوظيفته، أو ما يحصل عليه من تلك الوظيفة "[١]

أمّا بالنسبة لسميث: يرى بأنّ مدلول كلمة الرضا تعني التجاوب الموجود بين العامل والعمل الذي يشغله، والرضا عن العمل ينتج عندما يتجاوب العمل مع احتياجات العامل[٢].

ومن خلال هذه التعريفات التالية، نجد أنّ الرضى الوظيفي ينقسم إلى قسمين أساسيّين:

أولًا:

البعد الوجداني: وهو أحد الأساسيّات التي تعكس مدى قابليّة الموظف لانكبابه على عمله بأريحيّةٍ تامّة، بل وأيضًا بوجود عنصر التشويق والإثارة.

ثانيًا:

البعد المهني: حيث يبرز لدى المستخدم هنا ملامح الإبداع والتألّق في الوظائف التي تطلب منه، أو التي يقوم بها بشكلٍ تطوّعيٍّ واحترافيٍ خارج الإطار المطلوب منه.

إنّ مقياس فعاليّة الإدارة مرتبط بأدائها والمعايير التي حدّدتها كأهداف، وبخصوص العنصر البشري فالمقياس هو أدائه على المستوى الوظيفي وهل يحقّق الأهداف المسطّرة، إلّا أنّه يغيب في الإدارة في بعض الأحيان مقياس يجعلها تلجأ للرضا الوظيفي كأحد العوامل لتحقيق الأمن النفسي و الوظيفي الذي ينعكس بالإيجاب على الأداء.

إنّ الشعور بالاطمئنان والراحة النفسيّة على المستقبل له أثره الفعال و الإيجابي على أداء الموظف لمهامه، بحيث يعود بالنفع على المرفق العام و كذا المرتفقين. ويعتبر الرضا الوظيفي من بين أهم المواضيع التي يُعنى بها علم الإدارة نظرًا لارتباطه الوثيق بالمردوديّة والإنتاجيّة. وفي حديثنا عن الإطار العام للرضا الوظيفي نبيّن مفهوم الرضا الوظيفي وأهميته في مطلبٍ أول؛ ثم أنواع الرضا الوظيفي وخصائصه في مطلبٍ ثانٍ.

إنّ الرضا الوظيفي من بين أهم الموضوعات التي لقت اهتمامًا كبيرًا لدى الباحثين في العلوم الإداريّة، وقد شاع مصطلح الرضا الوظيفي في الأوساط الإداريّة؛ خاصّةً في الإدارةِ الخاصّة منذ الثلاثينات من القرن الماضي[٣].

فالرضا هو ضدّ السخط، فقد عرّفه بعض العلماء على أنّه المشاعر التي يشعر بها الموظّف أثناء تأديته لمهامه، وتحدَّد درجة الرضا بناءً على مجموعةٍ من التوقّعات، لعلّ أبرزها ما ينتظر بلوغه و الحصول عليه و ما يحصل عليه بالفعل.

بينما عرّفه البعض على أنّه شعور نفسي وإشباع للحاجيّات و الرغبات من محيط العمل و العمل على الخصوص، ممّا يجعل الفرد يشعر بالانتماء والمؤثرات البيئيّة والخارجيّة ذات العلاقة[٤]".

إنّ الرضا الوظيفي هو عبارة " عن الشعور الإيجابي أو السلبي للفرد، ويرى البعض أنّه العامل تجاه بيئة العمل، ودرجة قناعته بأنّ ما يتقاضاه من مكافئات ماديّة ومعنويّة مناسبة مقابل جهوده التي يبذلها في العمل. [٥]"

---

[١] فوزية خباز، أثر الرضا الوظيفي على أداء المورد البشري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذ م ، كرة ماستر (غير منشورة)في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ٢٠١٤/٢٠١٥ ٩ص

[٢] بودون نبيلة،محددات الرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري في اطار نظرية دافيد ماكليلاند للدافعية ذ م ، كرة ماجستير (غير منشورة) ، تخصص علم النفس التنظيمي وتسيير الموارد البشرية ، جامعة محمود منتوري ، قسنطينة ص٤ ٢٠٠٧ /٢٠٠٦،

[٣] منى الحاج: الرضا الوظيفي لدى العاملات في العلاقات العامة في بعض المؤسسات الإماراتية ؛ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 19ص 189

[٤] د. ناصر العديلي: السلوك الإنساني والتنظيمي ، معهد الادارة العامة ، الرياض ١٩٩٥م ص١٨٩.

[٥] د. بشرى عباس محمد: تأثير الرضا الوظيفي في الأداء المنظم، دراسة تحليلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العراق العدد ٨١ص ٢٦٢.

في حين يعتقد آخرون أنّ الرضا الوظيفي يكمنُ في موقف الفرد تجاه العمل الذي يؤدّيه، و هذا راجعٌ الى أنه يكون راضٍ عن الاجر الذي يتلقّاه، و كذا رئيسه و زملائه، أو هو درجة شعور الفرد بمدى اشباع الحاجات التي يرغب في اشباعها من وظيفته الحالية[١].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أنّ خصائص الرضا الوظيفي تكمنُ في :

الرضا الوظيفي كإحساسٍ كامنٍ باطني يتبلور من خلال سلوكيّاته إبان قيامه بعمله.

هو أمرٌ نسبي يختلف من موظفٍ لآخر نظرًا لاختلاف العوامل التي تحيط بالموظف، ومدى تكيفه مع العمل، والعلاقة مع الرؤساء و الزملاء.

لكن يعتبر الرضا الوظيفي رغم نسبيّته يضلّ مرتبطًا بشكلٍ كبير بالأجر، لأنه مشبعٌ لحاجاته ومحققًا لرغباته وطموحاته.

فالرضا الوظيفي ينقسم الى نوعين: الأول هو الرضا العام المتعلّق بالمنظور الشامل للموظف لعمله؛ هل هو راضٍ أم لا، لكن هذا النوع لا يسمح بمعرفة حيثيّات هذا الرضا و مكوناته و كذا الجوانب التي يحبّذها، والأخرى التي يفضّل أن يتم تغييرها، والنوع الآخر الرضا النوعي؛ ويشير إلى رضا الموظف عن كلّ جانبٍ من جوانب عمله بشكلٍ مستقل؛ وتتمثّل تلك الجوانب في سياسة الادارة التي يعمل تحت مظلتها.

ويمكن إجمالها في الحماية الاجتماعيّة والأجور والترقّي، وهذا النوع يفيد في تمكين الباحثين في الوقوف على العوامل التي تسهم في خفض الرضا أو زيادته[٢].

إذ يمكن القول أنّ الرضا الوظيفي يعتبر مهمًّا لتفاني الموظف أثناء القيام بعمله، لأنّ الموظف يقضي مجمل وقته في العمل، الأمر الذي يجعل الوصول إلى قناعة ورضا الموظف عن عمله أمرًا ذو أهميّة كبيرة لآثاره الإيجابيّة على الموظف ذاته وعلى المنشأة التي يعمل بها والمجتمع الذي يعيش فيه بشكلٍ عام.

فالموظف الراضي عن عمله سيتمكّن من تطوير قدراته التي ستجعل أدائه متميزًا، بحيث سينعكس على النتائج المحقّقة داخل المرفق العام الذي يشتغل به وأيضًا على المرتفقين الذين يستفيدون منه.

هنالك عوامل عديدة تؤثر في الرضا الوظيفي للعامل بالقطاع العام، وعلى الرغم من ذلك يوجّه شبه اتفاق على المجالات الواسعة التي يكون فيها إرضاء الموظف العام ضروري، ويمكن القول أنّ العوامل المؤثرة عديدة ويمكن إجمالها في:

العوامل الشخصيّة: مرتبطة بالخصوص بالمهارات والإمكانيّات التي يتوفر عليها الموظف وترتبط بالخصوص بمستوى الدافعية لديه، لعلّ أبرزها تقدير الذات والمكانة الاجتماعية، لا شكّ أنّ طبيعة الوظيفة والمركز الذي يشغله الموظف العام ونظرة المجتمع لتلك الوظيفة، كل ذلك له دورًا مهمًّا في تحقيق واحترام لذاتيّة الموظف وشخصيّته.

تليها العمر والخبرة المهنيّة؛ أي الفترة الزمنية التي قضاها بالعمل، وتشير الدراسات إلى أنّ مدّة الخبرة المهنيّة من العوامل التي تعتبر الأكثر ثباتًا في توقع حدوث الرضا عن العمل[٣].

القدرات الخاصّة: كل موظف يتميّز بقدرات معيّنة تساعده على أداء مهامّه، لكن في المقابل تكون لديه نقاط ضعف، و بالتالي فكلّ موظفٍ مختلفٍ بإمكانيّاته، و قد يتميّز بقدراتٍ لا يشتركُ معه غيره فيها تؤهله للقيام بواجبات وظيفته و يمكن تقسيمها إلى:

قدرات بدنيّة: فقد تحتاج الوظيفة الى قدرات بدنية للقيام بها، بحيث يكون محتاجًا للقوّة والمرونة لتحريك الأجسام بسرعة من وضعيّة لأخرى، والقدرة على التحمّل، وتعنى مقدرة الموظّف على ممارسة أعمال وظيفته لأوقاتٍ طويلة وتحمّل أعبائها والصبر عليها.

---

[١] إيمان جوده، ورنده الباقي: العلاقة بين البيروقراطية، ضغوط العمل، وعدم الرضا، دراسة حالة (مجلة العلوم الإدارية؛ جامعة الملك سعود؛ الرياض؛ ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م المجلد (١٥) ؛ العدد (١) ؛ ص ٧٠.

[٢] طريف شوقي فرج : السلوك القيادي وفاعليته الإدارية؛ دار غريب للنشر والتوزيع؛ القاهرة ٢٠٠٢م، ص ٢٢١.

[٣] وجدي محيسن : مدى رضا الموظفين العاملين في مؤسسات وكالة الغوث في قطاع غزة عن أنظمة التعويض والحوافز ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين ، ٢٠٠٤م ص ٥٨.

القدرات الذهنيّة: وهي ترتبط بقدرات الموظف على أداء واجبات وظيفيته؛ وتتفاوت الحاجة إلى هذه القدرات باختلاف نوع الوظيفة ودرجة الموظف داخلها، فبالنسبة لمستويات الإدارة العليا تحتاج إلى قدرٍ كبيرٍ من هذه القدرات، لأن أي قرار يحتاج بطبيعة الحال إلى تفكير معمّق وتحليل للمعلومات[١].

إنّ الرضا الوظيفي في المغرب مرتبطٌ كما هو الشأن في بلدان أخرى بمجموعةٍ من الشروط المتعلّقة بظروف العمل داخل المؤسسة، وكذا العلاقات المهنية مع الزملاء، وأيضًا الأجر مقابل العمل والذي يختلف من مهنة الى أخرى، ثم أخيرًا وليس آخرًا الخطر الذي يواجه الموظّف أثناء أداء مهامه.

ندرة المراجع فيما يخص الظروف المهنية في مراكز حماية الطفولة، جعلتنا أمام صعوبة تقديم معطيات علميّة متعلقة بهذه الفئة التي تؤدي مهام ليست بالهيّنة، نظرًا لندرة الموارد البشريّة بقطاع الشباب عامّة، و هذه المراكز ساعدت وبعد الإعتماد على استطلاع رأي العاملين بأحد مراكز حماية الطفولة بفاس، فإن المربين المتخصّصين عددهم قليل مقارنةً بعدد النزلاء، و بالتالي فالقيام بالمهام المنوطة إليهم يعد من الأمور الصعبة إن لم نقل مستحيلة، بالإضافة الى وجود فئات من النزلاء تدخل ضمن الفئات الصعبة وأيضًا الجانحين، أي أنّه وجب الاشتغال مع كلّ فئةٍ على حدة، ممّا يشكّل خطورةً على المربي، وبالتالي ظروف عملٍ مزرية تؤرّق العاملين بهذه المراكز، بحيث نجد تذمّر العديد منهم من الظروف الصعبة، وبالتالي فالرضا الوظيفي شبه منعدم، لأنّ العمل لا يوازيه أجرًا ملائمًا من جهة، و من جهةٍ أخرى غياب الموارد البشريّة يثقلُ كاهل المربين الذين يعملون لساعاتٍ مضاعَفة، و هذا ما يؤثر على مردودهم المهني الذي هو الآخر يجعل تحقيق السياسات العمومية المرتبطة بإدماج فئة الأطفال الجانحين عمليّةً صعبةً للغاية.

خاتمة:

إنّ المنحى المهني الذي تتّجه فيه أغلبيّة المؤسّسات ذات الطابع التربوي التي تتبنّى القواعد الأساسيّة للمقاربة التشاركيّة في بناء وتسيير هذه المراكز ذات الخصوصيّة الأمنيّة والتربويّة، هو تصحيح المنطلق الأساسي الذي تنبثق منه جميع المشاريع التربويّة للمرتفق والمؤسسة، وبالتالي يتم التركيز على تأسيس ميثاق القيم التنظيميّة من منظورٍ تشاركيٍّ ديمقراطي، يهدفُ إلى إنجاحِ أدوارِ جميع الأُطر العاملة بشتّى تخصّصاتها، كما تروم هذه القيم التنظيميّة إلى توفير مناخًا هامًّا من الرضا الوظيفي الذي يسنح للأُطر العاملة من تقديم خدماتٍ ذات جودةٍ عالية، ولمنتوجٍ تربويٍّ من شأنهِ أن يخفّفَ عن المرتفق من جهةٍ وعلى المجتمع من جهةٍ أخرى، غير أنّ تنزيل هذه القيم التنظيمية داخل مراكز حماية الطفولة يبقى رهينًا بمجموعةٍ من العوائق البيروقراطيّة والسياسيّة، والتي تتّصل من جهةٍ أخرى بمشروعٍ شموليٍّ للمجتمع في إطار استراتيجيّةٍ مدمجةٍ تهدف إلى بناءِ مؤسّساتِ دولةٍ نموذجيةٍ تلتزم بقيمها التنظيميّة وتؤمن بأنّها هي القنطرةُ الأولى للتوجّهِ اتّجاه الأمم الناجحة شكلًا وموضوعًا.

فتماشيًا مع الاتفاقيّات والمعاهدات الدوليّة وأيضًا الترسانة القانونيّة للمشرع المغربي، والتي تجلّت في مدى احترام القيم التنظيميّة ضمن المواثيق الدوليّة للعمل وحقوق الإنسان، التي جاءت بعد معاناةٍ طويلةٍ للعمّال والموظفين من التمييز العنصري والتطرّف العرقي وإهدار الكثير من الجهد المادي والمعنوي للوصول إلى هذه الترسانة التشريعيّة، والتي لازالت جدًا متواضعةً مقارنةً مع الانتهاك الصارخ لحقوق الموظفين والعمّال على المستوى المحلي والإقليمي، كما أظهرت لنا مدوّنة العمل المغربيّة من خلال التشريعات التي سنّتها، والمتعلقة بالقيم التنظيميّة التي من شأنها أن تكون أداةً وحافزًا للعمّال في زيادةِ الإنتاجِ وتحقيقِ المساواة وانخراط المشغّلين في سن مقاربةٍ تشاركيّة تُبنى على مبدأ الربح للكل وترسيخ مفهوم الانتماء للعمل، غير أنّها لم ترقى بعدُ إلى تطلّعاتِ هؤلاءِ العمّال والمهنيّون، حيث أنّه لازلنا نعيش بشكلٍ مضطَربٍ بين مبدأ قانون الغاب حفاظًا على المصالح الاقتصادية للطبقة الرأسماليّة، وبين التسويات الشكليّة التي يصعُب فيها أن تطبّق التشريعات الدوليّة بمفهومها الصحيح، وكما أنّ التشريعات الجنائيّة لم تَسلم هي أيضًا من هذا التخبّط الواضح بين تطبيق القانون الجنائي من جهةٍ وتنزيل القيم التنظيميّة من جهةٍ أخرى، وحفاظًا على التوازنات الماكرو اقتصادية التي دائمًا ما تظهر في اللحظات التي يجب فيها أن يتقدّم مفهوم

[١] محمد سعيد سلطان: السلوك التنظيمي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٤م ص ١.

تنزيل القيم التنظيميّة داخل إطاره القانوني، والذي من شأنه أن يكرّس لنا ثقافة الإنتماء والعمل والإنتاجيّة والمساواة والعدل وما إلى ذلك من قيمٍ فاضلةٍ من شأنها أن ترفع المجتمع إلى أعلى المستويات الاقتصاديّة السياسيّة والاخلاقيّة، كما عملت التشريعات الإدارية من جهتها على محاولة تخليق المجتمع من خلال تخليق الحياة الإداريّة، بفرضِ القيم التنظيميّة ضمن قوانينها الإداريّة، حتى تنعكس على إنتاجيّة الموظف وصورة الإدارة وتحسين الخدمات المقدّمة. غير أنَّ هذا الاجتهاد الإداري لازال يفتقد لنوعٍ من التخطيطِ والتنفيذ الإستراتيجي الذي ينبني على مبدأ الكل سواسية أمام القانون الإداري، حيثُ لازال التسيّب الإداري سيد الموقف بامتياز، رغم جلّ المذكّرات والمراسيم التي تنصّ على تنفيذ مجموعةٍ من القيمِ التنظيميّة، وقد تميّز الدستور المغربي بتقديم صورةٍ جيدةٍ ضمن فصوله الرسميّة، حيث أشار إلى أنّ تطبيق مبدأ القيم التنظيميّة داخل المرافق العامّة والخاصّة هي نقطة تحوّل إيجابيّة في بناءِ مغرب الديمقراطيّة والحداثة ونبذ التطرف والعنصرية وتشجيع الإنتاج والمردودية وتحفيز الطاقات التي تستحق.

المراجع

- محمد سعيد سلطان: السلوك التنظيمي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٤م.
- فرانسيس، ديف؛ وود كوك، مايك، تأليف القيم التنظيمية، معهد الإدارة العامة للبحوث (١٩٩٥).
- عبد الرحيم عاطف جابر، أثر القيم التنظيمية للمديرين على التوافق التنظيمي وقيم العمل (دراسة كمية على عدد من المديرين). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (٢٠١٤).
- العميان، محمود سلمان، السلوك التنظيمي في مؤسسات الأعمال. عمان، دار وائل، (٢٠٠٢).
- التركي صالح تركي، واقع القيم التنظيمية في مستشفيات القطاعين الحكومي والأهلي، دراسة ميدانية مقارنة القيم في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، جامعة الملك سعود(٢٠٠١م).
- عبد الرحيم، عاطف جابر، أثر القيم التنظيمية للمديرين على التوافق التنظيمي وقيم العمل (دراسة كمية على عدد من المديرين). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (٢٠١٤).
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم١٥٨/ اعتمدت بقرار الجمعية العامة ٤٥المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠.
- فوزية خباز، أثر الرضا الوظيفي على أداء المورد البشري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كرة ماستر (غير منشورة) في علوم التسيير ، تخصص تسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٤/٢٠١٥.
- بودون نبيلة، محددات الرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري في اطار نظرية دافيد ماكليلاند للدافعية ذ م ، كرة ماجستير (غير منشورة) ، تخصص علم النفس التنظيمي وتسيير الموارد البشرية ، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٧ /٢٠٠٦.
- منى الحاج: الرضا الوظيفي لدى العاملات في العلاقات العامة في بعض المؤسسات الإماراتية ؛ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 19.
- ناصر العديلي: السلوك الإنساني والتنظيمي ، معهد الادارة العامة ، الرياض ١٩٩٥.
- بشرى عباس محمد: تأثير الرضا الوظيفي في الأداء المنظم، دراسة تحليلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العراق العدد ٨١.
-إيمان جوده، ورنده الباقي: العلاقة بين البيروقراطية، ضغوط العمل، وعدم الرضا، دراسة حالة (مجلة العلوم الإدارية؛ جامعة الملك سعود؛ الرياض؛ ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م المجلد (١٥) ؛ العدد (١).
- وجدي محيسن : مدى رضا الموظفين العاملين في مؤسسات وكالة الغوث في قطاع غزة عن أنظمة التعويض والحوافز ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين ، ٢٠٠٤م.

_ اطلع عليه بتاريخ ٢٢ / ٠٣ / ٢٠٢٤ الساعة ٢٢: ٥٨
- "أثر الخطاب الإعلامي في القيم الاجتماعية"، www.islamweb.net، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٤/٠٣/٠٦ على الساعة ٢٣:٠٠
- أثر الخطاب الإعلامي في القيم الاجتماعية"، www.islamweb.net،اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٤/٠٣/٠٦ على الساعة ٢٣:٠٠

المجلد ٠٦-العدد ١٥ ،٢٠٢٤
Vol.06, Issue15, 2024
ISSN :2628-8389

سؤال الفاعلية في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

The question of effectiveness in the Arab Convention to Combat Terrorism

يوسف الهيشو

باحث في الدكتوراة/ علوم سياسية وعلاقات دولية

جامعة الحسن الثاني. الدار البيضاء

سؤال الفاعلية في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

The question of effectiveness in the Arab Convention to Combat Terrorism

يوسف الهيشو
باحث في الدكتوراة/ علوم سياسية وعلاقات دولية
جامعة الحسن الثاني ـ الدار البيضاء

ملخص

شكلت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب برعاية جامعة الدول العربية حدثا تاريخيا هاما خلف وقعا محمودا سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، مجسدا صورا من الرضى والثناء الدولي لصالح الجامعة في مواجهة ظاهرة الإرهاب التي ضربت مختلف دولها إن لم نقل جميعها، هادفا إلى زعزعة استقرارها وتقويض أمنها القومي العربي وضرب مصالحها الحيوية،

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على آليات مكافحة الإرهاب في الاتفاقية العربية لعام ١٩٩٨، من خلال الآليات الأمنية كتبادل المعلومات، وتبادل الخبرات، والتحريات والآليات القضائية كتسليم المجرمين، والإنابة القضائية، والتعاون القضائي، والأشياء المتحصلة عن الجريمة وضبطها ومعاينتها، وتبادل الأدلة، بالإضافة إلى تدابير المنع والمكافحة التي تم فرضها على الدول المتعاقدة، كما سعت الدراسة أيضا إلى إبراز الأهداف الاستراتيجية التي عملت الاتفاقية على تحقيقها مع بيان قوة التشريعات العربية في مواجهة الإرهاب وفق ما تنص عليه مبادئ القانون الدولي.

فما هي مضامين هذه الاتفاقية؟ وما هي الاستراتيجيات الموازية التي تضمنتها؟ وإلى أي حد استطاعت أن تكون فعالة في الحد من آفة الإرهاب والجرائم الإرهابية؟

الكلمات المفتاحية: مكافحة الإرهاب ـ الاتفاقية العربية ـ الاتفاقيات الدولية ـ الأمن القومي

Abstract

The Arab Convention to Combat Terrorism, under the auspices of the League of Arab States, constituted an important historical event that had a praiseworthy impact, whether at the regional or international level, and embodied images of international satisfaction and praise for the benefit of the League in confronting the phenomenon of terrorism that struck its various countries, if not all of them, with the aim of destabilizing them and undermining their national security. Arab and attacking its vital interests.

This study sought to identify the mechanisms for combating terrorism in the 1998 Arab Convention, through security mechanisms such as the exchange of information, the exchange of experiences, investigations and judicial mechanisms such as extradition of criminals, judicial delegation, judicial cooperation, objects obtained from the crime, their seizure and inspection, and the exchange of evidence, in addition to measures Prevention and control imposed on the contracting states. The study also sought to highlight the strategic objectives that the agreement worked to achieve, while demonstrating the strength of Arab legislation in confronting terrorism in accordance with what is stipulated in the principles of international law.

What is the content of this agreement? What parallel strategies did it include? To what extent was it able to be effective in reducing the scourge of terrorism and terrorist crimes?

Keywords: *Combating terrorism - Arab agreement - international agreement - national security*

مقدمة:

تسائل هذه الورقة مدى فاعلية وجدية الاتفاقية التي عقدتها الدول العربية الهادفة إلى مكافحة الإرهاب والتصدي له، هل استطاعت هذه الاتفاقية حقا أن تحد من انتشار الظاهرة الإرهابية؟ وما هي القيمة المضافة التي أفرزتها نتائجها؟ ومن ثم هل استطاعت أن تساهم في وقف نزيف الأعمال الإرهابية على الصعيد الإقليمي؟ وإلى أي حد استطاعت أن تكون وفية لالتزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية لمكافحة الارهاب وللقانون الدولي؟

تنطلق الورقة من فرضية تستند الى فكرة محورية وهي أن اتفاقية مكافحة الإرهاب التي رعتها جامعة الدول العربية ساهمت إلى حد ما في تحقيق الأهداف المرجوة منها، إلا أنه لم يعول عليها من طرف الدول العربية المتعاقدة حولها ولم تكن مرجعا أساسيا

لهذه الدول من أجل القضاء على آفة الإرهاب داخل بلدانها، بل حاولت أن تلتزم بالاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن وتكون وفية لها، وهو ما يمكن اعتباره كاستجابة طبيعية ضد تهديد الإرهاب المباشر للأمن والسلم الاقليمي والدولي.

للإجابة عن هذه التساؤلات والتأكد من صحة الفرضية سنقوم أولا بالتعرف على طبيعة الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، مضامينها وأهدافها من خلال قراءة تفاعلية نقدية ستكون كفيلة بمقاربة مدى نجاعتها وجديتها وإبراز مدى تناسقها مع مختلف الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب.

أولا: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

لم تكن الدول العربية بمنأى عن الجهود المبذولة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، حيث استطاعت بعد عدة لقاءات الإجماع على اتفاقية عربية موحدة لمكافحة الإرهاب، إذ وقع وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماع مشترك بتاريخ ٢٢/ ٠٤/ ١٩٩٨ على هذه الاتفاقية في القاهرة، وجاءت مكونة من ٢٢ مادة وديباجة، ودخلت حيز التنفيذ في ٧ ماي ١٩٩٩.[١]

ولقد اعتبرت الاتفاقية من بين الاتفاقات الأولى التي عرفت الإرهاب.[٢]

من خلال التعريف التالي[٣] بأنه "كل فعل من أفعال العنف، أو التهديد به، أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف لإلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".[٤]

---

[١] للاطلاع على نصوص الاتفاقية. أنظر الموقع: www.arableagueonline.org

[٢] يعتمد التعاون العربي في مواجهة مكافحة الإرهاب على مستويات عدة:

- مستوى وزراء الداخلية.
- مستوى وزراء الإعلام
- مستوى وزراء العدل.

يعد مجلس وزراء الداخلية العرب أحد الأقطاب الأساسية لعملية التنسيق العربي في مواجهة مكافحة الإرهاب، ونشات فكرة المجلس خلال المؤتمر الوزاري الأول لوزراء الداخلية العرب الذيعقد بالقاهرة عام ١٩٧٧، وصادق المؤتمر الثالث المنعقد بالرياض عام ١٩٨٢ على النظام الأساسي للمجلسبعد عرضه على مجلس الجامعة العربية والذي أقره في شتنبر ١٩٨٢. ولقد تمكن المجلس من وضع استراتيجية أمنية عربية موحدة عام ١٩٨٣ لحماية الجهات الداخلية العربية من كافة الأخطار التي تهددها، ويتم تنفيذ الاستراتيجية وفقا لثلاث خطط خماسية. ومع تصاعد موجة الإرهاب في عدد من الدول العربية في مطلع التسعينات، بدأ المجلس يوجه جزءا كبيرا من اهتمامه لمواجهة هذه المشكلة، وكان الاجتماع التاسع للمجلس الذي عقده في تونس شهر يناير ١٩٩٢، بداية لمحاولة التنسيق العربي في مجال مكافحة الإرهاب، وقد جاءت المبادرة من طرف مصر، وقد لاقت هذه الدعوة ترحيبا كبيرا من قبل الأطراف المشاركة في هذا المؤتمر، وجاءت بداية التعاون الحقيقي في الاجتماع العاشر للمجلس في يناير ١٩٩٣، حيث اقترحت مصر - وضع استراتيجية أمنية عربية خاصة لمواجهة الإرهاب. وفي الاجتماع الحادي عشر للمجلس في يناير ١٩٩٤ نجحت جهود دول المغرب العربي في إدراج الإرهاب لأول مرة في جدول أعمال المجلس، وقد جاء هذا التطور بعد تحول بعض الدول من موقفها المتحفظ بشأن الجماعات السياسية المتسترة تحت غطاء الدين. أما التعاون من خلال مجلس وزراء الإعلام العربي فكانت بدايته الحقيقية في مجال مكافحة الإرهاب عبر وسائل الإعلام منذ عام ١٩٩٣، ففي شهر ديسمبر ١٩٩٣ ناقشت اللجنة الدائمة للإعلام العربي تقريرا مهما تحت عنوان "دور الإعلام العربي إزاء ظاهرة التطرف الديني والإرهاب". كما ناقش مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته السادسة والعشرون (٢٦) التي عقدت بالقاهرة عام ١٩٩٣ وضع آليات لمواجهة التطرف، وتمت مناقشة خطة لمواجهة الإرهاب في الدورة (٢٨) للمجلس عام ١٩٩٥، حيث تصدرت قضية الإرهاب جدول الأعمال، وقد وافق المجلس خلال هذه الدورة على مشروع قرارقدمته الجزائر تحت عنوان "قواعد سلوك للدول في مجلس وزراء الإعلام العرب لمكافحة الإرهاب والتطرف" وفي ٠٤ سبتمبر ١٩٩٥ عقد أول مؤتمر للإعلام الأمني العربي بتونس، وكان هذا المؤتمر خطوة كبيرة في سبيل دعم التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب.

أما التعاون من خلال مجلس وزراء العدل العرب فكانت بداية اهتمامه بالتصدي لظاهرة الإرهاب عام ١٩٩٣، حيث دعا في اجتماعه التاسع في شهر أبريل عام ١٩٩٣ إلى صياغة اتفاقية عربية مشتركة لمنع التطرف، كما بحث الوزراء تشكيل لجنة فنية لإعداد مشروع الاتفاقية، وفي الاجتماع العاشر للمجلس في شهر أبريل عام ١٩٩٤، عرض مشروع الاتفاقية المقترحة على الوزراء، إلا أنه اتفقعلى تأجيل مناقشته في الاجتماع الحادي عشر في نوفمبر عام ١٩٩٥، الذي أصدر قرارا يقضي بتعميم المشروع مع الدول الأعضاء لدراسته، وابداء أراءها ومقترحاتها في أجل أقصاه شهر ماي ١٩٩٦ وتم إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٩٨ بالقاهرة.

- تقرير مجلس الشورى المصري، الصادر عن لجنة الشؤون العربية والخارجية، والأمن القومي الدورة (١٧) عن موضوع "الأبعاد الخارجية لظاهرة الإرهاب" الجزء الثاني من تقرير مواجهة الإرهاب ١٩٩٧، ص ٩٥.
- تقرير الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، "مدونة قواعد السلوك للدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب لمكافحة الإرهاب". تونس ١٩٩٦. ص ٢ إلى ص ٥.
- للمزيد أنظر كل من:
- د. عبد الصمد سكر، التعاون الدولي الأمني في مكافحة الجرائم المعاصرة، دراسة تحليلية في ضوء القواعد العامة للقانون الدولي والمنظمات الدولية، القاهرة، مصر ١٩٩٧. ص١٣٢- ١٣٣.
- د. محمد بن عبد الله العميري، موقف الإسلام من الإرهاب. مرجع سابق، ص٥٣٨- ٥٣٩.
- د.حويتي أحمد، المجهودات الدولية لمواجهة الإرهاب، أشغال الملتقى حول الإرهاب. الجزائر. أيام ٢٦-٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢.ص١٩.

[٣] للاطلاع على الاتفاقية، أنظر الموقع: www.arableagueonline.org

[4] راجع نص المادة (١/٢) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.

يتضح من هذا التعريف أنه ينص بشكل صريح على إقصاء غاية العمل في تحديد مفهوم الإرهاب، فعمل العنف يعد إرهابيا بطبيعته أيا كانت بواعثه وأغراضه – ويؤدي إلى إقصاء عنصر الباعث من العمل الإرهابي إلى توسيع نطاقه على نحو غير مبرر ليشمل العديد من الأعمال التي لا تمت بصلة للإرهاب.[١]

و عرفت الاتفاقية الجريمة الإرهابية بأنها "كل جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة سواء على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها، ويعاقب عليها قانونها الداخلي".[٢]

يلاحظ على هذا التبسيط للجريمة الإرهابية أن العقوبة التي تفرض على الجاني تستمد من القانون الوطني للدولة التي تم فيها الفعل الإرهابي، مما يدل على أن الاتفاقية لم تحدد عقوبات على مقترفي الجرائم الإرهابية بل أسندت هذه الجزاءات إلى تشريعات الدول الداخلية.

يعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في عدد من الاتفاقات الدولية ماعدا ما استثنته منها تشريعات الدول الأعضاء أو التي لم تصادق عليها[٣] وهذه الاتفاقات هي:

- الجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والمنصوص عليها في اتفاقية طوكيو ١٩٦٣.
- الاستيلاء غير المشروع على الطائرات طبقا لما نصت عليه اتفاقية لاهاي لعام 1970.
- الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني لما تنص عليه اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ والبروتوكول الملحق بها.
- الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بما فيهم المبعوثين الدبلوماسيين طبقا لنصوص اتفاقية نيويورك لعام ١٩٧٣.
- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن لعام ١٩٧٩.
- اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار لعام ١٩٨٢وما يتعلق منها بالقرصنة البحرية.[٤]

استثنت الاتفاقية بعض الأعمال وأخرجتها من دائرة الإرهاب الدولي على سبيل الحصر، بمعنى لا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس عليها وهي على النحو التالي:

- الكفاح المسلح ضد العدوان أو الاحتلال الأجنبي من أجل التحرر وتقرير المصير وفقا لمبادئ القانون الدولي ويخرج عن ذلك المفهوم كل عمل يمس بالوحدة الترابية[٥] لأي من الدول العربية.[٦]
- الجرائم السياسية ما عدا الحالات الخاصة بالتعدي على رؤساء الدول الأعضاء وزوجاتهم أو أصولهم وفروعهم ونواب الرؤساء أو رؤساء الحكومات أو الوزراء والتعدي على الأشخاص ذوي الحماية الدولية بما فيهم السفراء والدبلوماسيين في الدول الأعضاء، أو المعتمدين لديها، وكذا القتل العمدي والسرقة وأعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة وجرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة والذخائر أو المتفجرات وغيرها من المواد التي تعد لارتكاب جرائم إرهابية.[٧]

---

[١] يوسف عبيد الديجاني، تجريم الإرهاب في القانون الكويتي وعقوبتها، مذكرة ماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٧. ص٤٣.

[٢] راجع نص المادة (١/٣) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.

[٣] راجع نص المادة (١/٣) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.

[٤] راجع نص المادة (١/٣) بفقراتها (أ، ب، ج، د، هـ، و) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.

[٥] أصر المغرب على هذا النص في محاولة لإخراج مسألة الصراع الدائر في الصحراء المغربية، والذي تمارس فيه جبهة البوليساريو أعمال عنف بدعوى الاستقلال عن المغرب. أنظر في ذلك: علاء الدين راشد، المشكلة في تعريف الإرهاب، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ٧٧.

[٦] راجع نص المادة (٢/أ) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.

[٧] راجع نص المادة (٢/ب) بفقراتها (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.

يتضح من خلال هذا النص أن الدول العربية المتعاقدة تبنت بشكل واضح موقفها من موضوع التفرقة بين جرائم الإرهاب الدولي والكفاح المسلح من أجل التحرر خاصة أن موضوع التفرقة هام وضروري خاصة مع وجود القضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في المقاومة ضد المحتل الإسرائيلي.

نصت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨ على نوعين من التدابير، الأولى تتعلق بالمنع من الإرهاب (أ) والثانية بقمعه (ب).[١]

أ- تدابير المنع.

نصت الاتفاقية على عدة تدابير لمنع جرائم الإرهاب الدولي تلتزم بها الدول المتعاقدة وهي:

- الحيلولة دون اتخاذ أي دولة أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ جرائم إرهابية أو الشروع فيها ومنع تسلل الإرهابيين وتدريبهم أو إيوائهم لديها.
- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البحرية والبرية لمنع التسلل منها.
- تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات بمن فيهم أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدول الأعضاء.
- تطوير أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة وفقا لسياستها الإعلامية بغرض الكشف عن أهداف التنظيمات الإرهابية وإحباط مخططاتها.

ب- تدابير القمع.

- القبض على مرتكبي جرائم الإرهاب ومحاكمتهم وفقا للقانون الوطني أو تسليمهم وفقا لأحكام هذه الاتفاقية أو الاتفاقات الثنائية المبرمة بين الدولتين الطالبة والمطلوب إليها التسليم.
- تأمين حماية فعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية وكذا المصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية وللشهود وتوفير ما يلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.
- إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب بما في ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية وتقديم المعلومات التي تساعد على كشفها والتعاون في القبض على مرتكبيها .

نصت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب على عدة وسائل لتحقيق تعاون قضائي في مجال جرائم الإرهاب الدولي وإيجاد آلية قانونية عربية فعالة لمواجهته ومن أهم هذه الوسائل:

- نصت أحكام الاتفاقية على تعهد الدول الأعضاء بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية والمطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول وقد استثنى من نطاق التسليم كل من:

- الجرائم السياسية أو العسكرية والجرائم الإرهابية المرتكبة على إقليم الدول المطلوب منها التسليم إلا إذا كان قانون الدولة طالبة التسليم يجيز طلب التسليم في هذه الجرائم، وكانت تمس بمصالحها وذلك كله مشروط بألا تكون الدولة المطلوب منها التسليم قد بدأت إجراءات التحقيق أو المحاكمة.

- الجرائم التي تكون قد سقطت عقوبتها أو دعواها الجنائية بالتقادم على أن يتم حساب هذه المدة طبقا لقانون الدولة طالبة التسليم.

[١] راجع نص المادة (٣) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.

- الجرائم التي ترتكب خارج إقليم الدولة المتعاقدة طالبة التسليم والتي تقع ممن لا يحملون جنسيتها وكان قانون الدولة المطلوب منها التسليم لا يجيز توجيه الاتهام عن هذه الجرائم إذا ارتكبت خارج إقليمها من هذا الشخص.[١]

كما نصت أحكام الاتفاقية على حق كل دولة عضو أن تطلب من دولة متعاقدة أخرى القيام ونيابة عنها بأي إجراء قضائي متعلق بدعوى ناشئة عن جريمة إرهابية.[٢]

وينبغي التأكيد على حقيقة هامة وهي أن مكافحة الإرهاب لا تمر عبر طريق واحد أو وسيلة بعينها، وإنما ينبغي أن تستخدم كل الوسائل المتاحة، وأن توظف جميع الإمكانات الأمنية والقضائية والسياسية والتربوية والإعلامية من أجل نبذ العنف والاعتداءات واحترام القيم والمشاعر والحياة الإنسانية.[٣]

إن تعريف الإرهاب الذي جاءت به الاتفاقية كان فضفاضا جدا لدرجة أنه يتضمن مجموعة لا حصر لها من الأفعال التي تتفاوت في درجة خطورتها، ويؤخذ أيضا على الاتفاقية أنها تطلبت كشرط مسبق لتصنيف الجريمة في فئة الجرائم الإرهابية أن يكون معاقبا عليها في القانون الداخلي، وتركت بذلك للدول تحديد وتصنيف ما يدخل ضمن الجرائم الإرهابية.

لم تفرض التزامات صريحة للدول بالعقاب على تلك الجرائم في قانونها الداخلي، وإذا كانت الاتفاقية قد أحالت إلى بعض الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، واعتبرت الجرائم الواردة بتلك الاتفاقات من الجرائم الإرهابية، غير أن تقدير ذلك متروك للدول المتعاقدة أيضا، فطبقا للاتفاقية لن تعد الجريمة من الجرائم الإرهابية رغم ورودها في إحدى الاتفاقات المذكورة في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨ إذا استثنتها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها.[٤]

أضف إلى ذلك أن الاتفاقية تحتاج إلى بروتوكول تعديلي لها لتصويب الكثير من الاتفاقات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب والتي دخلت حيز التنفيذ بعد إصدار الاتفاقية، منها اتفاقية منع تمويل الإرهاب ... غير أن الملاحظ على أحكام الاتفاقية أنه لم يرد فيها أي نص حول إمكانية إدخال تعديلات عليها من جانب الدول الأطراف.[٥]

ولقد جاءت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب خالية من أية ضمانات تتعلق بتسليم المطلوبين، وذلك قد يعرضهم لعقوبات لا إنسانية خاصة إذا كانت تلك الدول التي تطلب تسليمهم من الدول التي لا تحترم مبادئ حقوق الإنسان. غير أن الضمان الوحيد هو تقديمهم لمحاكمة عادلة ضمن الشروط الدولية للمحاكمات العادلة.

ثانيا : الاستراتيجيات الموازية للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

شكل الإرهاب بالنسبة لمجلس وزراء الداخلية العرب هاجسا أمنيا كبيرا منذ بروز هذه الظاهرة الغريبة على التعاليم الدينية السمحة والتقاليد العربية الأصيلة. وفي سعيه لتطويق هذه الظاهرة والقضاء عليها اتخذ المجلس إجراءات عديدة تنوعت بين عقد المؤتمرات والاجتماعات ووضع الاتفاقيات والاستراتيجيات والخطط المرحلية والنموذجية، وتجميع تشريعات مكافحة الإرهاب والاتفاقيات المبرمة بشأنه وتعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة منها، ووضع القوانين الاسترشادية وقواعد المعلومات المتعلقة بالإرهاب، بالإضافة إلى تنسيق عمليات ملاحقة الإرهابيين والبحث عنهم وتقديمهم للعدالة، ونشر التوعية بمخاطر الإرهاب. كذلك فإن المجلس يحرص على تعزيز التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب. ونسوق هنا عرضا موجزا لجهود المجلس في هذه المجالات المختلفة:

---

[١] راجع نص المادة (٥) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.

[٢] راجع نص المادة (٩) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.

[٣] حسن طاهر، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، منشورات مجلة الأمن والحياة، العدد ٢٠٥. أكتوبر ١٩٩٩. ص ٤٥.

[٤] راجع نص المادة (١/٣) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.

[٥] انظر في ذلك: علاء الدين راشد، المشكلة في تعريف الإرهاب، مرجع سابق، ص ٧٧.

ينعقد في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، منذ عام ١٩٩٨م، مؤتمر سنوي للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب في الدول العربية. وتشكل هذه المؤتمرات مناسبة لتبادل التجارب والخبرات بين المسؤولين عن مكافحة الإرهاب في الدول العربية، كما تمثل فرصة لتدارس الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة واقتراح الحلول المناسبة لها.

وقبل إقرار عقد هذه المؤتمرات كانت الأمانة العامة قد خصصت الاجتماع الثالث للجنة الجرائم المستجدة (١٩٩٥) – وهي لجنة من المختصين تعقد سنويا لتدارس إحدى الظواهر الإجرامية المستحدثة واقتراح الوسائل المناسبة لمكافحتها – لجرائم الإرهاب، كما خصصت الاجتماع السادس لهذه اللجنة (١٩٩٨) لجرائم العنف في صورها الحديثة والسبل الكفيلة بمواجهتها والاجتماع الثالث عشر (٢٠٠٥) لموضوع إعادة تأهيل المغرر بهم والمتورطين في أعمال الإرهاب والاجتماع الرابع عشر (٢٠٠٦) لموضوع المستجدات في مجال الإرهاب والاجتماع الثامن عشر عام (٢٠١٠) لموضوع مكافحة الاختطاف وأثرها في منع تمويل الأنشطة الإرهابية. وقبل ذلك كله تناول الاجتماع الأول للجنة مكافحة الجرائم المنظمة (١٩٨٧) التي حلت لجنة الجرائم المستجدة محلها موضوع الإرهاب.[١]

وتوصل المجلس إلى جملة من الإنجازات في هذا المجال منها:

- **مدونة قواعد سلوك الدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب لمكافحة الإرهاب:**

أقر المجلس هذه المدونة عام ١٩٩٦م، وتتعهد الأعضاء بموجب هذه المدونة بعدم القيام أو الشروع أو الاشتراك بأي صورة من الصور في تنظيم الأعمال الإرهابية والحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنفيذ تلك الأعمال. كذلك تعهدت بتضييق الخناق على العناصر الإرهابية، ومنع تسللها عبر حدودها وإقامتها على أراضيها. كما يحظر على أي دولة عضو بموجب المدونة، استقبال أو إيواء أو تدريب أو تسليح أو تمويل عناصر الإرهاب والتخريب. كذلك أجمعت الدول العربية على أهمية وضرورة تقديم المساعدة المتبادلة في مجال إجراءات التحري والقبض على الأشخاص الهاربين المتهمين، أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية، وبالإضافة إلى ذلك فقد ناشدت المدونة الدول الأعضاء تنسيق عمليات مراقبة الحدود والمنافذ فيما بينها للحيلولة دون انتقال أو استخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات لأغراض غير مشروعة.

- **الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب وخططها المرحلية:**

اعتمد المجلس هذه الاستراتيجية عام ١٩٩٧م، وقد تضمنت جملة من المنطلقات والمقومات والأهداف التي ترمي إلى تنسيق جهود مكافحة الإرهاب في الدول العربية وتعزيز التعاون مع الأسرة الدولية في هذا المجال. ويقوم المكتب العربي للشرطة الجنائية التابع للأمانة العامة للمجلس بمتابعة تنفيذ الدول العربية لهذه الاستراتيجية وإعداد تقرير سنوي بهذا الشأن يعرض على المجلس في دورته العادية.

وبتاريخ ٢٠١٥/٣/١١م، اعتمد المجلس بدور انعقاده الثاني والثلاثين تحديثاً للإستراتيجية وذلك في ضوء المعطيات التي جدت على صعيد الإرهاب، وخاصة ظاهرة انتشار الأسلحة في المنطقة العربية.

وحرصا من المجلس على تحويل هذه الاستراتيجية إلى واقع ملموس فقد أقر في عام ١٩٩٨م، خطة مرحلية أولى لتنفيذها، مدتها ثلاث سنوات، تضمنت مجموعة من البرامج التنفيذية التي عهد بها إلى الأمانة العامة (الجهاز الإداري والفني للمجلس) وإلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الجهاز العلمي للمجلس). وإثر انتهاء مدة الخطة وبعد تنفيذ البرامج المقررة فيها، أقر المجلس في مطلع ٢٠٠١م، خطة مرحلية ثانية للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣م. وقد انعقد في نطاق الأمانة العامة في أواخر شهر أكتوبر ٢٠٠٣م، اجتماع لفريق عمل، وضع مشروع خطة مرحلية ثالثة، عرض على الدورة الحادية والعشرين للمجلس (تونس ٤-٢٠٠٤/١/٦م) التي أقرته. وفي دورته الرابعة والعشرين التي انعقدت في تونس خلال الفترة ٣٠-

[١] للاطلاع على دورات مجلس وزراء الداخلية العرب راجع الموقع الالكتروني الرسمي له على الرابط: https://www.aim-council.org/council-sessions/

٢٠٠٧/١/٣١م، اعتمد المجلس، الخطة المرحلية الرابعة لتنفيذ الإستراتيجية المذكورة، وحددت مدتها بثلاث سنوات (٢٠٠٧-٢٠٠٩م)، ويقوم بتنفيذ بنودها كل من الأمانة العامة وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

وفي الدورة السابعة والعشرين للمجلس التي انعقدت في تونس في شهر مارس ٢٠١٠م، تم اعتماد الخطة المرحلية الخامسة التي حددت أهدافها بصورة أساسية في تحديث أساليب الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة الإرهاب وتعميق الوعي لدى المواطنين وهيئات المجتمع المدني للمشاركة الفعالة في الجهود المبذولة للوقاية من الإرهاب ومكافحته.

وفي الدورة الثلاثين للمجلس التي انعقدت في الرياض في شهر مارس ٢٠١٣م، تم اعتماد الخطة المرحلية السادسة، التي تهدف لتحقيق مواجهة فعالة للإرهاب بكافة أشكاله وصوره وتجفيف منابع تمويله.[١]

وفي الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس التي انعقدت في تونس بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢م، تم اعتماد الخطة المرحلية السابعة وقد حددت مدتها بثلاث سنوات.

كذلك فإنه في إطار وضع البرامج الخاصة بمكافحة الإرهاب، فقد اعتمد المجلس في دورته الرابعة والعشرين المنهج التدريبي النموذجي الموحد بشأن سبل وأساليب مكافحة الإرهاب، والذي تم وضعه من قبل لجنة انعقدت في نطاق الأمانة العامة للمجلس. ويهدف هذا المنهج إلى إعداد وتأهيل الكوادر الشرطية المسؤولة عن عمليات مكافحة الإرهاب بأساليب عصرية ومهارات عالية.

- **الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:**

تم التوصل إلى هذه الاتفاقية من قبل لجنة مشتركة من خبراء مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب، وتم التوقيع عليها في الاجتماع المشترك للمجلسين الذي انعقد بالقاهرة في ٢١ دجنبر ٢٠١٠م.

- **الإستراتيجية العربية للأمن الفكري:**

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثلاثين التي انعقدت بالرياض يوم ٢٠١٣/٣/١٣م، هذه الإستراتيجية التي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها تعزيز ثقافة الأمن الفكري لدى أبناء المجتمع العربي، ومواجهة الأفكار التي تروجها التيارات الفكرية المنحرفة والإسهام في تعزيز القيم والمبادئ السليمة، وإبراز الوجه الحقيقي للإسلام والديانات السماوية السمحة والحفاظ على التقاليد العربية الأصيلة، والتلاقي مع الحضارات المختلفة.[٢]

كما تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ودعم مؤسسات المجتمع المدني العربي للقيام بدورها في نشر ثقافة الحوار والتسامح والاعتدال وحرية التعبير واحترام الرأي الآخر.

- **الإستراتيجية العربية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:**

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية والثلاثين التي انعقدت بمراكش يوم ٢٠١٤/٣/١٢م، هذه الاستراتيجية وهي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف منها مكافحة جريمة غسل الأموال والحد منها والحيلولة دون استخدام الأموال المغسولة، وتعزيز دور القطاعين الأمني والمصرفي العربيين وتكامل أدوارهما باتجاه المحافظة على أمن الاقتصاد العربي من جهة، وتحقيق أمن واستقرار الشعوب العربية من جهة أخرى.[٣]

كما تهدف الاستراتيجية إلى مواكبة التقدم العلمي التقني، وتوظيف ذلك في مجال تحديث الأجهزة الأمنية والمالية والمصرفية في الدول العربية وتطوير قدراتها وتأهيل العاملين فيها، بما يجعلها قادرة على النهوض بمسؤولياتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

---

[١] انظر (تجفيف منابع الإرهاب) لمحمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، من ص ٧٦ إلى ٩٣

[٢] د. صالح الوائلي، استراتيجية الأمن الفكري، مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية، ٢٠٢٠، ص ١١٢

[٣] حقق المغرب نتائج مهمة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال جملة من التشريعات القانونية والإجراءات الاستباقية، وهو ما مكنه من إحراز مرتبة متقدمة على مستوى البلدان التي نجحت في تدبير ملف الإرهاب، للتوسع في هذا الموضوع انظر: تقرير مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف) حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ٢٠٢٣

- **الاستراتيجية العربية لمكافحة الانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية:**

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثالثة والثلاثين التي انعقدت بتونس يوم ٢٠١٦/٣/٢م، هذه الاستراتيجية التي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها منع ومكافحة عمليات تهريب السلاح بمختلف أنواعه عبر الحدود الوطنية وتأمين المنافذ المختلفة (البرية، الجوية، البحرية)، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مواجهة الآثار الناجمة عن الانتشار غير المشروع للسلاح، وإيجاد الآليات المناسبة لذلك، بالاضافة إلى توعية المواطن العربي بالأثار السلبية لظاهرة حيازة وتداول السلاح غير المشروع وانعكاساتها الخطيرة على أمن المجتمع، وتحفيزه لمساندة السياسات الحكومية الرامية لمواجهة هذه الظاهرة.

وفي إطار تنفيذها للخطط المرحلية للاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب قامت الأمانة العامة بما يلي:

–تجميع تشريعات مكافحة الإرهاب المعمول بها في الدول الأعضاء وتعميمها على وزارات الداخلية في الدول العربية، للاستفادة منها.

–تجميع الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف المعقودة في مجال مكافحة الإرهاب، لتعميمها على سائر الدول الأعضاء.

كما قامت الأمانة العامة خلال السنوات الماضية بتجميع كثير من تشريعات مكافحة الإرهاب النافذة في الدول العربية، والاتفاقيات المبرمة في هذا المجال سواء أكانت مخصصة حصرا للإرهاب أم كانت تتعرض لمكافحة الإرهاب في إطار اتفاقية أمنية عامة. وتم تعميم هذه التشريعات والاتفاقيات على الدول العربية للاستفادة منها.

وحرصا من المجلس على توفير أطر قانونية استرشادية تستهدي بها الدول العربية في سن أو تعديل تشريعات مكافحة الإرهاب، فقد أقر في عام ٢٠٠٢م، قانونين نموذجيين تم تعميمهما على الدول الأعضاء للاستفادة منهما:

–القانون العربي النموذجي لمكافحة الإرهاب.[١]

–القانون العربي النموذجي الخاص بالأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الخطرة.

وفي نطاق تنفيذها للخطط المرحلية للاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب أعدت الأمانة العامة مجموعة من الخطط النموذجية لمواجهة هذه الظاهرة بجوانبها المختلفة. وقد تم تعميم الخطط النموذجية التالية على الدول الأعضاء للاستفادة منها:

–خطتين نموذجيتين لمواجهة الأعمال الإرهابية (٢٠٠٠): ركزت إحداهما على الجوانب القانونية في حين ركزت الثانية على الجوانب العملية الميدانية.

–خطة نموذجية لمواجهة خطف الطائرات وتحرير الرهائن

–خطة نموذجية لمداهمة عصابات الإجرام المنظم

–خطة نموذجية لمواجهة الأعمال الإرهابية في وسائل النقل

–خطة نموذجية لحماية المنشآت العامة من أعمال الشغب

–خطة أمنية عربية لمواجهة أعمال الإرهاب على متن البواخر والسفن

–الخطة النموذجية لتعزيز الدور الاستخباراتي في الكشف عن المخططات الإرهابية

وهناك مشاريع خطط قيد الانجاز منها:

[١] تم مؤخرا وبتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٤ على مستوى جامعة الدول العربية في الاجتماع الرابع للجنة المشتركة المكونة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية تحديث القانون العربي النموذجي لمكافحة الإرهاب

–خطة عربية نموذجية لتحصين المواطن العربي ضد الوسائل والأساليب التي تتبعها المنظمات الإرهابية في تجنيد المقاتلين.

–خطة عربية نموذجية للحد من انتقال المقاتلين إلى مناطق الصراع وبؤر التوتر في المنطقة العربية.

–خطة نموذجية لتعزيز دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكري.

وتقوم إدارة الملاحقة والبيانات الجنائية في الأمانة العامة بالإجراءات التالية في مجال ملاحقة الإرهابيين:

–تفعيل التعاون بين الدول العربية في مجال إجراءات البحث والتحري، والقبض على الأشخاص الهاربين من مرتكبي الجرائم الإرهابية.

–التنسيق بين الدول العربية في مجال تبادل المعلومات بشأن قضايا الإرهاب.

–تلقي وتعميم طلبات البحث وكف البحث عن الأشخاص الهاربين من متهمين أو محكوم عليهم في جرائم الإرهاب.

–تنقيح القائمة السوداء لمدبري ومنفذي وممولي الأعمال الإرهابية بصورة دورية وتعميمها على الدول الأعضاء.

–تغذية قاعدة بيانات المقاتلين الإرهابيين في الأمانة العامة بالمعلومات وإتاحتها للدول الأعضاء للاستفادة منها في التعاون مع بقية الدول العربية للتصدي لهذه الظاهرة.

ويولي مجلس وزراء الداخلية العرب الجانب الإعلامي التوعوي في مكافحة الإرهاب أهمية بالغة نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التوعية الإعلامية في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة. ومن هذا المنطلق أقر مجلس وزراء الداخلية العرب جملة من الإجراءات منها:

-1وضع خطط توعوية

في إطار تنفيذ الخطة الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة المنبثقة عن الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، وغيرها من الخطط المرحلية التي أقرها المجلس تم في نطاق الأمانة العامة وضع الخطط الإعلامية التوعوية التالية وتعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة منها:

–خطة توعية لتأكيد المفاهيم الأساسية للدين الإسلامي وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي يروجها دعاة العنف والتطرف.

–خطة إعلامية عربية نموذجية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.

–خطة إعلامية عربية نموذجية شاملة لتوعية المواطن العربي ضد أخطار الإرهاب وتحصينه بالقيم الروحية والأخلاقية والتربوية.

–خطة إعلامية نموذجية شاملة لتوعية المواطن العربي ضد أخطار الإرهاب.

وتم في نطاق مهام المكتب العربي للإعلام الأمني التابع للأمانة العامة إنتاج العديد من الأفلام التي تحذر من مخاطر الإرهاب وتحث المواطنين على التعاون مع الأجهزة الأمنية في مكافحته ومن هذه الأفلام:

–فيلم عن التوعية بأخطار جرائم الإرهاب على أمن واستقرار الوطن العربي.

–فيلم عن التوعية بأخطار جرائم الإرهاب على أمن واستقرار الوطن العربي وحفز مختلف أفراد الشعب على التعاون مع رجال الشرطة ضد الإرهاب.

–فيلم حول توعية المواطن بأهمية دوره وأبعاد مسؤوليته في مجال مواجهة الإرهاب وأعمال العنف.

–فيلم حول تشجيع المواطنين على دعم جهود الأجهزة الأمنية في مواجهة الإرهاب.

–فيلم حول رذيلة التعصب وانعكاساتها الأمنية.

وواكبت الأمانة العامة مختلف الأحداث الإرهابية التي جدت في العالم من خلال إصدار بيانات صحفية تحدد موقف المجلس من هذه الأحداث ومن ظاهرة الإرهاب عموما. وهو موقف يقوم على إدانة كل أعمال الإرهاب مهما كانت أسبابها ودوافعها وسواء قام بها أفراد أو جماعات أو دول، ورفض اقتراف هذه تحت ستار الدين، وكذلك التمييز بين الإرهاب وبين كفاح الشعوب المشروع من أجل التحرر ومواجهة العدوان. ومن شأن هذه البيانات التي تبث في وسائل الإعلام المختلفة أن تسهم في التوعية بمخاطر الإرهاب وفي دحض ادعاءات المروجين له.

وقد قرر مجلس وزراء الداخلية العرب اعتبار عام ٢٠١٦م، سنة عربية لمواجهة الإرهاب، وفي هذا الإطار تم تنظيم جملة من الفعاليات والأنشطة التي تندرج في إطار التوعية بخطورة هذه الظاهرة،[١] كما أدرجت الأمانة العامة على جداول أعمال المؤتمرات القطاعية (أجهزة مكافحة المخدرات، المؤسسات العقابية والإصلاحية، المسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية، أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ، أجهزة المرور، المسؤولين عن الأمن السياحي، ومدراء إدارات الأحوال المدنية)، بندا يتناول مكافحة الإرهاب وإسهام تلك القطاعات في هذا المجال.

ونظراً لتفاقم ظاهرة الإرهاب في السنوات الأخيرة، ولضرورة وجود هيكل متخصص في نطاق الأمانة العامة يعنى بهذه الظاهرة، فقد قرر مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الحادي والثلاثين في شهر مارس ٢٠١٤م، إنشاء مكتب عربي لمكافحة التطرف والإرهاب، وقد تكرمت المملكة العربية السعودية باستضافته ووفرت له مقراً مرموقاً واضطلعت بموازنته السنوية ورفدته بالكفاءات البشرية والتجهيزات اللازمة للقيام بمهامه في تعزيز التعاون العربي في مكافحة التطرف والإرهاب.[٢]

ويحرص مجلس وزراء الداخلية العرب على التعاون مع الهيئات العربية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب. فعلى المستوى العربي تقوم علاقات وثيقة بين المجلس وغيره من المجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمات القائمة في نطاق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. ويتمثل المظهر الأهم لهذا التعاون في علاقات التنسيق مع مجلس وزراء العدل العرب التي أثمرت توقيع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وأدت إلى عقد لجنة مشتركة في يوليوز ٢٠٠٣م، عدلت هذه الاتفاقية بحيث تتضمن تجريم الإشادة بالأعمال الإرهابية وجمع الأموال تحت ستار جمعيات خيرية لصالح الإرهاب إلى غير ذلك من وسائل دعم الإرهاب التي تضمنها قرار القمة العربية الرابعة عشرة (بيروت: مارس ٢٠٠٢م). وفي دورته الخامسة والعشرين التي انعقدت في مطلع عام ٢٠٠٨م، وافق المجلس على تعديل آخر بحيث تم تجريم نشر أو طبع أو إعداد محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أياً كان نوعها للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها بهدف تشجيع ارتكاب الجرائم الإرهابية. وقد شهد عام ٢٠٠٣م اجتماعا مشتركا بين مجلسي وزراء الداخلية والإعلام العرب تم خلاله الاتفاق على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتوظيف طاقات الإعلام العربي للتوعية بخطورة الإرهاب.

وتشارك الأمانة العامة بانتظام في اجتماعات فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب، وفي اجتماعات فريق الخبراء الدائم المعني بمتابعة دور الإعلام العربي في التصدي للإرهاب.

أما على المستوى الدولي فإن الأمانة العامة ترتبط بمذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) تحدد أوجه التعاون بشأن قضايا الإجرام ومن بينها الإرهاب، وهناك تعاون بناء مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

[١] نسجل في هذا الصدد بأنه ورغم أهمية الأنشطة والبرامج والخطط التي تضطلع بها اللجنة المختصة بمكافحة الإرهاب داخل جامعة الدول العربية إلا أنها لا تلقى تجاوبا وتفاعلا من مختلف الفاعلين السياسيين والمدنيين والنخب المثقفة داخل المجتمعات العربية، وهو ما يؤكد ما أشرنا إليه سلفا في هذه الورقة حول ضعف فعالية الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب برعاية جامعة الدول العربية.

[٢] تم مؤخرا بتاريخ ٢٠٢٤/٠٤/٣٠ انعقاد "ورشة العمل الإقليمية لبناء القدرات حول مكافحة تمويل الإرهاب" التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بمقرها في الرياض، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب (المكتب العربي لمكافحة التطرف والارهاب بالرياض) ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتمت الإشادة فيها من طرف ممثل مكتب الأمم المتحدة بدعم المملكة العربية السعودية لجهود مكافحة الإرهاب .

والجريمة وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مكافحة الإرهاب اللذين يشاركان في المؤتمرات السنوية للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب ومؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب والدورة السنوية لمجلس وزراء الداخلية العرب بشكل مستمر.

ثالثا : سؤال الفاعلية في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

نستنتج من أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب أن ما يميزها عن غيرها من الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب لكثير من الدول أنها تؤكد على حق تقرير المصير للدول والشعوب وتميز على هذا الأساس أعمال المقاومة المسلحة عن أعمال الإرهاب، وتستثني من ذلك **"كل عمل يمس بالوحدة الترابية في الدول العربية"** ومعنى ذلك أن أعمال المقاومة المسلحة في إطار نضال تقرير مصير الشعوب تعيش ضمن حدود دولة عربية ما، هي أعمال إرهابية إذا كان من شأن هذا النضال أن يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية.

وفي هذا الإطار أثارت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الدولي مخاوف اللاجئين أو طالبي اللجوء السياسي، الذين تعتبرهم بعض الحكومات أنهم "مخربون" وربما "إرهابيون" حيث نجد أن الاتفاقية لم تعالج هذه المسألة وخاصة في ضوء اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وملحقها عام ١٩٦٧ بخصوص حقوق اللاجئين السياسيين، بل إن الاتفاقية ذاتها احتوت على نصوص يمكن استخدامها سلبا مع المحاذير المطروحة، بما تؤدي إلى منع الحصول على اللجوء خصوصا بذريعة أن طالبي اللجوء هؤلاء من العناصر أو الحركات الإرهابية وهي عبارات يكتنفها الغموض وغير محددة.[١]

لقد أدانت منظمة العفو الدولية بشكل خاص بعض النصوص الواردة في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، حيث أعربت عن قلقها إزاء عدم إقرار العديد من الحقوق والواجبات المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني، وهي تتعلق بصورة رئيسية بانعدام ضمانات المحاكمات العادلة، الاعتقال، انعدام ضمانات حرية التعبير ودور الإعلام، والحق في الحياة الخاصة، وتسليم المطلوبين، وحماية اللاجئين وطالبي اللجوء.[٢]

إلا أنه وجب التذكير هنا بأن جامعة الدول العربية كان لها السبق في الدعوة إلى مناهضة الإرهاب، ووضعت موضوع الوقاية منه على رأس أولوياتها، بل إنها بادرت منذ تسعينيات القرن الماضي إلى الدعوة لعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لبحث الظاهرة الإرهابية والخروج باتفاق عالمي يحدد تعريفا دقيقا لها ضمن اتفاقية دولية، كما تجدر الإشارة أيضا بأن مجلس جامعة الدول العربية عقد دورته العادية في شتنبر ٢٠٠٦ أكد فيها على تجديـــده لإدانة الإرهاب بجميع أشكاله، وكيفما كانت دوافعه ومبرراته، مع تأكيده رفض الخلط فيما بين جميع أشكال العنف والتطرف وبين تعاليم الدين الإسلامي الداعية إلى التسامح والاختلاف والتقارب الديني والحضاري.

غير أن كثيرا من الدراسات ذهبت في اتجاه التقليل من مصداقية وفاعلية الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وذلك من خلال التقليل من أدوار ومهام جامعة الدول العربية بصفة عامة، على اعتبار أن هذه الأخيرة لم تنجح في معالجة عدد هام من القضايا العربية، ولم تتمكن من التوصل إلى الحلول الناجعة لكثير من المشاكل التي تهدد الأمن القومي العربي، وأن العجز هو السمة الأساسية في عمل الجامعة، في الوقت الذي نجد فيه أن الأمم المتحدة نجحت في تدبير ملف الإرهاب والتهديدات الإرهابية من خلال الاتفاقية الدولية لمكافحة الارهاب والاستراتيجية العالمية المواكبة لها.[٣] كما أن القصور في الأداء الوظيفي للجامعة يعد بدوره مؤشرا واضحا للضعف العربي بصفة عامة، وأن مواقفها وقراراتها بما فيها اتفاقية مكافحة الإرهاب تبقى ذات طابع شكلي و "تشوبها المناورة

[١] أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥ ص ٣٩- ٤٠.

[٢] أنظر في ذلك: الوثيقة الصادرة عن منظمة العفو الدولية تحت عنوان: " الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب": خطر بالغ على حقوق الإنسان، بتاريخ ٩ يناير ٢٠٠٢، (IOR51/001/2002) على الموقع:

http://www.amnesty.org/ar/library/asset/IOR51/001/2002/ar/

[٣] سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (٢٠١١) ج٢ ص ١٦٩.

السياسية لبعض الأنظمة العربية التي لم تصلحها رياح الربيع العربي، وأن الغطاء العربي الذي وفرته جامعة الدول العربية للقرار الدولي بالتدخل في الشؤون العربية الداخلية كان الإجراء الأسرع في قراراتها" [١]

كما أن البعض الآخر اتجه إلى اعتبار أن سجل إنجازات جامعة الدول العربية خلال سبعة عقود ونيف يعاني من محدودية وتواضع وفشل في تحقيق الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي والاجتماعي اللذان يعدان من بين الأسباب الرئيسية المؤدية إلى ظهور الفئات المهمشة في الوطن العربي التي تتخذ من الإرهاب دينا لها، فبلدان الجامعة العربية تمتلك ٥٧ في المائة من الاحتياطي العالمي للنفط الخام، و ٢٧ في المائة من الاحتياط العالمي للغاز، و ٢ تريليون دولار كاستثمارات في الخارج، ويقابلها ٢٠ مليون عاطل عن العمل بسبة تقدر ب ١٦ في المائة، و ١٠٠ مليون فقير بنسبة فقر تصل إلى ٣٠ في المائة، ومديونية تصل إلى ٣٠٠ مليار، وبلغت خدمتها السنوية ما يقارب ٢٥ مليار في عام ٢٠١٩. [٢]

إلا أنه يمكننا القول أن طبيعة هيكلة جامعة الدول العربية والأهداف التي سطرتها منذ بداية نشأتها، والمبادئ العامة التي ترتكز عليها، ساهمت إلى حد كبير في الحد من فعالية أداء عدد هام من الاتفاقيات العربية بما فيها اتفاقية مكافحة الإرهاب، فالجامعة ليست مسؤولة عن هذا التواضع في الإنجاز وتحقيق النتائج المبهرة، كونها منظمة لا تمتلك إرادة فوق إرادة أعضائها، "ومن ثم فإن تواضع سجل إنجازاتها لا يمكن أن يفسر إلا في ضوء تواضع التزام أولئك الأعضاء بالعمل العربي المشترك وغاياته، وما ذلك إلا لعدم وجود الإجماع العربي على إنجاح تجربة الجامعة، لذا فقد عجزت الجامعة العربية عن إيجاد سياسة واحدة أو موحدة، أو حتى متقاربة حول موضوعات متفق على أنها تعرض الأمن القومي العربي إلى تهديد واضح وصريح، أو أنها تخل بالعلاقات العربية . العربية." [٣]

خلاصة

يمكن القول أن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها جامعة الدول العربية في تفعيل اتفاقياتها مثلت عبئا ثقيلا عليها، وجعلت دورها في التعاطي مع الظواهر والمتغيرات السياسية العربية تتسم بالسلبية، فنجاح المنظمات الدولية أو الاقليمية في أداء وظائفها يرتكز أساسا على وجود علاقة تناغم وارتباط بين مواثيق هذه المنظمات وبين الارادات السياسية للدول الأعضاء في تطبيق الاتفاقيات وتفعيلها واقعيا.

فرغم هذه الانتقادات للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨، إلا أنه يجب الاعتراف أن هذه الاتفاقية " تعد جهدا ملموسا وصادقا من جانب الدول العربية، وتعد عملا تشريعيا لمواجهة الإرهاب الدولي، على غرار ما قامت به البلدان الأوروبية والأمريكية "، [٤] خاصة حينما أدركت جميع الدول العربية خطورة إهمال المواجهة المشتركة للإرهاب والذي أصبح يهدد أمن واستقرار الوطن العربي ومصالحه الحيوية، غير أن الشيء الذي نأمله هو أن تطبق هذه الاتفاقية، لأن العبرة ليست بوضع نصوص تشريعية لكن بمدى تطبيقها وتفعيلها ووضعها موضع التنفيذ.

[١] أنس الرهب، جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن، مطبعة الأسد دمشق، ٢٠١٤، ص ٣٢.
[٢] أنظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٢٠، وتقرير لجنة الأمم المتحدة، المجموعة الاقتصادية الاسكوا لعام ٢٠٢٠.
[٣] يحيى محمد النهان، مقومات الأمن القومي العربي، أيلة للنشر، عمان، ٢٠١٥، ص ١١٦
[٤] د. محمود عرابي، الإرهاب، الدار الثقافية للنشر، ٢٠١٨، ص ٦٨- ٦٩.

المراجع

- أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥
- أنس الرهيب، جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن، مطبعة الأسد دمشق، ٢٠١٤
- حسن طاهر، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، منشورات مجلة الأمن والحياة، القاهرة، ١٩٩٩.
- حويتي أحمد، المجهودات الدولية لمواجهة الإرهاب، أعمال الملتقى حول الإرهاب، الجزائر. أكتوبر ٢٠٠٢
- سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، الحامد للنشر والتوزيع،٢٠١١.
- صالح الوائلي، استراتيجية الأمن الفكري، مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية، ٢٠٢٠
- عبد الصمد سكر، التعاون الدولي الأمني في مكافحة الجرائم المعاصرة، دراسة تحليلية في ضوء القواعد العامة للقانون الدولي والمنظمات الدولية، القاهرة، مصر ١٩٩٧.
- علاء الدين راشد، المشكلة في تعريف الإرهاب، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥،
- محمد بن عبد الله العميري، موقف الإسلام من الإرهاب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٤
- محمد شحرور، تجفيف منابع الإرهاب، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨
- محمود عرابي، الإرهاب، الدار الثقافية للنشر، ٢٠١٨
- يحيى محمد النبهان، مقومات الأمن القومي العربي، أيلة للنشر، عمان، ٢٠١٥
- يوسف عبيد الديجاني، تجريم الإرهاب في القانون الكويتي وعقوبتها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،٢٠٠٧.

Journal of extremism and armed groups

Journal of extremism and armed groups

International Scientific Magazine on the Dissemination of Studies and Research on Extremism, Extremist Ideologies and Armed Groups in Various Regions of the World

Issued by:

Democratic Arabic Center

Strategic, political and economic studies

Germany/Berlin

Head of Democratic Arabic Center

Ammar Sharaan

Chief Editor:

Dr. Issam N.F. Iyrot

Deputy Chief Editor

Dr. Shimaa samir Mohamed hussein

Chairman of the advisory committee

Dr. Hadeer Kandeel

Volume

06

Issue

15

May 2024

ISSN :2628-8389

E-mail :j.extremism@democraticac.de Web Site: http://Democraticac.de